

السَّيِّدُ الْأَمِينُ وَالْعَصْفُ

١٩٨٧ - ١٩٩٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(٤٧)

الاسلاميون والعنف

١٩٨٧ - ١٩٩٣

المجلد ٤٧

الجماعة الإسلامية

سلسلة

يوليو ١٩٩٢ - نوفمبر ١٩٩٢

اعداد

المحرسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العنوان: ٤ ش ٩ ب المعادى تليفون: ٣٧٥٢٠٣٣

فهرس عام

١	-----	تنظيم أفغانستان
١٦٣	-----	الجماعة الإسلامية
٢٥١	-----	سلسبيل

تنظيم أفغانستان

- * القاهرة تعتقل ١٠٠ متشدد وتصادر ٨٥٠ قطعة سلاح فى الفيوم
١ #٩٢/٠٦/٠٦ صوت الكويت
- * التحقيق مع العائدين من افغانستان يكشف حقائق كثيرة عن تنظيم الجهاد
ابراهيم فليفل مايو
٢ #٩٢/٠٧/٢٧
- * مصر: اعتقال ١٢ متطرفا بعضهم عائد من افغانستان
الحياة
٣ #٩٢/٠٨/١٣
- * التحقيق مع المخرابين يكشف عن تكليفهم باغتيال شخصيات هامة
الا هرام
٥ #٩٢/٠٨/٣٠
- * احالة اعضاء التنظيم الا رهابى للمحاكمة قريبا
احمد موسى
٦ #٩٢/٠٩/٣٠
- * محاكمة ٣ امن عناصر الجهاد المتطرف امام المحكمة العسكرية العليا بالا سكندرية
احمد فؤاد
٨ #٩٢/١٠/٢٨
- * محاكمة عسكرية غدا ل ٣ امن تنظيم الجهاد
الا هرام
١٠ #٩٢/١٠/٢٨
- * احالة ٤٦ متهمى قضيتين لارهابى المتطرف للقضاء العسكري
ياسر رزق
١١ #٩٢/١٠/٢٨
- * متطرف يتاجر بالمخدراتن لتمويل تنظيم الجهاد
الا هرام
١٣ #٩٢/١٠/٢٩
- * اليوم.. محاكمة التنظيم الا رهابى امام المحكمة العسكرية بالا سكندرية
حسين ثابت
١٤ #٩٢/١٠/٢٩
- * تاجيل قضية الا رهاب بالا سكندرية الى الا حد القادم
حسين ثابت
١٥ #٩٢/١٠/٣٠
- * بدات المحاكمة العسكرية للمتهمين بتنظيم الجهاد
الجمهورية
١٦ #٩٢/١٠/٣٠
- * غدا محاكمة اخطر جماعتين من تنظيم الجهاد امام القضاء العسكري
محمد كشك المصور
١٨ #٩٢/١٠/٣٠
- * بدات امس المحاكمة العسكرية للمجموعة الثانية للتنظيم الا رهابى بالا سكندرية
حسين ثابت
١٩ #٩٢/١١/٠١
- * المتهمون دعوا لتغيير نظام الحكم وتعطيل احكام الدستور والقوانين
حسين ثابت
٢١ #٩٢/١١/٠١
- * ابدات محاكمة التنظيم الا رهابى امام المحكمة العسكرية بالا سكندرية
فاروق عبدالمنعم
٢٤ #٩٢/١١/٠١
- * استمرار حبس المتهمين فى قضية التنظيم الا رهاب بالا سكندرية
عصام رفعت الوفد
٢٦ #٩٢/١١/١٠
- * متهم يهدد علنا بتصفية كبار المسؤولين فى مصر
الشرق الا وسط
٢٨ #٩٢/١١/١٠

- ١٩ لا سكتيرية بعد محاكمة أعضاء تنظيم شور (الفاستان)
لحماء ١٩٢٢/١/٢٤
- ٢٠ تاجيل قضية التنظيم لا رهاب في مصر في لا رهاب
موت الكويت ١٩٢٢/١/٢٤
- ٢١ مملات ٢٢ شاهد جناح غير مهم نسبت لقادم
ممن ثابت لا هم ١٩٢٢/١/٢٤
- ٢٢ انبشيمون سرور بعد الامارات لتحويل الجمعية لا رهابية التي كرهها
قاروا بعد انهم لا هما ١٩٢٢/١/٢٤
- ٢٣ سكتيرية في قفص ٢٤ نهم شاء نظر قضية التنظيم لا رهابية
لا هما ١٩٢٢/١/٢٤
- ٢٤ محاكمة ١٤ انكليزي تنظيم لا رهاب في مصر
موت الكويت ١٩٢٢/١/٢٤
- ٢٥ تنظيم لا رهاب امام التسكك
قاروا بعد انهم ١٩٢٢/١/٢٤
- ٢٦ تحقيقات في تونس لجهاد فتنج
لا هما ١٩٢٢/١/٢٤
- ٢٧ تاجيل محاكمة المصوغة الثانية من أعضاء لجهاد بلاء سكتيرية التي لا حين
ممن ثابت لا هم ١٩٢٢/١/٢٤
- ٢٨ جنات سرية لمح المحامين يدلية من لا حين لقادم
ممن ثابت لا هم ١٩٢٢/١/٢٤
- ٢٩ تاجيل محاكمة تنظيم شور (الفاستان)
لحماء ١٩٢٢/١/٢٤
- ٣٠ ظعن في محاكمة لا لانيون امام انكها انكليزي
لحماء ١٩٢٢/١/٢٤
- ٣١ قدتهم لا لقامن فيا ط مهاج امن دولة
ممن ثابت لا هم ١٩٢٢/١/٢٤
- ٣٢ جناح شهود لا ثبات في قضية التنظيم لمعترو بلاء سكتيرية
ممن ثابت لا هم ١٩٢٢/١/٢٤
- ٣٣ محكمة لمانحيا بلاء سكتيرية تو حل محاكمتها لا أعضاء التنظيم لا رهابية
لحماء ١٩٢٢/١/٢٤
- ٣٤ قصة الجمعية لا رهابية في قضية التنظيم لا رهابية بلاء سكتيرية
ممن ثابت لا هم ١٩٢٢/١/٢٤
- ٣٥ مجدي لجهاد فتنج من بريكا و لا سلاموني يطلب دعيا عارضا
ممن ثابت لا هم ١٩٢٢/١/٢٤
- ٣٦ تاجيل دعوى تنظيم لجهاد التي جلسة ١٢ نوفمبر
لا هما ١٩٢٢/١/٢٤

- ٥٠ * لائحة ابي كروية شغلر ليوم فكية لخطوم ٢٤ رها ١٢/١٦ ٢٩٧, ٥١
ماروق عبد لخطم عرساعة
- ٥١ * لائحة ممر بند ٢ من ولين تكون تكون هذه لالتهاب ١٢/١٦, ٢٩٤ ٥٦
صهر شاميت ٢١ هرام
- ٥٢ * لائحة جماعة لكوكة لنامو وشطوط لقلب لنام لخطم ١٢/١٦ ٢٩٧, ٥٧
صهر شاميت ٢١ هرام لنام لنام
- ٥٣ * لائحة لخطم لخطم لخطم ١٢/١٦ ٢٩٤, ٥٨
لاروق عبد لخطم لخطم لخطم
- ٥٤ * لائحة لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم ١٢/١٦ ٢٩٤, ٥٩
لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم
- ٥٥ * لائحة لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم ١٢/١٦ ٢٩٤, ٦٠
لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم
- ٥٦ * لائحة لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم ١٢/١٦ ٢٩٤, ٦١
لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم
- ٥٧ * لائحة لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم ١٢/١٦ ٢٩٤, ٦٢
لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم
- ٥٨ * لائحة لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم ١٢/١٦ ٢٩٤, ٦٣
لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم
- ٥٩ * لائحة لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم ١٢/١٦ ٢٩٤, ٦٤
لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم
- ٦٠ * لائحة لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم ١٢/١٦ ٢٩٤, ٦٥
لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم
- ٦١ * لائحة لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم ١٢/١٦ ٢٩٤, ٦٦
لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم
- ٦٢ * لائحة لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم ١٢/١٦ ٢٩٤, ٦٧
لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم
- ٦٣ * لائحة لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم ١٢/١٦ ٢٩٤, ٦٨
لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم
- ٦٤ * لائحة لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم ١٢/١٦ ٢٩٤, ٦٩
لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم
- ٦٥ * لائحة لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم ١٢/١٦ ٢٩٤, ٧٠
لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم
- ٦٦ * لائحة لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم ١٢/١٦ ٢٩٤, ٧١
لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم
- ٦٧ * لائحة لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم ١٢/١٦ ٢٩٤, ٧٢
لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم
- ٦٨ * لائحة لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم ١٢/١٦ ٢٩٤, ٧٣
لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم
- ٦٩ * لائحة لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم ١٢/١٦ ٢٩٤, ٧٤
لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم
- ٧٠ * لائحة لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم ١٢/١٦ ٢٩٤, ٧٥
لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم
- ٧١ * لائحة لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم ١٢/١٦ ٢٩٤, ٧٦
لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم
- ٧٢ * لائحة لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم ١٢/١٦ ٢٩٤, ٧٧
لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم
- ٧٣ * لائحة لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم ١٢/١٦ ٢٩٤, ٧٨
لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم
- ٧٤ * لائحة لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم ١٢/١٦ ٢٩٤, ٧٩
لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم
- ٧٥ * لائحة لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم ١٢/١٦ ٢٩٤, ٨٠
لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم
- ٧٦ * لائحة لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم ١٢/١٦ ٢٩٤, ٨١
لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم لخطم

- *كشف الشيخ بشندى... هو السبب
ياسر رزق
الاخبار
#٩٢/١١/٢٦ ٨٢
- *مجلس شورى الجهاد خطط لغتيال كبار المسئولين وتخريب المنشآت
احمد موسى
الا هرام المسائى
#٩٢/١١/٢٦ ٨٤
- *الا رهابيون تلقوا التعليمات من اميرهم المسجون بطرة
انتصار النمر
المساء
#٩٢/١١/٢٦ ٨٦
- *اسرار تتكشف خلال المحاكمة
محمد شاكر
اخبار الحوادث
#٩٢/١١/٢٦ ٩٠
- *العناصر الا رها الهاربة بدأت تتساقط
حسين ثابت
الا هرام
#٩٢/١١/٢٧ ٩٢
- *...والنيابة العسكرية بدأت امس تحقيقاتها فى واقعة اطلاق الا رهابى الرصاص على
علاء رياض
الا هرام
#٩٢/١١/٢٧ ٩٣
- *محاكمة الا رهابيين امام القضاء العسكرى
احمد موسى
الا هرام المسائى
#٩٢/١١/٢٧ ٩٤
- *نيابة المنتزه تباشر التحقيق واقعة قيام الا رهابى باطلاق النار على ضابطين
الا هرام المسائى
#٩٢/١١/٢٧ ٩٧
- *الشرطة حرصت على ضبط الا رهابيين بالا سكندرية احياء
الا هرام المسائى
#٩٢/١١/٢٧ ٩٨
- *جلسة عاصفة تنظيم الجهاد المتطرف بالا سكندرية
الا هرام المسائى
#٩٢/١١/٢٧ ٩٩
- *ارهابى الا سكندرية
حسين ثابت
الا هرام المسائى
#٩٢/١١/٢٧ ١٠١
- *النيابة العسكرية تواصل التحقيق مع الا رهابى "بدران"
الوفد
#٩٢/١١/٢٧ ١٠٣
- *توجيه لاتهم الى ارهابى الا سكندرية
علاء رياض
الا هرام
#٩٢/١١/٢٨ ١٠٤
- *اعترافات الا رهابيين... امام نيابة امن الدولة:
احمد الشامى
المساء
#٩٢/١١/٢٩ ١٠٥
- *اليوم الحكم فى قضية الا رهاب
فاروق عبدالمنعم
الاخبار
#٩٢/١٢/٠١ ١٠٧
- *اعتقال ارهابى بعد معركة بالرصاص مع قوات الا من
الشرق الا وسط
#٩٢/١٢/٠٢ ١٠٨
- *نص احكام المحكمة العسكرية العليا فى قضيتى التنظيمين الا رهابيين
حسين ثابت
الا هرام
#٩٢/١٢/٠٤ ١٠٩
- *الحكم باعدام اوبالا شغال الشاقة على ٢٥ سجن وبراءة ٩ فى قضيتى الا رهاب بالا سكند
الا هرام
#٩٢/١٢/٠٤ ١١٢

- * لا شغال الشاقة لـ ٢٥ وسجن ٦ وبراءة ١٩ آخرين
 ١١٤ #٩٢/١٢/٠٤ الا هرام المسائى
- * لا نتربول يبدأ فى تعقب الا رهابيين الهاربين من مصر
 ١١٦ #٩٢/١٢/٠٤ احمد موسى
 الا هرام المسائى
- * جو الديمقراطية الذى تعيشه مصر الان اغرى الا رهابيين بالخروج على الشرعية
 ١١٨ #٩٢/١٢/٠٤ الا هرام المسائى
- * لم نحاكم فكرا وانما ارهابا اغراهم به جو الديمقراطية
 ١١٩ #٩٢/١٢/٠٤ فاروق عبدالمنعم
 الا اخبار
- * وداع الشهيد.. وغضب شعبى يطالب بالا انتقام
 ١٢١ #٩٢/١٢/٠٤ الا اخبار
- * لا اعدام لـ ١٨ رهابيين منهم ٧ هاربين
 ١٢٣ #٩٢/١٢/٠٤ فاروق عبدالمنعم
 الا اخبار
- * لم نحاكم فكرا.. انما ارهابيين
 ١٢٥ #٩٢/١٢/٠٤ جمال كمال
 الجمهورية
- * اخبار الحوادث
 ١٢٨ #٩٢/١٢/٠٤ اشرف حامد
 الوفد
- * المحكمة العسكرية تصدر احكامها فى قضيتى الا رهاب بالا سكندرية
 ١٣١ #٩٢/١٢/٠٤ الوفد
- * احكام بالا اعدام فى قضيتى الا رهاب فى مصر
 ١٣٢ #٩٢/١٢/٠٤ الشرق الا وسط
- * مصر: الا اعدام لثمانية عاشرين من افغانستان
 ١٣٣ #٩٢/١٢/٠٤ الحياة
- * احالة احكام الا اعدام الى الحاكم العسكرى للتصديق عليها
 ١٣٦ #٩٢/١٢/٠٥ اشرف حامد
 الوفد
- * مصر تستعين بالا نتربول لضبط الا رهابيين المحكوم عليهم بالا اعدام
 ١٣٧ #٩٢/١٢/٠٥ الشرق الا وسط
- * التصديق على احكام المحكمة العسكرية العليا خلال ايام
 ١٣٨ #٩٢/١٢/٠٦ طاهر قابيل
 الا اخبار
- * المطلوبون للاعدام فى طريقهم الى تركيا
 ١٣٩ #٩٢/١٢/٠٧ حمدى رزق
 روز اليوسف
- * القضاء الا دارى يلغى قرار احالة المتهمين فى قضيتى الا رهاب بالا سكندرية
 ١٤٠ #٩٢/١٢/٠٩ الا هرام
- * القصة الكاملة لتنظيم الا فغان
 ١٤١ #٩٢/١٢/٠٩ اخرساعة
- * مجلس الدولة يقضى بوقف قرار باحالة قضيتى الجهاد الى المحكمة العسكرية
 ١٤٤ #٩٢/١٢/٠٩ محمد الصدفى
 الا هالى

-
- *مصر: ابطال حكم الاعدام على عناصر العائدون من افغانستان
الحياة
١٤٥ #٩٢/١٢/٠٩
- *استشكال فى وقف حكم احالة المتهمين فى قضيتى الا رهاب للمحكمة العسكرية
الا هرام
١٤٦ #٩٢/١٢/١٠
- *والنيابة العسكرية تعلن المحكوم عليهم بالتصديق
الا هرام
١٤٧ #٩٢/١٢/١٠
- *رئيس الجمهورية يصدق على احكام القضية الثانية..لارهاب
فاروق عبدالمنعم
الاخبار
١٤٨ #٩٢/١٢/١٠
- *احالة قضايا الا رهاب للمحكمة العسكرية
مديحة عزب
الاخبار
١٤٩ #٩٢/١٢/١٠
- *لماذا القضاء العسكري فى القضايا الهامة؟
الاخبار
١٥٠ #٩٢/١٢/١٠
- *مثلث التامر..والدمى المتحركة
محمد شاكر
اخبار الحوادث
١٥٢ #٩٢/١٢/١٠
- *ابلاغ المتهمين فى السجن بالتصديق على الاحكام
اخبار الحوادث
١٥٧ #٩٢/١٢/١٠
- *هذه هى عدالة مصر
اخبار الحوادث
١٥٨ #٩٢/١٢/١٠
- *الحكم الغيابى الصادر من المحكمة العسكرية
اخبار الحوادث
١٥٩ #٩٢/١٢/١٠
- *الا رهاب اعمى والعدالة مفتوحة العينين
اخبار الحوادث
١٦٠ #٩٢/١٢/١٠
- *الا سماء الحرة لقادة الا رهاب
اخبار الحوادث
١٦٢ #٩٢/١٢/١٠
-

نهاية الفهرس



«الافغان» عادوا الى عواصم عربية القاهرة تعتقل ١٠٠ متشدد وتصادر ٨٥٠ قطعة سلاح في الفيوم

وهؤلاء كانوا يقاتلون جنباً الى جنب مع المجاهدين الافغان. وقالت الصحيفة ان بعض عناصر «اللواء العربي» تسللوا من باكستان وشاركوا في الزحف على كابول مستيرة الى ان الجزائريين كانوا في الصفوف الامامية في معركة اجتياح مدينة «غارديز» مسقط رأس ديكتاتور افغانستان السابق الدكتور نجيب الله، اضافة الى ان الالف من هؤلاء تسللوا عائدين الى بلدان مثل مصر ودول المغرب العربي والاردن كذلك بعد ان تدربوا ميدانيا طيلة سنوات، وتلقوا الاسلحة وملايين الدولارات بهدف اطاحة نظام كابول الشيوعي. واعادت الصحيفة البريطانية الى الازهان ان عمليات العنف التي تشهدها مصر تزامن تفاقمها مع عودة هؤلاء الافغان.

ونفى البيان ما رددته وكالات الانباء في هذا الشأن. وقال المتحدث باسم الشرطة: لم يعد احد من الذين كانوا مع فصائل المجاهدين الانغان الى القاهرة وان الذين بقي القبض عليهم هم من المتطرفين في قرية الحميدات ولم يتم تدريبهم في افغانستان وان الكلام الذي تردده بعض الصحف عار عن الصحة. واشاد البيان الامني اخيراً بتعاون المواطنين مع رجال الامن لتوفير الطمينة والاستقرار. وفي مقابل نفى القاهرة لعودة بعض المصريين الذين انضموا الى المجاهدين الافغان كشفت صحيفة «صنداي تايمز» البريطانية أمس النقيب عن ان الاستخبارات الباكستانية حذرت رئيس الوزراء نواز شريف من وجود نحو ٢٠ الف من المسلحين الاجانب في ببشاور

القاهرة، لندن. «صوت الكويت»: واصلت أجهزة الامن المصرية أمس حملاتها على الجماعات المتطرفة وجمع الاسلحة غير المرخصة في جميع المحافظات، حيث تم ضبط ١٠٠ متطرف و ٨٥٠ قطعة سلاح، في الفيوم. وذكرت مصادر أمنية مطلعة ان الهدف من هذه الحملات هو الحد من نشاط المتطرفين واحباط مخططاتهم للاخلال بالامن. و اشار المتطرفون في بيان صدر امس الى ان الحكومة وقوات الامن لم تعتقل اي شخص من العائدين من افغانستان «لان هؤلاء لم يتوجهوا الى القاهرة بل انهم لا يزالون مع حركات المجاهدين في كابول ولم يغادروها الى مصر»، وفي المقابل أيضاً نفى بيان صادر عن الامن ان يكون قد اعتقل اي شخص من الجماعات الاسلامية الذين كانوا في افغانستان،



المصدر : [م]

التاريخ : ٢٧ يوليو ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

موسى : التحقيق مع العائدين من أفغانستان يكشف حقائق كثيرة عن تنظيم الجهاد

كتب - ابراهيم قليفل :

اعلن محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية أنه تم ضبط مجموعة من أعضاء تنظيم الجهاد عبر إحدى الموانئ بعد عودتهم من أفغانستان ومشاركتهم في القتال بها .

وقال الوزير أن كثيرا من الحقائق سوف تتضح من خلال التحقيقات الجارية معهم .
ووصف الوزير صفوف عبد الفتى قائد التنظيم العسكرى « للجهاد » بأنه قاتل ومأجور ومزور وما يردده عن قوة العائدين من أفغانستان كلام فارغ .
وأكد الوزير أن مصر بلد آمن ، ونحن لا نخشى أحدا وقادرون على الردع ومواجهة أي خروج على الشرعية .



المصدر : **الحياة (البيروتية)**

١٢ مارس ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أحداث عنف ومعاركة بين الشرطة والأهالي في محافظة البحيرة

مصر: اعتقال ١٢ متطرفاً بعضهم عائد من

أفغانستان

□ القاهرة، أسبوط - «الحياة»

أكدت مصادر أمنية مصرية لـ «الحياة» أن أجهزة الأمن نجحت خلال الأيام القليلة الماضية في كشف وتنظيم أصوليين جديدين في كل من منطقتي حلوان جنوب القاهرة وبولاق الدكرور في محافظة الجيزة. وأضافت أن عدد عناصر التنظيم يبلغ ١٢ شخصاً منهم بعض المتطرفين العائدين من أفغانستان وبعض الهاربين من المحاكمة في قضايا التطرف الديني التي تنظرها محاكم أمن الدولة العليا - طوارئ. وأوضحت أن جميع أفراد التنظيم من العناصر القياسية التي اتخذت لإبعاد الشبهات عنها، مثل ارتداء الملابس العادية وحلق اللحية واختيار مناطق نائية للإقامة فيها وتأمين دخولهم وخروجهم إليها.

وتابعت أن قوات الأمن عثرت في المقرين الجديدين على كميات من الأسلحة الآلية ووثائق مهمة وخطط تتعلق بمراقبة شخصيات عامة وضباط من أمن الدولة ومنشورات لاثارة القلاقل في مصر وكسر الحصار الأمني عن بيروت.

وأعتبرت المصادر أن أهمية تلك العناصر وتصنيفها إيديولوجياً وتنظيمياً تتمثل في الآتي:

- أن بعضهم عائد من أفغانستان إذ كشف النقاب عن بعض الأمور غير المعروفة خصوصاً عدد العائدين والمقرر عودتهم وأماكن تمرركزهم في الخارج والدولة المضيفة لهم وتنوع أسلحتهم ومستوى تدريبهم وكيفية عبورهم إلى البلاد.

- أن بعضهم الآخر من المتهمين في قضايا أحداث بيروت ومنها أحداث منشيه ناصر وصنبو الخاصة

بالبقعة الطائفية.

- أن بعضهم فار من قضايا تنظر حالياً أمام محاكم أمن الدولة العليا «طوارئ» وأنه مطلوب اعتقالهم فوراً. وأشارت المصادر إلى أن عملية الاعتقال تمت بناء على معلومات توافرت في ضوء المراقبة الأمنية المستمرة للوكرين وأنه من خلال تردد هذه العناصر عليها أمكن الكشف عن هويتها على رغم عمليات تمويه وتكرار تبعتها. وأضافت أن المتهمين سيعرضون على جهات التحقيق المختصة كي توجه إليهم تهم الاتفاق الجنائي على ارتكاب حوادث القتل العمد والشروع فيه وإثارة الفتنة والاعتداء على المنشآت العامة والخاصة ومقاومة رجال الأمن في مواقع عدة والاعتداء على القوافل السياحية.

البحيرة

وشهدت مدينة ايكو التابعة لمحافظة البحيرة شمال مصر أحداث عنف أول من أمس، ودارت معركة بالأسلحة الآلية بين بعض أهالي المدينة وقوات الشرطة قتل خلالها اثنان من المواطنين وأصيب اثنان آخران فيما أصيب ٢٠ ضابطاً وجندياً.

وقال مصدر أمني لـ «الحياة» أن الأحداث بدأت عندما استدعى رئيس مباحث مركز ايكو تاجر المواشي سعيد زكي جعوب وشقيقه حسن للتحقيق معهما في شأن بلاغ تقدم به التاجر حسين القصاص اتهمهما فيه بالنصب عليه والاستيلاء على مبلغ ٤٢ ألف جنيه من دون وجه حق، وأضاف أن التاجر الأول أصيب باغماء مفاجئ أثناء التحقيق ونقل إلى مستشفى ايكو حيث لفظ أنفاسه الأخيرة.

وتابع أن أهالي المدينة وعائلة المتوفي اعتقدوا أنه مات بسبب اعتداء ضباط الشرطة عليه فهاجموا مقر المركز وأضرموا فيه النار واستولوا على كمية من الأسلحة والذخائر، واطلقوا النار على قوات الشرطة التي بدأت في الدفاع عن نفسها وأدى الاشتباك إلى مقتل اثنين من الأهالي هما ناصر مسعد فروة وعبد الحميد محمد البيضاوي، وإصابة كل من مصطفى محمد أبو بكر وشقيقه محمود اللذين نقلوا إلى المستشفى للعلاج. كما أدى الاشتباك إلى إصابة ٢٠ من الضباط والجنود بإصابات مختلفة نقلوا على إثرها إلى المستشفى للعلاج.

وكان عدد من قيادات وزارة الداخلية انتقلوا إلى موقع الحادث كما استعين بفرق مكافحة الشغب وقوات الأمن المركزي من محافظات الوجه البحري والإسكندرية. وقدر شهود عيان عدد القوات التي وصلت مدينة ايكو بنحو خمسة آلاف جندي مسلحين.

وقال المصدر الأمني أن الأهالي وصلوا تدميرهم للمنشآت المدينة على رغم النداءات التي وجهت إليهم لإقناعهم بالتوقف عن أعمال العنف إذ أضرموا النار في مبنى المقسم الهاتف ومقر الشهر العقاري والمخبر الآلي واستخدموا الإطارات المشتعلة لإحراق مقر مجلس المدينة وأضرموا النار في ست سيارات تابعة للمحافظة واثنين للشرطة. وأضاف أن قوات الأمن اعتقلت ٤٠ شخصاً اشتركوا في أعمال العنف وأحالتهم جميعاً إلى النيابة التي بدأت التحقيق معهم. واتهم المصدر القيادات الشعبية



المصدر : الحية (الأسبوعية)

١٢ شهر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في المدينة بالاهمال والتقصير وعدم التعاون مع أجهزة الامن للسيطرة على الموقف قبل اشتعاله. وقال: «أنهم شجعوا الأهالي على التمادي في ارتكاب أعمال العنف». وأكد أن أجهزة الامن تسيطر حالياً على الوضع في محافظة البحيرة تماماً وأن الشرطة «لن تسمح بأي تجاوز ضد القانون، وستضرب بيد من حديد كل من يحاول إثارة الفوضى والشغب».

ونفى أن يكون للحسابات علاقة بأعمال العنف الديني التي شهدتها بعض المحافظات الأخرى خلال الفترة الماضية إلا أنه لم يستبعد أنساس بعض المتطرفين بين الأهالي لاستغلال الوضع وإثارة الأهالي ضد الشرطة والحكومة.

أسير

وفي أسير وأصلت قوات الامن عمليات التمشيط بحثاً عن المتطرفين الفارين، وامتدت عمليات البحث إلى مركز القوصية بعد قيام المتطرفين بالاعتداء على حفلة عرس في القرية بحجة أن إقامة الأفراح حرام.

وصرح مصدر أمني بأن عمليات البحث استمرت عن ضبط عدد من المشتبه فيهم وأن التحقيق مع أمير الجماعة في قرية «مير» شعبان محمد حسين كشف عن وجود معاقل للمتطرفين في مركز القوصية.

وفي ديروط ما زال أهالي المدينة

يعانون من حال خطر التجول المفروض عليهم، ولم تشهد المدينة أمس أية اشتباكات بين المتطرفين والشرطة في الوقت الذي تقوم فيه قوات الامن بقيادة اللواء عبدالوهاب الهلالي بحملات مكثفة في المدينة والقرى التابعة لها بحثاً عن المتطرفين الهاربين.

وصرح رئيس مجلس مدينة ديروط محمد ابراهيم الدويني لـ «الحياة» أن قوات الامن تسمح حالياً بتجول بعض المواطنين الذين يرغبون في الذهاب إلى أعمالهم خارج المدينة أو شراء حاجاتهم وأن الحظر سيرفع تدريجاً مع مرور الوقت عندما تهدأ الأوضاع.

وأضاف أن الأهالي يقومون الآن بالتعاون مع الشرطة وتسليم أولادهم المتطرفين طمعا في إفراج قوات الامن عنهم عند إعلان توبتهم وخروجهم عن التنظيمات المتطرفة.

قنا

وفي قنا، قام عدد من المتطرفين المطلوبين بتسليم أنفسهم لقوات الامن بعد هروبهم فترات طويلة خوفاً من اعتقالهم.

وصرح مصدر أمني لـ «الحياة» بأن هذه العناصر كانت ملاحقة لاشتراكها في التنظيمات المتطرفة مشيراً إلى أنه يتم إطلاقها بمجرد إعلانها التوبة.

وأضاف أن عدداً كبيراً من الأهالي سلموا أولادهم الذين تراوح أعمارهم ما بين ١٤ إلى ١٦ عاماً، والذين كانوا ينتمون للتنظيمات المتطرفة وأعلنوا توبتهم فأطلقتهم السلطات. وكشف أن عدد الذين سلموا أنفسهم وصل إلى ٢٠ شخصاً في قنا.

وأوضح المصدر نفسه أن زيارات وزير الأوقاف لمن الصعيد خصوصاً أسير وقنا لن تحل مشكلة التطرف لأنه يؤدي واجبا عليه وينصرف والمطلوب هو استدعاء العلماء والدعاة للقاء هؤلاء المتطرفين ومناقشتهم وأن تستمر هذه اللقاءات فترات طويلة.

أضاف أن الحملات الأمنية مستمرة لضبط الفارين خصوصاً في منطقة الحميدات معقل المتطرفين، والتي أصبحت خالية الآن منهم حتى أن لقاء وزير الأوقاف مع الشباب منذ أسبوع تم في قلب الحميدات.

الفيوم

وفي الفيوم، صرح مدير الامن اللواء مجدي البسيوني أن الأوضاع هادئة. وأضاف أن بعض المتطرفين خصوصاً من تنظيم «الشوقيين» المعروف سلموا أنفسهم إلى قوات الامن وأن عدد التائبين وصل إلى ٧ شبان.

وأضاف أن باباً مفتوح أمام جميع المتطرفين الذين يودون إعلان توبتهم وانفصالهم عن التنظيمات الإرهابية. وأكد اللواء البسيوني أن حملات الامن مستمرة لاعتقال المتطرفين الفارين الذين يرتكبون جرائم تهدد الامن وتسبب الضرر للأهالي.



المصدر : الأمانة العامة
.....

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ أغسطس ١٩٩٢
.....

التحقيق مع المخربين يكشف عن تكليفهم بإغتيال شخصيات هامة

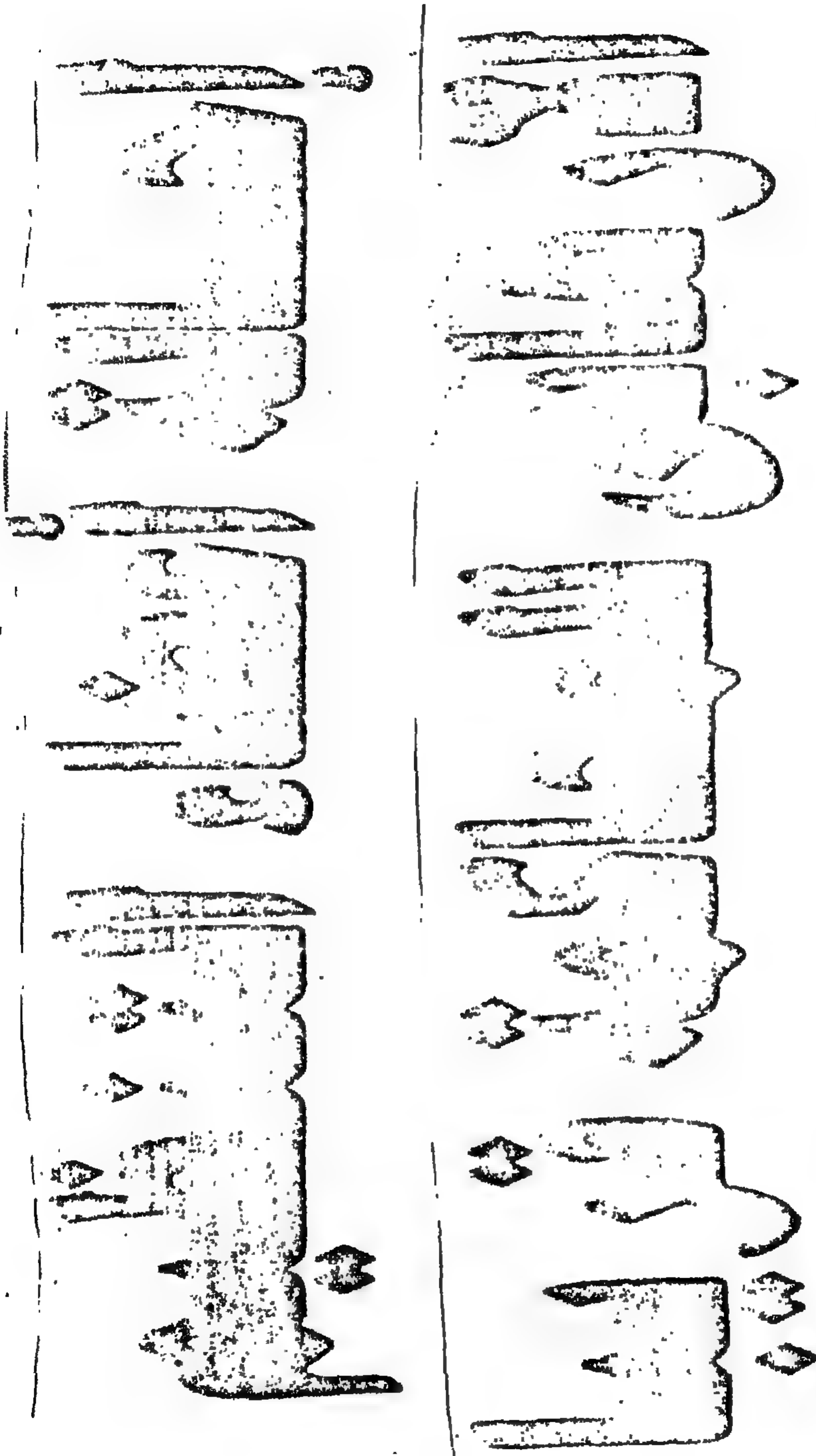
كشفت التحقيقات مع أعضاء المجموعات التخريبية التي تسللت إلى مصر في مجموعات متعاقبة من الحدود الجنوبية عن أعداد هذه العناصر لمخطط تخريبي يشمل اغتيال ٥ شخصيات سياسية هامة بالإضافة لتفجير بعض المنشآت الحيوية لأحداث أكبر قدر من القتل والاضطرابات داخل البلاد .

كما تبين أن بعض أعضاء هذه المجموعات قد تلقت تدريباً خاصاً في أفغانستان بعد اشتراكها في الحرب هناك ، ودفعت بها إحدى الجهات الخارجية بعد تزويدهم بالأموال اللازمة وقد ضبط معهم مبلغ ١٢٠ ألف جنيه نقوداً سائلة .



المصدر : الأهرام المسافر

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢ للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات





□ مساعد أول وزير الداخلية « للأهرام المسائي » :

● هناك عدة دول متورطة في تدريب وتمويل التنظيم
● عمر عبد الرحمن هو المحرك لتنظيم الجهاد من الخارج
● أصحاب السوابق تورطوا في أحداث أبو حماد

كتب - أحمد موسى : كشف اللواء محمد حلمي صالح مساعد أول وزير الداخلية للأمن ، والقائم بمهام وزير الداخلية ، عن أحالة أعضاء التنظيم الإرهابي الدولي ، الذي ضبط مؤخرا بالإسكندرية إلى المحكمة قريبا ، عقب انتهاء الجهات القضائية المختصة من تحقيقاتها مع المتهمين ، الذين ينتمون إلى عدة جنسيات بالإضافة إلى عدد من المصريين .

واتهم مساعد أول الوزير في تصريحات خاصة أدلى بها أمس « للأهرام المسائي » عددا من الدول - لم يذكرها بالاسم - في

التخطيط والتدريب للعناصر الإرهابية وإرسالها إلى مصر ، بهدف النيل من أمنها واستقرارها ، وهذه الدول تريد عدم استقرار الوضع داخل البلاد ، ونجحت الأجهزة الأمنية في التوصل لعناصر التنظيم الدولي الإرهابي ، مشيرة إلى وضع خطة أمنية دقيقة جدا في كافة الموانئ والمنازل المصرية لحماية البلاد من تسلل أي من العناصر الإرهابية ، وتشترك القوات المسلحة مع كافة أجهزة وزارة الداخلية في عمليات الرصد والتأمين لجميع حدودنا .

ومن جهة أخرى ذكر مصدر أمنى كبير ، للأهرام المسائي ، أن الأحداث التي تشهدها أسبوط من جانب العناصر المتطرفة ، ستواجه بكل حزم وحسم ولن تترك الشرطة فرصة لمثل هذه التيارات لفرض سيطرتها على مناطق بعينها ، وجهاز الشرطة

يمثل الشرعية القانونية لحماية المجتمع من عناصر تريد زعزعة أمنها ، وهم يحتمون خلف ستار الدين ، وقال المصدر أن الدكتور عمر عبد الرحمن أمير تنظيم الجهاد والمقيم حاليا في أمريكا له دور كبير في تحريك الأحداث داخل مصر عن طريق اتصالاته مع قيادات التنظيم .

وحول أحداث أبو حماد ، نفى المسئول الأول عن الأمن قيام ضابط المركز بضرب المواطن المتوفي ، وقال : أن الوزارة تتخذ أشد الإجراءات ضد أي ضابط يخالف قانون هيئة الشرطة في قسوته مع المواطنين ، وهناك قلة

منحرفة من المسجلين خطر وأصحاب « العدوات » مع جهاز الأمن خاصة الشباب صغار السن في ترويج الشائعات التي ألحقت على المواطنين بسرعة ، فكانت نتائجها السيئة



المصدر : **الجمهورية**

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ : ٢٠١٠ - ١٠ - ١٩٩٢

مدير القضاء العسكرى فى مؤتمر صحفى :

محكمة ٣١ من عناصر الجهاد المتطرف أمام المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية قيادات التنظيم تدفع بالتهمين بعد تدريبيهم بالخارج لاعتقال الشخصيات ونسف المنشآت

كتب - أحمد فؤاد ومصطفى الطرابيشى :
أحالت النيابة العسكرية ٣١ متبها من عناصر تنظيم الجهاد المتطرف للمحاكمة أمام المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية . وتحدثت جلسة غد الخميس ، للبدء فى محاكمتهم وتم اعلانهم بقرار الاتهام .
اعلن ذلك أمس اللواء عبد الغفار هلال مدير القضاء العسكرى وقال ان المتهمين يشكون مجموعات ارهابيتين وانهم خططوا للقيام بعمليات اغتيال العديد من الشخصيات السياسية والتنفيذية والدينية والشخصيات العامة بمصر وكذلك القيام بعمليات ضد المنشآت الحيوية والسياحية الهامة ، وتم اختيار عدد من افرادهم الذين تلقوا تدريبات عسكرية بالخارج ودفعهم الى داخل البلاد بطرق غير مشروعة لتنفيذ مخططاتهم الارهابية .
واضاف مدير القضاء العسكرى : ان نيابة امن الدولة باشرت التحقيق مع المجموعتين الى ان صدر قرار الرئيس مبارك منذ بضعة ايام برقم ٩٢/٣٧٥ بحالة موضوع القضيتين وما يرتبط بهما من جرائم للقضاء العسكرى .
واكد مدير القضاء العسكرى : ان التحقيق قد كشف عن تركيز عدد من قيادات تنظيم الجهاد بالخارج وقيام تلك القيادات والتنظيم الاول بتدريب بعض العناصر ودفعها الى مصر للقيام بعمليات الاغتيال والتخريب مع اعدادهم بالمل والسلاح ، وقد حددت لهم القيادات اساليب وطرق الاتصال والتواصل لتلقى الاوامر لتنفيذ العمليات الارهابية .. و اضاف انه تم القبض على ١٥ من تلك العناصر الارهابية ومازال تسعة اخرون هاربين كما تم ضبط الاسلحة والسفن والمتجارات التى اعدوها لتنفيذ ماريهم وكذلك البطاقات الشخصية وجوازات السفر المرورة وجانب من الاموال التى تلقوها للانفاق على مخططاتهم كما اسفر التحقيق عن ان فكر الجماعة الثانية يقوم على اسس تكفير نظام الحكم ومؤسساته وافراد الشعب واستحلال اموال الموم من مسلمين ومسيحيين ، وانها قد اعدت مخططاتها للقيام بعمليات اغتيال ضد العديد من رجال الشرطة المدنية وتخريب بعض المنشآت العامة ودور العبادة وقامت برصد اسماء بعض الاشخاص وتحركاتهم ورصد بعض المنشآت العامة ودور العبادة على خرائط ، واعداد الاسلحة النارية والذخائر والاسلحة البيضاء وغيرها مثل السنج والبط ، كما قامت هذه الجماعة بارتكاب العديد من جرائم السرقات من المحلات العامة والخاصة ووضح مدير القضاء العسكرى ان عدد اعضاء الجماعة قد بلغ ٢٢ فردا امكن القبض على ١٦ منهم ومازال ستة الباقون هاربين .
وردا على اسئلة الصحفيين قال اللواء عبد الغفار هلال : ان المحاكمة ستكون علنية الا اذا رأت المحكمة جعلها سرية لدواع معينة وان الجميع يتخون لفكر تنظيم الجهاد وان كانوا جنائحا منشقا من اجنحته ، وقال انه يوجد احد المتهمين فى القضية الاولى من جنسية اجنبية (غير مصرى) وقال ان المتهمين سيؤكدون محامين للدفاع عنهم ومن لا يستطيع ستنب له المحكمة محاميا على نفقة الدولة .
وعن احالة القضية للقضاء العسكرى قال : نحن نقدر القضاء العام تقديرا كبيرا ونعتبره الام لنا ، غير ان القضاء العسكرى له طبيعة خاصة وحالة القضايا لاي نوع من القضاء مرهون بصلاحيات معينة .
وعن محاكمتهم بالاسكندرية قال انهم يحاكمون هناك لان نشاطهم بصفة عامة يتركز فى الاسكندرية وان كل التهم المنسوبة اليهم يسرى عليها قانون العقوبات بتعديلاته التى طرأت عليه . وقانون الاسلحة والذخائر والاجراءات .
من بين هؤلاء المتهمين شعبان رجب على ، الفيويم ، وناصر احمد محمد ، المنيا ، وهشام حسن مرسى ، الاسكندرية ، وجمل محمد عثمان ، المنيا ، وعلاء محمود عبد السميع ، المنيا ، ومحمد سعد محمد عبد المنصورة ، ومحمد عباس سليمان ، القاهرة ، واشرف احمد يوسف ، سوهاج ، وعيسى بسيونى محمد ، كفر الشيخ ، ونيل عبد الفتاح محمد ، القاهرة ، وفانز عبد الراضى ، المنيا ، وعلاء حامد احمد ، الاقصر ، وشريف حسن ، القاهرة ، وهانى يوسف الشافى ، المنيا ، وهو احد المتهمين فى قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق والذى اختفى عقب الحادث الى ان تم القبض عليه فى القضية التى ستطرحها المحكمة يوم الخميس القادم .
وكانت مباحث امن الدولة قد بدأت



المصدر : الأهرام

٢٨ أكتوبر ١٩٩٢

للنشر والتدوينات الصحفية والمعلومات التاريخ :

رصد اعضاء التنظيم بعد احداث
الصعيد التي راح ضحيتها العديد من
الابرياء واختفوا بعد ذلك الى ان تم
القبض عليهم مجتمعين في شقة مفروشة
بالاسكندرية يوم ٣٠ اغسطس الماضي
وتبين ان بينهم سودانيا وآخر اردني
الجنسية كما كشفت مباحث امن الدولة
عن ان اعضاء التنظيم اختاروا من
بينهم ١١ عضوا شكلوا فيما بينهم
ما يسمى بمجلس شورى التنظيم الذي
يقوم بتحريك الاعضاء لتنفيذ المهام
الملقاة على كل منهم . كما ضبطت مباحث
امن الدولة كمية من الاسلحة والذخيرة
والفرقعات والمنشورات التي تحض على
اثارة الجماهير كما تبين ان اعضاء
التنظيم كانوا يعقدون لقاءاتهم داخل
مسجد الشيخ المحلاوي بمحطة الرمل
بالاسكندرية وانهم ينتمون الى حركة
عالمية متطرفة لها اربع قيادات هم
الدكتور عمر عبد الرحمن « مصر »
وعباس مدني « الجزائر » وراشد
الغنوش « تونس » وحسن القرايبي
« السودان » كما ضبطت اجهزة الامن
لدى اعضاء التنظيم رسوما توضيحية
للمهام التي يكلفون بتنفيذها ومن بينها
نسف وتلجير بعض المنشآت والمواقع
لاثارة الذعر بين المواطنين كما عثر
لديهم على كشف يضم بعض
الشخصيات العامة والوزراء الحاليين
والسابقين المطلوب اغتيالهم من بينهم
صفوت الشريف وزير الاعلام واللواء
محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية
وبعض وزراء الداخلية السابقين
واللواء مصطفى كامل محافظ الدقهلية
ومدير مباحث امن الدولة السابق
ومحمد حسن طنطاوي محافظ سوهاج
كما كشفت تحريات مباحث امن الدولة
للمتهمين عن انهم تلقوا تدريبات
عسكرية في كابول بأفغانستان وعادوا
عن طريق المنافذ البرية عبر ليبيا
والسودان .



المصدر : الأخبـار

التاريخ : ٢٨ شهر ١٩٩٢

أحوال ٤٦ متظاهرا في قضيتين البارهاب

والتطرف الفضااء العسكري

لنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات
التهمون خططوا لاغتياال الشخصيات الهامة وتخریب دور العبادة والمنشآت
اقاموا جماعاة لتكفير المجتمع واستحلوا أموال المسلمين والمسيحيين
الحكمة العسكرية العليا بالاكندرية
لأموالكمة جماعاة التكفير فذا



كتب ياسر رزق وطاهر قابيل :

أصدر الرئيس حسنى مبارك قرارا بأحالة اثنين من قضايى تنظيمات الارهاب والتطرف الى القضاء العسكرى .

القضية الاولى متهم فيها ٢٤ شخصا منهم ٩ هاربين ومن بين المتهمين اجنبى واحد . خطط المتهمون وهم من قيادات واعضاء تنظيم الجهاد لتنفيذ اغتالات ضد عدد من الشخصيات السياسية والتنفيذية والدينية والشخصيات العامة في مصر ، والقيام بتفريب عدد من المنشآت السياحية والحيوية الهامة .

والقضية الثانية .. عدد المتهمين فيها ٢٢ شخصا منهم ٦ هاربين .

والمتهمون انشأوا جماعة على اساس تكفير الحكم ومؤسسته وافراد الشعب واستغلال اموال الناس من مسلمين ومسيحيين واتخذوا من الارهاب وسيلة لتحقيق اغراضهم . وتنتظر المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية هذه القضية خذا .

استندت النيابة العسكرية في الاتهام الى قانون العقوبات بتعديلاته الاخيرة لمكافحة الارهاب وقانون الاسلحة والذخائر الجديد .

وشرح اللواء عبدالغفار هلال مدير القضاء العسكرى ان المتهمين ليسوا محبوسين في السجون العسكرية وان من حقهم توكيل المحامين للدفاع عنهم ، وانه روى ان تجرى المحاكمة في الاسكندرية لان اغلب المتهمين منها . كانت مباحث امن الدولة قد كشفت عن القضيتين ، وتولت نيابة امن الدولة التحقيق فيهما ، ثم احيلت القضيتان الى القضاء العسكرى وتولت النيابة العسكرية التحقيق مع المتهمين .

وقال اللواء عبدالغفار هلال ان التحقيقات كشفت ان عددا من قيادات تنظيم الجهاد الهاربين في الخارج خططوا للقيام بعمليات اغتيال وتخريب وقاموا بتدريب افراد التنظيم في الخارج ودخلوا الى البلاد بطرق غير مشروعة لتنفيذ مخططاتهم الارهابية مع امدادهم بالمال والسلاح وتحديد اساليب وطرق الاتصال والمراسلة بينهم لتلقى الاوامر والتطبيقات لتنفيذ العمليات الارهابية . وقال انه تم ضبط الاسلحة والذخائر والمفرقات والمتفجرات التى اعدوها المتهمون والبطاقات الشخصية وجوازات السفر المزورة وجانب من الاموال التى تلقوها للاتفاق منها على تنفيذ المخطط الارهابى .

واضاف مدير القضاء العسكرى ان المتهمين في قضية جماعة التكفير اعدوا مخططات لاغتيال العديد من رجال الشرطة وتخريب بعض المنشآت العامة ودور العبادة ، وقاموا برصد اسماء بعض الاشخاص وتحركاتهم واعدوا خرائط لبعض المنشآت العامة ودور العبادة ، كما اعدوا اسلحة نارية وذخائر واسلحة بيضاء وادوات اخرى كالبط والسنج واركتب اعضاء الجماعة العديد من جرائم السرقات من المحلات العامة والخاصة ، وقد تم ضبط الاسلحة والذخائر التى كانوا قد اعدوها لتنفيذ جرائمهم .

وقال ان النيابة العسكرية وجهت الى هؤلاء المتهمين جرائم انشاء وتنظيم وادارة جماعة الغرض منها الدعوة الى تعطيل احكام الدستور والقرانين ومنع السلطات العامة من ممارسة اعمالها والاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والانضمام الى تلك الجماعة التى كان الارهاب من الوسائل التى تستخدم في تحقيق اغراضها والاتفاق الجنائى وحيازة واحراز الاسلحة والذخائر والمفرقات والسرقة واخفاء الاشياء المسروقة والتزوير .



المصدر : **الأهرام**

للتنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٩٩٢ ٥ ١٩

متطرف يتاجر بالمخدرات لتمويل تنظيم الجهاد !

بني سويف - من مراسل
الأهرام : ألفت مباحث مخدرات بني
سويف القبض على عضو بارز في
تنظيم الجهاد متلبسا بحيازة ١٥ طرية
حشيش ماركة «توكلت على الله»
واعترف المتهم بأنه كان في طريقه
لبيعها لعملائه لتمويل نشاط التنظيم
المتهم اسمه محمد وهبة مطلبة .. تم
ضبطه بعد تحريات للمقدم سعيد
أمين رئيس قسم مكافحة المخدرات
ببني سويف أفادت أنه يتجر في المواد
المخدرة وينفق حصيلة البيع على نشاط
وعمليات جماعة الجهاد ببني سويف .



المصدر : **الإمام**

للتنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٩ شهر ١٩٩٢

اليوم .. محاكمة التنظيم الإرهابي أمام المحكمة العسكرية بالاسكندرية

الاسكندرية - من حسين ثابت :

تتظر المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية صباح اليوم قضية التنظيم الارهابي المتهم فيها ٢٢ متهما منهم ٦ هاريون .
تعد المحكمة في التاسعة من صباح اليوم بمقر محكمة الاسكندرية العسكرية برمل الاسكندرية برئاسة اللواء محمد عبدالله
وعضوية اللواء علي حمزة والعقيد فيصل هيبه ويمثل النيابة العقيد سالم حمودة ومقدم محمود الاباصيري رئيسا النيابة
العسكرية بسكرتارية المساعد سعيد رمضان حيث تم اعلان جميع المتهمين المحبوسين للمحاكمة بالتهمة المنسوبة اليهم وسوف
يصرح لاهالي المتهمين بحضور الجلسات وتقدم حتى امس ٦ محامين وتسلموا نسخا من القضية للاطلاع عليها .

والمتهمون هم :

السيد محمد محمد ابراهيم (مقاول)
هارب . وقاسم ابراهيم قاسم قطيش
(تاجر) واحمد عبدالعظيم جاب الله
حجازي (مهندس زراعي) وممدوح
يونس علي ابوطالب (تاجر) وصالح
حسين ابراهيم صبره (طالب تدريب
مهني) واحمد ابراهيم عبدالجليل
مصطفى (تاجر خضر) وسامي محمد
رمضان علي مبارك (تاجر لأكهة) وخالد
خالد خليفة تهامي عبدالرحيم (مبيض
محارة) وابراهيم محمد عبدالستار
الاسراج (دبلوم) وعلاء الدين
اسماعيل عباس رمضان (كهربائي) وعلى
قاسم عبدالله المصباح (شهرته
الساعاتي) واحمد محمد حسن حافظ
وابراهيم عوض حسن الجلطور (عامل
بمحل جزارة) وطارق الامام عبدالطلب
السيد (بائع خبز) واشرف رجب محمد
مريسي (مدرس صنايع) ومحمد درويش
محمود درويش (مقاول) هارب وعلاء
عبدالغنى حسن البربري (كهربائي)
هارب وحسن شحاتة حسن بدران هارب
وعادل احمد طه حسن نقاش هارب وعلى
عبدالباري محمد زيدان والسيد درويش
هارب ونشأت محمد بغدادى ٢٥ سنة
(بائع خضر) .



الأمرام

المصدر :

للنشر والتذات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠ أكتوبر ١٩٩٢

تأجيل قضية التنظيم الإرهابي بالإسكندرية إلى الأحد القادم النيابة تطلب عقد الجلسات سرية والمحكمة تنادى محامين عن المتهمين الهاربين

الإسكندرية من حسين

شامت :

قررت المحكمة العسكرية العليا بالإسكندرية تأجيل نظر قضية تنظيم الجهاد المتهم فيها ٢٢ عضوا إلى جلسة بعد غد الأحد لإتاحة الفرصة لهيئة الدفاع لتسليم نسخ من القضية والأخلاق عليها وانتداب محامين للدفاع عن المتهمين الهاربين الأربعة مع ضم أوراق علاج المتهم العاشر علاء الدين اسماعيل عباس عن الإصاوية التي لحقت به أثناء وجوده بالسجن وبيان أسبابها وتأريخها.

وكانت المحكمة قد عقدت أولى جلساتها العاشرة والنصف من صباح أمس الخميس بمقر محكمة الإسكندرية



المتهمون في القصر [تصويير : حسين فتحى]

المسكورية برئاسة اللواء أحمد عبد الله وعشرية اللواء على حمزة والمقيد فيصل هنية وعضل الأربعة المقيد سيد محمود والمقدم محمود الأباصيرى رئيسا النيابة العسكرية وسكرتارية المساعد سعيد رمضان.

بدأت الجلسة وسط إجراءات أمن مشددة بالنزاع على المتهمين الـ ١٨ الذين حضروا من سجن الحضرة تحت الحراسة المشددة وأودعوا قفص الاتهام وهم السيد محمد محمد إبراهيم « هارب » وقاسم إبراهيم قطيش وأحمد عبدالمعظم حجازى « مهندس ذراعى » وممدوح برونس

حسن وعلاء عبد الفتى البربرى « هارب »

وإبراهيم « نجار » وصالح حسين صبرة ١٩ سنة طالب بمعه التدريب المهني » وأحمد عبد الجليل مصطفى « تاجر خضر » وسامى محمد رمضان مبارك « تاجر فاكهة » وخالد خليفة تهاى عبدالرحيم « مبيض مخارة » وإبراهيم عبدالستار الأسرج « دبلوم ترسانة الإسكندرية » وعلاء الدين اسماعيل رمضان « كهرمانى » وعلى قاسم الصباح وشهيرة الساعاتى وأحمد محمد حسن حافظ وإبراهيم عوض جندار « عامل يحمل جزارة » وطارق الإمام السيد واشرف وجب موسى « مدرس صنائع » ومحمد درويش حسن وعلاء عبد الفتى البربرى « هارب »

وطلب المحامون الإطلاح على القضية والحصول على نسخ منها . كما طلبوا عرض جميع المتهمين على الطب الشرعى لبيان ما بهم من إصابات وكيفية حدوثها والآلة المستخدمة فيها وتأريخها . وأعلن رئيس المحكمة بأن ملف القضية يتضمن تقارير طبية من الطب الشرعى للمتهمين ومثبت ببعضها وجود إصابات ولكن المتهمين رددوا أنهم لم يعرضوا على الطب الشرعى إطلاقا وطلبت النيابة بأن تكون جلسات المحكمة سرية حفاظا على النظام العام . وفى نهاية الجلسة أصدرت المحكمة قرارها .

وحسن شعاعه بدران « هارب » وعادل طه حسن « هارب » وعلى عبد البارى زايد والسيد درويش حسن ونشأت محمد بقادى « بائع خضر » .

وعقب ذلك أثيرت ١٢ محاميا حضروا عن المتهمين بصفتهم وبالوكالة عن بعض المحامين الآخرين ، كما مثل بعض المحامين لجنة الدفاع الاسلامى ببنقابة المحامين الرئيسية بالقاهرة والنقابة الفرعية بالإسكندرية وأجته الدفاع عن الحريات ولجان حقوق الانسان المصرية والعربية وقد ظهر المتهم العاشر وقد ربط ذراعه اليسرى لوجود خلع بالككتف اليسرى .



الجمهورية

المصدر :

لتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ٢٠٢٠ أكتوبر ١٩٩٢

بدأت المحاكمة العسكرية للمتهمين بتنظيم الجهاد القبض على هاربين .. وندد دفاع عن الباقيين

الاسكندرية - فوزى عوضين :

قررت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية تأجيل نظر قضية تنظيم الجهاد المتهم فيها ٢٢ عضواً من افراد التنظيم الى بعد غد (الاحد) لنقد دفاع عن المتهمين الاربعة الهاربين ، وعلان المتهم السابع عشر علاء عبدالغنى واعادة اعلان جميع الشهود ..

وطلبت النيابة ان تعقد الجلسات فى سرية حفاظاً على النظام العام ، فرد الدفاع مطالباً بأن تكون علنية ، وحسم رئيس المحكمة الموقف مؤكداً ان القرار فى هذا الشأن يرجع للمحكمة فقط حسب رؤيتها .

وكلت المحكمة النيابة العسكرية بضم أوراق المتهم العاشر علاء الدين عباس ، الخاصة بالاصابة التى لحقت به واسبابها ، وتاريخها مع تمكين الدفاع من الاطلاع على أوراق القضية .

وكان من بين المتهمين الشقيقان الهاربان السيد واحمد درويش محمد حسن ، وقد تم القبض عليهما فى الليلة السابقة على الجلسة بمنزلهما ، وتم تقديمهما للمحاكمة ..

المعروف ان التهم الموجهة لاجزاء التنظيم الـ ٢٢ .. اثنان :

عامل جزارة ، وطارق الامام عبدالمنطق - بائع خبز واشرف رجب محمد مرسى - مدرس ثانوى صنايعى ، ومحمد درويش محمدحسن - عامل ، وعلاء عبدالغنى حسن - كهربائى - هارب - وحسن شحاته حسن بدران - عامل عطارة (هارب) وعادل احمد طه

حسن - نقاش (هارب) وعلى عبدالبارى محمد زايد - عامل ، والسيد درويش محمد حسن - عامل ، ونشأت محمد بغدادى بائع خضر ..

وطلب الدفاع صوراً من الملفات ، مشيراً الى انه حضر للدفاع عن المتهمين لاثبات الحضور فقط ، دون توزيع للادوار بين المحامين عن المتهمين ، وحتى لا يحدث تعارض فى مواقع الدفاع ، وعندئذ قال رئيس المحكمة ان ملف القضية متاح لجميع اعضاء هيئة الدفاع ، ويمكن كل منهم الحصول على نسخة منه فوراً ..

ثم اعلن رئيس المحكمة رغبته فى التأكد من وجود الشهود ، وندى عليهم باسمائهم ، وهم : يحيى حجاج ومحمد نوح ، ومحمد خضر ، ومحمود عبدالعزيز ومحمد قمرى وعصام بيومى وطارق صلاح وخالد السيد .

رأس الجلسة - التى عقدت فى العاشرة و ٤٠ دقيقة من صباح امس - اللواء احمد عبدالله وعضوية اللواء على حمزه والعقيد فيصل هيبه ، وممثل الادعاء العقيد سيد حموده والمقدم محمود الاباصيرى ، بمكرتارية المساعد سعيد رمضان ..

بدأت الجلسة بداء رئيس المحكمة بنفسه - على المتهمين الـ ٢٢ ، بعد القبض على المتهمين السيد درويش محمد وشقيقه احمد اللذين كانا ضمن المتهمين الست الهاربين ..

المتهمون هم السيد محمد ابراهيم - مقاول (هارب) وقاسم ابراهيم قاسم (تاجر - واحمد عبدالعظيم جاب الله - مهندس زراعى - وممدوح يونس ابو طالب - عامل - وصلاح حسن ابراهيم صبره - طالب - واحمد ابراهيم عبدالجليل - تاجر وسامسى محمد رمضان - تاجر فاكهة ، وخالد خليفة تهاى ، مبيض محارة ، وابراهيم محمد عبدالستار ، بيلوم ترسانة بحرية ، وعلاء الدين سهيل عباس - كهربائى ، وعلى قاسم عبدالله - فنى بشركة بطاطين واحمد محمد حسن حافظ - عامل ، وابراهيم عوض جعضاض -



الجمهورية

المصدر :

٢٠١٢ تم ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأولى : تعطيل أحكام الدستور والقوانين ومنع السلطات في الدولة من ممارسة أعمالها ، والاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والدعوة إلى تكفير الحاكم والمجتمع ، والقيام بأعمال إرهابية لتحقيق أغراضهم وحيازتهم أسلحة نارية وبهضاء وذخائر بدون ترخيص .

والتهمة الثانية : الاشتراك في اتفاق جنائي الفرض منه ارتكاب جرائم القتل والتخريب للمنشآت العامة ودور العبادة لغير المسلمين ، والمعرفة .



المصدر : **المصور**

للتشهر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ٢٠ أكتوبر ١٩٩٢

غدا محاكمة أخطر جماعتين من تنظيم الجهاد أمام القضاء العسكري

كتب : محمد كشك

الشخصية وجوازات السفر المزورة ، وجانب من
الاموال التي تلقتها للاتفاق منها على تنفيذ المخطط
الارهابي .

واسفر التحقيق عن ان فكر الجماعة الثانية يقوم
على اساس تكفير نظام الحكم ومؤسسته والفراد
الشعب واستحلال اموال العوام من مسلمين
ومسيحيين واتخاذ الارهاب وسيلة لتنفيذ اغراضها
واعدت هذه المجموعة الارهابية مخططاتها للقيام
بعمليات اغتيال ضد العديد من رجال الشرطة
المدنية ، وتخريب بعض المنشآت العامة ودور
العبادة .

وقد بلغ عدد اعضاء الجماعة ٢٢ فردا امكن
القبض على عدد ١٦ منهم ومازال ٦ هاربين ، كما تم
ضبط الاسلحة والذخائر التي كانوا قد اعدوها
 لتنفيذ جرائمهم وكذا المسروقات التي كانوا قد
استولوا عليها . اسندت النيابة العسكرية الى
المتهمين جرائم انشاء وتنظيم وادارة جماعة
الغرض منها الدعوة الى تعطيل احكام الدستور
والقوانين ومنع السلطات العامة من ممارسة
اعمالها . والاضرار بالوحدة الوطنية والسلام
الاجتماعي ، والانضمام الى تلك الجماعة والتي كان
الارهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق
اغراضها ، وحيازة واخراز الاسلحة والذخائر في
تحقيق اغراضها ، والاتفاق الجنائي والسرقة
والتزوير وذلك وفقا لما ينطبق على الوقائع
المنسوبة الى كل منهم بموجب نصوص قانون
العقوبات وقانون الاسلحة والذخائر .

● اعلن اللواء عبدالغفار هلال مدير ادارة
القضاء العسكري في مؤتمر صحفي امس الثلاثاء
انه ستجرى غدا الخميس محاكمة اخطر جماعتين
تابعين لتنظيم الجهاد ، امام المحكمة العسكرية
بالاسكندرية .

وكانت تحريات مباحث امن الدولة قد كشفت عن
ان بعض قيادات تنظيم الجهاد الهاربة خارج البلاد
قد خططت للقيام بعمليات عداوية ضد العديد من
الشخصيات السياسية والتنفيذية والدينية
والشخصيات العامة في مصر ، وضد المنشآت
الحיוية والسياحية المهمة .

وان تلك القيادات اختارت عددا من افراد التنظيم
الذين تلقوا تدريباً عسكرياً بالخارج ، ثم قامت
بندفعهم الى داخل البلاد بطرق غير مشروعة لتنفيذ
مخططاتهم الارهابية .

وكشفت التحقيقات بالنسبة للتنظيم الاول عن
تمركز عدد من قيادات تنظيم الجهاد بالخارج ، وقيام
تلك القيادات بتدريب بعض العناصر وندفعها الى
مصر للقيام بعمليات الاغتيال والتخريب مع امدادها
بالمال والسلاح وتحديد اساليب وطرق الاتصال
والتراسل بينهم لتلقي الاوامر والتكليفات لتنفيذ
العمليات الارهابية وتم القبض على خمسة عشر من
تلك العناصر الارهابية ومازال تسعة اخرون
هاربين .

وقد ضبطت الاسلحة والذخائر والمفرقات
والمفجرات التي اعدتها الجماعة والبطاقات



الأهرام

المصدر :

للنشر والتأليف الصحفي والمعلومت التاريخ : ١ نوفمبر ١٩٩٢

بدأت أمس الحامية المصرية الجديدة الثانية للتبليط الإرهاسي بالانكسارية
النيابة توجه يهما ٢٦١ متهما عقوبتها الأشغال الشاقة والمحكمة توجه القضية للأربعاء



الأمرام

المصدر :

للنشر والتدريس والصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠ نوفمبر ١٩٩٢

الاسكندرية - حسين ثابت :

بعد جلسة استغرقت ساعة قررت امس المحكمة العسكرية العليا تأجيل نظر قضية المجموعة الثانية من التنظيم الارهابي الذي يضم ٢٦ ارهابيا من بينهم ١١ هاربا لجلسة الاربعاء القادم مع استمرار حبس جميع المتهمين الحاضرين واطلاق شهود الدعوى وضم الدفع الذي ابداه احد اعضاء هيئة الدفاع عن المتهمين بعدم ولاية المحكمة الى الموضوع مع الاستمرار في نظر القضية .

عقدت الجلسة برئاسة اللواء احمد عبد الله وعضوية اللواء علي حمزة والعميد وجدي الليثي وممثل النيابة العسكرية العقيد السيد حموده .

وقبل بدء الجلسة في العاشرة من صباح امس سمحت المحكمة للمتهمين بالتحدث من داخل القفص الى اقاربهم وإلى المحامين المتطوعين والموكلين للدفاع عنهم . ولوجيء الجميع بالمتهم هاني يوسف الشاذلي يقف في القفص ويوجه تهديدات حادة لبعض الشخصيات العامة وعلى اثر انعقاد الجلسة نادى رئيس المحكمة على المتهمين وهم : محمد شوقي الاسلامبولي « هارب » ومصطفى احمد حمزة « هارب » ورفاعي احمد موسى « هارب » وعثمان السمان « هارب » واهماد التواب « هارب » وطلعت ياسين همام « هارب » وطلعت فؤاد قاسم « هارب » وشعبان عبد « دبلوم صنايع » وشريف احمد حسن « نجار » واسامة حسن احمد « هارب » وهشام حسن مرسى « عامل » وهاني يوسف الشاذلي « طالب بأداب المتيا ومتهم رئيس في قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب » ومحمد سعيد عبده « دبلوم صنايع » وخلاف محمود عبد السميع « طالب بأداب المتيا » وناصر احمد دكروري « موظف سابق بمديرية امن المتيا » واشرف احمد البدرى « دبلوم صنايع » وابراهيم طه عبد الرسول « هارب خارج البلاد » وعلاء حامد ابراهيم « دبلوم صنايع » وفايز عبد عبد الراضى « مدرس » ومحمد عباس سليمان « طالب » ونهيل عبد الفتاح براغيث « نقاش » وعيسى بسيونى « حروج » بكالوريوس هندسة » وابراهيم « سودانى الجنسية هارب » وجمال محمد محسب « طالب بكلية الطب بأسيرط » وجميل محمد الصادق « مهندس ديكر » وحسين السيد حامد « هارب خارج البلاد » .

وأعلن ممثل النيابة العسكرية ان احد عشر متهما من المقبوض عليهم تظلموا من قرارات اعتقالهم امام محكمة أمن الدولة العليا التي رفضت تظلم تسعة منهم واستمر اعتقالهم وهم المتهمون : شعبان عبيد وهشام مرسى وهاني الشاذلي واحمد الدكروري وفايز عبد الراضى ومحمد عباس سليمان ونهيل عبد الفتاح وجمال محمد محسب وجميل الصادق ..

كما اصدرت محكمة أمن الدولة العليا قرارا بالافراج عن كل من المتهمين شريف حسن وخلاف عبد السميع ولكن النيابة العسكرية اصدرت امرا بحبسهما احتياطيا على ذمة هذه القضية .. وقد احيلوا الى المحاكمة محبوسين .

اما المتهم علاء حامد احمد وكان من بين المعتقلين فلم يتظلم من قرار اعتقاله . ثم تلا رئيس المحكمة العسكرية العليا قرار الاتهام والذي تضمن ان المتهمين جميعا انضموا الى جماعة قولى المتهمين من الاول حتى الثامن قبايتها وتهدف الى تعطيل احكام الدستور والقوانين والاضرار بالسلام الاجتماعى .. وذلك بان دعوا لتغيير نظام الحكم وتكفير الحاكم واباحة الخروج عليه واغتيال بعض المسؤولين عن الحكم وكان الارهاب من الوسائل التي

تستخدم في تحقيق اغراضها بحيازة كميات من المواد المتفجرة ووسائل تفجيرها .. وحيازة الاسلحة النارية والذخائر ورصد الشخصيات المطلوب اغتيالها باستئجار بعض المساكن بمحرمات مزورة وذلك بهدف الاخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر .

وتضمن قرار الاتهام اشتراك جميع المتهمين واتفاقهم جنائيا بتحريض وتحريك من المتهمين من الاول الى السادس بغرض ارتكاب جنائيات القتل العمد وحيازة مفرقات واسلحة وذخائر بدون ترخيص لاستخدامها في نشاط يخل بالنظام العام ..

كما أن المتهمين التاسع والعاشر حازا واحدا مفرقات وادوات لتفجيرها وهي عبارة عن ٢٠ قالب (ت . ن . ت) و ٢٠ حبرا بتوصيلاتها الكهربائية .. واحزوا اسلحة نارية (مشخشة) بدون ترخيص وثلاث بنادق آلية و ٢٥١ طلقة ذخيرة عيار ٧٦٢ في ٢٩ مللى و ٢٩ طلقة عيار ٣٠٢ مللى ..

اما المتهم الثانى عشر فقد قام بتقليد خاتم شعار الدولة الخاص بوزارة الدفاع ..

وقام المتهمون الثانى والحادى عشر والثانى عشر والسابع عشر والحادى والعشرون بتزوير بطاقات شخصية قاموا بوضع صور مزورة عليها .

واشترك معهم المتهمون الثامن والثامن عشر والثالث عشر والسادس عشر في تزويرها وقام المتهمون الثامن والثانى عشر والثالث عشر والسادس عشر باستعمالها .



الأهرام لمصر

المصدر :

١ نوفمبر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات



في قضية التنظيم الارهابي الثاني بالاسكندرية
شقيق خالد الاسلامبولي
الهارب بافغانستان على رأس المتهمين

المتهمون يتحدثون مع ذويهم وهيئة الدفاع قبل بدء الجلسة

المتهمون دعوا لتغيير نظام الحكم وتعطيل أحكام الدستور والقوانين

الاسلحة والذخائر في نشاط يخل بالنظام العام للمجتمع .
وقام المتهم الثاني عشر بتقليد خاتم شعار الدولة الخاص بوزارة الدفاع فيما قام المتهمون الثاني والثاني عشر والعشرون بتزوير محبرات رسمية عبارة عن بطاقات شخصية باسماء وهمية وضعوا صورهم عليها .

وتضمن القرار اتهام الثامن والثالث عشر والسدس عشر بالاشتراك مع المتهمين الثاني والثاني عشر والثالث عشر والسدس عشر باستعمال المحبرات المزورة رغم سلب علمهم بتزويرها واشترك السدس عشر والسابع عشر والثامن عشر والعشرون والحادي والعشرون والثاني والعشرون في تزوير جوازات السفر الخاصة بهم فيما يتعلق بتاريخ الإصدار والانتهاء والخروج من البلاد والدخول اليها .

وتضمن قرار الاتهام الإشارة الى ان عقوبة هذه الاتهامات لتراوح بين الأشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة والسجن .

وقع عدد من المحامين بعدم ولاية هيئة المحكمة بنظر هذه الدعوى وطالبوا بإعادتها الى النيابة العسكرية للتصرف في شأنها أكد عادل عيد المحامي في دفاعه ان مواليق حقوق الانسان والقوانين المعمول بها تكفل للمتهمين عددا من الضمانات وأنها حق المتهم في اللجوء الى محكمة أعلى اذا صدر حكم ضده وفي حالة المحكمة العسكرية لا يوجد هذا الحق كما ان القانون المحامي ينص على ان يمارس المحامي حقه في الدفاع عن المتهم أمام

تتابع الجلسة بالاسكندرية حسين ثابت تصوير : حسين فتحي

تضمن قرار الاتهام الذي تلاه رئيس المحكمة ان المتهمين انضموا الى جماعة تولى المتهمون فيها من الاول حتى الثامن قيامها بهدف تعطيل أحكام الدستور والقوانين والاضراب بالسلام الاجتماعي وذلك بان دعوا لتغيير نظام الحكم وتغيير الحكم وإباحة الخروج عليه والدعوة لاغتيل بعض المسئولين عن الحكم واستخدام المتهمون الارهاب وسيلة للوصول الى اهدافهم بان احرزوا كميات

من المواد المتفجرة ووسائل تفجيرها واسلحة نارية وذخائر وقلموا برصد الشخصيات المطلوب اغتيالها . واستاجروا لهذا الهدف بعض المسئولين بمحبرات مزورة ، الامر الذي يعرض سلامة المجتمع وأمنه للخطر

كما تضمن قرار الاتهام اشتراك جميع المتهمين واتفاقهم جنائيا بتحريض وتحريك من المتهمين الاول حتى السدس بغرض ارتكاب جنائيات القتل العمد وحيازة مفرقات واسلحة وذخائر بدون ترخيص كما ان المتهمين التاسع والعشر حازا واحزا مفرقات وادوات لتفجيرها عبارة عن ٢٠ قنبرا من مادة ت . ا . ن . ت . و ٢٠ مفرجا اخر بتوصيلاتها الكهربائية واحراز اسلحة مشخنة بدون ترخيص وثلاث بنادق اليد و ٢٥١ طلقة ذخيرة عيار ٧,٦٢ في ٣٩ ملي و ٣٩ طلقة عيار ٣٠٣ ملي بغرض استخدام هذه

قررت المحكمة العسكرية العليا في الاسكندرية امس تاجيل نظر محكمة التنظيم الارهابي الثاني المنشق عن الجهاد والذي يضم ٢٦ متهما الى جلسة الاربعاء القادم مع ضم طلب الدفاع بإعدام ولاية المحكمة العسكرية على القضية وإعادتها الى النيابة العسكرية للتصرف فيها الى ملف القضية وتمكين هيئة الدفاع من الاطلاع على كل الأوراق والاستمرار في اجراءات المحاكمة وحبس جميع المتهمين الحاضرين وعلان شهود الدعوى .

في بداية الجلسة سمحت هيئة المحكمة بان يتحدث المتهمون من داخل القفص الى ذويهم والمحامين الموكلون والمتطوعون للدفاع عنهم ونادى رئيس المحكمة اللواء احمد عبد الله على المتهمين كل باسمه ليؤكد حضور ١٥ متهما وهروب ١١ بينهم المتهم الاول محمد شوقي الاسلامبولي شقيق خالد الاسلامبولي الذي تم اعدامه بتهمة قتل الرئيس الراحل انور السادات عام ١٩٨١

بدأت المحكمة جلستها صباح امس برئاسة اللواء احمد عبد الله وعضوية اللواء على حمزة والعقيد وجدي الليثي في حضور ممثل الادعاء العقيد السيد حموده مدير النيابة العسكرية بسكرتارية الملازم اول احمد حامد وحضر ١٥ متهما وسط اجراءات أمنية مشددة واثبت عدد من المحامين حضورهم موكلين ومتطوعين للدفاع عن المتهمين وعلن عدد منهم انهم مندوبو هيئة الدفاع الاسلامي بقلعة المحامين ولجنة الدفاع عن الحريات وجمعية حقوق الانسان ، وقرر المتهمون انهم لا يترفعون ان يتراجع عنهم احد سوى مندوبي هيئة الدفاع الاسلامي .



المصدر : الأهرام الياساني

لتنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٩٢

محكمة مستقلة وهو الامر الذي لا يتوافر
في المحاكم العسكرية وطلبت هيئة الدفاع
بوقف نظر الدعوى لحين الفصل في
الطعن في قرار احالة القضية الى القضاء
العسكري



المصدر : الأهرام المسائي

للتنشر والخذ مات الصحفية والمعلو فات التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٩٢

المشهورون

محمد شوقي الاسلامبولي ،
مصطفى احمد حمزه ، رفاعي احمد
موسى ، عثمان خالد السلمان ، احمد
مصطفى نواره ، طلعت محمد يس
همام ، طلعت فؤاد قاسم ، شعبان
رجب عيد ، شريف حسن احمد ،
اسامة حسن احمد ، هشام حسن
مرسى ، هانى يوسف الشاذلى
محمد ، محمد سعد محمد ، خلاف
محمود عبد السميع ، ناصر احمد
محمد دكرورى ، اشرف احمد
يوسف ، ابراهيم طه عبد الرسول ،
علاء حامد احمد ، فايز عيد عبد
الراضى محمد ، محمد عباس
سليمان على ، نبيل عبد الفتاح
براهيم ، عيسى بسيونى دحروج ،
ابو بكر ابراهيم ، جمال محمد
عثمان ، جميل محمد الصلح
حسن ، حسن السيد حامد



الأخبار

المصدر :

١ نوفمبر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

أخبار الحوادث والقضايا

بدأت محاكمة التنظيم الإرهابي امام المحكمة العسكرية بالأكندرية
المتهمون دعوا التغيير نظام الحكم واغتيال بعض المسؤولين
الدفاع : عدم ولاية المحكمة لنظر القضية



الاسكندرية - فاروق عبد المنعم :

قررت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية بعد جلسة اجراءات استغرقت ساعة كاملة تأجيل نظر القضية الثانية للتنظيم الارهابي والمتهم فيها ٢٤ من عناصر التطرف من بينهم احد المتهمين في قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب بالاضافة الى سوداني هارب .. الى جلسة الاربعاء القادم (٤ نوفمبر) . عقدت المحكمة أولى جلساتها لهذه القضية برئاسة اللواء أحمد عبد الله وعضوية اللواء علي حمزة والعميد وجدي الليثي .. ومثل النيابة العميد السيد حموده والعقيد محمود الاباصيري .

حضر الجلسة ١٥ متهما فقط .. بالاضافة الى ١١ هاربا ومن بينهم سوداني . بدأت الجلسة العلانية بتلاوة قرار الاتهام باعتبار انهم في الفترة من يناير ١٩٩٢ الى ٢٠ أغسطس الحالي انضموا الى جماعة ارهابية تول امرهم المتهم من الاول الى الثامن والمقيمون خارج البلاد والمناداة بالدعوة الى تعطيل احكام الدستور والقوانين ومنع السلطات في الدولة من ممارسة اعمالها والاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والدعوة الى تكفير الحاكم وإباحة الخروج عليه واغتيال بعض الشخصيات من المسئولين والمفكرين . كان الارهاب من الوسائل التي استخدمت في تحقيق اغراضها عن طريق حيازتهم لكميات من المواد المتفجرة ووسائل التدمير والاسلحة النارية والبيضاء والذخائر ورصد

ومراقبة تحركات الشخصيات المطلوب اغتيالها باستتجار بعض المساكن بمحررات مزورة تهدف الى الاضرار بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر .

اسلحة ومتفجرات

● بالاضافة الى الاشتراك في اتفاق جنائي حرّض عليه وأدار حركته القيادات الهاربة من المتهم الاول الى

المتهم السادس بفرض القتل العمد وحيازة مفرقات واسلحة نارية بدون ترخيص بقصد استعمالها في نشاط يخل بالنظام العام حيث تم ضبط العديد من الاسلحة من بينها ٢٠ قالب « T . N . T » وقنابل آلية وطلقات عيارات مختلفة وينادق من عيارات وطرازات مختلفة وتوصيلات كهربائية لقنابل موقوتة واسلحة « حلزونية » وغيرها .

● وقاموا أيضا بتزوير محررات رسمية وبطاقات شخصية وجوازات سفر وكذلك تزوير خاتم شعار الجمهورية الخاص بوزارة الدفاع .. وتصل العقوبة الى الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة أو الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن تطبيقا لاحكام القانون العسكري ومواده .

عدم ولاية المحكمة

وأثار عادل عبد المحامي موضوع انعدام ولاية المحكمة العسكرية بنظر الدعوى وضرورة ان تكون المحاكمة أمام القاضي الطبيعي .. وقد استجابت المحكمة لطلبه بضم الدعوى بولاية المحكمة الى الموضوع مع استمرار نظر الدعوى أيضا في موعدها المحدد يوم ٤ نوفمبر الحالي .

وقررت المحكمة أيضا استمرار حبس جميع المتهمين الحاضرين والمحبوسين احتياطيا .. واعادة اعلان المتهمين الهاربين والشهود وندب المحامين للدفاع عن المتهمين الهاربين وتمكين الدفاع من الاطلاع على ملف القضية .

وكان ممثل النيابة العسكرية عرض في بداية الجلسة قرار محكمة أمن

الدولة العليا برفض التظلم الذي تقدم به ٩ من المتهمين باستمرار الاعتقال .. وكذلك قرار الحبس الاحتياطي على ذمة الدعوى لمدة ٤٥ يوما لاثنتين صدر قرار بالافراج عنهما من نفس المحكمة .

قائمة المتهمين

وقد حضر الجلسة ١٥ متهما هم : شعبان رجب عبد وشريف حسن أمين وهشام حسن موسى وهاني يوسف الشاذلي « قضية المحجوب » ومحمد سعد محمد وخلاف محمود عبد السميع وناصر أمين الدكروري وأشرف أمين يوسف وعلاء حامد أحمد ولمايز عبدالراضي ومحمد عباس سليمان وببيل عبدالفتاح براغيث وعيسى بسيوني دحروج وجمال محمد عثمان وجميل عبدالصادق .

أما المتهمون الهاربون ومنهم اجنبي سوداني واحد فهم : محمد شوقي الاسلامبول ومصطفى أحمد حمزة ورفاعي أحمد موسى وعثمان خالد السمان وأمين مصطفى نواره وطلعت ياسين همام وأسامة حسن أحمد وأبراهيم طه عبدالرسول وحسن السيد حامد وطلعت فؤاد قاسم وأبو بكر ابراهيم (سوداني) .

وتستأنف المحكمة العسكرية العليا صباح اليوم « الاحد » بنفس التشكيل نظر القضية الاولى لتقديم المذكرات من الدفاع وسماع الشهود .. ومناقشة التقارير الطبية الواردة من الطب الشرعي حول اصابة المتهم علاء الدين اسماعيل .



المصدر :
.....

للتشريع والحد من الصحافة والمعلومات : التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٩٢

استمرار حبس المتهمين في قضية التنظيم

الارهابي بالاسكندرية

تأجيل نظر القضية الى « الأربعاء »

.. ونائب دفاع عن المتهمين الهاربين

الاسكندرية - عصام رفعت :

قررت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية برئاسة اللواء احمد عبدالله وعضوية اللواء على حمزة والعميد وجدى الليثي ، استمرار حبس المتهمين في قضية التنظيم الارهابي المتطرف ، وتأجيل نظر القضية الى يوم الأربعاء القادم . كما تقر نواب دفاع عن المتهمين الهاربين وعددهم ١١ متهماً بينهم سوداني واحد . كما تم التصريح للدفاع بالاطلاع على ملف القضية ، وعلان الشهود ، مع ضم الدفاع بولاية المحكمة الى الموضوع .

حسن احمد مقبوض عليه ، اسامة حسن احمد هارب خارج البلاد ، هشام حسن مرسى عاطل ، هاني يوسف الشاذلي طالب بآداب المنيا واحد المشتركين في قضية اغتيال رفعت المحجوب وتم ارساله لحضور الجلسات في القاهرة ، محمد سعد محمد مقبوض عليه ، خلاف محمود عبدالنسيم مقبوض عليه ، ناصر احمد محمد دكروري موظف سابق بمديرية أمن المنيا ، اشرف احمد يوسف دبلوم صنايع ، ابراهيم طه عبدالرسول هارب ، علاء حامد احمد دبلوم صنايع ، فايز عيد عبدالراضي محمد مدرس ابتدائي بالحوامدية ، محمد عباس سليمان طالب بخدمات التقراشي ، نبيل

كانت وقائع الجلسة قد بدأت وسط اجراءات أمنية مشددة في العاشرة من صباح امس . اعلنت هيئة المحكمة اسماء المتهمين في القضية وعددهم ٢٦ متهماً ، حضر منهم ١٥ متهماً ، وغاب منهم ١١ متهماً لا يزالون هاربين حتى الآن والاسماء هي :

محمد شوقي الاسلامبولي (هارب خارج البلاد) ، مصطفى احمد حمزة (هارب خارج البلاد) ، رفاعي احمد موسى (هارب) عثمان خالد السمان (هارب) احمد مصطفى نواوه (هارب) ، طلعت محمد السيد همام هارب ، طلعت فؤاد قاسم (هارب) ، شعبان رجب عيد مقبوض عليه ، شريف



الوفد

المصدر :

للنشر والتأخذ مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ :

١١ نوفمبر ١٩٩٢

ت " وعشرون جهاز تفجير وتوصيلاتهم وحيارة اسلحة نارية وهي ٣ بنادق اليد وحيارة ٢٥١ طلقة نارية ٩م و٣٩ طلقة نارية ٣٠٣ بدون ترخيص وكان استخدام هذه الاسلحة والذخائر بقصد استخدامها في نشاط مغل بالنظام العام وتوجيه تهمة تقليد خاتم وزارة الدفاع الى المتهم الثاني عشر وتهمة التزوير في محررات رسمية بطريق الاصطناع لكل من المتهم الثاني والحادي عشر والثاني عشر والسابع عشر والعشرين ، لتزويرهم بطاقات شخصية وضعوا عليها صورهم . والمتهمون من الثاني والثالث عشر والسادس عشر ، اشتركوا في ارتكاب تزوير محررات رسمية وهي بطاقات شخصية مع المتهمين الثاني والثاني عشر والسابع عشر . المتهمين الثامن والثاني عشر والثالث عشر والسادس عشر استعملوا البطاقات المزورة رغم علمهم بتزويرها . المتهمين من السادس عشر والسابع عشر والتاسع عشر والعشرين والحادي والعشرين والثاني والعشرين ، اشتركوا مع مجهولين في تزوير جوازات سفر خاصتهم . وهذه التهم يعاقب عليها بالاشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة . وكان المتهمون قد احضروا الى قاعة المحكمة العسكرية العليا في السابعة من صباح امس السبت في اربع سيارات سجن نصف نقل وسط حراسة عشرات من السيارات المحملة بالجنود من الشرطة والشرطة العسكرية ، وظل المتهمون داخل غرفة الحجز وهم يرددون بعض القصائد والاشعار التي تدعو الى الاستشهاد وسمح لهم بدخول قفص الاتهام في الساعة التاسعة ، حيث بداوا يتعرفون على المحامين الموكلين عنهم وفي مقدمتهم عادل عيد - طلب احد المتهمين من احدى قريباته التي حضرت الجلسة عدم البكاء وكانت هيئة المحكمة قد سمعت لكل منهم بزازتين من اقاربه اما الام او الاب او الزوجة او الاشقاء . ثم اخذوا في تلاوة القرآن واستمرت جلسة المحاكمة حوالي الساعة والرابع

عبدالفتاح براغيث نقاش ، عيسى بسيوني دحروج مهندس ، ابو بكر ابراهيم سوداني هارب ، جمال محمد عثمان طالب بطب المنيا ، جميل محمد الصادق مهندس ديكور ، حسين السيد حامد هارب .

تظلم من بين المقبوض عليهم ١٢ متهما ضد قرارات اعتقالهم امام محكمة امن الدولة العليا حيث رفضت تظلمات تسعة (٩) منهم مع استمرار اعتقالهم بقرار محكمة امن الدولة العليا وهم شعبان عيد وهشام مرسى وهاني الشاذلي واحمد دكروري ولهايز عبدالراضي ومحمد عباس سليمان ونبيل عبدالفتاح وجمال محمد عثمان وجميل محمد الصادق . واصدرت محكمة امن الدولة العليا قرارا بالافراج عن شريف حسن احمد وخلاف محمود عبدالسميع ولكن النيابة العسكرية اصدرت قرارها بحبسهم احتياطيا على ذمة الدعوى واحيلوا للمحاكمة وهم محبوسون ولم يتظلم متهم واحد هو علاء حامد احمد . واعلن العقيد السيد جودة ممثل النيابة العسكرية قرار الاتهام . وجهت النيابة لكل المتهمين تهمة الانضمام الى جماعة تولى المتهمون من الاول حتى الثامن قيادتهم فيها الغرض منها الدعوة الى تعطيل احكام الدستور والقوانين والاضراب بالسلام العام الاجتماعي بان دعوا الى تغيير نظام الحكم وتكفير الحاكم واباحة الخروج عليه واعتقال بعض المسؤولين عن الحكم . وكان الارهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق اغراضهم بحياراتهم كميات من المواد المتفجرة ووسائل تفجيرها وحيارة الاسلحة النارية والذخائر ورصد الشخصيات المطلوب اغتيالها باستئجار بعض الشقق بمحدرات مزورة بهدف الاخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وامنه للخطر . كما وجهت له تهمة الاشتراك في اتفاق جنائي حرض عليه وادار حركته المتهمون من الاول حتى السادس الغرض منه ارتكاب جنائيات القتل العمد وحيارة مفرقات واسلحة وذخائر بدون ترخيص ، بقصد استعمالها في نشاط مغل بالنظام العام . كما وجهت النيابة بعض التهم لبعض المتهمين وهم المتهمون التاسع والعاشر حازوا واحرزوا مفرقات ودوات لتفجيرها ، وهي ٢٠ قالب " ت . ان .



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والتأخذ مات الصحفية والمعلومات التاريخ : 1 نوفمبر 1992

خلال محاكمة تنظيم «الثوار العائدون من أفغانستان» في مصر متهم يهدد علنا بتصفية كبار المسؤولين في مصر

الاسكندرية: الشرق الأوسط

لصالح جهات خارجية تريد النيل من مصر وتلقيهم دعما ماليا لتنفيذ اغراضهم.

ونادي رئيس المحكمة على المتهمين الذين جاء على رأسهم محمد شوقي الاسلامبولي - هارب - الشقيق الاكبر لخالد الاسلامبولي، المتهم الاول باغتيال الرئيس انور السادات عام 1981.

وطبقا لما صرحت به مصادر أمنية مسؤولة، فإن الاسلامبولي يعتبر المخطط الرئيسي والحرك وراء التنظيم، ويتخذ من أفغانستان مركزا لنشاطه واتصالاته مع قيادات الجهاد في مصر، وأنه شارك في وضع خطة تنفيذ الحوادث الارهابية داخل البلاد، وثبت ذلك أثناء استجواب المتهمين، ومن خلال الاوراق والمستندات التي عثر عليها وثبتت اهدافهم التي كانوا يريدون تنفيذها.

كما ورد اسم المتهم هاني يوسف الشاذلي، وهو احد المتهمين الرئيسيين في حادث اغتيال الدكتور رفعت المحجوب، وتمكن من الهروب الى أفغانستان بجواز سفر مزور، حتى قبض عليه عقب عودته مباشرة.

وبعد جلسة استغرقت قرابة ساعة قررت المحكمة تأجيل نظر القضية ليوم الاربعاء المقبل مع استمرار حبس جميع المتهمين الحاضرين، وأعلان الشهود في الدعوى، وضم الدفع الذي ابداه احد اعضاء هيئة الدفاع عن المتهمين بعدم ولاية المحكمة الى ملف الدعوى.

هدد جمال محمد محسوب احد المتهمين اعضاء الجناح العسكري لتنظيم الجهاد المتطرف في مصر بتصفية كبار المسؤولين في الدولة. ونسب جمال الذي كان يتحدث على الملا في قاعة المحكمة - قبيل بدء محاكمة تنظيم الثوار العائدون من أفغانستان امس - اغتيال الرئيس الجزائري محمد بوضياف الى اعضاء جبهة «الانقاذ» في الجزائر.

وكانت المحكمة العسكرية برئاسة اللواء احمد عبد الله قد بدأت نظر القضية المتهم فيها 36 من قيادات تنظيم الجهاد - وعلى رأسهم شقيق قاتل الرئيس المصري الراحل انور السادات - الذين القي القبض على 15 منهم عقب وصولهم من أفغانستان عن طريق ميناء السويس والسلوم، وضبط معهم بنادق آلية ومتفجرات وصندوق ذخيرة في الاسكندرية، التي كانوا يتخذون منها مقرا لتنظيم عملياتهم الارهابية.

وذكر رئيس النيابة العسكرية العقيد السيد حمودة ان المتهمين خططوا لاغتيال قيادات في الدولة وجهزوا الاسلحة الآلية والذخيرة، الى جانب نصف عدد من المباني والمنشآت الهامة بهدف اثارة الذعر بين المواطنين، واعدوا العبوات اللازمة لاستخدامها في التفجير، لكن اجهزة الامن المصرية كشفت مخططهم الارهابي، الذي كان يستهدف احداث البلبلة، فيما كشفت التحقيقات التي اجريت مع اعضاء التنظيم عملهم



المصدر : الحياة الدولية

للتنشر والتدوينات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ نوفمبر ١٩٩٢

هددوا في جلسة المحكمة العسكرية باغتيال وزير الداخلية الاسكندرية : بدء محاكمة اعضاء تنظيم ثوار افغانستان

□ الاسكندرية، - «الحياة»

■ بدأت المحكمة العسكرية المصرية العليا في الاسكندرية امس النظر في قضية تنظيم «ثوار افغانستان العائدين» وهو يمثل جناحاً في تنظيم «الجهاد الاسلامي» شاركت عناصره في القتال في افغانستان وعادت أخيراً الى البلاد. وشهدت قاعة المحكمة العسكرية العليا في الاسكندرية امس اجراءات مشددة منذ الساعة صباحاً منع فيها مصورو الصحف ووكالات الانباء من الاقتراب من المتهمين الذين بقي عليهم القبض لدى عودتهم الى مصر. ومن هؤلاء هاني يوسف الشاذلي احد المتهمين الرئيسيين في حادثة اغتيال رئيس مجلس الشعب السابق السيد

رفعت المحجوب. ويبلغ عدد المتهمين المعتقلين ١٥ شخصاً بينما هناك ١١ آخرين فارين وعلى رأسهم محمد شوقي الاسلامبولي شقيق خالد الاسلامبولي المتهم الاول في عملية اغتيال الرئيس المصري السابق انور السادات. وهدد المتهم جمال عثمان في اثناء الجلسة باغتيال عدد من المسؤولين المصريين. وردد متهمون آخرون تهديدات عثمان وحيدوا اسم وزير الداخلية. وقال عثمان «لن يهدأ لنا بال حتى تقتص من المسؤولين وتنظيماً سائر على دريه». وفي العاشرة من صباح امس بدأت المحاكمة التي ترأسها اللواء احمد عبدالله رئيس المحكمة العسكرية العليا. وأكد ممثل الادعاء ورئيس النيابة العسكرية في قرار

الاتهام ان المتهمين شكلوا مع اشخاص آخرين فارين تنظيمات سرية يعرف باسم «ثوار افغانستان العائدين» يستهدف قلب نظام الحكم في مصر واغتيال مسؤولين عدة وأنهم دخلوا البلاد عبر المنافذ الشرعية بجوازات سفر واوراق مزورة. وعلمت «الحياة» ان الاسلحة التي ضبطت في حيازة المتهمين شملت ثلاثة مدافع رشاشة و ٥٠٠ طلقة حية الى جانب ٢٠ عبوة متفجرة واصابع ديناميت شديدة الانفجار. وقررت المحكمة ضم طلب احد اعضاء هيئة الدفاع عن المتهمين الذي يقضي بعدم ولاية المحكمة بنظر الدعوى، الى ملف القضية وتأجيل النظر في القضية الى يوم الاربعاء المقبل.



في محاكمة ٢٦ متهما بينهم ١١ هاربا تأجيل قضية التنظيم الإرهابي في مصر إلى الأربعاء

الدستور والقوانين والإضرار بالسلام الاجتماعي، بأن دعوا إلى تغيير نظام الحكم وتكفير الحاكم، وإباحة الخروج عليه واغتيال بعض المسؤولين، وقاموا بحيازة مواد متفجرة وأسلحة نارية وذخائر بهدف الإخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر.

وتضمن قرار الاتهام أن المتهم الثامن عشر قام بتقليد خاتم شعار الدولة الخاص بوزارة الدفاع وقام ٥ من المتهمين بتزوير محررات رسمية وبطاقات شخصية كما قام ستة من المتهمين بتزوير جوازات سفر خاصة بهم، وتتراوح عقوبة هذه الاتهامات بين الأشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة. وطالب الدفاع عن المتهمين بإعدام ولاية المحكمة العسكرية العليا في نظر الدعوى، وقررت المحكمة ضم هذا الطلب مع استمرار نظر القضية يوم الأربعاء المقبل.

القاهرة. «صوت الكويت»: قررت المحكمة العسكرية العليا بالإسكندرية أمس تأجيل نظر قضية التنظيم الإرهابي المنشق عن الجماعات المتطرفة إلى جلسة الأربعاء المقبل، مع استمرار حبس جميع المتهمين الحاضرين وإعلان شهود الدعوى.

ويضم التنظيم ٢٦ متهما بينهم ١١ هاربا، وتنظر المحكمة نفسها اليوم قضية تنظيم إرهابي آخر يضم ٢٢ متهما.

وفي بداية جلسة المحاكمة أعلن ممثل النيابة العسكرية أن أحد عشر متهما تظلّموا من قرارات اعتقالهم أمام محكمة أمن الدولة العليا التي قررت الإفراج عن متهمين فقط لكن النيابة أمرت بحبسهما احتياطيا على ذمة القضية.

تلا رئيس المحكمة قرار الاتهام الذي تضمن أن المتهمين انضموا إلى جماعة تهدف إلى تعطيل أحكام



■ قضية التنظيم الإرهابي الأول بالاسكندرية : إعلان ١٣ شاهدا لسماع أقوالهم السبت القادم المتهمون أنشأوا جماعة إرهابية تدعو لتكفير الحاكم والمجتمع الاسكندرية - حسين ثابت :

أعمالها بأن شكلوا جماعة ثوى المتهم قيادتها والثاني قيادة تنقيفها والثالث قيادة تدريبها بدنيا ، وتدعو هذه الجماعة لتكفير الحاكم والمجتمع والقيام بعمليات إرهابية ضد أفراد الشرطة ومنشأتها ودور العبادة واستحلال أموال العوام . وكان الإرهاب من الوسائل التي تستخدم لتحقيق أغراضها بحيارزتهم اسلحة نارية وبيضاء وذخائر والتدريب على استخدامها .

وكانت المحكمة العسكرية العليا قد عقدت جلستها أمس برئاسة اللواء أحمد عبدالله وعضوية اللواء على حمزة والعقيد فيصل هنية ، ومثل الادعاء العقيد السيد حمودة مدير النيابة العسكرية ويسكرتارية المساعد سعيد رمضان حيث بدأت الجلسة بالنداء على المتهمين وإثبات حضور محام عن كل منهم وانتداب محامين للمتهمين الهاربين .

ثم تحدث ممثل الادعاء فأكد ان المتهم العاشر علاء الدين اسماعيل قد تم ضم تقارير علاجه ومخبر بقسم الشرطة ثابت فيه حسب اقرال المتهم نفسه انه سقط في السجن بسبب انزلاق قدمه ، وشهد بذلك اثنتان من المسجونين ولم تكن الاصابة بسبب التعدي عليه أو التعذيب .

قررت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية تأجيل نظر قضية التنظيم الإرهابي الأول والمتهم فيها ٢٢ من أعضاء الجهاد منهم ٤ هاربون الى جلسة السبت القادم لتمكين الدفاع من الاطلاع . وقد وجهت النيابة للمتهمين انشاء وتنظيم وإدارة جماعة على خلاف احكام القانون الغرض منها الدعوة الى تعطيل احكام الدستور والقوانين ومنع السلطات العامة للدولة من ممارسة



الأهرام

المصدر :

٢ نوفمبر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

وبعد ذلك تلا رئيس المحكمة قرار الاتهام على المتهمين ثم قدم الدفاع عن المتهمين دفعا بعدم ولاية المحكمة العسكرية لنظر الدعوى ومطالب باعادة القضية الى النيابة العسكرية مع وقف نظر الدعوى لحين الفصل في الصعن المقدم للقضاء الادارى في قرار احالة القضية للقضاء العسكرى ، وقرار تشكيل المحكمة العسكرية ، كما طالب بالتأجيل للاطلاع وعرض جميع المتهمين على الحب الشرعى واستخراج شهادات من الوحدات العسكرية التابع لها المتهمون الرابع والرابع عشر والعشرين عن فترات وجودهم بوجدهاتهم واجازاتهم خلال الفترة من شهر مارس وحتى شهر اغسطس مع ضم اصل قرار رئيس الجمهورية باحالة القضايا للقضاء العسكرى ، وضم اصول قرارات اعتقال المتهمين .

وفي نهاية الجلسة اصدرت المحكمة قرارها بتأجيل نظر المحكمة الى جلسة السبت ٧ نوفمبر مع ضم اصول قرارات الاعتقال وشهادات من الوحدات العسكرية للمتهمين الرابع والرابع عشر والعشرين وضم الدخ المقدمة من الدفاع للموضوع .
نظر الدعوى ، واعادة اعلان سبرهم في سبيل طوه من المجنى عليهم
ر م . س ق



المصدر : الأخبار

للتشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٩٩٢ / ١١ / ٢

تأجيل قضية الارهاب الأولى إلى السبت القادم : المتهمون بـرقبوا بعض الحلات لتمويل الجماعة الارهابية التي كونها المتهم الأول احمرزوا السلطة وتدر بوا عسكريا لتنفيذ أعمال ارهابية ضد الشرطة

الاسكندرية - فاروق عبد المنعم :

استأنفت أمس المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية برئاسة اللواء أحمد عبدالله نظر القضية الأولى من قضايا الارهاب والتي تضم ٢٢ متهمًا .. منهم أربعة ماريون وثلاث من افراد القوات المسلحة .. قررت المحكمة تأجيل النظر في القضية إلى يوم السبت ٧ نوفمبر لاتاحة الفرصة للدفاع لدراسة ملف القضية وسماع الشهود الذي يبلغ عددهم ١٢ شاهدا .. وكذلك ضم أصول قرارات الاعتقال التي صدرت من الجهات المعنية والتي ترتب عليها قرار الاحالة إلى المحكمة العسكرية العليا .. ستعقد المحكمة أيضا في بعض طلبات الدفاع والتي تتعلق في بعض الدفوع التي أثبتت في القضية الثانية حول المحاكمة العسكرية والطقن الذي تقدم به الدفاع أمام القضاء الاداري حول قرار رئيس الجمهورية بإحالة القضية إلى القضاء العسكري .. وكذلك قرار تشكيل المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية .. بالإضافة إلى تقارير من بعض الوحدات العسكرية التي يخدم بها المتهم الرابع عشر والمتهم

وكانت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية قد عقدت جلستها صباح أمس برئاسة اللواء أحمد حمزة والسيد محمد حموده ..

افتدأ المحامين

واستقرت الجلسة ساعة كاملة ثم خلالها انتداب عدد من المحامين

بالاضافة الى هيئة الدفاع الأصلية بالتوكيل .. تم قرار الاتهام بالكامل حيث انكر جميع المتهمين التهمة النسبوية اليهم .. ويتلخص قرار الاتهام في انه في الفترة من مارس الى أغسطس ١٩٩٢ بدائرة الاسكندرية قام المتهم الأول الهارب السيد عبد ابراهيم والثاني ابراهيم قطيش « بقال » .. والثالث أحمد عبدالعظيم « مهندس زراعي » بإنشاء وتنظيم وإدارة جماعة تدعى الى تعطيل أحكام الدستور والقوانين ومنع سلطات الدولة من ممارسة أعمالها وشكلوا جماعة تولى قيادتها « الأول » .. وتولى « الثاني » الجناح الثقالي الديني .. وتولى الثالث التدريب البدني والمسكري .. وتدعو هذه الجماعة الى تكفير الحاكم والمجتمع والقيام بأعمال ارهابية ضد سلطات الأمن والشرطة ومنشأتها .. باستخدام العنف

والأسلحة النارية والبيضاء وذخائر والتدريب على استخدامها .. وانضم الى هذه الجماعة مع علمهم بالاعراض التي تدعو اليها المتهمين من الرابع الى الحادي والعشرين واشتركوا في اتفاق جنائي لارتكاب

جرائم القتل والتخريب للمنشآت العامة وهدد العبادة غير الإسلامية والسرقة وحيازة أسلحة بدون ترخيص ومدافع رشاشة طراز « بورسعيد » وطلقات نارية وسكاكين وجنازير وأسلحة بيضاء أخرى :

المسقة للتصويه وقام المتهمون من السادس الى العاشر بسرقة مبالغ نقدية وأجهزة وأدوات ومنقولات من بعض محلات القطاع الخاص والمقاهي والمجمعات الاستهلاكية ومراكز الشباب وتم ضبطهم وحريت لهم محاضر شرطة واخذاء مسروقات بأقسام باب شرقي - مصرم بك - المنتزه - ابيس .. بالإضافة الى سرقة مونتيسكل من دائرة المنتزه لمواطن تركه أمام مسكنه صباحا .

٢٢ متهمًا

والمتهمون في هذه القضية الأولى التي تحمل رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢ عسكرية هم : السيد عبد ابراهيم ٢٩ سنة مقاول (هارب) - قاسم قطيش ٢١ سنة (بقال) - أحمد عبدالعظيم ٢٧ سنة ..



مهندس زراعي - ممدوح ابو طالب ١١
 سنة نجار - صلاح ابراهيم ١٩ سنة
 طالب - احمد عبد الجليل ٢٢ سنة
 تاجر خضروات - سامي مبارك ٢٥
 سنة تاجر فواكه - خالد تهاوي ٢٤
 سنة عامل بناء - ابراهيم الاعرج ٢٢
 سنة عامل فني - علاء الدين عباس
 ٢٠ سنة كهربائي - علي قاسم ٢٤
 سنة ساعاتي - احمد حافظ ٢٤ سنة
 طالب - ابراهيم عوض ٢٦ سنة
 جزار - طارق الامام ٢١ سنة بائع
 خضروات - اشرف مرسى ٢١ سنة
 مدرس ابتدائي - محمد درويش حسن
 ٢٧ سنة مقاول - السيد درويش حسن
 ٢٢ سنة مقاول - علاء البربري ٢٩
 سنة عطار (هارب) - حسن بدراني
 ٢٩ سنة كهربائي (هارب) - عادل
 احمد طه ٢٢ سنة نقاش (هارب) علي
 زايد ٢٠ سنة عاطل - نشات بغدادي
 ٢٠ سنة بائع خضروات .



تمثيلية في قفص الاتهام أثناء نظر قضية التنظيم الارهابي

الحكمة لتوقيع الكشف الطبي على المتهم علاء الدين عباس الذي كان يربط ذراعه اليسرى برباط طبي وقال أنه أصيب بعدا نتيجة التعذيب . كانت المفاجأة أن دار الحوار اتالي

بين المحكمة والمتهم :
المحكمة : ايه حكاية الاصابة دي يا علاء .

علاء : دي خلع لي الكتف يا فندم .
المحكمة : الاصابة دي نتيجة لن حد ضربك يا علاء .

علاء : لا .. لا . انا اتزحلق في الحمام في الزحمة وأنا موجود في سجن الحضرة علشان الموضوع .

المحكمة : وايه اللي حصل بعد كده .
علاء : رجعت للدكتور برتبة عقيد ..

وحولني الى مستشفى الجامعة وعملوا أشعة ورباطا لذراعي اليسرى .

المحكمة : يعني الاصابة دي من الزحقة في الحمام مش بسبب ضرب أو غيره .

علاء : لا يا فندم .. انا أصبت في الحمام من الزحمة .

المحكمة : هل النيابة عندها فكرة عن هذا الموضوع .

النيابة : نعم . هناك محضر عراض بقسم شرطة محرم بك التابع له السجن تحت رقم ١٢/١٨٢٠ يثبت أن

الاصابة نتيجة سقوط في الحمام ويشهادة زملائه في السجن وعدم وجود اعتداء عليه على الاطلاق .

المحكمة : قرر المتهم العاشر علاء الدين عباس أمام المحكمة أن اصابته كانت نتيجة سقوطه في الحمام ولم يحدث أي اعتداء عليه .

استغل المحامون هذه التمثيلية التي قام بها المتهم وطلبوا إحالة جميع المتهمين الى الطبيب الشرعي لتوقيع الكشف عليهم .. ورفضوا عرض المتهمين على طبيب سجن الحضرة وتدعى د . . أنهار السيد غنيم ، لعدم

دقتها في تحديد الاصابات .. ولم تستجب المحكمة لهذا الطلب .

حدث خلال الجلسة أن تقدم المحامي حسين عبدالله بطلب الى

حدث خلال نظر جلسة امس للقضية الأولى للتنظيم الارهابي أن

المتهم ابراهيم عوض حسن ٢٦ سنة ، ويعمل جزارا قد أصيب بانتهيار عصبي داخل القفص خلال اعتقال

الجلسة وساد نوع من الهرج داخل القفص حيث ادعى زملاؤه بأنه مات ..

وعلى الفور أمر وكيل المحكمة ول هدوء شديد بنقله الى خارج القفص لاسعافه ثم عاد قبل نهاية الجلسة بقليل . وقد



المصدر : صوت الكويت

لنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩٢

١١ من المتهمين تقدموا بطلب «تظلم» محاكمة ٤٦ بقضيتي التنظيم الارهابي في مصر

اعمالها والاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي. ووجهت اليهم تهم تكفير الحاكم واباحة الخروج عليه واغتيال بعض الشخصيات من المسؤولين والفكرين. وقالت النيابة انهم كانوا سيستخدمون كميات من المواد المتفجرة التي تم ضبطها ومنها اسلحة نارية وبيضاء وذخائر وقنابل موقوتة. وتصل العقوبة في هذه التهم الى الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة تطبيقا لاحكام القانون العسكري. وتستأنف المحكمة نظر القضية الاولى بعد غد الاربعاء بعد ان طعن الدفاع في ولاية المحكمة العسكرية وطلب محاكمة المتهمين امام قاضيهم المدني. وتستأنف يوم السبت المقبل المحاكمة في القضية الثانية التي نظرت امس وقد طعن الدفاع ايضا بعدم ولاية المحكمة العسكرية وطلب نظرها امام القضاء المدني. وتظلم ١١ من المتهمين امام محكمة أمن الدولة العليا من اعتقالهم ورفضت المحكمة تظلم تسعة منهم وقبلت الافراج عن اثنين غير ان النيابة العسكرية اصدرت قرارا بحبسهم.

الاسكندرية - «صوت الكويت» رويتر: استأنفت احدى محكمتين عسكريتين امس محاكمة متهمين في قضايا تنظيمات ارهابية تمت احالتها اليهما من الرئيس حسني مبارك تطبيقا لاحكام القانون العسكري. ويحاكم ٤٦ متهما في القضيتين المنفصلتين منهم ١٥ هاريون. والقضية الاولى تضم ٢٤ متهما منهم تسعة هاريين والثانية تضم ٢٢ متهما منهم اربعة هاريين وتم القبض على جميع المتهمين في ٣٠ اغسطس (آب) داخل شقة مفروشة في مدينة الاسكندرية. وتضم القضية الاولى التي بدأت اول من امس محمد شوقي الاسلامبولي وهو هارب خارج البلاد وهو الشقيق الاصغر لخالد الاسلامبولي الذي تمت محاكمته واعدم في قضية اغتيال الرئيس انور السادات. وتضم ايضا ابوبكر ابراهيم (سوداني الجنسية) وهو هارب خارج البلاد وقالت النيابة انه «حلقة الاتصال مع الجهات الاجنبية الممولة للتنظيم». ووجهت النيابة العسكرية لجميع المتهمين تهم انضمامهم الى جماعة ارهابية تنادي بتعطيل احكام الدستور والقوانين ومنع السلطات في الدولة من ممارسة



المصدر : ارض ساعة

لنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٩٩٢ نوفمبر ١٩

التنظيم الارهابي أمام المحكمة

● الاتهامات : الاغتيال والارهاب

والتزوير والسرققة !

ناروق عبدالمنعم ●

١٩٩٢ .. حيث استطاعت أجهزة الأمن على مستوى وزارة الداخلية ومباحث أمن الدولة رصد تحركات مريبة وغير عادية داخل الاحياء الشعبية وبعض المساجد الصغرى لبعض قيادات التطرف الدينى عقب أحداث الصعيد واسيوط وغيرها من المحافظات ..

وتأكدت أجهزة الأمن أيضا أن هناك مجلس شورى .. تم تشكيله من هذه القيادات لتلقى التعليمات من خارج البلاد وبالتحديد من تنظيم عالمى خارج مصر ويتولى قيادة الجناح المصرى المتطرف الدكتور عمر عبد الرحمن الى جانب قيادات اخرى فى السودان والجزائر وتونس . ويضم مجلس الشورى عشرة افراد تم تدريبهم خارج البلاد ولهم شفرات معينة واساليب استقبال وارسل التعليمات لتنفيذ العمليات الارهابية .. كانت قائمة مجلس الشورى الذين هرب غالبيتهم الى الخارج تضم محمد شوقى الاسلامبولى .. وابراهيم ابوبكر ابراهيم (السودانى الجنسية) .. وكذلك هانى يوسف الشاذلى الطالب كلية الآداب بجامعة المنيا والمتهم الذى كان يقود بشكل فى حادث اغتيال الدكتور رفعت

بعد جلسة إجراءات استغرقت ساعة كاملة ، قررت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية تاجيل نظر القضية الثانية للتنظيم الارهابي الثانى الى جلسة الاربعاء القادم (٤ نوفمبر) .. والمتهم فيها ٢٤ من عناصر التطرف من بينهم احد المتهمين فى قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب .. بالاضافة الى سودانى هارب .

وقد عقدت المحكمة اولى جلساتها لهذه القضية برئاسة اللواء احمد عبد الله وعضوية اللواء على حمزة والعميد وجدى الليثى .. ومثل النيابة العميد السيد حمودة والعقيد محمود الاباصيرى .

حضر الجلسة ١٥ متهما فقط .. بالاضافة الى ١١ هاربا من بينهم سودانى .

بدأت أحداث القضيتين الاولى والثانية فى مدينة الاسكندرية وبالتحديد فى الفترة من منتصف يناير من هذا العام حتى (٢٠) أغسطس ..



آخر ساعة

المصدر :

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ : ٤ نونبر ١٩٩٢

المحجوب .

وهناك شخصيات اخرى هاربة مثل مصطفى حمزة - رفاعى احمد موسى - عثمان السلمان - مصطفى نواوه - طلعت همام - طلعت قاسم - اسامة حسن - ابراهيم عبد الرسول وغيرهم من القيادات المتطرفة .

وتابع القضية الاولى

● والقضية الاولى التي نظرت في بداية هذا الاسبوع والتي عقدت برئاسة اللواء احمد عبد الله وعضوية اللواء على حمزة والعميد فيصل هيبه .. ومثل النيابة العميد السيد حموده والعقيد محمود الاباصيرى .. وكانت القضية تحمل الرقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ وقلم باعمال السكرتارية المساعد سعيد رمضان .

بلغ عدد المتهمين في هذه القضية ٢٢ متهما .. هرب منهم ثلاثة فقط ، غالبية المتهمين في هذه القضية من التجار والعمال والحرفيين باستثناء مهندس زراعى حاصل على بكالوريوس الزراعة وهو المهندس عبد العظيم جاب الله .. وبنات خبز يدعى طارق الامام وجزار يدعى ابراهيم « الجلطور » . والباقي طلاب في المرحلة الثانوية لو الجامعية .

والجديد هنا ان هناك اثنين من الهاربين تم القبض عليهما قبل المحكمة العسكرية بساعات قليلة ولقدما الى المحكمة مباشرة بعد عرضهما على النيابة العسكرية وهما الشقيقان السيد واحمد درويش ..

اما الاتهام في هذه القضية فيتلخص في تعطيل احكام الدستور والقوانين ومنع السلطات في الدولة من ممارسة اعمالها والاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والقيام باعمال ارهابية لتحقيق اغراضهم وحيارزتهم الاسلحة ومفرقات وغيرها .. والاشتراك في اطلاق جنائى الغرض منه ارتكاب جرائم القتل والتخريب للمنشآت العامة ودور العبادة لغير المسلمين .. واستحلال اموال المسلمين والمسيحيين والسرقه واغتصاب اموال الغير دون حق .

وظهرت خلال هذه القضية جماعة اطلقت على نفسها اسم الجبهة الإسلامية للدفاع عن المسلمين .. تضم بعض كبار المحامين في الاسكندرية والقاهرة والصعيد امثال احمد الهالكى وسعد حسب الله وعبد الله حسين وعادل عيد ومحمود رياض وشاذلى الصنغير وعبد الحارث مدنى وتوفيق شافع وسامح خيرى وغيرهم ..

والمتهمون في القضية الاولى هم :

- السيد محمد ابراهيم مقلول هارب
- قاسم قطيش تاجر
- عبد العظيم جاب الله مهندس زراعى
- ممدوح ابو طالب تاجر
- صلاح صبره طالب
- احمد عبد الجليل تاجر خضراوات
- سامى مبارك تاجر فواكه
- خالد تهامى عامل بناء
- ابراهيم الاعرج دبلوم خرسانة
- علاء رمضان كهربائى
- على الساعاتى ساعتي
- ابراهيم الجلطور جزار
- طارق الامام خبز
- اشرف مرسى مدرس صنيع
- محمد درويش طالب
- احمد درويش طالب
- حسن البربرى كهربائى
- حسن بدران هارب
- احمد طه نقلش هارب
- نشات بغدادى بائع خضراوات

وهذه القائمة تضم علاء رمضان المصاب بخلع في كتفه الايسر وقد احالته المحكمة للطب الشرعى لبيان اصابته وتحديد تاريخ الاصابة بالضبط !! اما الشهود في هذه القضية فعددهم يصل الى ستة شهود فقط من بينهم اثنان من ضباط امن الدولة ..

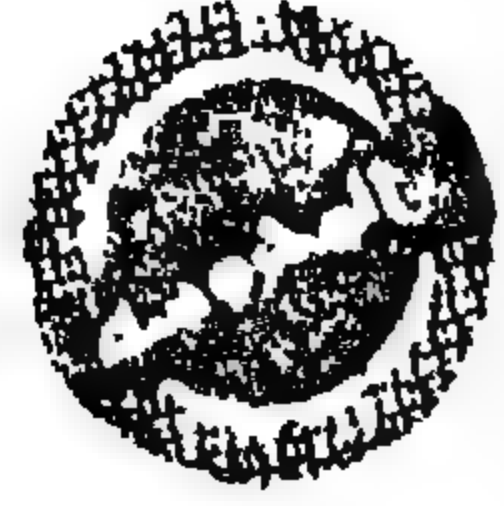
استمرار نظر الدعوى

اما القضية الثانية فقد فجر الدفاع في جلسته الاجراءات الاولى التي عقدت برئاسة اللواء احمد عبد الله وعضوية اللواء على حمزة والعميد وجدى الليلى .. ومثل النيابة العميد السيد حمودة .

قال الدفاع على لسان عادل عيد المحامى : ان المحكمة بتشكيلها الحالي تعد مجلسا عسكريا وليس محكمة عسكرية وبالتالي لابد من نظر القضية امام القاضى الطبيعى .

وطالب اعادة الدعوى الى النيابة العسكرية مرة اخرى ووقف النظر في الدعوى .. والدفع بعدم الولاية لهذه الهيئة العسكرية لو المجلس العسكرى لمخالفته للدستور وضمنت المحكمة قرارها بضم الدفع بعدم الولاية الى الموضوع مع استمرار نظر الدعوى !!

وهذه القضية تضم (٢٤) من عناصر التطرف



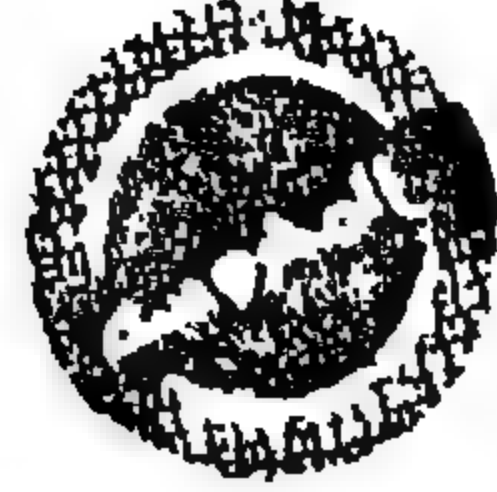
من بينهم أحد المتهمين في قضية اغتيال الدكتور المحجوب وهو : هاني يوسف الشاذلي الطالب بكلية آداب المنيا .. وأرهبي سوداني هارب يدعى أبو بكر إبراهيم .. حضر الجلسة (١٥) متهما فقط أما الباقيون وعددهم (١١) لمزالوا هاربين . وكان قرار الاتهام الذي تمت تلاوته في الجلسة العلنية انهم باعتبارهم في الفترة من يناير ١٩٩٢ الى ٢٠ أغسطس الحالي انضموا إلى جماعة ارهابية تولى امرها المتهمون من الاول إلى الثامن والمقيمون خارج البلاد والمنداة بالدعوة إلى تعطيل احكام الدستور والقوانين ومنع السلطات في الدولة من ممارسة اعمالها والاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والدعوة إلى تكفير الحكام وإبادة الخروج عليه .. واغتيال بعض الشخصيات من المسؤولين والمفكرين .

وكان الارهاب من الوسائل التي استخدمته في تحقيق اغراضها عن طريق حيازتهم لكميات من المواد المتفجرة ووسائل التدمير والاسلحة النارية والاسلحة البيضاء والذخائر ورصد ومراقبة تحركات الشخصيات المطلوب اغتيالها باستئجار بعض المسكن بمحركات مزورة تهدف إلى الاخل بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر .

وبالإضافة إلى ما سبق .. الاشتراك أيضا في اطلاق جنائي حرض عليه وادار حركته القيادات الهاربة من المتهم الاول إلى المتهم السادس بفرض القتل العمد وحيازة مفرقات واسلحة نارية بدون ترخيص بقصد استعمالها في نشاط يخل بالنظام العام حيث تم ضبط العديد من الاسلحة من بينها ٢٠ قنبرا « T.N.T » وقنابل اليد وطلقات عيارات مختلفة وبنادق من طرازات مختلفة وتوصيلات كهربائية للقنابل موقوتة واسلحة ، حلزونية ، وغيرها .

وقاموا أيضا بتزوير محررات رسمية وبطلقات شخصية وجوازات سفر .. وكذلك تزوير خاتم شعار الجمهورية الخاص بوزارة الدفاع .. وتصل العقوبة إلى الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة أو الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن تطبيقا لاحكام القانون العسكري ومواده .

وقررت المحكمة أيضا استمرار حبس جميع المتهمين الآخرين والمحجوسين احتياطيا .. واعادة إعلان المتهمين الهاربين والشهود وندب المحامين للدفاع عن المتهمين الهاربين وتمكين الدفاع من الاطلاع على ملف القضية .



تحقيقات في تنظيمي الجهاد المسلح خرائط لاغتيال ٦٩ شخصية عامة وأمنية

واعدوا مخططات لاغتيال ٥٦ ضابطا بأمن الدولة ، وقائمة شملت ١٣ مسئولا وشخصية عامة تحت دعوى أنهم اعداء للاسلام ومن المحل دماؤهم اضافة لرسوم وخرائط لدخول بعض المنشآت لتخريبها كما تم ضبط وثائق تؤكد علاقاتهم برؤساء وكوادر تنظيمات متطرفة في ٥ دول عربية يذكر ان هناك ١٧ متهما هاربا يجرى بحث كيفية القبض عليهم بعد تحديد اماكن هروبهم لتقديمهم للمحاكمة مع المتهمين الآخرين البالغ عددهم ٣١ متهما والذين تجرى محاكمتهم امام المحكمة العسكرية .

أكد ملف التحقيقات في قضية ضبط تنظيمي الجهاد المسلح والمتهم فيها ٤٨ متطرفا بالتخطيط لعمليات ارهابية واغتيالات لشخصيات عامة وأمنية وتخريب المنشآت الحيوية ان المتهمين تربطهم علاقات قوية بتنظيمات ارهابية خارجية . وذكرت اوراق الملف من تحريات وتحقيقات ان المتطرفين تلقوا دعما ماليا من جهات خارج البلاد تقدر بنحو ١,٥ مليون دولار على ٦ مراحل وحصلوا على أسلحة ودخائر من كافة الأنواع لتنفيذ مهامهم



الأهرام

المصدر :

٥ نوفمبر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

تأجيل محاكمة الجبهة الثانية من أعضاء الجهاد بالإسكندرية إلى الاثنين المحكمة تقرر عقد جلسات «سرية» لاعتبارات أمنية

الإسكندرية - من حسين ثابت :

قررت المحكمة العسكرية العليا بالإسكندرية تأجيل نظر قضية التنظيم الثاني إلى جلسة الاثنين القادم على أن تكون جلساتها سرية لاعتبارات أمنية مع إعادة إعلان الشهود وإتاحة الفرصة للدفاع للاطلاع والاستعداد ورقض طلب الدفاع بوقف نظر القضية إلى حين الفصل في الدعوى الإدارية بالطعن على قرار رئيس الجمهورية بحالة المتهمين إلى القضاء العسكري

وكانت المحكمة قد عقدت جلساتها صباح أمس برئاسة اللواء أحمد عبد الله رئيس المحكمة وعضوية اللواء على حمزة والعميد وجدي الليثي ومثل النيابة العقيد السيد حمودة مدير النيابة العسكرية بسكرتارية الملازم أول أحمد حافظ للنظر في الدعوى رقم ٢٤ جنائيات والدعى العام العسكرى، والمتهم فيها ٢٦

شخصاً من أعضاء الجهاز منهم ١١ متهماً هارباً من بينهم شقيق خالد الإسلامبولي قاتل الرئيس الراحل أنور السادات . وبدأت الجلسة بالنداء على المتهمين جميعاً وأثبتت انتداب المحكمة لمحامين عن المتهمين الهاربين من قبل المحكمة وقد تقدم أحد المحامين بطلب من نقابة المحامين يضم أسماء مجموعة من المحامين المنتدبين من النقابة للدفاع عن الهاربين وترد رئيس المحكمة أرفاق هذا الخطاب بالأوراق مع عدم السماح لهم بالحضور عن المتهمين الهاربين وأكد أن المحكمة كانت قد أرسلت خطاباً إلى النقابة تطلب أسماء المحامين المنتدبين للدفاع عن

المتهمين الهاربين . وعندما تأخر رد نقابة المحامين انتدبت المحكمة محامين آخرين للدفاع عنهم ولايجوز انتداب أكثر من محام للمتهم الواحد كما طلب أحمد شوقي الإسلامبولي المحامي وهو والد المتهم الأول الحضور بتوكيل عن ابنه قرر رئيس المحكمة أن المتهم الهارب ليس له توكيل وقد انتدبت المحكمة محامياً عنه وسمحت للاب بالحضور متطوعاً عن ابنه الهارب .

كما تقدم الدفاع بكشف يضم أسماء ٨ متهمين طلبوا عرضهم على الطب الشرعى لوجود إصابات وقد قامت المحكمة بمناظرتهم .



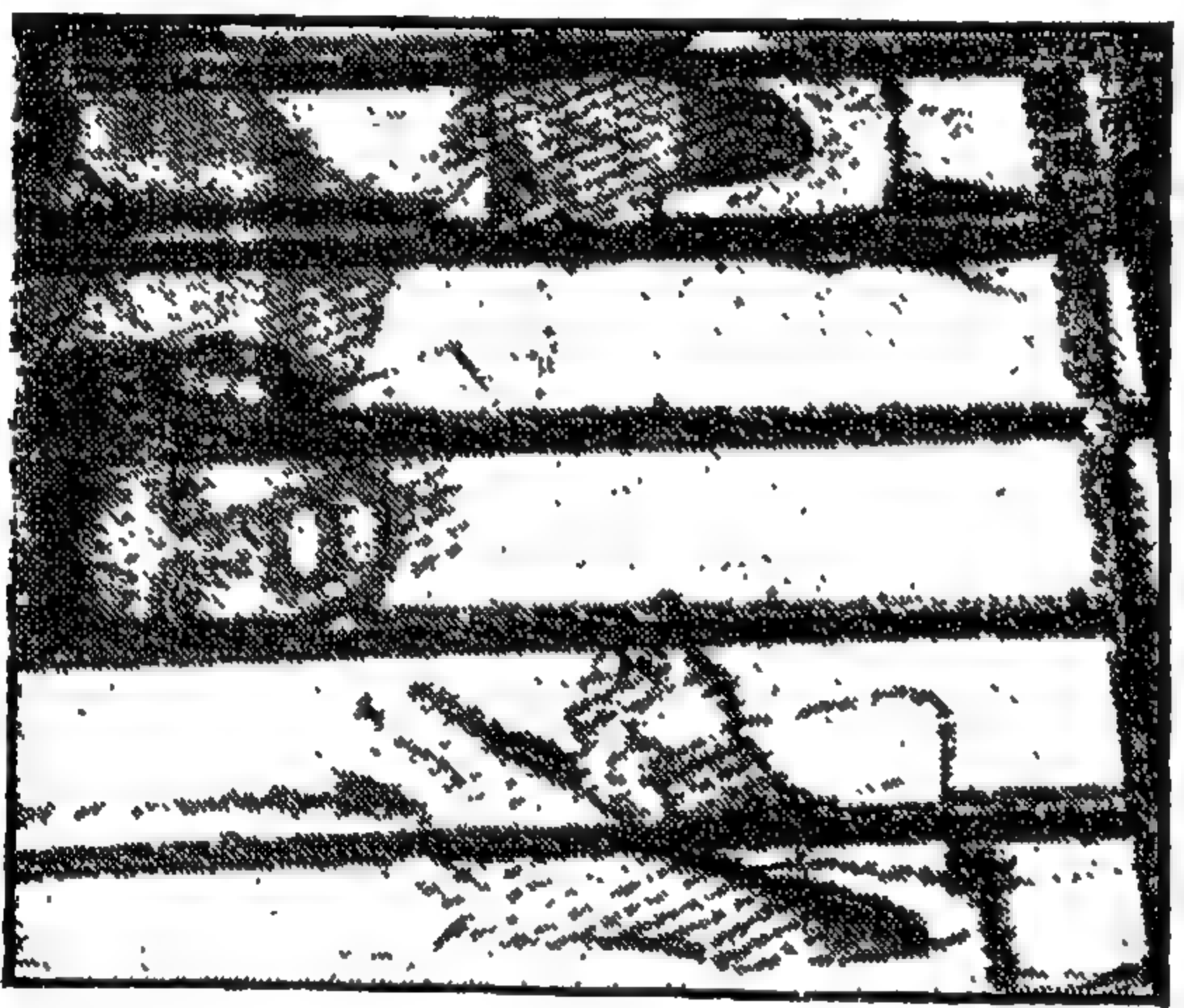
قضية التنظيم الارهابي الثاني بالاسكندرية : جلسات سرية لمحاكمة المتهمين بداية من الاثنين القادم الحكمة : نضع في اعتبارنا انهم ابرياء حتى تثبت ادانتهم

تفقد المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية بداية من الاثنين القادم جلسات سرية لمحاكمة المتهمين في قضية التنظيم الارهابي الثاني رقم ٢٤ جنليات مدعى عام عسكري كانت المحكمة قد قررت في جلسة الاس تاجيل نظر القضية ولخص طلب الدفاع بوقف نظرها لحين الفصل في الطعن المقدم ضد قرار رئيس الجمهورية بلحالة القضية للقرار العسكري .

استمرت الجلسة ساعة ونصفا وبعد ٣ ساعات مداولة أصدرت المحكمة قرارها المتكلم برئاسة اللواء علي حمزة والعميد وجدي الليثي ومثل النيابة العقيد السيد حمودة مدير النيابة العسكرية بعلامة سر الملازم اول احمد حافظ .

قبل الجلسة وقف المتهمون في صفين داخل القفص ومن خلفهم احد المتهمين غير ظاهر اخذ يردد نفس التهديدات التي وجهها في الجلسة الماضية للشخصيات العامة والسياح والسفراء والقناصل بمغادرة مصر وبعد ذلك اختاروا يرددون الاثناسيد والتهليلات الدينية .. وتقدم احد اعضاء الدفاع الى رئيس المحكمة وقرر ان المتهمين المثلين في القفص ابرياء حتى تثبت ادانتهم ولكن الصحف لا تتزعم الحيد وتصفهم بانهم ارهابيون وطلب بالسماح لندوبي وكالات الانباء العالمية بالحضور لنقل ما يحدث في هذه الجلسات وقرر ان الدفاع سيقوم برفع دعوى قذف ضد الصحف التي نشرت موضوعات قسوة الى سمعة موكلتهم .

وبعد ذلك دخل احد اعضاء الدفاع وهو في حالة انفعال مشيرا الى ان الحراسة على المحكمة تتضمن مضيقا للدفاع ومنعهم من الدخول وتساؤل المحامي : هل للمحكمة سرية ام علنية فرد عليه رئيس الجلسة ماذا ترى



المتهم هاني الشاذلي احد قتلة المحجوب واحد قيادات التنظيم الارهابي .

تابع المحاكمة
حسين ثابت

[تصوير : حسين فتحي]

وكيف دخلت السيدات واهالي المتهمين والموجودون داخل القاعة الان واشار رئيس المحكمة الى احدى السيدات الموجودات داخل القاعة وسالها فتررت انها قريبة احد المتهمين ورد رئيس المحكمة ان هؤلاء الموجودين داخل القفص ابرياء حتى تثبت ادانتهم ويطلبوننا بسرعة تحديد مصائرهم حتى لا يظل يرى

داخل القفص ولا داعي لاضاعة وقتهم ووقت المحكمة في مناظرات والمحكمة احرص لتكون على مصلحة هؤلاء الابرياء لانهم امنة في اعتنا امم الله

وبالنسبة للمضيقات او منع المحامين من دخول الجلسات أصدر رئيس المحكمة تعليماته الى رئيس الحراسة بالا يمنع اى محام له صلة بالقضية من دخول الجلسات ومنعهم التسهيلات والخصومات الكافية .

ثم تقدم الدفاع بكشف يضم اساء ٨ متهمين لعرضهم على الطب الشرعي لوجود اصلت بهم من اثر التعذيب وهم فيز عيدي عبد الراضي وشريف حسن احمد وخلاف محمود عبد التسيع وجمال محمد عثمان ومحمد سعد محمد عبده وهاني الشاذلي وتقدم الدفاع بشهادة رسمية من محكمة القضاء الاداري بالقاهرة تليد الطعن على قرار رئيس الجمهورية بلحالة هذه القضية والقضية الاخرى للقضاء العسكري كما طلب الدفاع يضم اصل قرار رئيس الجمهورية بلحالة هذه الدعوى هو صورقمن مشروع المروجود في ملف الدعوى غير موقع من رئيس الجمهورية كما طلب يضم عدد الجريدة الرسمية او رقمه الذي تم نشر هذا القرار وتاريخه

وطلب الدفاع بوقف نظر الدعوى لحين الفصل في الطعن المقدم امام محكمة القضاء الاداري .

ثم رفعت الجلسة للمداولة التي استمرت ٣ ساعات تخللتها قيام المتهمين بصلاة الظهر داخل القفص

وقررت المحكمة بعد المداولة رفض طلب وقف نظر الدعوى وتاجيلها الى جلسة الاثنين القادم مع علل الجلسات سرية لتعلقها بالامن العلم .



المصدر : الحياة النابذة

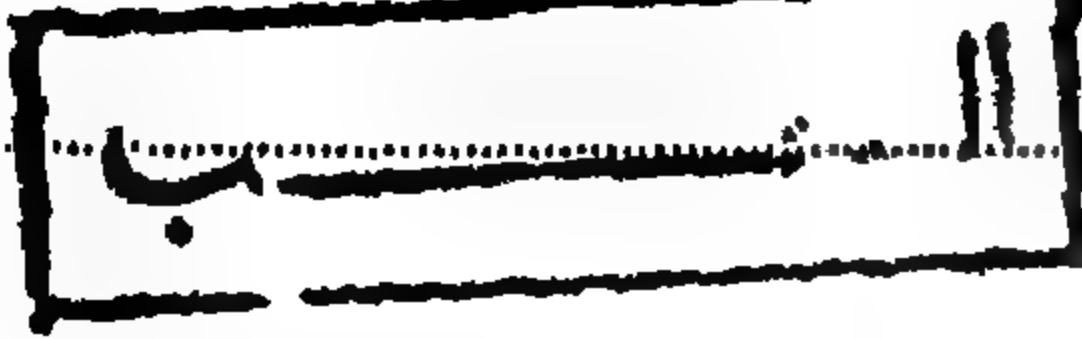
للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٥ نوفمبر ١٩٩٢

مصر : تأجيل محاكمة تنظيم 'ثوار افغانستان'

□ الإسكندرية - «الحياة»

وكانت المحكمة العسكرية العليا انعقدت في العاشرة قبل ظهر امس برئاسة اللواء احمد عبدالله. ورفضت المحكمة طلباً تقدم به احد المحامين للدفاع موكلاً عن ابنه المتهم الاول الفار محمد احمد شوقي الاسلامبولي وهو شقيق خالد الاسلامبولي المتهم الاول الذي اعدم بعد ادانته باغتيال الرئيس الراحل انور السادات. كما رفضت احتجاج احد المحامين واتهامه الصحافة بأنها «متحيزة وتقلب الحقائق التي تدور في جلسات المحاكمة للتأثير في المحكمة». ورد رئيس المحكمة بأن الصحافة المصرية «حرة ومسؤولة وملتزمة». ويذكر ان النيابة العسكرية وجهت اتهامات عدة الى المتهمين في القضية تتراوح عقوباتها بين الاشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة والسجن.

■ قررت المحكمة العسكرية العليا في الاسكندرية امس بعد مشاورات استغرقت ثلاث ساعات تأجيل النظر في قضية تنظيم «ثوار افغانستان» المتطرف المنشق عن «الجهاد» والذي ضم ٢٦ متهما بينهم ١١ فاراً، الى الاثنين المقبل، على ان تكون الجلسات سرية. وكذلك قررت المحكمة رفض طلب الدفاع وقف السير في القضية الى حين بت الدعوى الادارية التي رفعها الدفاع امام القضاء الاداري طالباً وقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية باحالة هذه القضية على القضاء العسكري، وكذلك القضية الاخرى المتهم فيها ٢٣ متهما من اعضاء تنظيم «الجهاد» بينهم ٤ فارين.



المصدر :



٢ نوفمبر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

الطعن في محاكمة الإسلاميين أمام القضاء العسكري

تقدم المتهمون الذين أحيلوا إلى المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية بموجب قرار رئيس الجمهورية بطعن في قرار الإحالة أمام محكمة القضاء الإداري استناداً إلى عدم دستورية ومخالفته لنصوص القانون في إحالة المتهمين في وقائع تقع أن صحت تحت تجريم القانون العام وليس أمام المحاكم العسكرية. حضر من دفاع المتهمين الطاعنين الأستاذة د. عبد الحليم مندور وأحمد شوقي الإسلامبولي ويوسف صقر وسعد حسب الله ومنتصر الزيات ومحمود رياض الحامون. وأوضح عبد الحليم مندور أن هذا القرار له دلالة خطيرة على فساد الحياة السياسية في مصر ويراد منه إرهاب الإسلاميين وينحدر إلى درجة إساءة استعمال السلطة خاصة وأنه سبق وأن رفضت محكمة القضاء الإداري قبل ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ بإحالة المتهمين بإحراق نوادي الفيديو إلى محكمة عسكرية، وأيدت الإدارية العليا الحكم وأعيدت محاكمتهم أمام القضاء العادي. وطلب الدفاع عن الحكومة تأجيل الدعوى لاحضار القرار ورد رئيس الجمهورية. واعترض د. مندور ودفاع المتهمين على التأجيل مؤكدين أن رقاب المتهمين في حالة خطيرة ويبداهم شر مستطير ولا يحتمل الأمر أي تأجيل، فقررت المحكمة التأجيل للثلاثاء القادم لرد رئيس الجمهورية وتقديم صورة رسمية من القرار. حضر المحاكمة ممثلو منظمات حقوق الإنسان العربية والدولية وشارك لغيف من المحامين منهم عادل عبد وعبدالله حسين.



المصدر : **الجانب اليوم**

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٧ نوفمبر ١٩٩٢

المحكمة العسكرية تواصل بعد غد نظر قضية التنظيم الارهابى بالاسكندرية :

هدفهم .. الانتقام من

ضباط مباحث أمن الدولة !

دروس دينية فى الجامع

وتدريبات على الكاراتيه فى المتنزه !

**بعض المتهمين .. انشقوا
عن جماعة حزب الله بالاسكندرية !**

كتب محمود صلاح :

تواصل المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية برئاسة
اللواء احمد عبدالله بعد غد - الاثنين - نظر قضية التنظيم
الارهابى بالاسكندرية .

ورغم أن جلسة اليوم ستكون سرية . إلا أن قرارات
الانتهام كشفت الأبعاد الخطيرة لمخطط هذا التنظيم . الذى
إنشق عدد من أفراد عن جماعة « حزب الله » واعتنقوا فكر
الجهاد المتطرف .



مقطعة الطابية .. وذلك بهدف سرقة
سلاحه !

وتضيف تحريات رجال الأمن
المثبتة في ملف القضية : أن أفراد
الجماعة لم يجدوا سوى السرقة وسيلة
لتدبير الأموال اللازمة لشراء
الأسلحة . فقام المتهم قاسم إبراهيم
قاسم بتكليف المتهمين علاء الدين
عباس وخالد خليفة التهامي وسامي
محمد ومضان وإبراهيم الأسرج
وأحمد إبراهيم عبد الجليل بارتكاب
بعض حوادث السرقة . فقاموا بالفعل
بسرق بعض المحلات والمنازل
والنواصي . كما سرقوا دراجة بخارية
لإستخدامها فيما بعد في عملياتهم
الإرهابية .

وعندما تمكن رجال الأمن من
تحديد شخصيات المتهمين . وصدرت
القرارات بالقبض عليهم . عثر لديهم
على مدفع رشاش « بورسعيد »
ومسدس « فرد » وكمية من الذخيرة
والأسلحة البيضاء . وبدأت
التحقيقات مع أفراد التنظيم .
ويكشف التحقيق مع أحدهم وهو
المتهم إبراهيم الأسرج عن معلومات

مثيرة . وفي البداية يعترف إبراهيم
بأنه سبق إعتقاله من قبل ثلاث
مرات .

ويقول : حضرت دروسا دينية
مختلفة للشيخ محمد إسماعيل في
مسجد أبو حنيفة ببوكل وهو سلف
الفكر وللشيخ أحمد طارق وهو من
جماعة حزب الله وذلك قبل وفاته .
وكنيت أحضر هذه الدروس في مسجد
المجاهدين لكنني لم أعتقد فكر أي من
هؤلاء .

س : هل لك أي صلة بنشاطات
الجماعات الدينية ؟

ج : لا .. وكان إتصال بهذه
الجماعات مقصورا على اللقاءات التي

تتم علانية في المساجد

س : ماهي صلتك بباقي أفراد
التنظيم ؟

ج : لا أعرف منهم سوى علاء
الدين إسماعيل وقد إلتقيت به في
المعتقل عام ٨٩ . وصلتني به لانتعدي
بمجرد السلام . وأعرف أحمد إبراهيم
من خلال مسجد المجاهدين . كما
تعرفت على خالد خليفة وسامي محمد
رمضان معرفة سطحية أيضا في

رجب محمد مرسى (٢١ سنة) مدرّس
ثانوي . ومحمد درويش محمود (٢٧
سنة) مقاول . وعلاء عبد الغني حسن
البربري (٢٩ سنة) كهربائي .
وحسن شحاته حسن بدران (٤٥
سنة) صاحب محل عطارة . وعادل
أحمد طه حسن (٢٢ سنة) نقاش .
وعلى عبد الباري محمد زايد والسيد
درويش محمد ونشأت محمد
بغدادى .

هؤلاء هم أفراد التنظيم .. وهم
بحق مجموعة مختلفة .. فإين إلتقوا ..
وكيف كانت مخططاتهم ومعتقداتهم ؟

يقول قرار الإتهام أن التنظيم بدأ
بإتفاق بين السيد محمد إبراهيم
« أمير الجماعة » وقاسم قطيش
« تاجر المواد الغذائية » والمهندس
الزراعي أحمد محمد جاب الله في شهر
مارس الماضي . على إنشاء التنظيم
برئاسة الأول على أن يقوم تاجر المواد
الغذائية بتثقيف أفراد الجماعة دينيا
ويقوم المهندس الزراعي بتدريبهم
بدنيا .

● ماهي أهداف التنظيم ؟
الدعوة إلى تكفير الحاكم وتكفير
المجتمع والقيام بعمليات إرهابية ضد
رجال الشرطة وضد دور العبادة
المسيحية وإستحلال أموال العوام .
وكانت التحريات قد أكدت أن
الثلاثة قد وضعوا نواة التنظيم خلال
شهر رمضان الماضي . وذلك بإعتناق
فكر جماعة الجهاد جناح عبيد الزمر .
الذي يدعو لتكفير الحاكم وعدم العز
بالجهل . وخططوا لتجنيد أفراد
الجماعة . بعد إقناعهم بفكر الجهاد .
وفي البداية تمكن الثلاثة من
إستقطاب ١٥ فردا . وتم تعيين السيد
محمد محمد إبراهيم أميرا للجماعة
وقاسم إبراهيم مسئولاً للتثقيف وأحمد

محمد حسن مسئولا عن التدريب .
وبدا أفراد الجماعة يعقدون
لقاءاتهم في مساجد الهدى وعمر بن
العاص والموعظة الحسنة . وخلال هذه
اللقاءات كان يتم تدريس منهجهم
الفكري . والإتفاق على أن تتم
التدريبات البدنية في منطقة النزهة .
وكانت تعتمد على تدريبات رياضة
السويدي والكاراتيه والالعاب
العنيفة .

ول نفس الوقت كانوا يعقدون
اللقاءات السرية المنتظمة في منازلهم
لتحديد الأهداف . التي كان من أولها
رصد منازل بعض ضباط مباحث أمن
الدولة بالإسكندرية بغرض الإنتقام
منهم . ورصد بعض الأهداف الأخرى
مثل الكتائب وأقسام الشرطة .
لكن الغريب أن أول ماخططوا له
كان الإعتداء على جندي المرد في

كما تكشف أوراق التحقيق في
القضية والتي تزيد عن ألف صفحة
من التحقيقات والتحريات . عن
هوة الظلام التي أنزلت إليها أفراد
هذا التنظيم .

ومع التأكيد على أن كل متهم
بريء حتى تثبت إدانته . إلا أن
ملف القضية يحوي الكثير من
المعلومات الخطيرة . ويطلع
إستفهامات أكثر .

● كيف تمكن أفراد التنظيم من
الحصول على مدفع رشاش وأسلحة
أخرى ؟

● ولماذا « إستحلوا » سرقة
المواطنين لتمويل نشاطهم
الإرهابي ؟

● ومن هو الشخص المجهول الذي
كان يشرف على تدريب أفراد التنظيم
بدنيا وعسكريا ؟

● وهل كانوا حقا يخططون للإنتقام
من بعض ضباط مباحث أمن الدولة
بالإسكندرية .. وكيف تمكنوا من
تحديد منازل هؤلاء الضباط ؟

● أغرب ما في هذه القضية
« العجينة » التي يتكون منها هذا
التنظيم . شخصيات مختلفة ومهن
أكثر اختلافًا . لا يربط بينها سوى
الفكر المغلوط . منهم المقاول
والمهندس . ومنهم التاجر وبائع
الفاكهة . ومنهم العاطل ومدرس
ثانوي . بل منهم « مبيض المحارة »
والعطارة

عدد أفراد التنظيم ٢٢ فردا هم كما
يقول قرار الإتهام : السيد محمد
محمد إبراهيم (٢٩ سنة) . ويعمل
مقاولا . وقاسم إبراهيم قاسم قطيش
(٢١ سنة) . تاجر مواد غذائية .
وأحمد محمد عبدالمعظم جاب الله
حجازي (٢٧ سنة) . مهندس
زراعي . وممدوح يونس على أبو طالب
(٢٢ سنة) نجار باب وشباك وصلاح
حسين إبراهيم صبره (١٦ سنة)
طالب بمدرسة التدريب المهني .
وأحمد إبراهيم عبد الجليل (٢٢
سنة) . تاجر خضر وفاكهة . وسامي
محمد رمضان على مبارك (٢٥ سنة)
بائع فاكهة . وخالد خليفة تهامي (٢٤
سنة) مبيض محارة . وإبراهيم محمد
عبدالستار الأسرج (٢٢ سنة)
حاصل على دبلوم الترسانة البحرية
وبدون عمل . وعلاء الدين إسماعيل
عباس (٢٠ سنة) كهربائي . وعلى
قاسم عبدالله مصباح (٢٤ سنة)
فني صيانة وأحمد محمد حسن حافظ
(٢٤ سنة) حاصل على دبلوم المعهد
الفني . وإبراهيم عوض حسن
الجعدار (٢٦ سنة) عامل بمحل
جزارة . وطارق الإمام عبدالمطلب
(٢١ سنة) بائع خضر . وأشرف



البدنية على الكاراتيه والتايكوندو والسويدى في النزهة وكان المتهم أحمد محمد حافظ يتولى تدريبهم . وكلفه المتهم قاسم قطيش برصد تحركات شرطى المرور في الطابية للاستيلاء على سلاحه . وبالفعل رصد تحركات الجندي . كما كلفه قاسم برصد نقطة شرطة الطابية ومحطة توليد الكهرباء هناك . وتحديد الحراسات والأسلحة بها .

● ويقول محضر ضبط آخر : ان رجال الامن توجهوا لضبط المتهمين سامي محمد رمضان وعلاء الدين اسماعيل وأحمد إبراهيم عبد الجليل وخالد خليفة تهاوى عقب خروجهم من مسجد الموعظة الحسنة . وحاول المتهمون الفرار عند مشاهدتهم رجال الامن . لكن تم القبض عليهم وعثر معهم على كيس بلاستيك بداخله ٤ « سنج » وبعض مفاتيح الشقق والموتوسيكلات و٤ قطع سلاح جار إعدادها كسجلات رقمية للموتوسيكلات . وانهم اعترفوا بالإشتراك في التنظيم . وان المتهم قاسم إبراهيم كلفهم بإرتكاب حوادث سرقة لتدبير المال اللازم للتنظيم ولغا لبدا الاستحلال . فسرقت محتويات عدة كبائن بشاطيء ستائل وسرقوا دراجة بخارية وجهاز كاسيت من مقهى وجهاز كاسيت آخر من كشك خبز وإت وأجهزة أخرى من فيلتين بالمجموع ومجموعة كتب دينية من مكتبة « حميد » بشوارع النبی دانيال ●●●

● ويقول محضر القبض على المتهم علي قاسم عبدالله عبدالله الصباح . انه اعترف بأنه سبق ان إنشق عن جماعة حزب الله . وانضم إلى هذا التنظيم الذي يعتقد فكر الجهاد . ● ويقول محضر ضبط المتهم مدوح يونس انه تم ضبط خريطتين لمدينة الإسكندرية في بيته . واعترف بإشتراكه مع بعض عناصر الجماعة الإسلامية بالشروع في حرق نادى فيدير بعمامي . وان المتهم قاسم إبراهيم كلفه بتوفير بعض خرائط مدينة الإسكندرية موضح بها أقسام الشرطة والمنشآت الحكومية .

مسجد المجاهدين . وإن كنت قد سمعت اسم قاسم إبراهيم وأبو عاصم في نفس المسجد لكني لم التقى بهما . ولا أعرف إن كان لهؤلاء صلة تنظيمية بجماعة حزب الله أم لا . ولقاءاتى بهم شبه منقطعة منذ وفاة الشيخ أحمد طارق .

- س : ماهي وجهة نظرك في نظام الحكم في البلاد ؟
● ج : هو نظام غير إسلامي لأنه

يبدل شرع الله .
- س : ماهي وجهة نظرك في مشروعية استحلال أموال ودماء غير المسلمين من أبناء الديانات السماوية الأخرى ؟

● ج : هذا غير مشروع .. حتى يقام شرع الله بإقامة الخلافة الإسلامية . وإن هذه الحالة يكون لهم مالنا وعليهم ما علينا . أما في الوقت الحال لايجوز استحلال أموالهم أو دمائهم ولو تم ذلك لأعتبر هذا الفعل سرقة محرمة شرعا .

- س : وماهو السبيل من وجهة نظرك لإقامة الخلافة الإسلامية ؟
● ج : عن طريق الدعوة والموعظة الحسنة .

●●●
وتكشف محاضر القبض على المتهمين والتحقيق معهم عن الكثير . وإن كانوا قد أنكروا في هذه التحقيقات

التهمة التي وجهت اليهم .
● يقول محضر القبض على المتهم صلاح حسين إبراهيم انه انضم إلى المجموعة التي تعتنق فكر الجهاد بناء على دعوة المتهم قاسم قطيش . وشارك في الدروس التثقيفية التي كانت تعقد أيام الأحد والثلاثاء والخميس بمسجدي الموعظة الحسنة وعمرو بن العاص . كما إشتراك في التدريبات

المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية

تواصل محاكمتها لأعضاء التنظيم الارهابي

استأنفت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية ، جلستها الثالثة لمحاكمة اعضاء التنظيم الارهابي المتهمين في القضية الاولى المسماة « الجهاد الاسلامي » ، والبالغ عددهم ٢٢ متهماً منهم أربعة هاربين لم يتم القبض عليهم حتى الآن . وقد اتهمتهم النيابة العسكرية بانشاء جماعة ارهابية هدفها تعطيل العمل بالدستور والقوانين ومنع سلطات الدولة من ممارسة اعمالها والاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي بتخريب الكنائس وتكفير الحاكم والمجتمع واغتيال عدة شخصيات عامة ودينية وسياسية ووزراء الحاليين وسابقين ومحافظين وكان الارهاب ابرز الوسائل لتحقيق اغراض جماعتهم ، بضيافة اسلحة نارية وذخائر بدون ترخيص ، واشتراك جميع المتهمين في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جرائم القتل وتخريب المنشآت العامة ودور العبادة المسيحية والسرقا لتمويل جماعتهم الارهابية .

وقد طالب العقيد السيد حموده رئيس النيابة العسكرية وممثل الادعاء بتطبيق مواد القانون التي تقضى بعقوبات تتراوح بين الاعدام والاشغال الشاقة على المتهمين حسب ادوارهم الارهابية .

وكانت المحكمة قد رفضت في جلستها السابقتين اللتين عقدتا يومى الخميس ٢٩ اكتوبر الماضى والاحد اول نوفمبر الجارى طلبات هيئة الدفاع عن المتهمين والتي طالبت باحالة المتهمين الى مصلحة الطب الشرعى بالقاهرة لتوقيع الكشف الطبي عليهم واثبات الالصابات التي لحقت بهم عقب القبض عليهم . كما رفضت المحكمة طلب الدفاع بضم قرار تشكيل هيئتها وضم اصول قرارات اعتقال المتهمين المقبوض عليهم والصادرة من وزير الداخلية ،

[البقية ص ١١]

على بيسيوني - ٧٤ سنة - ويشهد باستئجار المتهم على قاسم لحل بمنزله بالحضرة والشاهد عبد العظيم عامر بحيري - ٥١ سنة - عضو بمجلس ادارة نادي الحضرة الرياضي ويشهد بسرقة اربع اجهزة كمبيوتر صخر واشربتها من النادي والمؤجر له والشاهد حسن محمد عبد اللطيف - صاحب كشك - يشهد بسرقة تسجيل ناشيونال منه والشاهد سعيد عبد السلام عبد المجيد صاحب مقهى كمال بشارع القتال ويشهد بسرقة تسجيل سوني والشاهد مصطفى محمود ابراهيم مدير مجمع القرية العاشرة ويشهد بسرقة بعض البضائع من المجمع والشاهد الاخير هاني مصطفى محمد - كهربائي - يشهد بسرقة موتورسيكله الجاوا .

والمعروف ان المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية تواصل غدا الاثنين في اول جلساتها السرية نظر القضية الثانية للتنظيم الارهابي والمسماء « ثوار افغانستان » والمتهم فيها ٢٦ متطرفاً منهم ١٥ مقبوض عليهم وتسعة هاربون على راسهم محمد شوقي الاسلامبولي المتهم الاول في القضية وشقيق خالد الاسلامبولي قاتل الرئيس السابق أنور السادات والموجود حالياً في افغانستان منذ عدة سنوات ومقيم بها مع أسرته .. !!

ابراهيم قاسم وممدوح يونس ابو طالب وسامي محمد رمضان وعلاء الدين اسماعيل عباس وخالد خليفة التهامي واحمد عبد الجليل واحمد محمد حسن حافظ و ابراهيم عوض حسن جعداروطارق الامام عبد المطلب وصلاح حسن ابراهيم واحمد محمود عبد العظيم وأشرف رجب محمد والمحبوس على ذمة المحاكمة .

بينما يشهد الرائد يحيى حجاج رئيس فرع مكافحة التطرف بمباحث امن الدولة بالاسكندرية بأنه أجرى التحريات عن التنظيم المتطرف وسلمه إلى نيابة امن الدولة يوم ٢٤ اغسطس الماضي وطلب من اللواء مصطفى عبد القادر مساعد وزير اداخلية لمباحث امن الدولة بأحالة محضر التحريات إلى المستشار عبد المجيد محمود المحامي العام لنيابة امن الدولة يوم ٢٥ اغسطس الماضي للتحقيق مع المتهمين بعدما تم اعتقالهم واستصدار أوامر بالقبض على بقية المتهمين الهاربين .

وقد بدأت نيابة امن الدولة العليا تحقيقاتها في القضية يوم ٢٧ اغسطس بمقر نيابة الاسكندرية بمعرفة هشام حموده رئيس النيابة ومعه هاني برهام وشريف عبد النبي وعمر فاروق وكلاء النيابة .

اما بقية شهود الاثبات من المواطنين المدنيين وعددهم ستة شهود هم بيسيوني

طالب بذلك صبحي صالح المحامي ورفض طلب الدفاع بضم اصل القرار الجمهوري رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٩٢ بأحالة القضية للقضاء العسكري .

شهود الاثبات

ومن المقرر ان تستمع المحكمة الى ١٤ شاهد اثبات في القضية منهم ثمانية من ضباط مباحث امن الدولة بالاسكندرية والذين اجروا التحريات وقاموا بالقاء القبض على المتهمين وتفتيش منازلهم عقب صدور قرار وزير الداخلية باعتقالهم بالاضافة الى ستة شهود اخرين من المواطنين الذين استأجر منهم احد المتهمين مسكناً او محلاً او تعرضوا للسرقة منهم لتمويل تنظيمهم الارهابي وقد سبق لجميع هؤلاء الشهود ان ادلوا بأقوالهم امام نيابة امن الدولة العليا اثناء تحقيقاتها .

وشهود الاثبات هم .. من ضباط مباحث امن الدولة العميد محمد احمد خضر والعقيد محمد فتحي عبد العزيز وعصام الدين محمد بيومي والرواد محمد عاطف القمري ومحمد نوح محمد وخالد السيد حبشي واحمد طارق نيازي هؤلاء تولوا تنفيذ قرارات وزير الداخلية باعتقال المتهمين وتفتيش منازلهم وهم ابراهيم عبد الستار الاسرج وعلى قاسم عبد الله وقاسم



■ بعد جلسة سرية :

مرافعة النيابة الأربعة

في قضية التنظيم الارهابي بالاسكندرية

الاسكندرية - من حسين ثابت :
قررت المحكمة العسكرية العليا
بالاسكندرية تأجيل نظر قضية التنظيم
المتطرف المتهم فيها ٢٢ متهماً الى جلسة
الاربعاء القادم لسماع مرافعة النيابة بعد
أن استكملت أمس سماع شهادة شهود
الإثبات ، وشاهد نفى واحد في جلسة سرية
استمرت نحو الساعتين .

وكانت المحكمة قد عقدت جلستها
صباح أمس برئاسة اللواء احمد عبدالله
بدأت الجلسة علنية لسماع شهادة نفى
واحدة من والددة زوجة المتهم الثالث احمد
عبدالمعظم حيث أكدت أن عملية ضبط
المتهم وتفتيش مسكنه لم تسفر عن ضبط
أى أسلحة ، وأنها كانت حاضرة عملية
الضبط وبعد ذلك طالب الدفاع بمناقشة
بعض شهود الإثبات مرة أخرى فقررت
المحكمة رفع الجلسة على أن تواصل
انعقادها في جلسة سرية لسماع الشهود .



مفتى الجهاد يتصل من أمريكا والاسلامبولى يطلب دعما خارجيا

كتب حمدى رزق :

وتؤكد المعلومات المتوافرة لدى عناصر الجماعة ان ثمة اتصالات اجراها محمد شوقى الاسلامبولى بعدد من المسئولين في حزب الله عند زيارته الاخيرة للبنان قبل نحو العام ضمن جولة ضمت الجزائر حيث مكث فيها شهرا في رعاية جبهة الإنقاذ الوطنى واجرى اتصالاته مع جماعة مراد والطيب الافغانية التى حاربت معه في افغانستان ، وانه عاد إلى افغانستان ليقوم فيها حيث يحرر مجلة باسم «المرابطون» .

ويذكر ان محمد شوقى الاسلامبولى غادر القاهرة - بعد اغتيال السادات وإدانة شقيقه خالد الاسلامبولى - بطريقة شرعية وبجواز سفر مصرى سليم ، وانه متهم حالياً بعدد من

اجرى الدكتور عمر عبد الرحمن مفتى تنظيم الجهاد عدة اتصالات بعدد من اتباعه في القاهرة لمتابعة سير محاكمة تنظيم « ثوار افغانستان » بالاسكندرية ، وترك الدكتور عمر ارقام تليفونه بسان فرانسيسكو التى انتقل إليها من نيوجيرسى قبل شهر .

وقالت مصادر التحقيقات التى اجريت مع العناصر الـ ١٥ المضيطة والتى تحاكم حالياً بتهمة التخطيط لقلب نظام الحكم ان كافة هذه العناصر كانت عائدة لتوها من افغانستان عبر طريق الخرطوم السلام - الاسكندرية ، وانه تم ضبطها وهى تحمل كميات كبيرة من الدولارات

القضايا السياسية
اخطرها قيادة تنظيم
« ثوار افغانستان » .
على جانب آخر
تشير اعترافات
مجموعة الـ ٢٢ في تنظيم
« محطة الرمل » الإرهابى



عمر عبد الرحمن

والأسلحة والذخائر ،
وقائمة بالحبر السرى
لعدد من الشخصيات
المرشحة للاغتيال وعلى
راسها وزير الداخلية ،
ومديرا امن الدولة في
القاهرة والاسكندرية !

والذى يحاكم امام نفس الدائرة بالقضاء العسكرى ان الجماعة قامت على مبدأ الاستحلال أى تحليل الغاية للوصول إلى الحكم وأن هذا المبدأ طبق على تحليل السرقات التى تعدت بعشرين حادث سرقة ما بين مارس واغسطس الماضيين ، وأن أفكارها مزيج من الفكر الجماعة الإسلامية والشوقيين وانهم استهدفوا سرقة الموتوسيكلات والأجهزة الكهربائية والشقق المفروشة للمصرف على تمويل التنظيم الذى يضم اثنين من المجندين العاديين تم اجتذابهم من محطة الرمل بالاسكندرية .

ولا يزال ١١ عضواً من التنظيم هاربين وقد تم ضبط عدد من الخلايا في الاسكندرية والقاهرة ، وافر افراد المجموعة في التحقيقات انهم مكلفون من قبل محمد شوقى الاسلامبولى ، شقيق خالد الاسلامبولى قاتل السادات . وانه المنسق الفعلى لعمليات المجموعة في افغانستان ويقوم باستقبالهم وتدريبهم مع عضو الجهاد البارز طلعت فؤاد قاسم الذى خرج من القاهرة بجواز سفر مزور قبل نحو ثلاث سنوات هاربا من مراقبة الامن في مصر والذى يضطلع بمهام التدريب العسكرى هناك .



**تأجيل دعوى تنظيم الجهاد
الى جلسة ١٧ نوفمبر**

كتب صلاح الصالحى :
قررت محكمة القضاء الادارى
امس تأجيل دعوى وقف تنفيذ قرار
احالة المتهمين الى قضية تنظيم الجهاد
الى محكمة الجنايات العسكرية
بالاسكندرية الى جلسة ١٧ نوفمبر
الحالى .. لتقديم المذكرات
والمستندات .

صدر القرار برئاسة المستشار
طارق البشري نائب رئيس مجلس
الدولة بأمانة سر سامى عبدالله .



المصدر : آخر ساعة

للتنظيم والصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ نوفمبر ١٩٩٢

المحكمة العسكرية تنظر

اليوم قضية التنظيم الإرهابي

• فاروق عبد المنعم

وامام هذه المفاجأة قررت المحكمة جعل جلسة نظر الدعوى سرية بعد ان كانت علنية في البداية . واستجلبت لطلبات الدفاع واستمعت لشهادة شهود الاتبات السبعة على مدار ساعتين في جلسة سرية .. وبعدها مباشرة بدأت النيابة في المرافعة عن طريق العميد علي إبراهيم بيبرس مساعد المدعي العسكري العام علي ان تستأنف صباح اليوم بالقتول مع العميد احمد حمودة والمقدم علي المرسى .. وستتولى المحكمة بعد ذلك مسئولية التنسيق في مرافعات الدفاع بالتعاون مع هيئة الدفاع .

رئيس المحكمة العليا بالإسكندرية إلى جعل جلسة المحكمة السابقة سرية بعد حوالي نصف ساعة من نظرها علنية .. ولكن لماذا هذا القرار ؟

في البداية عقدت المحكمة جلستها في موعدا المحدد الساعة العاشرة صباحا برئاسة اللواء احمد عبد الله وعضوية اللواء علي حمزة والعميد وجدي الكليتي .. ومثل النيابة العميد علي إبراهيم بيبرس مساعد المدعي العسكري العام .

المفاجأة كانت في حضور أول سيدة تظهر في المحكمة ترتدي الحجاب وتطلب ان تكون شاهدة نفي في الدعوى .. واستجلبت المحكمة لطلبها علي الفور وقالت انها تدعى عائشة عبد الله عطية .. وتملك العقار الذي يقطن فيه المتهم الثالث .. مهندس احمد عبدالعظيم المسئول عن جناح التدريب للبنني والكراتيه لاعضاء التنظيم .

تبدأ اليوم الأربعاء المحكمة العسكرية العليا بالإسكندرية تنظر الدعوى في القضية الأولى من قضايا التنظيم الإرهابي لاستكمال مرافعة النيابة العسكرية .. علي ان تكون هذه الجلسة علنية .

ويبلغ عدد المتهمين في هذه القضية التي تحمل رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ اثنين وعشرين متهماً ، وعدد المتهمين أربعة فقط من بينهم أمير الجماعة والمتهم الأول السيد محمد إبراهيم ٣٩ سنة - موقوف - والمتهم الثامن عشر حسن بدران .. والمتهم التاسع

عشر والعشرين علي احمد طه .

وكانت المفاجأة حين قرر اللواء احمد عبد الله لما المفاجأة الثانية .. ان المحكمة كانت قد قررت في جلستها الأولى وبناء علي اتفاق مع هيئة الدفاع الاكتفاء بسماع أربعة شهود من ضباط مباحث أمن الدولة والاستغناء عن سماع أقوال باقي الشهود وعددهم (٧) شهود حرصا علي وقت المحكمة والدفاع ولسرعة إنهاء إجراءات الدعوى للفصل فيها خلال فترة قصيرة .

ولكن فوجئت المحكمة بتراجع بعض المحامين وضرورة استكمال سماع باقي الشهود !!



آخر ساعة

المصدر :

١١ نوفمبر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلومات

وقالت إنها تكلمت في الشقة المواجهة لمسكن المتهم بجهة العصارلة بسيدى بشر .. وفوجئت بقوة من ضباط الشرطة والمباحث يطرقون باب الشقة في حوالي الساعة الثانية صباحا .. ويسألون عن احمد عبد العظيم « جوز بنتى » فقلت « نعم » .. وبعد ذلك استيقظ عبد العظيم من النوم وطلبوا الدخول لتفتيش الشقة .. وفعلوا مخلوا الشقة وفتشوا حجرة النوم والصالون والمكتب الى فيها كتب بينية ومصاحف ..

وقالت إن الضباط لم يجدوا اى ممنوعات في الشقة ويعين قبضوا على « عبد العظيم » وهو لايس الجلاية .. ثم بدا الدفاع في مناقشتها حول امر « واحد فقط » هو : هل الشرطة ضبطت اسلحة في البيت المجابت لا توجد اسلحة او ممنوعات في البيت !!

وسالت المحكمة النيابة العسكرية عما إذا كانت تريد مناقشة شاهدة النفى الوحيدة .. فلجابت النيابة ان شاهدة النفى لها مصلحة باعتبارها والددة زوجة المتهم « حماته » وتكتفى بما قلته للدفاع !!

وتضم القضية بعض المضبوطات من الاسلحة المختلفة ، وبعض النشرات والكتب الصغراء .. ومن بينها كتاب « العمدة في إعداد العدة في سبيل الله » لمؤلف يدعى عبدالقادر بن عبدالعزيز .. وقد اصدرت هيئة البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف فتوى بإيقاف تداول هذا الكتاب في مصر .



الأهرام

المصدر :

للتشـر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٠ ١٠ ١٩٩٢

■ في قضية التنظيم الارهابي :

النيابة : مصر بلد الامن ولن تكون هدفا للارهاب وتطالب بمعاقبة المتهمين بالاعدام والاشغال الشاقة الاسكندرية - من حسين ثابت :

قررت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية تأجيل نظر التنظيم المتطرف الاول لجلسة الاثنين القادم لسماع مرافعة الدفاع بعد ان استمعت في جلسة امس لمرافعة النيابة التي ناشدت هيئة المحكمة الا تأخذها بهم رافة او رحمة لانهم لا يستحقونها فهم يكفرون المجتمع ويترهبون افراده ويستحلون اموالهم وطالبت بمعاقبتهم بالمواد ٨٦ ، ٨٦ مكرر ، ٨٦ مكرر ١ من قانون مكافحة الارهاب والذي تصل العقوبات فيها الى الاعدام والاشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة والسجن .

صورة الاسلام ويصورونه والمسلمين على انهم ارهابيين لا يعرفون سوى لغة المدفع والبارود ونسوا ان الاسلام هو دين السماحة والعدل والامان .

واكدت النيابة ان المتهمين قد اجتمعوا على اعتناق هذا الفكر من خلال دستورهم الذي هو كتاب (العمدة في اعداد العدة) للجهاد للمؤلف عبدالقادر بن عبدالعزيز وترجموا فكرهم هذا في شكل تخطيط وافعال يعاقب عليها القانون .

والعميد وجدى الليثي ومثل النيابة العميد على ابراهيم بيبرس نائب المدعى العام العسكري والعقيد السيد حمودة رئيس النيابة العسكرية والمقدم عادل محمود المرسي رئيس النيابة بمكتب المدعى العام العسكري وبسكرتارية المساعد سعيد رمضان لسماع مرافعة النيابة التي استمرت على مدى ٤ ساعات كاملة .

وقد اكد العميد على ابراهيم بيبرس نائب المدعى العام العسكري في بداية مرافعته على عدة حقائق من أهمها : ان مصر بلد الامن والامان ولن تكون هدفا مستهدفا لاعمال الارهاب وابدأ ان تكون موطننا للفساد أو محلا للصراعات .

● انه واهم من يتصور انه يستطيع ان يحارب الاسلام والمسلمين .

● اننا لا نقاضى فكرا متدينا وانما جئنا لنحاكم جماعة انتهكت بحكم القانون الذي ارتضاه المجتمع المصري .

● ان هؤلاء المتهمين وامثالهم يشوهون

وكانت المحكمة قد عقدت جلستها في العاشرة من صباح امس برئاسة اللواء احمد عبدالله وعضوية اللواء على حمزة



الأهرام، لمساتي

المصدر :

للنشر والتأخذ مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ : ١٢ - ١٠ - ١٩٩٢

□ مرافعات النيابة في قضية التنظيم الارهابي بالاسكندرية :

نحاكم جماعة التهلكات القانون وخططت لقلب نظام الحكم مصر بلد الأمان ولن تكون هدفا للارهاب وموطننا للفساد عقوبة الاعداء والاشغال الشاقة تواجه اعضاء التنظيم

على مدى ٤ ساعات كاملة استمعت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية لتائب المدعى العام العسكري والثنين من رؤساء النيابة العسكرية في مرافعتهم حول فكرياهاذات التنظيم الارهابي الذي يضم ٢٢ متهم منهم ٤ هاربين واكتت النيابة ان المتهمين انشأوا واداروا وشكلوا على خلاف القانون جماعة الغرض منها الدعوة الى تعطيل احكام الدكتور والقوانين ومنع السلطات العامة للدولة من ممارسة اعمالها وتولي المهتم الاول قيادتها والثاني تنسيقها بينيا والثالث قيادتها وتدريبها بينيا وتدعو هذه الجماعة لتكبير الحكم والمجتمع والقيام بعمليات ارهابية ضد افراد الشرطة ومنشأتها وبور العيلة واستغلال اموال العوام وكذا الارهاب من الوسط التي تستخدم لتحقيق اغراضها بحيازتهم اسلحة نارية وبيضاض واختار والتدريب عليها . وطلبت النيابة بمعاقبة المتهمين بلوادر ٨٦/٨٦ مكرر ٨٦ مكرر ٩٧ لسنة ٩٢ وهو قانون مكافحة الارهاب والذي تصل عقوبتها من الاعداء الى الاشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة والسجن .



تابع المحاكمة بالإسكندرية حسين ثابت

قسم قطيش من حزب الله والثلاث
أحمد عبد العظيم من جماعة الجهاد
ثم التقوا وأنشأوا جماعة يتولون
هم أمارتها بعد انشقاقهم عن جماعة
حزب الله وأخذوا من كتب العمدة
في أعداد العدة لعبد القادر ابن عبد

العزيمستورا ومنهجها لهم في
فكرهم الذي يدعو إلى الجهاد
المسلح وأنشأوا الجماعة بهدف
إقامة الخلافة الإسلامية وخطط
الثلاثة لإنشاء هذه الجماعة فتولى
الأول أمارتها والثاني التنظيم
الثالث للأعضاء والثالث للتدريب
البنني وبداء يدعو ويستقطبون
أفرادا لهذه الجماعة ويقنعونهم
بفكرهم في الجهاد المسلح لإقامة
الخلافة الإسلامية

وأكدت النيابة أن المتهمين
جميعا التفت أراؤهم لتحقيق
أهداف جماعتهم ونشئت المحكمة
بتوقيع أقصى العقوبة عليهم ولا
تأخذهم بهم شفقة أو رحمة فمن
يكرر الحكم والمجتمع بغير حق
ويخطط لاغتيل حفظه الأمن
ويسرق أموال الناس بالباطل ومن
يجمع السلاح والذخيرة لينفذ
أغراض الجماعة باستخدام الإرهاب
لايستحق رحمة أو رافة

بدأت المحكمة جلستها في الساعة
العاشرة صباحا برئاسة اللواء
أحمد عبد الله وعضوية اللواء على
حمزة والعميد وجاهي الليثي وممثل
النيابة العميد على إبراهيم بيبرس
نائب المدعي العام العسكري
والعميد السيد حمودة رئيس
النيابة العسكرية والمقدم عادل
محمود المرسي رئيس النيابة بإدارة
المدعي العسكري وسكرتارية
المساعد السعيد رمضان حيث حضر
جميع المتهمين الـ ١٨ المحبوسين
ومحاموهم وبدأت المرافعة بكلمة
للعميد على إبراهيم بيبرس نائب
المدعي العام العسكري الذي قرر
أنه قبل المرافعة لابد من التأكيد على
مجموعة من الحقائق أولها أن مصر
بلد الأمن والأمان لن تكون أبدا هدفا
مستهدفا لأعمال الإرهاب ولن تكون
موطنا للفساد أو محلا للصراعات
وقال : وأهم من يتصور أنه يستطيع
أن يحارب الإسلام والمسلمين إنما
نحن هنا لمقاضاة جماعة انتهكت
حكم القانون ويخطيء من يتصور
أننا جئنا لنسجل الجماعة فيما
اعتنقوه أو تميزوا بالعقائد الدينية
حاشا وكلا أن يكون الإسلام سلطة
معركة لا نجرى ولا نملك أن نقاضي
الإسلام وإنما جئنا لنقاضي جماعة
انتهكت القانون الذي ارتضاه
المجتمع ليحفظ به أمنه
فنحن مسلمون ولكننا لسنا رجال
دين
ونحن مؤمنون ولكننا لسنا أئمة
ونحن نعبد الله ولكننا لسنا دعاة
فهذه إذن قضية المجتمع المصري في
أطراف قانوني يؤثم الأجرام ومخاطره
على المجتمع
وتطرق نائب المدعي العام
العسكري إلى فكر الجماعة فأكد أن
قائدتها المتهمين الأول والثاني
والثالث هم أعضاء سابقون في
جماعات إسلامية فالأول إبراهيم
محمد محمد تكبير وهجرة والثاني



عضو النيابة العسكرية بمكتب المدعى العام العسكري ونودي على المتهمين كالمتابع في الجلسة الاولى ثم التأكيد من وجود المحامين الاصليين والمنتدبين تم استاذن العميد على ابراهيم بيبرس مساعد المدعى العسكري العام في بدء مقدمة المرافعة للنيابة وفجأة وبدون مقدمات طلب الدفاع سماع الشهود بعد ان كان قد تنازل عن سماع بقيتهم في الجلسة الاولى المحكمة ووافقت المحكمة على طلبهم استعدادا لبداية مرافعة النيابة .. وبعد مناقشات حامية وافقت المحكمة على سماع بقية الشهود مرة اخرى رغم ان الدفاع قد تنازل عن هذا الحق لاتاحة الفرصة لمزيد من المعلومات التي قد تفيد الدفاع في مرافعته ... وبعد ان كانت بداية الجلسة علنية قررت المحكمة بعد مداولة إخلاء القاعة وجعلها سرية لسماع باقى الشهود ومن بينهم ضباط في مباحث امن الدولة الذين قاموا باجراء التحريات وتنفيذ قرارات الاعتقال الصادرة من وزير الداخلية ... واستمرت الجلسة ساعتين في سرية تامة في سماع الشهود والمواجهة بينهم وبين الدفاع ... وكذلك سماع شهادة النفى الوحيدة في القضية وهي والددة زوجة المتهم الثالث المهندس احمد عبدالعظيم المسئول عن الجناح التدريبي البدني والكراتيه لاعضاء التنظيم حيث قررت النيابة الاستغناء عن مناقشتها باعتبارها قريبة للمتهم الثالث .. بينما ناقشها الدفاع في تفاصيل واقعة ضبط المتهم وتفتيش

تحقيق : فاروق عبدالمنعم

تصوير : محمود عبدالعزيز

منزله ووصف كامل لحجرات الشقة ووجود الكتب والمضبوطات الاخرى وانكرت تماما العثور على أى مضبوطات داخل الشقة ...

وقد كانت المفاجأة حين قررت المحكمة عقب ذلك العودة الى العلانية في هذه الدعوى التي تستأنف اليوم لسماع واستكمال مرافعة النيابة التي سيتولاها بالتناوب العميد على ابراهيم بيبرس والعميد السيد حمودة العمدة .. والميثاق !!

وكانت المفاجأة ان واجهت المحكمة الدفاع بكتاب أطلق عليه اسم (العمدة في اعداد العدة في سبيل الله) لمؤلف اسمه عبدالقادر بن عبدالعزيز .. كذلك واجهت المحكمة الدفاع بمجموعة مذكرات وكتب ضفراء اخرى ونشرات مكتوبة بخط اليد والآلة الكاتبة .. ودارت مناقشات واسعة بين الدفاع والشهود والمحكمة حول هذا الكتاب الذي تبين انه كان متداولاً في الاسواق ويقع في ٢٥٧ صفحة من الحجم الكبير ويغلاف فاخر مذهب دار الرسالة تمت مراجعته من ادارة البحوث الاسلامية بالازهر الشريف بعد التداول حيث اوصت بضرورة وقف التداول وسحبه من الاسواق لاحتوائه على مفاهيم خاطئة ..

هذا الكتاب يضم فصولا عن مناصرة المسلمين في كل مكان وتطبيق الشريعة الاسلامية كما انزلت في بداية

صدر الاسلام فهو كافر .. وتدعو الى تكفير الحاكم والخروج عليه وبالتالي تكفير المجتمع والذين يتعاملون مع الحاكم واستعمال العنف في سبيل تحقيق ذلك من وجهة نظرهم التي تدعو الى التشدد والعودة الى الماضي دون النظر الى الجديد او التكنولوجيا او التطور في كافة المجالات وان كل من لا يدين بالاسلام فهو كافر ..

ومن هذا المنطلق جاء قرار الاتهام في هذه القضية في شقها الاول الذي يقول ان هؤلاء شكلوا جماعة تدعو الى تعطيل احكام الدستور والقوانين ومنع سلطات الدولة من ممارسة أعمالها والدعوة الى تكفير الحاكم والمجتمع والقيام بأعمال ارهابية ضد السلطات وارتكاب جرائم القتل والتخريب لادور العبادة غير الاسلامية واستحلال الاموال دون وجه حق سواء من المسلم او غير المسلم ..

وتقول صحيفة الاتهام في هذه القضية انهم ارتكبوا جرائم سرقة في محلات القطاع العام والخاص والاندية الشعبية وكذلك موتوسيكل لتتفيذ مخططاتهم .. بالاضافة الى ضبط كميات من الاسلحة والذخيرة النارية والبيضاء .. وخرايط للمواقع الاستراتيجية في الاسكندرية .. وعناوين لبعض المسئولين في الدولة وبيانات كاملة عنهم .. وهذه القضية تضم ٢٢ متهما .. هرب منهم اربعة اما القضية الثانية التي تضم ١٥ متهما موجودين بالفعل .. بالاضافة الى ١١ متهما ماريا فقد قررت المحكمة نظرهما في جلسات سرية لدواعي الامن ..



المصدر : الشرق الأوسط (الندية)

للتش والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩١

ضبط تنظيم جديد في مصر يخطط لاغتيال قيادات الأمن

القاهرة: الشرق الأوسط

ضبطت أجهزة الأمن المصرية تنظيما متطرفا جديدا كان يخطط لاغتيال قيادات الشرطة المسؤولين عن مكافحة النشاط المتطرف، واعتقلت ٦ من أعضائه ضبطت لديهم ٨ رشاشات وكميات من الذخيرة وكميات أخرى من المتفجرات ورفضت سلطات الأمن الكشف عن أسماء الأعضاء المعتقلين أو اسم التنظيم المنتمين إليه حرصا على جهود ضبط باقي أعضائه واكتفت بالإشارة إلى أنه تنظيم جديد يجمع بين أعضاء من تنظيم «الجهاد»، وأعضاء في تنظيم «الشوقيين» المنشق عنه.

المتطرفين خلال معركة بالرصاص دامت نصف ساعة بدأت بإطلاق المتطرف النار على قوات الأمن التي حاولت إلقاء القبض عليه بمنزله في منطقة القليوبية شمال القاهرة بتهمة الاشتراك في حوادث السطو على محال المجوهرات.

وقال مسؤول أمنى لـ «الشرق الأوسط» أنه لدى الستة الذين اعتقلوا في محافظة بني سويف قائمة تضم ٢ من كبار المسؤولين في وزارة الداخلية كان المطلوب تصفيتهم جسديا إضافة إلى خرائط توضح أماكن إقامة هؤلاء المسؤولين الأمنيين.

وأضاف أن المعتقلين الستة اعترفوا بأسماء باقي أعضاء التنظيم وحددت أماكن وجودهم والأوكار التي يحتضنون فيها.

ومن جانب آخر اعتقلت أجهزة الأمن زعيم تنظيم «الجهاد» في بني سويف أحمد حسان الدمرداش أثناء محاولته دخول محكمة أمن الدولة العليا عند نظر قضية اغتيال رئيس مجلس الشعب السابق الدكتور رفعت المحجوب، وذلك بصحبة أحد أعضاء هيئة الدفاع للدلاء بشهادته كشاهد نفي في القضية.

كما اعتقلت أجهزة الأمن ١٥٧ من المتهمين بالتورط في المعركة التي دارت بالرصاص قبل يومين في شوارع أسبوط بين المتطرفين وقوات الأمن التي أحبطت محاولة لتفجير بعض المواقع الحيوية في المدينة بما فيها مقار للشرطة وبنوك ومبان حكومية ومحال تجارية.

وفي الوقت نفسه قتل أمس أحد



الأهرام

المصدر :

للنشر والتأخذ مات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٥ نوفمبر ١٩٩٢

قضية التنظيم الإرهابي الثاني

تأجيلها للأربعاء لسماع مرافعة النيابة

الاسكندرية - من حسين ثابت :
قررت المحكمة العسكرية العليا
بالاسكندرية تأجيل نظر قضية التنظيم
الإرهابي الثاني والمتهم فيها: ٢٦ متهما،
منهم ١١ هاريون إلى جلسة الأربعاء القادم
لسماع مرافعة النيابة.

وكانت المحكمة قد عقدت جلستها أمس
برئاسة اللواء أحمد عبدالله وعضوية اللواء
على حمزة والعقيد فيصل هببة وممثل
النيابة العقيد السيد محمد حمودة ورئيس
النيابة العسكرية، حيث استمعت لشهادة
١٥ من ضباط أمن الدولة.



الأمرام

المصدر :

للنشر والخذ مات الصحفية والاعلو مات

التاريخ :

١٧ نوفمبر ١٩٩٢

قضية التنظيم المتطرف بالاسكندرية

الدفاع يطالب ببراءة المتهمين ويطعن في قرارات اعتقالهم
الاسكندرية - من حسين ثابت:

قررت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية تأجيل نظر قضية التنظيم المتطرف والمتهم فيها ٢٢ متهما الى جلسة الخميس القادم لاستكمال مرافعات الدفاع بعد ان استعمت المحكمة الى الدفاع عن ٢ متهمين والذي طالب بالبراءة لجميع المتهمين ودفع بعدم انطباق مواد القانون ٩٧ لسنة ٩٢ على وقائع الدعوى وانعدام التحريات وجديتها لأن محضر التحريات تم تحريره بعد القبض على اغلب المتهمين كما دفع ببطالان قرارات اعتقال المتهمين لانها بدون سبب سابق بالاضافة لبطلان عمليات التفتيش والابلة المضبوطة وعدم دستورية الفترة الاولى من المادة الثالثة من قانون الطوارئ.

وكانت المحكمة قد عقدت جلستها صباح أمس برئاسة اللواء محمد عبدالله وعضوية اللواء على حمزة والعميد وجدي الليثي ومثل النيابة العقيد السيد حمودة رئيس النيابة العسكرية والمقدم عادل محمود رئيس النيابة وأكد الدفاع اننا جميعا قضاة ومحامين ومتهمين ننبت الارهاب ولا ندافع عنه وان هؤلاء الابرياء اجتمعوا على دراسة القرآن الكريم والسنة ولم يجتمعوا على ارهاب او تخريب والاسلام دين ودولة ودين السماحة ولا يعرف الضعف وان الغرض من هذه الجماعة ان وجدت حسب اقوال للمتهمين انفسهم هو اقامة شرع الله وهذا نص من الدستور نفسه ولا يعتبر جريمة فرد رئيس المحكمة اننا لا نحاكم فكرا وحرية الفكر يكتلها الدستور والقانون.



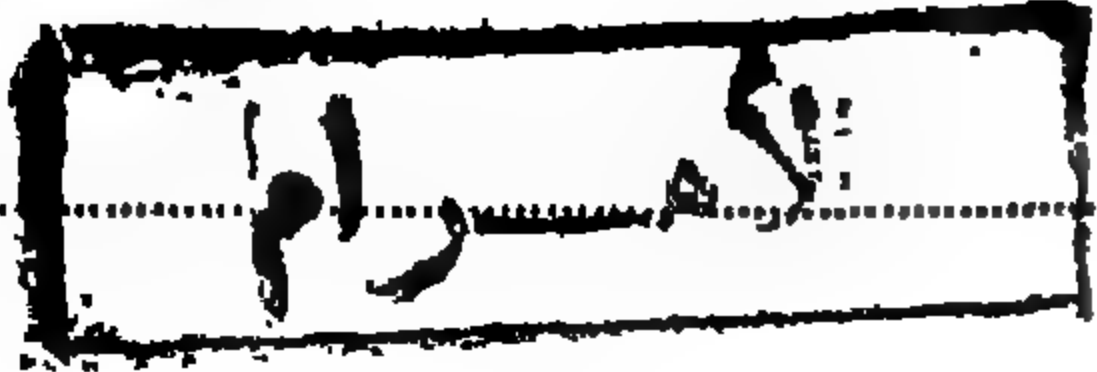
في قضية الارهاب بالاسكندرية المحكمة : نحاكم جماعة خرجت عن القانون والشرعية الدفاع : هناك مخططات خارجية للفزو الفكري للشباب

الاسكندرية - فاروق عبد المنعم :

المتهم الاول الهارب محمد محمد ابراهيم (امير الجماعة) هو مجرد شخصية وهمية وليس هناك في التحقيقات او الاعترافات ما يشير الى وجوده اصلا في الدعوى . وقال ان الاعمال التحضيرية التي تقوم بها مباحث امن الدولة لا يعاقب عليها الفرد وطالب ببطان اجراءات الاعتقال والتحريات على اساس التضارب في محاضر التحريات والاقتوال في النيابة . وقررت هيئة المحكمة تأجيل نظر الدعوى الى جلسة ١٩ نوفمبر الحالي لاستكمال سماع هيئة الدفاع .

خارجية لضرب الاسلام والمسلمين بعد ان فشلوا في الفزو العسكري واستبدلوه بالفزو الفكري للشباب المسلم .. وكانت المحكمة العسكرية قد عقدت جلستها صباح امس على مدار ٦ ساعات تخللها وقع الجلسة لاداء صلاة الظهر .. وعقدت الجلسة برئاسة اللواء احمد عبدالله وعضوية اللواء على حمزة والعميد وجدى الليثي .. ومثل النيابة العميد السيد محمد حمودة والمقدم عادل المرسى .. وأشار الدفاع في مرافعاته الى ان

اكدت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية خلال مناقشتها للدفاع في القضية الثانية من قضايا الارهاب ان المحكمة لاتحاكم فكرا او عقيدة او مذهباً وإنما تحاكم جماعة خرجت عن القانون والشرعية .. وان الحرية مكفولة تملأ طبقا للدستور وفي اطار الشرعية التي نظمها القانون بما في ذلك حرية الكلمة وحرية الرأي وغيرها وفي نفس الوقت اكد الدفاع ايضا ان الاسلام وتعاليم الاسلام ضد القتل او الاغتيل او السرقات أو سفك الدماء أو الارهاب .. وقال ان هناك مخططات



المصدر :



للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ :

١٨ نوفمبر ١٩٩٢

■ محكمة القضاء الإداري

**الطعن في احالة تنظيم
الجهاد الى محكمة عسكرية
الحكم فيه ٨ ديسمبر**

قررت محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة أمس إصدار حكمها في الطعن في قرار رئيس الجمهورية بتقديم المتهمين في قضية تنظيم الجهاد الى محكمة عسكرية الى جلسة ٨ ديسمبر المقبل. وكانت المحكمة قد عقدت جلستها أمس برئاسة المستشار طارق البشري بإمانة سر سامي عبد الله، حيث استمعت لدفاع هيئة قضايا الدولة في الدعوى الذي أعلن انه ليس هناك قرار من الرئيس في هذا الصدد يمكن الطعن عليه. أما دفاع المتهمين فقد أعلن عدم اختصاص المحكمة العسكرية بمحاكمة المتهمين في هذه القضية.



الأمرام

المصدر :

للمنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٩٩٢ نوفمبر ١٩

مرافعة النيابة في قضية التنظيم الارهابي بالاسكندرية : المتهمون تدربوا على السلاح في أفغانستان الاسكندرية - من حسين ثابت :

هيئة ومثل النيابة العميد على ابراهيم نائب المدعي العام العسكري والعقيد السيد حمودة رئيس النيابة العسكرية والمقدم عادل محمود المرسي رئيس النيابة بإدارة المدعي العام العسكري وسكرتارية الملازم اول احمد حافظ لسماع مرافعة النيابة التي اكدت في مرافعتها ان الاسلام قد وضع اصولا وقواعد لحماية الفرد والمجتمع ، وحفظ الاسلام لكل فرد حريته وامنه في دمه وعرضه .
واشارت النيابة الى ان المتهمين قد سافروا الى افغانستان خلال ادائهم للعمرة حيث تدربوا على السلاح وعادوا الى مصر عن طريق السودان وليبيا وان اقدمهم قد تم ضبطه بمعرفة السلطات الليبية ومعه ٧ جوازات سفر مزورة للمتهمين كما ضبط معهم ٢٠ قلاب ، ن . ن . ت . و ٢ بنادق آلية وكميات ضخمة من الذخيرة

طلبت النيابة العسكرية بتوقيع أقصى عقوبة على اعضاء التنظيم الارهابي المسمى بـ (المائدون من افغانستان) والذي يضم ٢٦ متهما .
واكدت النيابة ان الاسلام دين السماحة والسمو وليس دين قتل وارهاب ، واننا لانحاكم فكريا او عقيدة وليست هذه قضية راي ولكنها قضية جنائية تخضع لاحكام القانون واننا نحاكم جماعة خرجت على القانون وارتكبت افعالا تهدد امن وسلامة هذا الوطن واننا نطالب بمحاكمتهم باسم الشعب المصري الذي يرفض العنف والارهاب .
وقررت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية تأجيل نظر الدعوى الى جلسة الاحد القادم لسماع مرافعات الدفاع ، وكانت المحكمة قد علقت جلستها صباح امس برئاسة اللواء احمد عبد الله وعضوية اللواء على حمزة والعقيد فيصل

المصدر : أخبار الحوادث

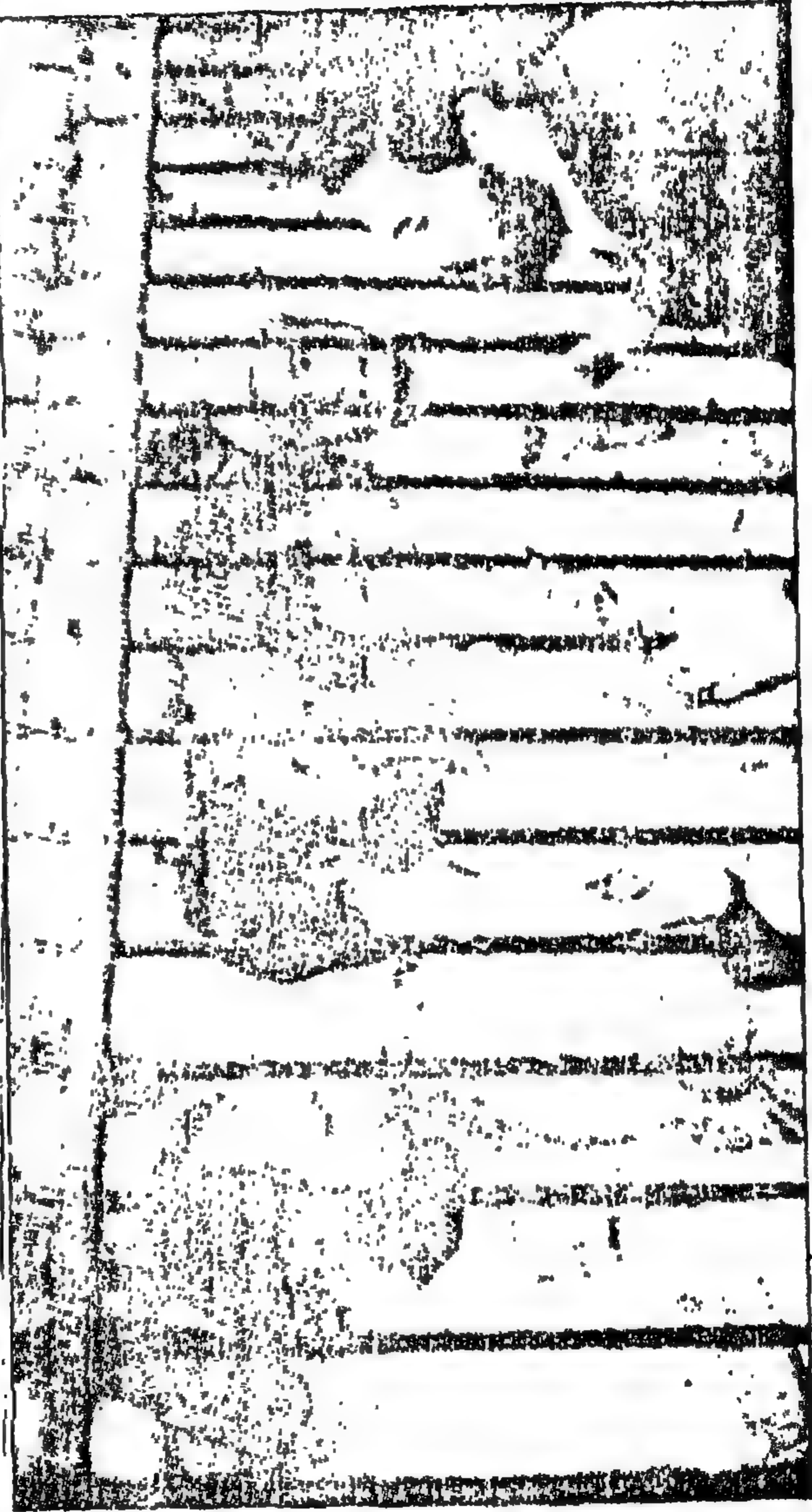


التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٢

للنشر والتوزيع : الصحف والمعلومات

حول محاكمات قضايا الإرهاب بالسلطة الفلسطينية :

أصابع خارجية تعمل في الخفاء لتفخيز عناصر الإرهاب



● التهمين يتعدون إلى معامهم قبل بدء المحاكمة !

تحقيق بقلم :

محمد شاكور





٣ أسابيع مرت على محاكمات قضايا الإرهاب أمام المحكمة العسكرية العليا بالإسكندرية

وهذه القضايا ليست من النزوع الذي اعتدنا قراءة تفاصيله لكن الخطورة فيها .. هو تورط لأصابع اجنبية تعدل في الظلام للاضرار بالاستقرار والنظام العام .. فيها توجيه فكري عن طريق الكتب المجهولة المؤلف التي أصبحت وسيلة من وسائل نشر افكار لا علاقة لها بالدين ولا علاقة لها بالاسلام .

● المناخ داخل المحكمة مذال كل الاطراف اخذت حقلها كاملا غير منقوص وهذا بالطبع شهادة من الدفاع عن المتهمين لكن هناك تساؤلات

ماهي قصة الكتاب الذي اتخذته الجماعة دستورا لها ؟ .. وماهي قصة ظهوره في المحكمة ؟

● من وقائع وملفات الدعوى نجد ان الكتاب الذي صرحت المحكمة بالاطلاع عليه للدفاع تأكيداً لحق المتهم في كفالة جميع اوجه الدفاع الذي انتهجته المحكمة ، وكذلك صرحت المحكمة للدفاع باحضار ماشاء له من شهادات او خلافه تبين وتدلل على سلامة موقف المتهمين اذا تيسر ذلك . فقد قل اللواء احمد عبدالله رئيس المحكمة للدفاع والمتهمين : من حاكم ان تحضروا وتقدموا للمحكمة ما تشاءون من شهادات او مستندات مدامت في صالح تحقيق المحكمة للوقائع المتداولة بالجلسات .

وقد حرصت المحكمة على تلبية كافة مطالب الدفاع من احضار دفاتر احوال اقسام شرطة محرم بك والمنطرة وباب شرقي لاطلاع الدفاع عليها وكان ذلك في جلسة علنية . ● ويقول جابر المغربي المحامي عن المتهم الاول ان المحكمة حريصة على كفالة كافة الضمانات الخاصة بالدفاع وانها لبت جميع المطالب في سهولة ويسر مما يؤكد انها تتوخى الحرص على مصلحة المتهمين وتحقيق العدالة بكل معاني . الشرعية والمشروعية ، لاننا نرى ان القاضى هو المحامي الاول للمتهم .

● ويؤكد كل مراقب للجلسات ان ما اثاره الدفاع من دفوع شكلية خاصة بتشكيل المحكمة واختصاصها الا ان سعة صدر المحكمة وحرصها على ان يقوم الدفاع باداء واجبه كاملا .

وقال رئيس المحكمة بالنسبة لهذه الدفوع ستتولى المحكمة الرد عليها في الموضوع وهذا من حقلها طبقا لنص القانون .

● لكن ماهي قصة كتاب العمرة ؟

● هذا الكتاب صدر عام ١٩٩١ عن دار نشر مجهولة مؤلفه الشيخ عبدالعزيز ، وليس له تاريخ علمي او فقهى او ديني وليس له افكار يعتد بها في مسائل العقيدة والفقه والشريعة وهو يقع في حوالى ٣٠٠ صفحة ومن القطع المتوسط وكانت قد طرحت منه بعض النسخ للتداول بالاسواق

الا انه قد وصلت الفادة من مجمع البحوث الاسلامية تفيد بان هذا الكتاب غير صالح للنشر او للتداول بالاسواق . وذلك لخروج محتوياته على احكام الشريعة الاسلامية وهي واضحة كل الوضوح .

● كيف ؟

● يقول من قرأه ان الكتاب يحرص على تكفير الحكم طبقا لنصوص الآيات التي تنص : بسم الله الرحمن الرحيم ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الظالمون ، صدق الله العظيم ، واية اخرى .. ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الظالمون ، صدق الله العظيم .

● ونجد ان هذا التكفير غير جائز لانه لا يحق لانسان ايا كان ان يكفر انسانا آخر مادام قد نطق بالشهادتين ، لان الايمان مسألة قلبية لا يطلع عليها الا الله ، فهو الاحد والاوحد الذى اخضع نفسه بالعلم بمال الصدور من المسلمات ..

انه لا يجوز لاي فرد ان يتهم انسانا بالكفر سواء حاكما او محكوما او فردا عاديا لان هذا تدخل في مسألة لا يعلمها الا الله ، ومن هنا كان حرص الرسول -صلى الله عليه وآله- بانته اذا نطق اى فرد بالشهادتين فيعتبر انه دخل في الاسلام واصبح مسلما بصرف النظر عما في قلبه .

● هذا هو صلب مال الكتاب -

هناك ايضا افكار شخصية متشددة وتتسم بالقلو في المعاملات واسباغ روح الشريعة ، واطلاق فتاوى من لا يملك الفتوى :

● وقد كشفت المحكمة عن قضية هامة وهي ان دور نشر غير معروفة تقوم بطبع كتب غير معلومة المصدر ويسمح لكل من يدعى العلم بالدين باصدار كتب على اساس انها هي الحقيقة في المفاهيم الدينية وغيره على خطأ وانه وحده الذى يحتكر الصواب والحكمة ويعتج نفسه حق الفتوى .

● ان (اخبار الحوادث) تطرح هذه القضية التي كشفت عنها جلسات المحكمة .. حيث ثبت ان مؤلف هذا الكتاب مجهول لدرجة ان هناك من كانت لديه النية في مناقشة المؤلف في افكاره التي طرحها في الكتاب .. وللاسف اتضح ان المؤلف وهمي ولا وجود له !

● واتضح من الحوار الذى دار في المحكمة ان تأليف الكتب الدينية أصبح مثل شرائط الكاسيت المتداولة والتي تحتوى على كثير من المفاهيم الخاطئة سواء دينيا او دنيويا ؟

● وهذه القضية نضعها امام الجهات المسؤولة .. والمؤسسات التشريعية .

اما القضية الاخرى فتكشف الوقائع المتداولة امام المحكمة عن عدة نقاط اساسية :

● اولاً : انها اول قضية يتم القبض فيها على المتهمين وبحوزتهم كميات كبيرة من الديناميت ضمن احرار القضية .

● ثانياً : وجود متهمين غير مصريين مما



يعطى انطبعا ان هناك اصابع تعمل في الخفاء خارج الحدود المصرية لتغذية عنصر الارهاب وهز الاستقرار .

● ثالثا : ان القضية الثانية التي تضم ٢٥ متهما - غير الهاربين - قد تجاوزت مرحلة التخطيط والتدبير وكانت على وشك التنفيذ .

● رابعا : ان تصوير الوقائع يعبر عن وجود تشكيل .. وليس مجرد خلايا .

● خامسا : لا توجد في القضية الثانية موضوعات جدلية او فقهية قابلة للنقاش اختلافا او اتفاقا .. وليس مطروحا اى فكر خاص بهذه القضية امام المحكمة لكن الوقائع المسندة هي العمل على زعزعة الاستقرار واستخدام اسلوب التدمير للمنشآت الحيوية بقصد ايقاع الضرر بالبلاد .

وهذا يختلف في قرار الاتهام عن القضية الاولى .

مثل النيابة امام المحكمة

وتحدث العميد على ابراهيم بيبرس عن الشق العام في القضية ولمدة ساعتين .. وقال : انه ليس هناك حكر على فكر او عقيدة وان من حق الجميع ان يفكر كما يشاء ويعتقد ما يشاء .. واننا لانسال هؤلاء الافراد عما اعتنقوه .. ولكن نسالهم عما اقترفوه او كانوا سيقترفونه من جرائم . وقال ان امن مصر موكول امره الى الله تعالى الذى قال في كتابه العزيز (ادخلوا مصر ان شاء الله امنين) وذكرها في كتابه الكريم في اكثر من موقع وقد تعهد الله سبحانه وتعالى بحمايتها فمن باب اولى ان يتعهد ابناء مصر الذين شربوا من ثيلها بحمايتها وحماية استقرارها وامنها . وتناول العقيد السيد حمودة الشق الخاص بانوار المتهمين ووصفهم بانهم فئة ضالة ومضللة انتهجت طريق الشيطان واجتمعوا على هدم استقرار البلاد واغتيال بعض ضباط الشرطة وبعض الاسلم الموجودة بالمدينة .

وتحدث المقدم عادل المرسى رئيس النيابة بمكتب المدعى العام العسكرى فاستكمل القسم الخاص ببعض المتهمين وفند ادوارهم طبقا لما ورد في قرار الاتهام .



الحكم في قضية الاغتيالات الخميس القادم

الاسكندرية - فاروق عبد المنعم :

قررت المحكمة العسكرية العليا النطق بالحكم في قضية التنظيم الارهابي المعروفة بقضية الاغتيالات بجلسة الخميس القادم . كما حددت المحكمة بعد غد « ٢٤ نوفمبر » كآخر موعد لتقديم مذكرات الدفاع . اشاد الدفاع المكون من ١٨ محاميا بنزاهة القضاء العسكري خلال الجلسات التي عقدت لنظر القضية .

تضم القضية ٢٢ متهما منهم ٤ يحاكمون غيابيا . عقدت الجلسة برئاسة اللواء أحمد عبدالله وعضوية اللواء علي حمزة والعميد وجدي الليثي . وكانت المحكمة قد قررت أمس تأجيل نظر القضية بعد الاستماع لرافعة النيابة العسكرية والدفاع ومناقشة شهود الاثبات وحتى يستكمل الدفاع تقديم كافة المذكرات .



الأخبار

المصدر :

للمنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٠٢٠ نوفمبر ١٩٩٢

اليوم استكمال الدفاع في قضية التنظيم الارهابي

الاسكندرية - فاروق عبدالمنعم :
قررت المحكمة العسكرية العليا
بالاسكندرية تأجيل نظر الدعوى في
القضية الثانية من قضايا التنظيم
الارهابي والمعروفة باسم « قضية
الغسانستان » الى جلسة اليوم
لاستكمال سماع مراقبة الدفاع ...
وكانت المحكمة العسكرية العليا
بالاسكندرية قد عقدت جلسة سرية
صباح امس برئاسة اللواء احمد
عبدالله وعضوية اللواء علي حمزة
والعميد فيصل هيبه .. ومثل الدفاع
العميد السيد حميد حموده ..



المصدر : الدفتر العام

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٩٩٠ / ١١ / ٢٦

التفاصيل الكاملة

استوط أوكر الارهاب بالاسكندرية

□ ٣ عمليات كبيرة لأجهزة الأمن خلال ١٢ ساعة لضبط ٩ إرهابيين :

الإرهابيون الأربعة في جريمة التوبيس السياحي
استسلموا لحصار الشرطة بعد فشلهم في الهرب
القبض على متهم هارب من المحاكمة العسكرية
بعد إصابته ضابطين بالرصاص واتخاذ أطفاله سائرا حمايته
ضبط ٣ كيلو ذهب مهربة لتمويل عمليات الإرهاب

بعد ساعات من نجاح أجهزة الأمن في القبض على الإرهابيين الأربعة الهاربين ،
المتهمين باطلاق الرصاص على اتوبيس السائحين الألمان بقنا داخل شقتين
مفروشتين بمنطقة العصابة ليكمل بذلك ضبط جميع المتهمين في الحادث ، تمكن
رجال الأمن أيضا من القبض على إرهابي آخر من أعضاء التنظيم الذي يحاكم
أفراد الآن أمام المحكمة العسكرية العليا في الاسكندرية وقد القى القبض عليه
بعد اشتباكه بالرصاص مع الشرطة عندما هاجمت وكره الذي يختفى فيه بدائرة
البحر بقسم المنتزه فاطلق الرصاص على القوة واتخذ من أطفاله الثلاثة درعا
بشرية للهروب من حصار الشرطة ليصيب ضابطين احدهما برتبة مقدم والآخر



برتبة نقيب باصابات خطيرة .

وقد عثر مع هذا الارهابى واسمه حسن شحاتة بدران ٤٥ سنة، على مسدسين و ٨٠ طلقة حية بعد ان اطلق ١٢ رصاصة على قوات الشرطة . وينتظر ان يمثل - بعد التحقيق معه - امام المحكمة العسكرية العليا ليحاكم عن التهم السابقة المنسوبة اليه مع باقى اعضاء التنظيم بالاضافة لتهمة اطلاق الرصاص على ضابطى الشرطة ومحاولة قتلها . اما المتهمون الاربعة - الذين يشكلون باقى افراد المجموعة الارهابية التى هاجمت الاتوبيس السياحى بقنا واسفر الهجوم عن اصابة ٥ سائحات وسائق الاتوبيس - فقد استطاعت قوات الامن التوصل اليهم بعد جهود مكثفة وبحث شاق استمر ١٢ يوما تم العمل فيه على عدة محاور بدأت بمسح زراعات القصب . وضبط جميع العناصر الارهابية بالحجيرات حتى تاكد ان المتهمين الاربعة ليسوا موجودين بالمنطقة . والجنة الاربعة هم : اشرف سعيد عبدربه ٢٢ سنة، حاصل على دبلوم المعهد الفنى التجارى من قرية الحميدات بقنا وهو زعيم المجموعة الارهابية الذى اصدر التكليف لبقية الاعضاء بتنفيذ الهجوم . و دراوى محمد ابراهيم ١٩ سنة، دبلوم ثانوى صناعى من الحجيرات . واحمد عبدالرحيم رضوان ٢٠ سنة، طالب بمدرسة قنا الثانوية الزراعية . وعبدالهادى احمد الصغير ٢١ سنة، وحاصل على دبلوم فنى . واتجهت دائرة البحث الى الاسكندرية، التى اعتاد المتطرفون الهرب اليها واتخذوها مقرا لممارسة نشاطهم ووضع المخططات الارهابية . وتمكنت اجهزة الامن من رصد تحركات الارهابيين فى منطقة العصارفة و اثر احكام قبضتها على المنطقة داهمت وكرهم وضبطت به ٨ اشخاص كان منهم الارهابيون الاربعة فى حادث الاتوبيس السياحى بقنا الذين حاولوا الفرار من الوكر ثم استسلموا دون مقاومة وعثر فى وكرهم على وثائق ومستندات خطيرة تؤكد التخطيط لعمليات لضرب السياحة والاعتداء على بعض الشخصيات وعدد من المنشآت .. وسوف تبدأ نيابة امن الدولة العليا التحقيق معهم .

وأعترف المتهم اشرف سعيد عبدربه بانه هو قائد التنظيم والمدير للاعتداء على الاتوبيس السياحى وانه اتفق مع باقى المتهمين على ارتكاب الحادث فى قرية الحميدات وانه اختارهم بصفتهم اعضاء فى التنظيم ويمكنهم تدبير السلاح اللازم عن طريق اقاربهم وبعض افراد عائلاتهم وفى الوقت الذى يجرى فيه التحقيق مع الارهابيين سقط ٥ مهربين بينهم ٣ مصريين ضبطوا متلبسين بهتريب سبائك ذهبية يصل وزنها الى ٣٥ كيلو جراما من احدى الدول المجاورة وتجرى الآن تحريات موسعة للكشف عن الارتباط بين هذه العملية

وعمليات تمويل النشاط الارهابى فى مصر حيث اكدت التحريات ان هذه السبائك هى جزء من مخطط ضخيم لتمويل النشاط الارهابى من خارج مصر . ويكثف رجال الامن جهودهم حاليا لكشف ابعاد هذا المخطط الذى يستهدف امن مصر واستقرارها الامنى والاقتصادى .



الأمرام

المصدر :

٢٠٢٠ ٢٠٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ بعد القبض على الإرهابيين بالاسكندرية

سقوط إرهابي هارب من المحكمة المصرية بعد اشتباكه مع الشرطة وأصابة ضابطين

وقائع مشيرة يكشف عنها التحقيق المبدئي مع
الإرهابيين في حادث الاتوبيس السياحي
قائد المجموعة يعترف بإصدار التليف ووضع
خطة الهجوم على الاتوبيس

جناح عسكري لعمليات الإرهاب

ومجموعات للإيواء واستقطاب

صغار التلاميذ للأعاشة ونقل الرسائل



في الوقت الذي نجحت فيه أجهزة الأمن في القبض على الإرهابيين المتهمين بإطلاق الرصاص على اتوبيس السائحين الألمان بقنا داخل شقتين مغروشتين بمنطقة «العصافرة» بالأسكندرية، أطلق إرهابي آخر الرصاص من مسدسه على أفراد قوة الأمن المركزي عندما داهمت وكرة بمنطقة المنتزه فجر أمس الأول بالأسكندرية.. فاصابت رصاصاته الغادرة ضابطين أحدهما برتبة مقدم والآخر برتبة نقيب بقوات الأمن المركزي بالأسكندرية باصابات خطيرة، وقد تم نقل الضابطين إلى مستشفى مصطفى كامل للعلاج حيث أجريت لهما بعض العمليات الجراحية وعمليات نقل دم لانقاذ حياتهما وهما المقدم محمود المخزنجي والنقيب على خاطر حيث أن الأول مصاب برصاصة في راسه. وفي وقت لاحق اعتقلت قوات الأمن أربعة إرهابيين آخرين. وقد صرح مصدر أمني مسئول بأنه قد تم القبض على الإرهابي داخل وكرة ويدعى حسن شحاتة حسن بدران (٥٥ سنة) وهو أحد أعضاء التنظيم الإرهابي الذي القى القبض عليه بالأسكندرية ويحكم أعضاؤه حاليا أمام المحكمة العسكرية العليا بالأسكندرية، وكان يجري البحث عنه لضبطه، ومساء أمس الأول وعقب القبض على الإرهابيين الأربعة في حادث الاتوبيس السياحي.

تابع الحادث:

حسين ثابت - مريد صبحي
الهام شرشر - علاء رياض

والعناوين التي يحتمل لجوء الإرهابيين إليها ومن بينها محافظات أسوان وقنا وسوهاج والبحر الأحمر والبحيرة والأسكندرية. وقد تمكنت أجهزة أمن قنا من ضبط جميع العناصر الخطيرة المطلوب القبض عليها بنجوع الحجيرات السبعة وهم حسن علي، حاد الحيلاني (٢٢ سنة).

حاصل على معهد فني صناعي وشقيقه علاء الدين «ديوم صناع» ويعمل سائقاً وحسن أحمد حسن محمد وشهرته حسن عبيد الحي (١٨ سنة) طالب بمدرسة أبو دياب الثانوية بنجع معلا، وصابر عوض عبد الله (١٥ سنة) طالب بنفس المدرسة وصبري عيد محمود (١٩ سنة) طالب بمدرسة بني سويف العسكرية الجديدة، ومقيم بنجع معلا، وفتحى سعيد محمود (١٣ سنة) طالب بمدرسة أبو دياب الإعدادية بنجع معلا، والذي كان يتولى أطعام أعضاء التنظيم بأحضار الأغذية لهم داخل أوكارهم، وأبو الوفا خيرى مصطفى أحمد (٢٧ سنة) مدرس بمدرسة الحجيرات الابتدائية، وممدوح حجاجي محمد على (١٨ سنة) طالب ثانوى بنجع حمادى، وبخيت محمود عبد الهادى (٢٨ سنة) عامل ومقيم بنجع معلا، وحمدان عمر أحمد (١٨ سنة) طالب بالثانوى الصناعى بقنا،

وعلم مندوب الأهرام أن تحريات أجهزة الأمن أشارت إلى أن التكتيفات تصدر من قادة الإرهابيين المسجونين والمعتقلين على ذمة قضايا إرهابية سابقة، وأن التكتيف بالهجوم المسلح على اتوبيس السائحين الألمان في ١٢ نوفمبر الماضى بقنا، قد صدر من أمير الجماعات المتطرفة بقنا وهو بدرى مخلوف «المحامي» والذي اعتقل منذ شهرين داخل شقة مغروشة بسوهاج كنوع من توسيع دائرة العنف وحرب العصابات مع أجهزة الأمن لتشتيت جهودهم وتخفيف حدة القبض الأمنية عن عناصر التطرف بمحافظات الصعيد.

كيف سقط الإرهابيون؟

وقد شرح مصدر أمني التفاصيل الكاملة لسقوط أعضاء المجموعة الإرهابية بقوله «أنه منذ ارتكاب الحادث وأجهزة الأمن تسابق الزمن لوضع حد لعمليات ضرب السياحة وكشف الخلايا الإرهابية، حيث تم العمل على عدة محاور بالتنسيق بين مختلف المحافظات بتكثيف الضغط الشرطى والحملة الأمنية لمسح زراعات القصب ببليتى الحجيرات والحميدات. وفي نفس الوقت إجراء عمليات استجواب سريعة لجميع العناصر التي يتم القبض عليها أولا بأول لجمع المعلومات عن الخلايا الإرهابية، ثم إرسال «مأموريات» عاجلة لجميع الأماكن

أكدت معلومات جهاز أمن الدولة بالأسكندرية أن هذا الإرهابي يختبئ داخل وكرة بمسكن أسرته الذي كان خاليا فداهمت قوة المسكن بعزبة البحر بدائرة قسم المنتزه، إلا أن الإرهابي شعر بأفراد القوة يتقدمون من المسكن فاطفا جميع الأنوار واختبأ داخل حجرة مظلمة تماما، وما أن دخل أفراد القوة وبدأوا في تفتيش المسكن بحثا عنه، حتى فاجأهم الإرهابي بإطلاق الرصاص بكثافة عليهم فاصاب الضابطين باصابات مختلفة، وقد تم ضبطه بعد تبادل إطلاق الرصاص معه وأصابته، وعثر معه على مسدسين و٨٠ طلقة ذخيرة حية بعد أن أطلق الإرهابي أكثر من ١٢ رصاصة على القوات.

وهو المتهم الثامن عشر في القضية رقم ٩٢/٢٣ جنابات عسكرية، المدعى العام العسكرى، ومن المتوقع أن يمثل المتهم أمام المحكمة العسكرية في جلساتها القادمة لمحاكمته عن التهم السابقة مع بقية أعضاء التنظيم بالإضافة لإطلاقه الرصاص على ضابطى الشرطة.

ومن ناحية أخرى وأصلحت مباحث أمن الدولة استجواب الإرهابيين الأربعة لكشف أبعاد مخططاتهم الذي يستهدف ضرب السياحة والقيام بسلسلة اغتيالات لضباط الشرطة وتلجير بعض المنشآت الحيوية، وتحاول أجهزة الأمن جاهدة من خلال عمليات استجواب الإرهابيين كشف حقيقة التمويل والدعم الخارجى لمخططات التخريبى.. والوصول لقادة التنظيم الذين يصدرون الفتاوى والتكليفات لأعضاء المجموعات الإرهابية.



حلقاته النقاشية والشك في كروية الأرض أو وزنها.. قائلا: أن هذا الأمر لا يعلمه إلا الله ومن يقول غير ذلك فهو مشرك بالله، حتى بدأ الجميع يشاركون في أنشطة التنظيم ضمن أعضاء الجناح العسكري المنفذ للعمليات الإرهابية أمثال الإرهابيين الذين أطلقوا الرصاص على أتوبيس السائحين الألمان، بينما تتولى مجموعات عمليات الإيواء والتسكين وتاجير الشقق المفروشة بأسماء مستعارة، ومجموعة أخرى تتولى استطلاع ورصد الأهداف التي سينفذ فيها الإرهابيون عملياتهم الإرهابية، وتتولى مجموعات الأطفال وصغار السن عمليات الأعايشة واحضار الطعام وتبادل الاتصالات والرسائل بين قادة التنظيمات وأعضائها.

وأكد المصدر أن الإرهاب عمره قصير وأن أجهزة الأمن سوف تلاحقه في جميع أوكاره منها بعنت، وأن الشرطة سوف تواصل جهودها لمطاردة بقية العناصر الهاربة بالتعاون وتضافر كامل من المواطنين.

وقد تجلى ذلك في الابتهاج الشعبي بمنطقة الحجيرات وخاصة نجع «معلا» عقب علمهم

أمير الجماعة.. وغسيل

«مخ» للأعضاء

وفي حديث مع مصدر أمني بقنا القى الضوء على طبيعة تكوين هذه الخلية الإرهابية فقال: أن الذي تولى تكوين أعضاء هذه المجموعة هو طالب بكلية التربية بقنا اسمه عبد القادر أحمد الصغير (٢٢ سنة) والذي كان يتولى إمارة التنظيم ببلدة الحجيرات بقنا وقد تتلمذ على يد بديري مخلوف أمير الجماعات بقنا حيث بدأ في استقطاب وضم

بعض أعضاء التنظيم من طلبة المدارس الإعدادية والثانوية من نجوع الحجيرات السبعة، وكان نشاطه يتركز بنجع «معلا» لأنه أكبر هذه النجوع كثافة سكانية

● حاول الإرهابي أن

يستخدم أطفاله الأبرياء سائرا للاحتماء من رصاص قوات الشرطة التي بادرها بإطلاق النار عندما وصلت إلى منزله للقبض عليه ●

و. نو طبيعة جغرافية وعرة، ثم يلتقى بأعضاء مجموعته في حلقات نقاشية من خلال المساجد وتلقينهم فكر التنظيم الذي يدعو إلى تكفير المجتمع والحاكم ومقاومة النظام بالقوة، ومنها ضرب السياحة بزعم أنها تثير الفتنة وأنها محرمة، وكنوع من ضرب الاقتصاد القومي لخللة بنيان المجتمع.

وأضاف المصدر أن أمير هذه الجماعة والذي اعتقل منذ شهرين بشقة مفروشة بسوهاج، كان يعتمد استقطاب أعضاء التنظيم من صغار السن لأجراء عمليات غسيل مخ لهم أو لأغراء بعضهم بالنقود حيث أن معظمهم من طبقات اجتماعية بسيطة، لاقتناعهم بفكر التنظيم لدرجة أن بعضهم من صغار السن مثل أمتهم حسن أحمد حسن وهو طالب ثانوي كان يتزعم اتجاهها للتشكيك في العلم، من خلال

ومحفوظ الأمين أبو المجد (٢٢ سنة) سائق ومقيم بنجع جبارة بالسما، ونصر الدين محمد جاد الجبلاني (٢٠ سنة) وشهرته شبيه «دبلوم صنایع».

وأستطرد المصدر قائلا: إنه بضبط هؤلاء تأكد لأجهزة الأمن أنه تم القبض على جميع عناصر التطرف ببلدتى الحجيرات والحميدات وأن الإرهابيين الأربعة الذين أشتركوا في حادث أتوبيس السياح الألمان قد هربوا من المنطقة، فالتجهد دائرة البحث إلى الاسكندرية التي اعتاد المتطرفون اللجوء إليها فلما منهم أنهم بمنأى عن عيون الأجهزة الأمنية،

بالتنسيق مع أمن قنا والاسكندرية والأمن العام من رصد شقتين بفروشتين بمنطقة العصفارة يتردد عليهما بعض الأغراب عن المنطقة.

الإرهابيون يتنكرون

في زى عمال «معمار»

الحديثة للإرهابيين الذين تنكروا في شخصيات عمال «معمار» حيث كانوا يعملون بمصنع بلاط بمنطقة زاوية عبد القادر بالبحيرة ثم يتسللون ليلا إلى وكربهما دون أن يكتشف أمرهم أحد، وكشف المصدر عن أن أجهزة الأمن استرشدت ببائع خبز بالمنطقة كان يتردد على وكري الإرهابيين لأحضار الخبز إليهم، فتم عرض مجموعة من صور الإرهابيين الأربعة عليه فتعرف عليهم. وأكد أن هذه الصور لبعض الأشخاص الذين يراهم داخل الشقتين، فتم تأمين المنطقة ومخارج الشقتين خشية هروب المتهمين لحظة القبض عليهم، وتم مدهمة الشقتين في وقت واحد، حيث القى القبض عليهم دون مقاومة من جانبهم بعد أن شلت المفاجأة حركتهم.

وقد تبين أن جميع المتهمين كانوا يحملون بطاقات مزورة بأسماء مستعارة.



بنينا القبض على الارهابيين،
واكدوا نبذهم للارهاب وطالبوا
ببتر اصابعه الخفية لانه يستهدف
في النهاية المواطن البسيط في
رزقه وعمله فهو موجه ضد
الشعب وليس كما اعتقد الغافلون
انه موجه ضد السلطة او
الحكومة.

وقد كشف المصدر عن ان من بين
المقبوض عليهم بالاسكندرية
المتطرف صلاح رمضان السيد
وشهرته صلاح العمدة وهو
قيادي بارز بمنطقة الحجيرات
ومحمد عبد الستار عز الدين وهو
من جماعات قنا رغم ادعائه بأنه
من سوهاج بعد القبض عليه
لوجود شخص آخر بنفس الاسم
من جماعات سوهاج.

وقد كشفت أجهزة أمن قنا أمس
عن ان المتطرف محمد عبد الستار
عز الدين الذي ضابط مع
الارهابيين بالاسكندرية هو محمد
عز الدين طه وهو عنصر بارز من
بلدة الحميدات ومتهم بتزعم
أحداث أشعال الحرائق في امنية
الفيديو بقنا، كما أقت أجهزة أمن
قنا القبض على ثلاثة متطرفين
آخرين أمس وهم: صحراوي تقي
العريان (١٧ سنة) طالب ثانوي
بمدرسة أنور السادات بنجع
حمادي، ومنتصر أحمد مطر علي
(١٨ سنة) طالب ثانوي بمدرسة
الشهيد عبد المنعم رياض بقنا،
ومنصور حسن اسماعيل طالب
بمدرسة الصنائع الميكانيكية بقنا.

الأمرام

المصدر :



٢٠٦ نوفمبر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والأخذ مات الصحفية والمعلومات

**الحكم في قضية تنظيم الجهاد
بالإسكندرية يصدر اليوم**
تصدر المحكمة العسكرية العليا
بالإسكندرية - في جلسة علنية اليوم -
أحكامها في قضية تنظيم الجهاد المتهم فيها
٢٢ من عناصر التنظيم من بينهم ٤
متهمين هاربين .
وكانت المحكمة برئاسة اللواء أحمد
عبدالله وعضوية اللواء علي حمزة والعميد
وجدى الليثي وممثل النيابة العسكرية
العقيد السيد حمودة قد انتهت من نظر
القضية في جلسة يوم السبت الماضي
وصرحت للدفاع عن المتهمين بتقديم
الذكرات حتى أمس الأول « الثلاثاء » .



٣ عمليات كبيرة قام بها رجال الأمن خلال ١٢ ساعة

● ضبط الجناة في جريمة أوتوبيس قنا

● القبض على اراهابي مسلح اصاب ضابطين

● ضبط الذهب المهرب لتمويل الارهاب

أكد مصدر أمنى كبير ان جهود أمن الدولة بالاسكندرية قد أسفرت عن كشف ٣ عمليات كبيرة خلال ١٢ ساعة أولاً ضبط المتهمين الاربعه في عملية الهجوم الارهابي على اوتوبيس السياحي بمحافظة قنا حيث تم ضبطهم ومعهم المتهم أحمد سيف حجاج حيث ضبطت لديهم اسلحة آلية وذخائر وبرطمانات بها عبوات ناسفة كما عثر لديهم على مجموعة هامة وخطيرة من الوثائق التي تؤكد تورطهم في النشاط الارهابي والتحضير لعمليات اعتداء ارهابية على عدد من الشخصيات الهامة وأماكن تجمع السياح وبعض الممتلكات الخاصة لعدد من الأفراد الامنين. كما تم ضبط اخطر شخص فيهم وهو اشرف سعيد عبد ربه (٢٢ سنة) طالب بالمعهد الفنى التجارى) الذى يعتبر اميرا لهذه الجماعة والذي يصدر التعليمات

بارتكاب اعمال الهجوم على السياحة في مصر. كما أسفرت جهود مباحث أمن الدولة عن كشف احد الخيوط الهامة في عمليات تمويل التنظيم الارهابي في مصر حيث تم ضبط ٣٥ كيلو من السبائك الذهبية اثناء محاولة ٥ مهريين منهم ٣ مصريين تهريبها الى البلاد من احدى الدول المجاورة بالتعاون مع

٢ من المهريين الاجانب وقد اكتت التحريات السرية ان هذه الكمية هي جزء من مخطط ضخيم لتمويل عمليات الارهاب في مصر ويكتف رجال الأمن جهودهم للتأكد من ذلك وكشف ابعاده.

وفي نفس الاطار تجمعت معلومات لدى مباحث أمن الدولة بان المتهم حسن شحاتة بدران (٤٥ سنة) المتهم رقم ١٨ في قضية ٢٣ جنایات عسكرية المنظورة حالياً أمام القضاء العسكرى ضمن تنظيم الجهاد والذي سيصدر فيها الحكم اليوم، يختبئ حالياً داخل احد الأوكار بمنطقة عزبة البحر بمنطقة خورشيد بالمنتزه ويتأكد هذه التحريات قامت مجموعة ضبط شاركت فيها المباحث الجنائية بقيادة العقيد عفيفى كامل رئيس المباحث

● الشرطة كانت حريصة

على سلامة اطفال الارهابي حسن بدران



الأمرام

المصدر :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ :

٢٢ ٢٠١٢ ١٩٩٢

وقوات الامن المركزى بقيادة المقدم محمود كامل المخزنجى وضباط امن الدولة حيث تمت محاصرة المنزل الذى يقيم فيه المتهم. وفور اقتراب القوات من المسكن فوجئوا بوابل من النيران ينطلق من داخل المسكن مما اسفر عن اصابة المقدم محمود المخزنجى قائد قوة الاقتحام فى كتفه اليسرى والنقيب على محمد خاطر فى راسه وبطنه فتم تغيير خطة الهجوم على الفور ولكن القوات فوجئت بالمتهم يخرج وهو يحتوى فى ٣ من اطفاله حملهم وهو يطلق الرصاص ورغم ان المتهم كان يحمل مسدسا والقوات التى تحاصره تحمل بندقية آلية وقنابل الا ان التعليمات التى اصدرها اللواء حسن عبده مساعد وزير الداخلية ومدير امن الاسكندرية واللواء محمد عيد الفتاح مساعد المدير لامن العام امرت بالحفاظ على ارواح الاطفال الابرياء الذين لا ذنب لهم سوى انهم ابناء هذا الارهابى وبعد جهد شاق تمكنت القوات من القبض عليه دون اى اصابات. وكان المتهم يختبئ فى المنزل ومعه زوجته و ٤ اطفال هم ابناؤه وقد احيل المتهم الى العقيد السيد حمودة رئيس النيابة العسكرية الذى تولى التحقيق مع المتهم.



النيابة العسكرية بالإسكندرية

بدأت التحقيق مع إرهابي الجهاد

بدأت النيابة العسكرية بالإسكندرية اليوم في التحقيق مع الإرهابي الهارب حسن شحاتة بدران الذي تم القبض عليه فجر اليوم بدائرة قسم المنتزه بناء على قرار المدعي العام العسكري الاشتراكي مع آخرين في تنظيم الجهاد الإرهابي الذي يحاكم أعضاؤه أمام المحكمة العسكرية العليا بالإسكندرية

ويحاكم هذا التنظيم بتهمة محاولة تعطيل أحكام الدستور والقوانين ومنع السلطات العامة للدولة من ممارسة أعمالها بتشكيل جماعة إرهابية تدعو إلى تكفير الحاكم والمجتمع والقيام بأعمال إرهابية ضد أفراد الشرطة ومنشأتها وبور العبادة المسيحية واستغلال الأموال العامة

وكان الإرهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق أغراضها عن طريق حيازة أعضائها لأسلحة نارية وبخمس وذخائر متنوعة

وكان المتهم حسن شحاتة بدران قد اعترف فور القبض عليه بانتمائه للجماعة الإرهابية كما اعترف باستخدامه الأسلحة التي ضبطت في حوزته في مساومة أفراد القوة التي توجهت للقبض عليه ومن بين هذه المضبوطات طينجة ماركة ستاو إسبانية الصنع بدون أرقام وأخرى ماركة « بريتا » رقم ١٦٨٣ ، إضافة إلى ٩٦ طلقة عيار ٩ مللي لم تستخدم

كما تبين أن المتهم يحمل بطاقة شخصية مسروقة عليها صورته وهي باسم أحمد عبد الفتاح أحمد العامل بالشركة الشرقية للكتان والمقيم بعزبة النخل بخورشيدي بالإسكندرية وقد استخدم المتهم اثنين من أطفاله كدروع بشرية في مواجهة القوة التي أحاطت به بعد أن توقف عن إطلاق الرصاص بشكل عشوائي والذي أدى إلى إصابة كل من المقدم محمود كامل المجزنجي والنقيب على محمد خاطر من الأمن المركزي وإصابته خطيرة



الأخيار

المصدر :

٦ أيلول ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

الارهابى حسن الذى اطلق الرصاص على ضابطى الشرطة :

كشك الشاي
منذ سنتين
وطلبت الطلاق
هو البطل !



التقت «الأخبار» مع حسن شحاتة حسن بدران الارهابي المتهم في قضية الارهاب الاولى امام المحكمة العسكرية العليا ، والذي اصاب ضابطي شرطة بالرصاص عند القبض عليه في الوكر الذي كان يختبئ به في عزبة البحر بقرية خورشيد بالاسكندرية .

روى «الأخبار» قصة انضمامه الى جماعات التطرف ، وحاول انكار قيامه باطلاق النار على قوة الشرطة التي جاءت للقبض عليه . كان المتهم حليق اللحية ، يبدو متماسكا بقدر ما ، ليتحدث بسرعة عند ماياتي ذكر جماعات التطرف ، ثم يفكر قبل ان يتكلم كلما تطرق الحديث للنصبة القبض عليه . وكان يبدو محدود الثقافة .

قال : انا من مواليد ١٩٥١ . كنت اعمل عطارا في ابوقير في كشك استأجرته من الشيخ عبدالفتاح الشهير باسم خميس بشندي .. منذ حوالي عام جاني « الأخ » خميس ، وفتح الحديث عن الصلاة التي لم اكن مواظبا عليها . وقال لي حرام عليك . لازم تحملي . وبعد ماضيت عرفني « الأخ » خميس بثلاثة « أخوة » السيد درويش ومحمد درويش والسيد ابراهيم .. وبدأت احضر معهم دروسا في المسجد يوم الخميس من كل اسبوع كان يلقيها شيخ اسمه قاسم . ماهي موضوعات هذه الدروس ؟ - سمعت المتهم حسن قليلا ثم قال دروس دينية .. حول الهجرة وغيرها . كيف انضمت الى تنظيم الارهاب ؟

- انا ما عرفش حاجة منذ حوالي ٥ شهور فوجئت بالشيخ خميس بشندي يقول لي : امن الدولة بتدور عليك . لازم تهرب علشان بيقبضوا على الناس . خفت وتركت بيتي واخذت اولادي الى عزبة البحر الثلاثة كنت نايم .. صحبت لقيت الشرطة وامسكت اولادي امامهم . وبعدين قبضوا علي .. انا ماضيتش نار .. من اذن الذي اطلق النار على رجال الشرطة ؟ - انا قلت للشرطة اني انا اللي ضربت النار .. لكن انا ماضيتش ! .. سمعت انه كان فيه عربية داتسون واقفة بعيد وكان فيها ناس كنت شاكد فيها ! . يمكن مة اللي ضربوا الرصاص !! • انت نادم ؟ - يارتنى ما أجرت الكشك من الشيخ خميس بشندي ماكنش حصل حاجة ! وفي قسم المنتزه .. التقت

تحقيق

ياسر رزق
طاهر قابيل

لارشادنا على المكان ومعاينة البيت من الخارج قبل اقتحامه .

اقتحمنا المكان وجدنا الارهابي

المطلوب ومعه عدد من الاطفال والنساء .. وبعد دخولنا المنزل وجدنا الارهابي المطلوب وهو في الوضع مرتكزا ولوجود الاطفال كان من الطبيعي عدم التعامل معه بالنيران . وفجأة أخرج طينجته وبدأ في اطلاق النيران علينا .. فاصبت انا وزميل النقيب خالد وانسحبنا وسط دماننا لطلب تعزيزات لمهاجمة العقار

«الأخبار» مع زوجتي حسن « سعاد عبد الحميد مرسى » وخضرة السيد علي رمضان كل منهما كانت تحمل طفليها .. الاولى تحمل هاجر (٣ سنوات) وبجوارها نادية (٦ ١/٢ سنة) والثانية تحمل ابوبكر (عام واحد) واسلام (عامان) وكانت حاملا في طفل آخر التزمت خضرة الصمت واكتفت بالدموع .. بينما تحدثت سعاد . قالت : ماليش علاقة به .. انا بيتي وبينه قضايا .. تركت البيت منذ سنتين .. لماذا ؟

• يعني خلافات زوجية انا معرفش حاجة بعد ماسبته هو ماكنش بيصل في الاول وبعدين بدأ يروح الجامع . ابقوا اسألوا مراته الثانية .

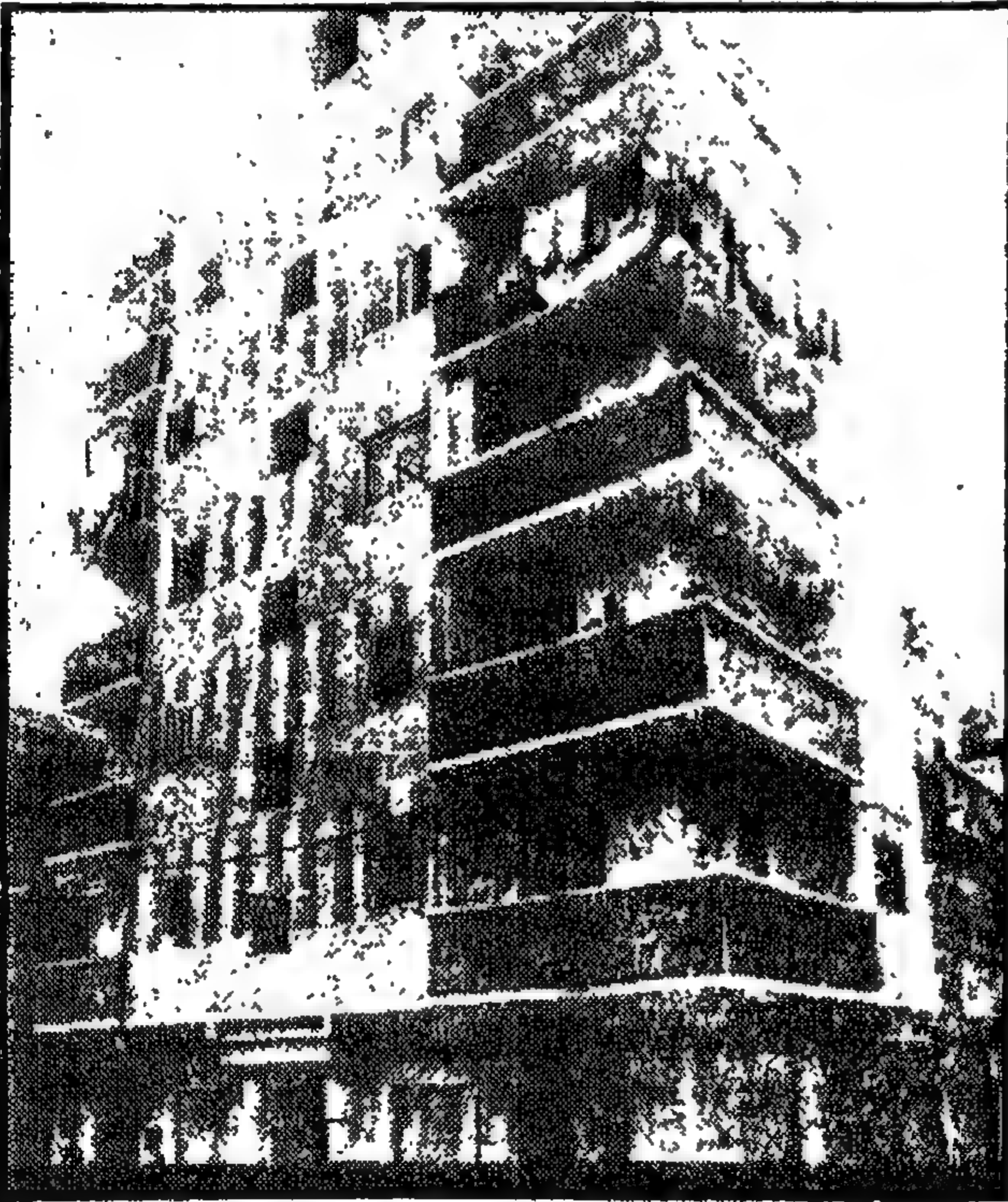
الضابط المصاب يتحدث

وفي مستشفى مصطفى كامل العسكري بالدور الرابع يرقد المقدم محمود المخزنجي قائد كتيبة النزهة للامن المركزي الذي اجريت له جراحة لاستخراج طلقة اصابته اعلى الصدر من الجهة اليسرى . تحسنت حالة الضابط .. وروى «الأخبار» تفاصيل مهمة الاقتحام قال : انه تم تكليفه للاشتراك في ضبط احد الارهابيين المطلوب ضبطهم ومحاكمتهم في تنظيم الجهاد المسلح .. وبعد ان جاءت معلومات باقامته بعزبة البحر التابعة لقسم المنتزه توجهنا ومعنا دليل



موسى - أحمد موسى - علم مندوب الأهرام المسائي أن السلطات المصرية والجزائرية تجري تنسيقا هاما لمواجهة خلايا الارهاب والتدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية للبلدين بإرسال الأموال اللازمة لعناصر التنظيمات المتطرفة المتمثلين في « الجهاد » بمصر « وجبهة الانقاذ » بالجزائر ويجري حاليا وضع خطة مشتركة للتصدي لمحاولات تصدير الافكار الخاطئة التي يحاول ترويجهها النظم الإيرانية .

ومن جهة أخرى أفادت مصادر أمنية أن التحقيقات التي جرت مع الإرهابيين الأربعة في حادث الاتوبيس السيلحي بقنا الذين ضابطوا أول أمس بالإسكندرية كشفت عن صدور تكليفات محددة أصدرها مجلس شورى تنظيم الجهاد الذي اتخذ من الإسكندرية مركزا لإدارة العمليات إلى كوادره في عدة محافظات للقيام بشن سلسلة من الهجمات الإرهابية ضد منشآت سياحية ومناطق الترفيه تنفيذًا لأوامر أصدرها الدكتور عمر عبد الرحمن أمير علم ومفتي التنظيم وفتواه التي يدعى فيها أن العنف المادي من موارد السليحة حرام .



العمارة التي اتخذ قيادات التنظيم إحدى الشقق فيها وكرا بالعصافرة .

وجاء في اعترافات الإرهابيين الأربعة اشرف سعيد عبد ربه واحمد عبد الغنى رضوان ، ودرأوى محمد ابراهيم وعبد الهادى الصغير وجود مخطط لتمويل التنظيم من الخارج لتنفيذ العمليات الإرهابية ضد اهداف محددة في عدة مناطق خاصة في جنوب الصعيد ووجود تكليفات أخرى لتصعيد العمليات ضد المنشآت والافواج السياحية



الأهرام المسائي

المصدر :

٢٦ نوفمبر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عبد الحكم عبد الحافظ، بهاء الدين صلاح عبد الحكيم عبد الجواد، سيد لمي، محمد توني عبد الرحمن، صلاح جمعة. ومن جهة أخرى توصلت أجهزة الأمن إلى أحد المصادر الرئيسية لتمويل مناصر لتنظيم الجهاد بعد القبض على ثلاثة مصريين يحاولون تهريب ٣٥ كيلو جراماً من السبائك الذهبية وأشارت المعلومات إلى أنهم جاءوا بها من إيران عبر الأراضي السودانية ومنها إلى ليبيا وحاولوا الدخول بها عن طريق منفذ السلوم البري، وذكر أن هذه المحاولة كانت ضمن مخطط كبير لتلويده إيران لتمويل العناصر الإرهابية في مصر.

العالية في الضرب والتصويب لضمها إلى عضوية الجناح العسكري الذي تسند إليه مهام تنفيذ عمليات التخريب والاعتقال وهناك مجموعات في كل محافظة توكل إليها التكتيكات المحددة لتوجيه ضرباتها ضمن المخطط، وكشف الإرهابيون النقلاب عن تكليف مجموعات أخرى بإرسال خطبات تهديد للشركات الأجنبية والمصرية العاملة في مجالات الخدمات السياحية والضبط على أصحابها لمحاولة الحصول منهم على أموال للانفاق على المعتقلين من مناصر التنظيم وحسبما ذكرت المصادر فإن السلطات المعنية نجحت خلال الفترة الماضية في إحباط أحد هذه المخططات وضبط عدد من المتهمين بينهم : مصطفى

كرد على ممارسات الأمن ضد المتطرفين. وتحفنت سلطات الأمن على أوراق تنظيمية هامة من بينها قائمة تضم عدداً من كبار رجال الدولة والمسؤولين وضباط الشرطة والمنشآت ومقار أجهزة الأمن وتحديد عدة مناطق أثرية ومتاحف ومعابد كانت ضمن مخططهم لتنفيذ عمليات الاغتيال والتخريب لحدوث أضرار بين المواطنين والتأثير على حركة السياحة القادمة من الخارج ولتشتيت جهود الأمن في البحث ومطاردة عناصر التنظيم خاصة كوادره الهاربة. وعلم مندوب « الأهرام المسائي » أن أمير التنظيم اشرف عبد ربه كان يشرف بنفسه على اختيار العناصر ذات الكفاءة



متابعة إخبارية لضبط

المتطرفين بالاسكندرية

الأرهابيون تلقوا التعليمات

من أيرلندا السجون بطرة

بدر مخوف أصدر الأوامر

لأهله أثناء الزيارة ثم

نقلوا للجبريين



المصدر : المسألة

للتنشر والتأخذ من الصحف والمعلومات التاريخ: ٢٦ أغسطس ١٩٩٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَشْكُرَهُ إِلَّا بِهَذَا الْفَضْلِ الْعَظِيمِ

حسن عبيدو : تعاملنا مع «بدران» بذكاء حفاظاً على ارواح أطفاله

كتبت - انتصار النمر وإبراهيم محمود:

أكد مصدر أمنى مسئول أن الارهابيين الاربعة مرتكبى حادث الاتوبيس السياحى بقنا الذين سقطوا مؤخراً فى الاسكندرية اعترفوا بأنهم تلقوا تعليماتهم من امير الجماعة بدر مخلوف المسجون حالياً فى سجن الاستقبال بطرة على ذمة ١٨ قضية اعتداء على الشرطة والسياح.. اضاف.. ان اعترافات المتهمين أكدت أن المتهم الاول اشرف سعيد تمكن من تجنيد بقية اعضاء المجموعة بناء على تعليمات بدر مخلوف.. الذى كان يصدر اوامره الى اهله وزملائه خلال زيارتهم له بالسجن.. ثم ينقلون التعليمات الى المتهمين.

قال المصدر.. أن بدر مخلوف نشط مؤخراً فى اصدار التعليمات للارهابيين بهدف فك الحصار المفروض على الجماعات المتطرفة واطلاق سراح المتهمين المقبوض عليهم.. وتخفيف حملات الشرطة

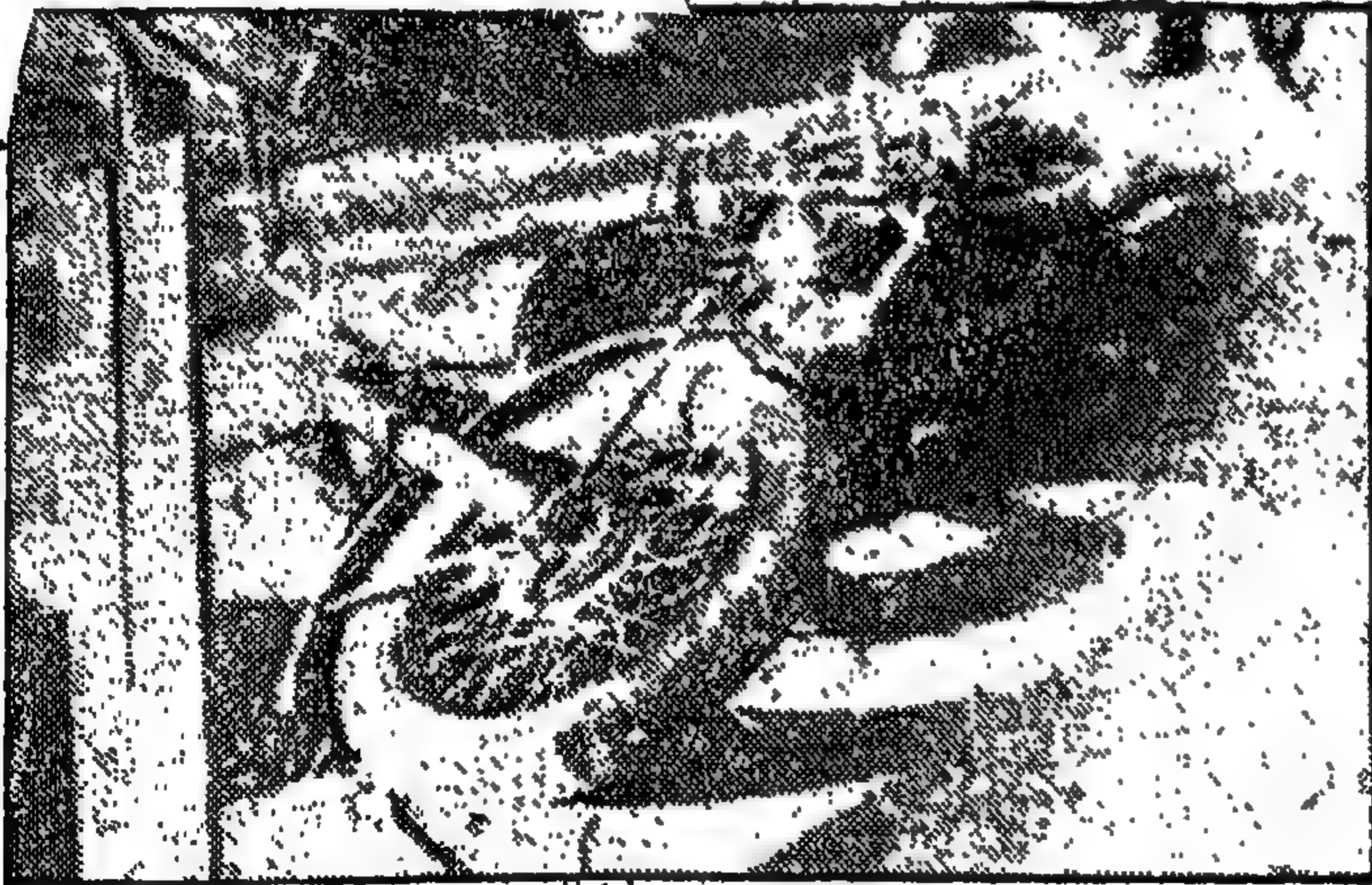
المستمرة على اوكارهم.

أكد ان بدر مخلوف.. له اتصالات عديدة ببعض العناصر الخارجية التى تصول الارهابيين عن طريق اعوانه. ومن بينهم اثنان من المقبوض عليهم فى الاسكندرية.

أشار إلى ان أجهزة الأمن توالى بحثها عن جميع المتهمين المنتمين لهذا التنظيم للقضاء على عناصره.. وفى هذا الاتجاه.. تمكنت قوات الأمن من ضبط كل من رمضان عبد وشعبان محمد وعادل عبد العزيز.. وهم من عناصر التنظيم النشطة فى الفيوم.

أكد اللواء مجدى بسيونى مدير أمن الفيوم أن الحملات مستمرة لضبط باقى المتهمين الهاربين من المحافظات الاخرى ويختبئون بالفيوم.

اطلاق الرصاص بخراسة .. من ناحية اخرى.. انتقل العميد سيد حموده رئيس النيابة العسكرية بالاسكندرية إلى مستشفى مصطفى كامل



● موتوسيكل حسن بدران.. امام مخبأ بعزبة البحر بمنطقة خورشيد

استمع رئيس النيابة إلى أقوال المقدم محمود المخزنجى بعد أن تحسنت حالته الصحية بعض الشيء.. وقرر انه اثناء قيامه وقوات الأمن بالقتحام الوكر الذى البقية ص [٣]

لسؤال المقدم محمود المخزنجى والنقيب على خاطر اللذين أصيبا أثناء القبض على الارهابى حسن شحاته بدران المتهم رقم «١٨» فى قضية الجهاد بالاسكندرية.



● حسن بدران.. بين يدي العدالة

كان يختبئ فيه الارهابي حسن بدران.. فوجيء بالمتهم يطلق عليهم النيران بشراسة.. مما ادى الى اصابته هو وزميله النقيب على خاطر.. ولم يشعر بعد ذلك الا وهو في المستشفى.

لم يتمكن رئيس النيابة من الاستماع لأقوال النقيب على خاطر نظراً لسوء حالته الصحية وخطورة اصابته ووجوده بغرفة الانتعاش حيث اصاب برصاصتين في رأسه وبطنه وبهتكت في بعض عظام قاع الجمجمة وقد أجرى له د. جمال عزب استاذ جراحة المخ والاعصاب عملية عاجلة.

تستمع النيابة العسكرية اليوم إلى شهود الحادث.. بعدها تستجوب الارهابي حسن بدران.

٤ تهمة

علمت «المساء» أن المتهم حسن بدران سيواجه بأربع تهمة هي مقاومة السلطات، والشروع في قتل ضابطين، وحيازة واستخدام اسلحة بدون ترخيص، وتزوير في اوراق رسمية.. بالإضافة إلى التهمة المنسوبة اليه في قضية الجهاد وهي انضمامه إلى تنظيم اراهابي متطرف.

كان المتهم بعد فترة من اطلاق النار المتبادل بينه وبين قوات الأمن.. قد فاجأ الجميع بالخروج من وكره حاملاً فوق كتفيه طفلين من اولاده. وفي يده طفل ثالث. استخدمهم كدروع بشرية لحماية نفسه من الرصاص. ورغم اصابة الضابطين وأن المتهم كان في متناول القوات المزودة بالتسلح الجيد فإن قوات الأمن رفضت اطلاق الرصاص عليه خوفاً من اصابة اولاده.

صرح اللواء حسن عبيدو مساعد وزير الداخلية ومدير أمن الاسكندرية «للمساء».. أن قوات الأمن تعاملت مع الارهابي حسن بدران بمنتهى الذكاء حفاظاً على ارواح اولاده وحتى لا يتعرض احدهم للخطر. مراعاة للناحية الانسانية قبل كل شيء.. وكان في الامكان التخلص منه وبسرعة على حساب اولاده.. ولكن.. كان للاعتبارات الانسانية مكان واضح.. فالاطفال

● أسهم بشير
التي شقة
المصافرة التي
كان يختبئ فيها
المتهمون في
حادث الاقربان
السياحي



عثر في وكره على وثائق هامة تكشف بالتفصيل عدداً من المخططات الاجرامية ضد بعض الشخصيات السياسية والعامة وعند من المنشآت العامة والخاصة بعد أن فقد هو واتباعه وطنيتهم وابتعدوا عن تعاليم الدين السمحة.

الثلاثة.. لا نذب لهم.. فيما ارتكبه ايوهم.. حتى امكنا القبض عليه دون أن يصاب هو أو اطفاله بأي خدش.

اضاف ان المواطنين الذين تجمعوا في المكان.. شاهدوا عملية الضبط بأنفسهم وكانوا يطالبون بالتأثر من الارهابي الذي



للتشهر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ نوفمبر ١٩٩٢

الحكم اليوم في قضية الارهاب بالاسكندرية اسرار تكشف خلال المحاكمة

المخطط الخبيث :

دعوة الشباب لاداء العمرة ثم استقطابهم الى معسكرات التدريب في افغانستان

قيادة الارهاب

تسري الرسمى
تنشر
تبلر بلر
تن البزر
نالت ثرتر
تن لبر

اليوم - الخميس - تصدر المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية الحكم في قضايا الارهاب . ليقول القضاء كلمته في المتطرفين الذين حاولوا تخريب مصر باسم الدين . والدين منهم ومن جرائمهم برى .

ولقد كشفت التحقيقات في هذه القضايا عن تورط النظام الحاكم في طهران في دعم وتمويل الارهاب والارهابيين . سواء في مصر او في بعض البلاد العربية الشقيقة .

الحلف الرباعي !

فقد كشفت التحقيقات سواء على مستوى القضية الاولى للتنظيم الارهابي والذي اطلق عليه « تنظيم الاغتيالات » او القضية الثانية والتي

اطلق عليها الاعلام قضية « افغانستان » .. ان هناك شبكة على مستوى عال من التنظيم لتجنيد الشباب الذي يجد حاليا نوعا من الفراغ الديني ! بدأت الخطة في « ايران » ثم انتقلت الى افغانستان .. ثم تفرعت الى عدة محاور .. في مصر .. وتونس .. والجزائر .. والسودان .. وبذلك يتكون حلف او حركة عربية متطرفة لضرب الاسلام .. والشباب الاسلامي داخل قلعة الاسلام المعتدل « مصر » .

يقود الجناح المصري المتطرف الدكتور عمر عبدالرحمن المقيم حاليا في الولايات المتحدة الامريكية .. ويقود جناح الجزائر « عباس مدني » .. ويقود جناح تونس « راشد القنوشي » .. ويقود جناح السودان « حسن

تحقيق محمد شاكر
فاروق عبدالمنعم

التراشي » والذي كان يمثل في مصر الارهابي السوداني ابراهيم ابوبكر والمتهم في القضية التي تطرح الان امام المحكمة العسكرية بالاسكندرية والمعروف بالمتهم الهارب رقم « ٢٢ » والتي يتزعمها « محمد شوقي الاسلامبولي » .. شقيق خالد الاسلامبولي المتهم في قضية اغتيال الرئيس الراحل انور السادات .. والمتهم فيها ايضا هاني يوسف الشاذلي وهو المتهم الرئيسي في قضية اغتيال رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق واحدى القيادات البارزة في صعيد مصر . كان الخيط الاول لجذب هذا الشباب هو الدعوة لاداء العمرة في السعودية .. ثم السفر مباشرة الى افغانستان حيث تتمركز الحركة العالمية المتطرفة وتنظيم الجهاد وحزب الله وغيرها .. وفي افغانستان تبدأ عملية غسل المخ للشباب عن طريق تأهيل تتقني ديني متطرف من خلال كتب صنفاء خارج نطاق الازهر الشريف ومنها كتاب « العمدة في



اعداد العدة :

وهناك يتم تدريب المتطرفين
على ألعاب الكاراتيه وغيرها ..
يتبع ذلك تأهيل عسكري
واستعمال انواع السلاح الناري
او الابيض !! ويعقبه مباشرة
دراسات معينة في تبادل الرسائل
بالشفرة لتنفيذ العمليات الارهابية
وكذلك اساليب الرصد للاماكن
والشخصيات الهامة وقراءة
الخرائط !!

ومن افغانستان وبجوازات
سفر مزورة او وثائق او بطاقات
مزورة يدخلون الى ليبيا عن طريق
مالطة او تونس او السودان ومن
ليبيا يستقلون التسهيلات على
الحدود ويمضون الى مصر لتنفيذ
المخططات الارهابية !!

اما التحقيقات فنقول على سبيل المثال انه في
قضية الاغتيالات كان هناك جناح تنقيفي لفصيل
المخ يقوم به المتهم الاول في القضية « السيد محمد
ابراهيم » .. وهناك الجناح التمويي يقوم به المتهم
الثاني « قاسم قطيش » وهو يقال .. ثم الجناح
التدريبي العسكري ويراسه المتهم الثالث المهندس
الزراعي احمد عبدالعظيم !!
وتقول الوثائق ايضا انه تم ضبط نوعيات من
الاسلحة والمتفجرات وعلى سبيل المثال « مدفع
رشاش بورسعيد » مواد ناسفة شديدة الخطورة
T.N.T ذخيرة لنوعيات مختلفة .. اسلحة بيضاء
متنوعة .. جنازير .. بلط .. سكاكين .. سنج .. الخ ..
وتقول الوثائق ايضا انه تم ضبط العديد من
الخرائط لمواقع استراتيجية وحيوية في الاسكندرية
والبحيرة .. وخرائط لجميع اقسام الشرطة ..
ومعلومات وافية لعناوين شخصيات عامة وضباط
على كافة المستويات .. بالاضافة الى العديد من
جوازات السفر والبطاقات واختام وزارة الدفاع
وكشفت المحاكم ان هذا الشباب الذي تم
تجنيدده في شبه غيبوبة !! وان هناك قوى كبرى
خارجية استطاعت ان تستقطبه تحت اسم
« الدين » .. وبذلك ذلك هروب القيادات سواء في
القضية الاولى او الثانية الى خارج مصر .. والدليل
ايضا ان هيئة الدفاع باكملها وجميع الشباب
المحبوس تحت ذمة قضايا الارهاب قد اشاد في
جلسة علنية بنزاهة القضاء العسكري والمحاكم
العسكرية طوال الجلسات حيث اعلن رئيس
المحكمة اكثر من مرة ان هيئة المحكمة هي المحامي
« الاول » للمتهم وبالتعاون مع الدفاع والنيابة
لاظهار الحق فقط .. وان القضية ليست قضية
سياسية او دينية او لحاكمه فكر .. ولكنها قضية
لجماعة انحرفت عن الطريق وخرجت عن القانون .



الأمرام

المصدر :

للنشر والتدوينات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٧ نوفمبر ١٩٩٢

بعد القبض على المتهم الهارب من المحاكمة العسكرية:

العميل

الحكمة

العناصر الارهابية الهاربة بدأت تتساقط

المتهم أصاب ضابطين.. وأبقوا على حياته

الاسكندرية - من حسين ثابت:
قررت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية تاجيل النطق بالحكم في قضية التنظيم المتطرف والمتهم فيها ٢٢ متبهما من بينهم الارهابي حسن شحاتة بدران الذي القي القبض عليه أمس الأول، الى جلسة أول ديسمبر بعد ان استمعت أمس الى مراقبة النيابة التي قدمت المتهم الى المحكمة بعد القبض عليه وسماع مراقبة الدفاع عنه .
وكانت المحكمة قد عقدت جلستها صباح أمس برئاسة اللواء احمد عبدالله وعضوية اللواء على حمزة والعميد وجدي الدبشي، ومثل الادعاء العقيد السيد حمودة رئيس النيابة العسكرية وسكرتارية مساعد سعيد رمضان للنطق بالحكم .
وفي بداية الجلسة طلب العقيد السيد حمودة الاذن من رئيس المحكمة بالحديث، ثم قال ان المد الشيطاني نهايته حالا أو مستقبلا الى زوال، لانه بطبيعته يخالف الطبيعة البشرية التي خلقها الله سبحانه وتعالى، وهكذا بدأت

تتساقط تلك العناصر الارهابية الهاربة التي تنفذ سمومها بين افراد المجتمع، فهذا هو الارهابي حسن شحاتة بدران وقام افراد الشرطة العسكرية باخضاله الى قصص الاتهام، المتهم رقم ١٨ في قرار الاتهام في هذه الدعوى الذي اعتقد انه يستطيع ارتكاب جريمة والتورى خلف الاسوار، ولكن العيون الساهرة المتبصرة افقتصته من مكانه ليمثل امام عدلكم لتعملوا فيه حكم القانون ليعود المجتمع المصري مطمنا مستقرا تسوده الشريعة .
وحديث هياج شديد من المتهمين وردوا الهتافات المعادية نظرا لوجود كدمات في وجه المتهم خلال اشتباكه مع الشرطة أثناء القبض عليه . وهنا تدخل رئيس المحكمة فأكد للمتهمين ان هذا المتهم قام أثناء القاء القبض عليه باطلاق النار على الشرطة فاصاب اثنين من ضباط الشرطة احدهما في حالة حرجة للغاية ورغم امكانية القضاء عليهم بواسطة اسلحتهم الآلية إلا انهم ابقوا على حياته هو واطفاله الأربعة .

ووجه رئيس المحكمة سؤالا الى المتهم ان كان احد من ضباط الشرطة قد اعتدى على اطفاله او زوجته فرد بالنفي . وهنا سأل رئيس المحكمة المتهمين: هل تستحلون ماء المسلمين ورجال الشرطة؟ فردوا بالنفي فقال: وهذا المتهم ليس به طلاق واحدة رغم انه اصاب اثنين من الضباط وخرج سالما هو واسرته .. فهذا المتهمون داخل القفص .
ثم قام رئيس النيابة بتلاوة التهم الموجهة الى المتهم وفقا لقرار الاتهام، وهي انضمامه الى جماعة القرض منها الدعوة الى تعطيل القيام باعمال تخريبية ضد المنشآت والافراد، فانكر المتهم تلك التهم. وبعد ذلك انتقلت المحكمة احد المحامين للدفاع عنه بعد ان فتحت باب المرافعة من جديد، ونفى الدفاع التهم الموجهة للمتهم وطالب ببراءته .
وفي نهاية الجلسة قررت المحكمة حجز القضية للنطق بالحكم في جلسة أول ديسمبر القادم مع حبس المتهم على نمة القضية .



.. والنيابة العسكرية بدأت أمس تحقيقاتها في واقعة إطلاق الإرهابي الرصاص على الضابطين



□ النقيب : علي خاطر

□ المقدم : محمود المخزنجي

على الحجرة وبها هذا العدد من الأطفال وزوجتا المتهم
وفجأة خرج المتهم وهو يحمل ثلاثة من أطفاله في
محاولة يائسة للهرب في حمايتهم لعلهم أن لا يمكن
أن نطلق النار على الأطفال، وتمكننا من ضبطه بعد
مقاومة عنيفة من جانبه وقد عاينت النيابة الأسلحة
التي ضبطت داخل الوكر وهي عبارة عن طينجتين
أحدهما «برتا» والأخرى «كولت» وخرنيتين و ٨٢ طلقة
وعده طلقات فارغة.

وأكد اللواء محمود القاضي مساعد وزير الداخلية
مدير الإدارة العامة للأمن المركزي بالأسكندرية أن
الضابطين المصابين يعدان من أكفاء الضباط بقوات
الأمن وقد شاركا في العديد من المهام الصعبة والدقيقة
ومشهود لهما بالكفاءة والحكمة في معالجة المواقف
المرعبة. وهذا ما يؤكد تصرف المقدم محمود
المخزنجي قائد مجموعة الاقتحام الذي كان في مكانه
القضاء على المتهم وإطلاق النار عليه سواء داخل
حجرته أو عندما خرج بعد أصابته وزميله بالرصاص
ولكن الجانب الإنساني والحكمة تغلبتا على أي
مشاعر أخرى ولم يحدث أي تعامل بالنيران مباشرة
معه حرصا على سلامة أرواح الأطفال الأبرياء.

الأسكندرية من علاء رياض - ناصر خويذة

قررت النيابة العسكرية بالأسكندرية أحالة واقعة
إطلاق النار ومقاومة السلطات وأصابة اثنين من
الضباط المتهم فيها الإرهابي حسن شحاته بدران إلى
المحامي العام لنيابات شرق الاسكندرية لتتولى نيابة
المنزلة التحقيقات فيها بعد أن ثبت عدم اتصال هذه
الواقعة مع قضية تنظيم الجهاد الذي تتولى المحكمة
العسكرية. نظرها حاليا

وكان العقيد السيد محمد حمودة رئيس النيابة
العسكرية قد باشر التحقيقات أمس مع المتهم حسن
شحاته بدران فور القبض عليه حيث نفى المتهم
واقعة قيامه بإطلاق النار على الضباط وانكر صلاته
بالأسلحة المضبوطة داخل شققته وعندما واجهته
النيابة بأقوال الشهود ووجود دماء داخل غرفته
نتيجة أصابة النقيب علي محمد خاطر أثر قيام
الإرهابي بإطلاق النار عليه انكر وقال : لا أعرف أي
شيء عن ذلك واستمعت لنيابة إلى أقوال الضباط
الذين قاموا بعملية الضبط ومنهم المقدم محمود محمد
كمال المخزنجي بقوات المركزى حيث قرر أنه قد
صدرت له تعليمات من قيادته بالاشتراك بقيادة
عملية ضبط الإرهابي حسن شحاته بدران وتم التحرك
بعد منتصف الليل إلى موقع الوكر الذي يختبئ فيه
وبعد تحديد الموقع دخلت ومعى النقيب علي محمد
خاطر من إدارة عمليات الأمن المركزى داخل مسكن
المتهم حيث طرقتا باب الغرفة التي يقيم فيها وفتحت
زوجته الباب فتحة صغيرة وأخبرناها بمهمتنا فطلبت
مهلة لارتداء ملابسها وشاهدنا المتهم يجلس وسط
الغرفة وحوله ابناؤه وفجأة انطلق المصباح الكيروسين
الوحيد بالغرفة وفي نفس اللحظة أطلق المتهم
الرصاص من طينجته في وقت واحد فأصابني في
كتفي الأيسر وأصاب النقيب علي خاطر في بطنه
ورأسه فسقط داخل الحجرة وهنا قامت بتغيير أسلوب
الاقتحام لخطورة إطلاق النيران من الأسلحة النارية



حاكمة الارهابيين

أمام القضاء العسكري

إحالة التحقيقات إلى النيابة
العسكرية بعد انتهاء نيابة أمن

الدولة من عملها

أجهزة الأمن تحبط محاولة لتفجير عدد من المنشآت

الحكومية في أسبوط

ملف أمني هام عن تورط إيران وأفغانستان والسودان في التدريب
والتمويل



الأهرام المسائي

المصدر :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ :

٢٠٧ نوفمبر ١٩٩٢

كتب - احمد موسى - تتجه النية الى احالة جميع المتهمين من العناصر الارهابية الذين سقطوا في قبضة اجهزة الامن خلال الايام الماضية الى المحاكم العسكرية بعد ان ثبت استهدافهم تخريب الاقتصاد القومي من خلال الاعتداء على السائحين واتخاذهم الارهاب وسيلة لتنفيذ مخططات عداوية خارجية وسيتم احالة التحقيقات مع الارهابيين الستة في حادث اطلاق الرصاص على الاتوبيس السياحي بقنا للنيلبة العسكرية بعد انتهاء نيابة امن الدولة العليا من مباشرة تحقيقاتها التي بدأتها امس بأشراف المستشار عبد المجيد محمود المحامي العام الاول .

منحرفة تهدد الامن والسلام الاجتماعي في البلاد .

ومن جهة اخرى بدأت النيابة العسكرية في اسيوط امس تحقيقاتها مع اثنين من عناصر تنظيم الجهاد هما : حسين محمد حسين ومحمود احمد عبد الحافظ بعد ان نجحت اجهزة الامن في اسيوط في احباط مخطط ارهابي حول القيام به لتسليم وتخریب عدد من المنشآت العامة منها مقار للشرطة ومبان حكومية وقال مصدر امني ان تحريات الاجهزة المسؤولة توصلت الى خطة عضوى التنظيم وهما من قرية مسارة بمدينة ديروط وضبطا داخل شقة وبحوزتهما ٥ عبوات ناسفة من مادة « تي ان تي » ، شديدة الانفجار الى جانب جهاز تفجير للغام .

وتأتي محاولة اعضاء الجهاد في التخريب للمنشآت ضمن المخطط الذي تقوده دول السودان وايران وأفغانستان وصرح اللواء دكتور بهاء الدين ابراهيم مساعد اول وزير الداخلية بأن المعلومات الأولية تشير الى تورط الدول الثلاث في تدريب عناصر الارهاب والتطرف لتنفيذ هذه المخططات الارهابية مؤكدا مواصلة اجهزة الامن جهودها للحصول على الادلة الكاملة والمؤكدة لتورط هذه الدول في تدبير عمليات اجرامية ضد مصر ووضع كلفة الدلائل امام القيادة السياسية لاتخاذ قرارها في هذا الشأن .

امين ابو المجد عن تحديد دور كل من الارهابيين الاربعة الذين سقطوا في قبضة الشرطة يوم الثلاثاء الماضى وهم اشرف سعيد عبد ربه ، احمد عبد الغنى رضوان ، دراوى محمد ابراهيم ، عبد الهادى الصغير ، الذين وضعوا الخطة في الاسكندرية ونفذوها بميدان سيدى عبد الرحيم القناوى ، كما يتضمن ملف التحقيقات التقرير الفنى النهائى ، الذى اعده خبراء المعمل الجنائى وثبت فيه ان البنادق الالية المضبوطة في الحادث استخدمها الجناة في اطلاق الرصاص على الاتوبيس بعد اجراء مطابقة بين الظروف الفارغة التي تحفظت عليها النيابة في موقع الحادث وكل سلاح من الاسلحة الاربعة على حدة بالاضافة لاقوال شهود عيان الحادث وتم ضم التحقيقات التي اجراها عبد الله عبد الكريم رئيس نيابة قنا الى التحقيقات التي تجريها نيابة امن الدولة العليا بالقاهرة .

وقال مصدر قضائى مسئول لاهرام المسائي ان اعضاء التنظيمات الارهابية الذين يسقطون في قبضة الشرطة ستطبق عليهم نصوص القانون الخاص بمعاملة المجرمين الذين يستهدفون الاعتداء والتخريب للمنشآت العامة للدولة وتعطيل احكام الدستور والقوانين ومنع السلطات من ممارسة اعمالها واعتنائهم المكارا

وال اطار التحقيقات التي تجريها النيابة قام المستشار عادل فهمى المحامى العام الاول لنيابة استئناف قنا باحضار ملف التحقيقات في القضية التي اجرتها نيابة قنا في حادث الاعتداء على الاتوبيس السياحي يوم ١٢ نوفمبر الحالى وسلمها لنيابة امن الدولة العليا وتشمل اعترافات الارهابى بسطوى ابو المجد وابن عمه سعد



وعلم مندوب الأهرام المسائي ان
السلطات المصرية تستعد لتجهيز
ملف وثائقي هام يضم كافة
البراهين التي تدل على الدور الثالث
خاصة حول المعسكرات السودانية
الواقعة شمالي السودان وعلى
الحدود وبالقرب من العاصمة
الخرطوم وتشرف عليها قوات
ايرانية وفتح أفغانستان عددا من
معسكرات التدريب للمصريين
ضمن قيادة اللواء العربي الذي
يشرف عليه محمد شوقي
الاسلامبولي شقيق خالد
الاسلامبولي احد المشاركين في
اغتيال الرئيس الراحل انور
السادات وذكر ان الاسلامبولي
يقنل ما بين ايران وأفغانستان
ويتولى بنفسه عمليات التنسيق مع
السلطات الايرانية والجهة
القومية في السودان لتوفير الاموال
اللازمة لعناصر التنظيم داخل
مصر.



نيابة المنزه تباشر التحقيق في واقعة قيام الإرهابي بإطلاق النار على ضابطين بقوات الأمن المركزي

قررت النيابة العسكرية بالإسكندرية إحالة واقعة إطلاق النار ومقاومة السلطات وأصابة اثنين من الضباط المتهم فيها الإرهابي حسن شحاتة بدران ، إلى المحامي العام لنيابات شرق الإسكندرية ، لتتولى نيابة المنزه التحقيقات فيها ، بعد أن ثبت عدم اتصال هذه الواقعة مع قضية تنظيم الجهاد التي تتولى المحكمة العسكرية نظرها حاليا ، وكان العقيد السيد محمد حمودة رئيس النيابة العسكرية قد باشر التحقيقات أمس مع المتهم حسن شحاتة بدران فور القبض عليه حيث نفى المتهم واقعة قيامه بإطلاق النار على الضابط وانكر صلاته بالأسلحة المضبوطة داخل شققته ، وعندما واجهته النيابة بالقول بالشهود ووجود دماء داخل غرفته ناتجة عن إصابة النقيب علي محمد خاطر اثر قيامه بإطلاق النار عليه ، أنكر وقال لا أعرف أي شيء عن ذلك .

واستمعت النيابة إلى القوال الضباط الذين قاموا بعملية الضبط ، ومنهم المقدم محمود محمد كمال المخزنجي الضابط بقوات الأمن المركزي حيث قرر أنه قد صدرت له تعليمات من قيادته بالاشتراك وقيادة عملية ضبط الإرهابي حسن شحاتة بدران وتم التحرك بعد منتصف الليل إلى موقع الوكر الذي يختبئ فيه . وبعد تحديد الموقع دخلت ومعى النقيب علي محمد خاطر من إدارة عمليات الأمن المركزي ، إلى داخل مسكن المتهم حيث طرقتا باب الغرفة التي يقيم فيها فتحت زوجته الباب فتحة صغيرة وأخبرتهما بمهمتنا ، فطلبت مهلة لارتداء ملابسها وشاهدنا المتهم يجلس وسط الغرفة وحوله ابنائه ، وفجأة انطلق مصباح الكيروسين الوحيد بالغرفة وفي نفس اللحظة أطلق المتهم الرصاص من طينجتين في وقت واحد في كتفي اليسرى وأصابت النقيب علي خاطر في بطنه ورأسه فسقط داخل الحجرة ، وهنا قامت بتنفيذ أسلوب الاقتحام لخطورة إطلاق النيران من الأسلحة النارية على الحجرة وبها هذا العدد من الأطفال وزوجة المتهم وفجأة خرج المتهم وهو يحمل ثلاثة من أطفاله في محاولة باللسة للهرب في حمايتهم لعلمه أننا لا يمكن أن نطلق النار على الأطفال ولكننا تمكنا من إلقاء القبض عليه بعد مقاومة عنيفة منه ، وقد علمت النيابة الأسلحة

التي ضبطت داخل الوكر وهي عبارة عن طينجتين أحدهما برقا والأخرى كوت وخزنتين و٨٢ طلقة وعدة طلقات فارغة . وقد أكد اللواء محمود القاضي مساعد وزير الداخلية ومدير الإدارة العامة للأمن المركزي بالإسكندرية أن الضباط المصابين يعتبران من أكفاء الضباط بقوات الأمن ، والحكمة في معالجة المواقف الحرجة وهذا ما يؤكد تصرف المقدم محمود المخزنجي قائد مجموعة الاقتحام الذي كلن بإمكانه القضاء على المتهم وإطلاق النار عليه سواء داخل حجرته أو عندما خرج بعد إصابة زميله بالرصاص ولكن الجانب الإنساني والحكمة تغلبا على أي مشاعر أخرى ولم يحدث أي تعامل بالنيران مباشرة معه حرصا على سلامة أرواح الأطفال الأبرياء ، والمقدم محمود المخزنجي قائد كتيبة الأمن المركزي بالمنزه وهو من مواليد يناير ٥٧ وتخرج عام ٧٨ ، وحاصل على عدة فرق على درجة عالية من الكفاءة والنقيب علي محمد خاطر من مواليد يناير ٦٣ وهو ضابط بإدارة عمليات الأمن المركزي .



□ مصادر وزارة الداخلية :

الشرطة حرصت على ضبط الإرهابيين بالاسكندرية أحياء

محاولة الكشف عن الجهات التي تحرضهم لتنفيذ المخططات الإجرامية

وأوضح المصدر الأمني أن أجهزة الأمن سوف تواصل جهودها لتحديد مصادر تمويل الإرهابيين على ضوء ما أسفرت عنه التحقيقات من ناحية أخرى أكد اللواء دكتور بهاء الدين إبراهيم مساعد أول وزير الداخلية ، أن المعلومات الأولية تشير إلى تورط إيران وأفغانستان والسودان

في تمويل وتدريب عناصر التطرف والإرهاب لتنفيذ مخططات تخريبية وقال أن أجهزة الأمن سوف تواصل جهودها للحصول على الأدلة الكاملة لتورط هذه الدول حيث ستوضع هذه المعلومات أمام القيادة السياسية لاتخاذ قرارها في هذا الشأن .

أكد مصدر أمني كبير بوزارة الداخلية ، أن أجهزة الأمن كانت حريصة أثناء القبض على الإرهابيين بالاسكندرية ، على ضبطهم أحياء لاستخدامهم في الوصول إلى من يحرضونهم على القيام بعملياتهم الإجرامية التي لا تتفق مع الدين أو الأخلاق ..

وأضاف أن أجهزة الأمن كان في استطاعتها قتل الإرهابي حسن شحاتة وهو المتهم الثامن عشر في قضية تنظيم الجهاد المنقولة حالياً أمام المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية ، بعد أن بادر بإطلاق النار على قوات الشرطة فأصاب ضابطين إلا أن القوات لم تطلق النار عليه خشية إصابة أطفاله الذين اتخذهم كدروع بشرية لوقايتهم .



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والتوزيع : ٢٢ نوفمبر ١٩٩٢ التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٩٢

وحدث هياج شديد من المتهمين ورددوا الهتافات المعادية نظرا لوجود كدمات في وجه المتهم حدثت خلال عملية القبض عليه . وهنا تدخل رئيس المحكمة لتهدئة المتهمين ان هذا المتهم قام أثناء اللقاء القبض عليه بإطلاق النار فأصيب اثنين من ضباط الشرطة أحدهما في حالة حرجة للغاية . ورغم إمكانية القضاء عليه بواسطة أسلحتهم إلا أنهم أبقوا على حيالته هو وأطفاله الأبرياء ووجه رئيس المحكمة سؤالاً إلى المتهم ، أن كان أحد من ضباط الشرطة قد اعتدى على أطفاله أو زوجته فرد بالنبلي وهنا سأل رئيس المحكمة المتهمين : هل تستحلون دماء المسلمين ورجال الشرطة فرددوا بالنبلي ، فقال : وهذا المتهم ليس به طلبة واحدة رغم أنه أصيب اثنين من الضباط وخرج سالماً هو وأسرته ، فهذا المتهمون داخل القلعة .

ثم قام رئيس النيابة بتلاوة الاتهامات الموجهة إلى المتهم وفقاً لقرار الاتهام وهي : الانضمام إلى جماعة الغرض منها الدعوة إلى تعطيل أحكام الدستور والقانون والاتفاق الجنائي على القيام بأعمال تخريبية ضد المنشآت والأفراد . أنكر المتهم تلك التهم ، وبعد ذلك انتدبت المحكمة أحد المحامين للدفاع عنه . بعد أن فتحت باب المرافعة ونفى الدفاع التهم الموجهة للمتهم وطالب ببراءته وفي نهاية الجلسة قررت المحكمة حجز القضية للنظر بالحكم في جلسة أول ديسمبر القادم مع حبس المتهم على ذمة القضية .



المصدر : الأهرام لمسائي

للتشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٠٧ نوفمبر ١٩٩٢

اعترافات زوجتي

أرهابي الاكندريه

الزوجه الأولى : أنجبت منه طفلتين وهذه حكاية بلطجته على مدى عشر سنوات استأصلت كيسا دمويا من « الرئة » بسبب اعتدائه الدائم على بالضرب المبرح

□ تابع الاحداث بالاسكندرية

حسين ثابت

علاء رياض

ناصر جويده



وجيزة للقامة به لم اكن اعلم شيئا عما دار بداخل المنزل او حتى عن سقوط جرحي من الضباط.

الحجاب

اما الزوجة الثانية خضرة السيد على ٣٢ سنة فتزوجته منذ ٥ سنوات وكنت اعمل في محل للعطارة يمتلكه بمنطقة القرية الاولى بلبيس. عقب انفصال عن زوجي الاول والذي انجبت منه ولدا وبنتا، وكنت «سافرة» لكنه ائتمني بالحجاب ثم تزوجني وقبلت ذلك لانه اب لايتكلم، حيث تبين انه سبق الزواج له بسيدة اخرى ولكنها توفيت منذ فترة وانجب منها ٣ أبناء : شحاتة ١٨ سنة وسه ١٦ سنة، ومحمد ١٤ سنة. وتضيف قائلة : عقب زواجنا زلزلنا بولدين : اسلام ٣ سنوات وابوبكر ١٥ سنة ومازلت حاملا في الشهر السابع. وعن ليلة القبض على زوجها تقول : اننا هوجننا بمن يطرق الباب علينا بشدة وسمعنا صوت اعيرة نارية مما دفعني لحجب الباب لمنع اي شخص من الدخول كان حسن نائما عقب اقتحام القوات للمنزل، احتضن الطفلين وخرج للشرطة وانا هوججت

لان الشخص « المتطرف » انسان شلا فان شدوده هذا ينعكس على كل تصرفاته ، وينصرف الى الجميع بما في ذلك - او بالاحرى قبل كل ذلك - القرب الاقربين اليه وتعني زوجته واولاده .. ان هذا الصنف من البشر صاحب التركيبة الغريبة المعقدة ، لا ترى عيناه سوى اللونين الاسود والابيض .. حدود عالمه عند « عتبة » منزله .. يناسب الجميع العداء بدون ادنى تفرقة او تمييز .. والارهابي حسن شحاتة بدران الذي القت أجهزة الامن القبض عليه مؤخرا ، من ذلك النوع .. تؤكد زوجته الاولى « لاهرام المسائي » ، انها لم تسلم من بطشه على مدى عشر سنوات .. حتى اضطرت في النهاية للانفصال عنه بعد ان استاصل الاطباء كيسا دمويا من ربتها نتج عن اعتدائه الدائم عليها بالضرب الوحشي .. وتضيف الزوجة الثانية انها تائرت كثيرا باعتدائه على الضابطتين وتساءل عن مصير أطفاله السبعة

ابنته الكبرى فادية المعهد الأزهرى .

لا أعرف عنه شيئا .. !

وتقول : انها لم تكن تعرف احدا من اصدقائه او اقاربه او حتى عائلته ، فقد كان يمنعهم من الاختلاط باى غريب او قريب باعتبارهم « اجنبيا » يتحتم اجتنابه .

اكدت انها لاتعلم شيئا عن نشاطه المتطرف لانفصالهما في الفترة الاخيرة واقامت بها بمنزل اسرتها بشارع ٢٠ بمنطقة السيوف ، ويوم القبض عليه استدعاني ضباط الشرطة من منزل والدى وسالوني عن تردد حسن شحاتة على منزل عذبة البحر والذي استأجره منذ فترة

التقى الأهرام المسائي بزوجتي المتهم حسن شحاتة الذي تم القبض عليه ليلة اول امس حيث قالت الزوجة الاولى سعد عبد الحميد مرسى ٣٥ سنة : تزوجت حسن شحاتة منذ ١٠ سنوات ووزلت منه بابتنتين هما : فادية ٦ سنوات وهاجر ٣ سنوات ، وكان يمتلك محل عطارة بالقرية الاولى بلبيس ، انفصلنا منذ سنتين لوجود مشاكل بيني وبينه بسبب اقترانه بزوجة جديدة ، ولسوء معاملته ، والاعتداء على بالضرب المبرح ، حتى اضطررت لاجراء جراحة لاستئصال كيس دموى من الرئة يزن ١,٢٥ كيلو جرام نتج عن معاملته الوحشية لي . وكان شخصا عاديا وغير ملتج ولكنه كان كثير التردد على المساجد ، وكثير الاعتكاف ، وادخل

بالسدسات في يديه . وتعلق بان قتل اى مسلم يعتبر جريمة وحراما ، لانهم بشر وانا حزينه جدا على الضابط الذى اصاب ، وهى لاتعلم بانهما ضابطان



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ نوفمبر ١٩٩٢

النيابة العسكرية تواصل التحقيق مع الارهابي «بدران»

واصلت النيابة العسكرية بالاسكندرية امس برئاسة العقيد السيد محمد حمودة تحقيقاتها مع الارهابي حسن شحاتة بدران المتهم الثامن عشر في قضية تنظيم الجهاد المنظورة حاليا امام المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية . وكان قد تم القبض عليه فجر اول امس في احدى ضواحي الاسكندرية . انتقل رئيس النيابة العسكرية إلى مستشفى القوات المسلحة بمصطفى كامل لسماع اقوال ضابطي الامن المركزي المصابين برصاص الارهابي عند القبض عليه . قرر المقدم محمود المخزنجي انه فوجيء أثناء القبض على المتهم بقبضته بفتح النيران عليه ، وزميله النقيب علي خاطر الذي سقط على الارض لاصابه (البقية ص ٨)

الخطيرة . كما اصيب هو بطلق نارى في ذراعه وتم نقلهما إلى المستشفى لعلاجهما . كما استمعت النيابة العسكرية إلى اقوال ضباط مباحث امن الدولة بالاسكندرية الذين شاركوا في القبض على المتهم الذي اعترف امامهم بحيارته للأسلحة والذخائر المضبوطة واطلاقه النيران على الضابطين المصابين . امر رئيس النيابة العسكرية باحالة القضية إلى النيابة العامة لاستكمال التحقيق بمعرفتها . كما امر بعرض المتهم على النيابة العامة للتحقيق معه . تم حبس المتهم على ذمة قضية تنظيم الجهاد المنظورة حاليا امام المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية باعتباره المتهم الثامن عشر ، ومثل امس ولاول مرة امام المحكمة حيث كان هاربا ويحاكم غيابيا .



توجيه ٧ تهم إلى إرهابي الاسكندرية

الاسكندرية - من علاء رياض - أمرت نيابة المنتزه بحبس الإرهابي حسن شحاتة بدران ١٥ يوما على ذمة التحقيقات في قضية إطلاقه الرصاص على ضابطى الشرطة بالاسكندرية عندما توجهها لضبطه بمسكنه.

وقد أحيل المتهم - الذى كان هاربا من المحاكمة في القضية « ٢٢ جنابات عسكرية » التى تضم ٢٢ متطرقا وتأجل النطق بالحكم فيها إلى أول ديسمبر القادم - إلى نيابة المنتزه للتحقيق معه في واقعة إصابة الضابطين بعد أن دفعت النيابة العسكرية بعدم اختصاصها في تحقيق هذه الواقعة .

وقد وجه حمودة نصار وكيل النيابة ٧ تهم للإرهابي هي : ممارسة أعمال الإرهاب ومقاومة رجال الضبط والسلطة العامة وحيازة سلاح بدون ترخيص وذخيرة بدون ترخيص أيضا ، بالإضافة للشروع في قتل المقدم محمود المخزنجي والنقيب على خاطر والتزوير في محرر رسمي هو بطاقة شخصية باسم شخص يدعى أحمد عبدالفتاح صادرة من سجل مدنى بسيون ، كما استجوبت النيابة المقدم محمود المخزنجي قائد كتيبة النزعة بينما تعثر استجواب الضابط الآخر لسوء حالته الصحية التى دخلت مرحلة حرجية . كما تواصل نيابة أمن الدولة العليا بالقاهرة التحقيق مع الإرهابيين الأربعة المتهمين بإطلاق الرصاص على اتوبيس السائحين الألمان .



المصدر : ١٠٠٠

للتنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٠٠٠

اعترافات الإرهابيين : أمام نيابة أمن الدولة

**كلنا نعمل .. في إطار واحد
هدفنا .. ضرب السياحة وتدمير الاقتصاد
هذه أسماء المتهمين الآخرين .. اتركوا معنا**



• المستشار عبد المجيد محمود

• المستشار رجاء العريبي

النيابة : ٧ اتهم .. تنتظرهم

عقوبتها .. الأشغال الشاقة

كتب - احمد الشامي

وابراهيم العزب :

أكد الإرهابيون السبعة
الذين ألقى القبض عليهم
في الاسكندرية أنهم
يعملون في إطار مخطط
واحد لضرب السياحة في
مصر عن طريق الاعتداء
على السياح والأتوبيسات
السياحية .

قالوا في اعترافاتهم أمام نيابة أمن
الدولة أن هدفهم تدمير اقتصاد مصر
لمعرفتهم أنه يعتمد بنسبة كبيرة على
عائد السياحة وأنهم وزعوا الأدوار
عليهم لتنفيذ المخططات التي تحقق
أهدافهم .



الاسم :

المصدر :

للمنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٩ نوفمبر ١٩٩٢

اشاروا الى ان حادث الاعتداء على اتوبيس السياح الالمان في قنا ليس الا احد المخططات التي وضعتها القيادات الارهابية لضرب السياحة في مصر . تعرف الارهابيون السبعة وهم : اشرف سعيد عبدربه وعبدالهادي الصغير، وبراوي محمد ابراهيم، واحمد عبدالغنى، واحمد يوسف حجاج، وصلاح رمضان سعيد، ومحمد عز الدين طه، على اسماء ١١ متهما آخرين اشتركوا معهم في حوادث الاعتداء على السياح باسيوط والمنيا وقنا واسوان .

وهؤلاء المتهمون هم : محمود عبدالمجلى، وصابر حمزة، ونصر ابوالقاسم، واحمد محمد الصاوي، وقاسم محمد قاسم، والسيد على احمد، وعبدالرحمن عبدالعليم واسامة الكريتي، وفوزي مصطفى على، ونصر احمد خضر، ومحمد حجاج ابوالفضل ارسلت النيابة ٣ بنادق الية وكمية من الذخيرة الى المعمل الجنائي لفحصها

ومضاهاتها بالطلقات المستخدمة في الحوادث .

تولى التحقيق مع المتهمين كل من : عادل فياض وعبدالمعزم الحلواني، وهشام بدوي، وعبدالله عبدالكريم، وشريف عبدالنبي رؤساء النيابة باشراف المستشار محسن مبروك المحامى العام للنياية، واستعرض المستشار رجاى العربى النائب العام مع المستشار عبدالمجيد محمود المحامى العام الاول نتائج التحقيقات على مدى ٤ ساعات متواصلة .

استمعت النيابة كذلك الى اقوال المتهمين اسامة فوزي السيد المحرض الاول على ارتكاب اعمال العنف في

اسيوط، و«بدرى مخلوف» المحرض الاول على ارتكاب العنف في قنا وذلك في حضور ٣ محامين وهم سعد حسب الله وعبدالحارث مدنى، ومحير الدين وارث . نفى المتهمان صلتهم باحداث السياحة خاصة اتوبيس السياح الالمان في قنا وقالوا انهما كانا معتقلين منذ ٥ شهور على ذمة احداث العنف التي وقعت في قنا واسيوط . وجهت النيابة للمتهمين التسعة ٧ تهمة :

هي التحريض على القتل العمد، والشروع في القتل العمد، والاتلاف العمد، والاتصاف الى تنظيم سرى معاد لنظام الحكم والقيام باعمال ارهابية لزعزعة الامن والاستقرار في البلاد والاضرار بالاقتصاد القومى والاىواء والتستر وتتراوح عقوبتها بين الاشغال الشاقة المؤقتة والمؤبدة وامرت النيابة بحبسهم ١٥ يوما على ذمة التحقيقات .

وفي اسوان .. صرح اللواء حسين توفيق مدير الامن بانه تم القبض على ٦ ارهابيين في قرية «دراو» بمركز كوم امبو بعد ان عثرت قوات الامن في وكرهم على ٦ قنابل مولوتوف و٥ مطاوى قرن غزال و٧ خناجر .

أكد الارهابيون في التحقيقات انهم كانوا يستعدون لارتكاب اعمال ارهابية ضد السياح في اسوان

اضاف مدير الامن ان قوات الامن تطارد الارهابيين في اوكارهم بالجبال . وانه تم تكثيف الحراسات الامنية على حدود السودان خاصة المدقات التي يسلكها الارهابيون لمنع تسلل اى ارهابى داخل مصر او هروب احدهم خارجها



الأخبار

المصدر :

للنشر والتوزيع : الصحف والمطبوعات

التاريخ : ١٠ ديسمبر ١٩٩٢

اليوم الحكم في قضية الإرهاب

تنفيذ الأحكام فوراً

الأسكندرية - طارق

عبدالمعظم :

تصدر المحكمة العسكرية

بالأسكندرية اليوم الحكم في قضية

التنظيم الإرهابي الأول المعروف

بقضية الاغتيالات والمتم فيها ٢٢

متهما منهم ٢ ماريين .

كما تصدر النيابة العسكرية قرارها

بالتنفيذ الفوري لجميع الأحكام التي

تصدرها المحكمة العسكرية وذلك

تطبيقاً لقانون الأحكام العسكرية الذي

يجب التنفيذ الفوري للأحكام فور

صدورها .

يرأس المحكمة اللواء أحمد عبدالله

وعضوية اللواء علي حمزة والمعيد

وجدي الليثي ويمثل النيابة العسكرية

المعيد السيد حمودة .

وعلمت "الأخبار" أن من حق

المتهم التقدم بالتماس لتخفيف الحكم

أو إعادة النظر أمام صاحب أعلى من

الضابط الذي صدق على الحكم وليس

من حقه ذلك أمام أي محكمة طبقاً

للقانون .

من ناحية أخرى قدرت نيابة

الأسكندرية لأول مرة توجيه تهمة

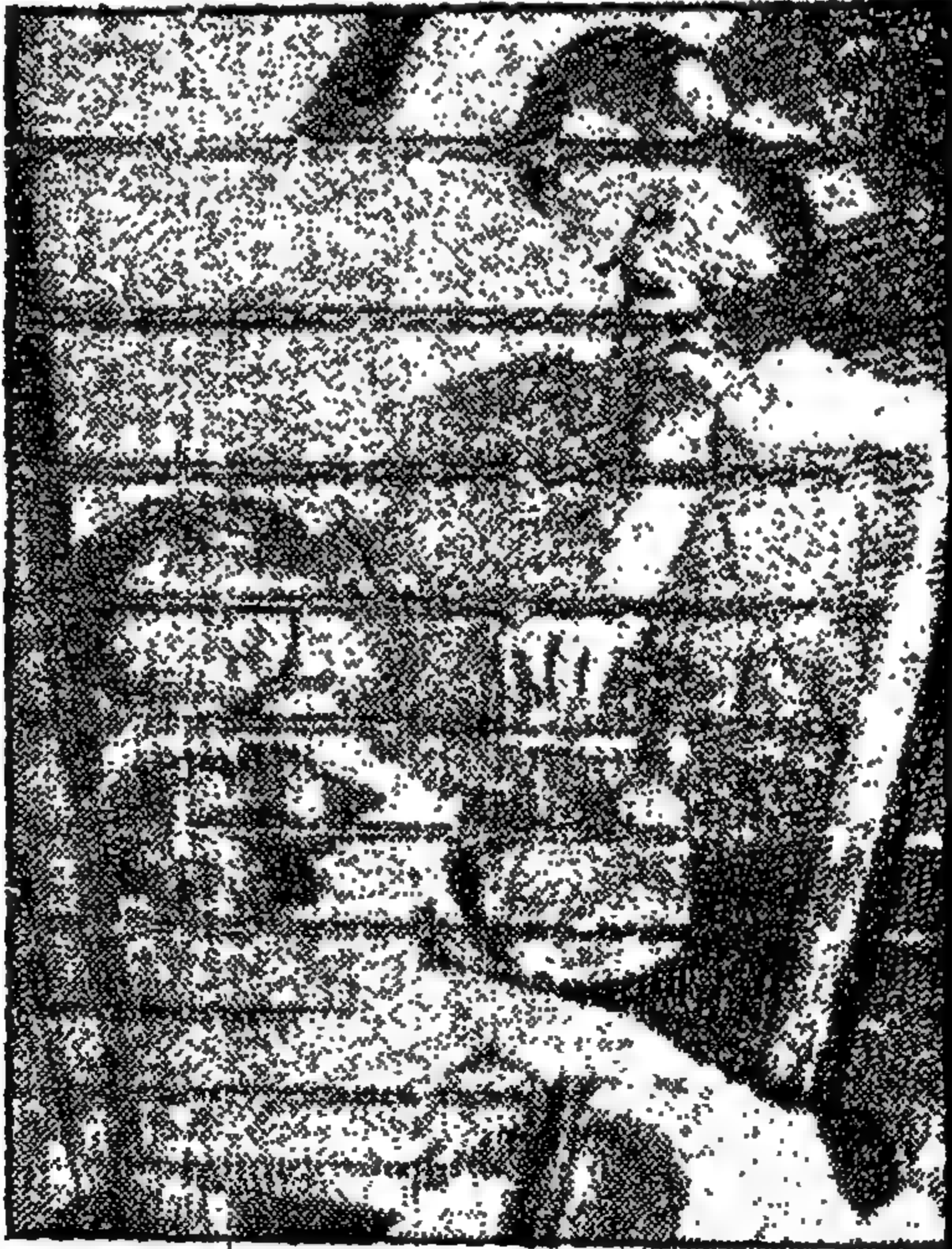
الإرهاب للمتهم حسن بدران الذي يتم

التحقيق معه حالياً أمام النيابة العامة

والتي أمرت بحبسه ١٥ يوماً تنفذ بعد

قرار أحكام المحكمة العسكرية في

قضية الاغتيالات التي شارك فيها .



بعض المتهمين في قضية الاغتيالات التي تصدر الحكم فيها اليوم .

تصوير محمود عبدالعزیز .



تأجيل الحكم في قضيتي التطرف في الاسكندرية اعتقال اراهابي بعد معركة بالرصاص مع قوات الامن

القاهرة: «الشرق الاوسط»

برئاسة اللواء احمد عبد الله النطق بالحكم في قضيتي التنظيم الارهابي بالاسكندرية في جلستها صباح غد وذلك عقب انتهاء هيئة الدفاع عن المتهمين من المرافعة في القضية الثانية المسماة «ثوار افغانستان».

وكان من المقرر النطق بالحكم امس في القضية الاولى المسماة «حزب الله» إلا ان المحكمة قررت حجز القضيتين للحكم فيهما في جلسة واحدة غدا.

وقد سبق تأجيل النطق بالحكم في القضية الاولى يوم الخميس الماضي بمناسبة القاء القبض على المتهم الثامن عشر فيها ويدعى حسن شحاتة بدران والذي اتهم باطلاق الرصاص على ضابطي الشرطة المقدم محمود الخرنجي والنقيب علي خاطر الذي مازالت حالته حرجة حتى الان بعد ان توقف مخه امس عن العمل وبخل في غيبوبة مستمرة منذ اصابت فجر يوم الاربعاء الماضي.

وكان عبد الحليم موسى وزير الداخلية قد ذكر ان للمواجهة ضد المتشددون المسلحين ستتصاعد وان الحملة قد بدأت لاقتلاع جذور التطرف في مصر.

وقال موسى في حفل في اكااديمية الشرطة بمناسبة تخرج ضباط شرطة جدد امس الاول «ان اجهزة الامن تعمل على اقتلاع جذور الارهاب والتطرف بالتلاحم الايجابي والتعاون الفعال مع الجماهير التي ادانت الارهاب والتطرف».

واضاف قوله «المواجهة ستتصاعد ضد الارهابيين مهما كانت تضحيات أبناء الشرطة الذين يقدمون ارواحهم فداء لمصر». وقال موسى «ستتصدى اجهزة الشرطة بكل حزم للمحاولات التخريبية التي تسعى لضرب الاقتصاد الوطني والتنمية».

تبادل خمسة متطرفين اطلاق الرصاص مساء امس الاول مع قوات الامن وسط زراعات القصب على اطراف مدينة كوم امبو بأسوان سقط على اثرها مسلح يدعى امبابي حسن ابو الوفا في ايدي رجال الامن فيما فر الارهابيون الاربعة الباقون.

وقررت نيابة كوم امبو حبس المسلح ١٥ يوما بعد ان وجهت اليه تهم مقاومة السلطات واحراز سلاح من دون ترخيص واثارة للمواطنين والاخلال بالامن.

وتواصل قوات الامن بالمدينة تطويقها زراعات القصب بحثا عن المتطرفين الاربعة.

ومن ناحية اخرى قال مسؤول بمديرية امن اسوان ان اثنين من قيادات الجماعات المتطرفة المفرج عنهما حديثا اعلنا توبتهما وانفصالهما الكامل عن هذه الجماعات بعد ان تبين لهما خطأ الافكار التي يحاولون ترويجهما.

واضاف المصدر ان العضوين القياديين اللذين اعلنا توبتهما هما سعد خليفة عبد الله نائب امير الجماعة بكوم امبو ويعمل مدرسا بمدرسة فاطمة الزهراء الاعدادية ويحيى احمد حسين عبد الغني احد قيادات الجماعات ويعمل مهندسا بمصنع السكر بكوم امبو.

واكد المصدر ان اجهزة الامن ستواصل جهودها لضبط جميع الارهابيين والمتطرفين اللذين يحاولون الاخلال بالامن وارهاب المواطنين والقيام بعمليات ارهابية واحباط مخططاتهم لضرب الاقتصاد الوطني.

وفي الاسكندرية قررت امس المحكمة العسكرية العليا



نص احكام المحكمة العسكرية العليا

في قضيتى التنظيمين الارهابيين

الحكم باعدام ٨ بينهم شقيق قاتل

الزعيم الراحل انور السادات

المؤبد ٤ والأشغال بين ١٥ سنة

وه سنوات ٢١ والسجن ٦ بتهمين

الارهابى قاتل ضابط الشرطة

يواجه عقوبة الاعدام



تبع المحكمة
حسين ثابت
[تصوير : حسين فتحي]

كل من المتهمين قسّم ابراهيم قطيش
واحد عبد العظيم حجازي وبلاشغل
الشاقة ١٥ سنة - ٩ متهمين هم :
ممدوح يونس ابو طالب وسامي محمد
رمضان علي وعلاء الدين اسماعيل
عيسى واحد محمد حسن حافظ
ومحمود درويش محمد درويش وحسن
شحاتة بدران (قتل النقيب علي خاطر)
واحد ابراهيم عبد الجليل وحافظ
خليلة تهاى وابراهيم محمد عبد
الستر الاسرج
وبالسجن ١٥ سنة على المتهم صلاح
حسين ابراهيم جبر
وبالسجن ٧ سنوات على المتهم علي

قسّم عبد الله مصباح وغرامة ٥٠٠
جنيه
وبالسجن ٥ سنوات على المتهم ابراهيم
عوض حسن الجعدار
وبالحبس ستة واحدة للمتهم نشات
محمد بغدادى
وببراءة ٦ متهمين هم طارق الامام عبد
المطلب السيد واشرف رجب محمد مرسى
وعلي عبد الباري محمد زايد والسيد
درويش محمد درويش وعلاء عبد
الغنى البربرى (هارب) وعادل احمد
طه حسن (هارب)
كما قضت المحكمة بمصادرة
المضبوطات من اسلحة وذخائر
ومطبوعات كما اصدرت النيابة
العسكرية اوامر تنفيذ للقضية الاحكام
بالنسبة لاحكام السجن والاشغال
الشاقة وسلمتها لادارة السجن

بدء نظر القضية
من ٢٩ أكتوبر الماضى

وقد بدأ نظر هذه القضية في
جلسات علنية اعتبارا من التاسع
والعشرين من اكتوبر الماضى وكان
عدد المتهمين فيها ٢٢ متهما بينهم ٦
متهمين هاربين تمكنت اجهزة الامن
من القبض على اثنين منهم هما
الشابلق السيد درويش محمد
حسن واحد درويش محمد حسن
قبل ايام من بدء المحكمة وقد
حجزت القضية للنظر بالحكم في
جلسة تحدد لها يوم الخميس
الماضى .
وقبل يوم واحد من هذا الموعد
وفي فجر يوم الاربعاء الماضى شاء
القدر ان يتم القبض على احد
المتهمين الهاربين الاربعة الذين

المحكمة : يد الشر التي
تمتد إلى مصر مقطوعة
لا محالة ودعاوى الزيف مقضى عليها .

اصدرت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية حكما صباح
امس في قضيتي : العائدون من افغانستان وتنظيم الجهاد
والمتهم فيها ٤٨ إرهابيا بينهم ١٤ هاربا .
وكانت المحكمة قد عقدت جلستها برئاسة اللواء احمد عبد
الله وعضوية اللواء علي حمزة والعقيد فيصل هبة وممثل
الادعاء العقيد السيد حمودة رئيس النيابة العسكرية والنقيب
فتحي ابو غزالة وسكرتارية الملازم اول احمد حامد حيث نظمت
بالحكم في القضية رقم ٢٤ جنائيات عسكرية والخاصة بقضية
العائدون من افغانستان ، والمتهم فيها ٢٦ متهما منهم ١١
هاربا حيث اصدرت المحكمة حكما بالاعدام على ٨ متهمين
هم :

المتهم نبيل عبد الفتاح براغيت
وبالسجن ١٥ سنة على المتهم ناصر
احمد دكروري وبالسجن ٥ سنوات لكل
من علاء حامد احمد ابراهيم وفتحي عبد
الراضى ومحمد عيسى سليمان
وحكمت المحكمة ببراءة ٣ هم اسامة
حسن احمد حسن (هارب) وخلاف
محمود عبد السميع وجميل محمد
الصالح .

كما نظمت المحكمة العسكرية العليا
برئاسة اللواء احمد عبد الله وعضوية
اللواء علي حمزة واللواء وجدي الليثي
وممثل الادعاء العقيد السيد حمودة
وبسكرتارية المساعد سعيد رمضان ،
بالحكم في القضية ٢٢ جنائيات عسكرية
الخاصة بتنظيم الجهاد والمتهم فيها ٢٢
من بينهم الارهابي حسن شحاتة بدران
و٣ هاربين وقد قضى الحكم غيبيا
بالاشغال الشاقة المؤبدة على السيد
محمد محمد ابراهيم
وحضوريا بالاشغال الشاقة المؤبدة على

محمد شوقي الاسلابوي (هارب)
شقيق خالد الاسلامبولي قاتل الزعيم
الراحل انور السادات ومصطفى حسن
احمد حمزة (هارب) ورفعى احمد طه
مرسى (هارب) وعثمان خالد ابراهيم
السلمان (هارب) واحمد مصطفى ثواره
(هارب) وطلعت محمد ياسين همام
(هارب) وطلعت فؤاد قاسم (هارب)
وشريف حسن احمد محمد حسن وصدر
الحكم عليه حضوريا .

وبالاشغال الشاقة المؤبدة على المتهم
شعبان رجب علي عبد وبلاشغل الشاقة
١٥ سنة - ٩ متهمين هم هشام حسن
مرسى وهانى يوسف الشاذلي (المتهم في
قضية مقتل د . المحجوب) ومحمد سعد
محمد عبده واشرف يوسف بدوي
وعيسى بسيوني لخروج وجمال محمد
عثمان محسب وابراهيم طه عبد
الرسول (هارب) وابو بكر (سوداني
الجنسية وحسن السيد حامد (هارب)
وبالاشغال لشاقة ١٥ سنوات على



حوكموا غيليا وهو الارهابي حسن شحاتة بدران المتهم رقم ١٨ الذي قام بفتح نيران اسلحته على المراد القوة التي توجهت للقبض عليه في وكره بلحدي ضواحي الاسكندرية وقد اصاب الارهابي ضابطين هما المقدم محمود المخزنجي الذي تم اسعافه والنقيب علي خاطر الذي فشلت جميع محاولات انقاذه حتى لفظ انفسه الاخيرة بغرفة العنابة المركزية بمستشفى القوات المسلحة بمصطفى كامل فجر امس الاول الاربعاء .

وخرجت الاسكندرية بجميع هيئاتها وطوائفها ورجال الدين الاسلامي والمسيحي في وحدة وطنية رائعة تشيع جثمان الشهيد البطل الى مثواه الاخير وتستنكر الارهاب وتندد بالارهابيين . وكانت جلسات المحكمة في القاضيتين قد استغرقت ٣٥ يوما

خلال الفترة من ٢٩ اكتوبر الماضي وحتى امس ٣ ديسمبر ١٩٩٢ عقدت فيها المحكمة ٢٦ جلسة واستغرقت كل جلسة فترة صباحية واخرى مسائية وترافع عن المتهمين في القاضيتين ٥٦ محاميا منهم ٤١ محاميا موكلا و١٥ محاميا تنيبهم المحكمة على نفقة الدولة للدفاع عن المتهمين الذين عجزوا عن توكيل دفاع .

وقد استمعت المحكمة بعد ان استولى الدفاع مراقبته الى ما اراد المتهمون ان يضيفوه من دفاع عن انفسهم .

وكانت النيابة العسكرية قد وجهت الى المتهمين الـ ٢٦ في قضية تنظيم «العائدين من أفغانستان» تهمة الانضمام الى جماعة تولى المتهمين من الاول للثامن قيادة فيها الغرض منها الدعوى لتعطيل احكام الدستور والقوانين والاضرار بالسلام الاجتماعي ، بأن دعوا الى تغيير نظام الحكم وتكفير الحاكم واباحة الخروج عليه واغتيال بعض المسؤولين عن الحكم وكان الارهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق اغراضها بحيارتهم كميات من المواد المتفجرة ووسائل تفجيرها واسلحة نارية وذخائر .

كما اشتركوا في الاتفاق الجنائي الذي حرص عليه وادار حركته المتهمون من الاول للسادس الغرض ارتكاب جنائيات القتل الممد وحيارة مفرقات واسلحة نارية وذخائر بدون ترخيص بغرض استخدامهما في نشاط يخل بالامن العام ، كما وجهت النيابة للمتهمين الـ ٢٢ في قضية تنظيم الجهاد تهم انشاء وتنظيم وادارة - على خلاف القانون - جماعة تولى قيادتها المتهمون الثلاثة الاول ، تدعو الى تكفير الحاكم والمجتمع ، والقيام بعمليات ارهابية ضد افراد الشرطة ومنشأتها وبرد العبادة واستغلال اموال العوام ، وكان الارهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق اغراضها بحيارتهم اسلحة نارية وذخائر واسلحة بيضاء .



الحكم بإعدام ٨ وبالأشغال الشاقة على

٢٥ وسجن ٦ وببراءة ٩ في قضيتي الإرهاب

بالإكندرية

الأرهابي حسن شحاتة يواجه الحكم بالإعدام في جريمة قتل النقيب على

خاطر مع صدور الحكم عليه بالأشغال الشاقة ١٥ سنة

المحكمة العسكرية أكدت في أحكامها أمس
أن المتهمين ليس وراءهم فكر يحركهم
وإنما إرهاب أغراهم به جو الديمقراطية والحرية
تنفيذ أحكام السجن والأشغال فوراً



الأمرام

المصدر :

للنشر والتخذ مات الصحفية والاعلامات

التاريخ :

١٩٩٢ ديسمبر

أصدرت أمس المحكمة العسكرية العليا حكماً في قضيتي التنظيمين الإرهابيين « العائدون من أفغانستان » و « الجهاد » والمتهم فيهما ٤٨ إرهابياً بينهم ١٤ هاربين .

قضى الحكم بالإعدام شتقا على ٨ متهمين منهم ٧ هاربين على رأسهم محمد شوقي الاسلامبولي شقيق خالد الاسلامبولي قاتل الزعيم الراحل أنور السادات .. وبالإشغال الشاقة المؤبدة على ٤ متهمين .. وبالإشغال الشاقة لمدة ١٥ عاماً على ١٨ متهماً بينهم الإرهابي حسن شحاته بدران قاتل النقيب على خاطر الذي شيعت جنازته أمس الأول ويجرى التحقيق مع هذا المتهم الآن في التهمة الجديدة الخاصة بمقتل الضابط ومقاومة السلطات أثناء القاء القبض عليه تمهيداً لمحاكمته بشأنها .

قضى الحكم أيضاً بالإشغال الشاقة ١٠ سنوات لمتهم واحد وبالإشغال ٧ سنوات لمتهم واحد وبالإشغال الشاقة ٥ سنوات لمتهم واحد وبالسجن ١٥ سنة لمتهمين وبالسجن ٥ سنوات لـ ٣ متهمين والحبس لمدة سنة لمتهم واحد . كما

قضى الحكم ببراءة ٩ . كما قضى الحكم بمصادرة المضبوطات من أسلحة وذخائر ومضبوطات . وأصدرت النيابة العسكرية الأوامر لتنفيذ أحكام المحكمة فوراً بالنسبة لأحكام السجن والإشغال الشاقة وسلمتها لإدارة السجن .

وقد جاء في أسباب الحكم « أنها لم تحاكم فكراً .. ومع ذلك فإنها لم تجد من وراء المتهمين فكراً يحركهم وإنما إرهاب الغرامم به جو الديمقراطية والحرية التي تعيشهما مصر الآن . فتحول البعض بدافع من المصالح الشخصية والتحريض والإستغلال إلى اتخاذ الإرهاب وسيلة وأداة لتحقيق مآربهم الخاصة التي لا تستند إلى أصل أو جذور ، فخرجوا على الشرعية الدستورية والقانونية التي ارتضاها الشعب لحماية أمنه وسلامته .. »



الأهرام المسائي

المصدر :

١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

□ في قضيتي الارهاب بالاسكندرية :

الحكمة العسكرية العليا تقضي بإعدام ٨ متهمين

والأشغال الشاقة ٢٥ وسجن ٦ وبرائة ٩ آخرين

الأشغال الشاقة للإرهابي حسن شحاتة قاتل النقيب خاطر

الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق - وبالأشغال الشاقة ١٠ سنوات على متهم واحد .

ولقضت المحكمة بالسجن ١٥ سنة على متهم وبالسجن ٥ سنوات على ٣ متهمين وبرائة ٣ متهمين آخرين .

كما عقدت المحكمة العسكرية العليا جلساتها الثانية برئاسة اللواء احمد عبدالله وعضوية اللواءين على حمزة ووجدى الليلى وممثل الادعاء العقيد السيد حمودة وبسكرتارية المساعد سعيد رمضان للنطق بالحكم فى القضية ٢٣ جنابات عسكرية والمتهم فيها ٢٢ متهما من بينهم الارهابي حسن شحاتة بدران ، قاتل النقيب على خاطر ، و٣ هاربين حيث اصدرت المحكمة حكمها غيابيا بالأشغال الشاقة المؤبدة على احد المتهمين وحضوريا بالأشغال الشاقة المؤبدة على ٢ من المتهمين وبالأشغال الشاقة ١٥ سنة على ٩ متهمين وبالسجن ١٥ سنة على متهم واحد وبالسجن ٧ سنوات على متهم اخر وغرامة ٥٠٠ جنيه وبالسجن ٥ سنوات على متهم وحبس ستة واحدة لآخر المتهمين المدانين .

كما حكمت المحكمة العسكرية العليا بالبراءة لسبعة متهمين منهم اثنان هاربان وامرت بمصادرة المضبوطات من اسلحة وذخائر ومطبوعات كما اصرت النيابة العسكرية على تنفيذ احكام السجن

اصدرت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية حكمها صباح امس فى قضيتي «العائدون من افغانستان» و«تنظيم الجهاد» والمتهم فيها ٤٨ متهما منهم ١٤ هاربا ، حيث اصدرت المحكمة حكمها فى قضية «العائدون من افغانستان» بالإعدام شتقا على ٨ متهمين من بينهم سبعة هاربين وعلى رأسهم محمد شوقي الاسلامبولى شقيق خالد الاسلامبولى قاتل الرئيس الراحل أنور السادات ، كما قضت بالأشغال الشاقة المؤبدة على متهم واحد والأشغال الشاقة ١٥ سنة على ٩ متهمين والسجن ١٥ سنة على متهم واحد والأشغال الشاقة ١٠ سنوات على متهم واحد و٥ سنوات على ٣ متهمين وبرائة ٣ آخرين .

كانت المحكمة العسكرية العليا قد عقدت جلساتها برئاسة اللواء احمد عبد الله وعضوية اللواء على حمزة والعقيد فيصل هنية وممثل الادعاء العقيد السيد حمودة رئيس النيابة العسكرية والنقيب فتحى ابو غزالة بسكرتارية الملازم اول احمد حامد للنطق بالحكم فى القضية رقم ٢٤ جنابات عسكرية والمتهم فيها ٢٦ فردا منهم ١١ هاربا حيث اصدرت المحكمة حكمها بالإعدام على ثمانية متهمين وبالأشغال الشاقة المؤبدة على متهم واحد . كما قضت المحكمة العسكرية بالأشغال الشاقة ١٥ سنة على ٩ متهمين من بينهم هانى يوسف الشلالى المتهم أيضا فى قضية مقتل



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ :

٤ ديسمبر ١٩٩٢

والاشغال الشاقة وسلمتها للإدارة .
جاء في حيثيات الحكم ان المحكمة لم تحاكم فكري بل لم تجد وراء المتهمين فكري يحركهم وانما وجدت ارهابا اغراهم به جو الديمقراطية والحرية الذي تعيشه مصر فتحول البعض بدافع من المصالح الشخصية والتحريض الى اتخاذا الارهاب وسيلة واداة لتحقيق مآرب خاصة لا تستند الى اصل او جذور فخرج اصحابها على الشرعية الدستورية والقانونية التي ارضاها الشعب لحملة امنه وسلامته ، واكدت المحكمة في حيثيات الحكم ان يد الشر التي تمتد الى مصر مقطوعة لامحالة وان دعوى الزيف والبهتان مقضى عليها ، وجاء في حيثيات ايضا ان صدور هذه الاحكام ربما يجعل الذين تم تضليلهم يفتقون من غفلتهم ويدركون ان الذين دفعوا بهم الى هذا الطريق ينعمون الان برغد العيش والحرية وقد تركوهم لمسيرهم المحتوم والمشتوم جزاء ما جنت ايديهم .
جدير بالذكر ان جلسات المحكمة كانت قد استغرقت ٣٥ يوما خلال الفترة من ٢٩ اكتوبر الماضي حتى امس الخميس ٣ ديسمبر عقدت فيها المحكمة ٢٦ جلسة . استغرقت كل جلسة فترة صباحية واخرى مسائية . وترافع عن المتهمين في القضيتين ٥٦ محاميا منهم ٤١ محاميا وكلاء و١٥ محاميا تدبنتهم المحكمة على نفقة الدولة للدفاع عن المتهمين .



المصدر : الأهرام، مسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ ديسمبر ١٩٩٢

الانterior يبدأ في

نقث الارهابيين

العاريين من مصر

مطالبه الدول التي يوجد على

أرضها من شملتهم الأحكام

بسرعة تسليمهم لمصر طبقا لمعاهدة

تسليم المجرمين



الأهرام المسائي

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٢

على صورة من الاحكام العسكرية التي صدرت
امس ونسخها لتحديد الاتهامات المنسوبة الى
المتهمين الهاربين وطبقا لمعاهدات تسليم
المجرمين سيتم مطالبة الدول التي يوجد على
ارضها كل من شملتهم الاحكام بتسليمهم
لمصر لتورطهم في اعمال من شأنها الاضرار
بمصلحة الدولة التي تعد واحدة من الجرائم
الخاضعة للقانون العقوبات

وقال اللواء حلمي الفقي
للاهرام المسائي « ان اجهزة الامن
ستقوم بالبحث عن المتهمين الـ
١١ الهاربين الذين شملتهم الاحكام
وبيينهم ٧ حكم عليهم بالاعدام وهم
محمد شوقي الاسلامي ومصطفى
حسن حمزة ، رفاعي احمد طه ،
علمان خالد ابراهيم السمان ، احمد
مصطفى نواره ، طلعت محمد ياسين
همام ، طلعت فؤاد قاسم ، بالإضافة
للباقيين الذين تتراوح احكامهم
مابين ٥ و ٢٥ عامًا : اسامة حسن
احمد ، ابراهيم طه عبدالرسول ،
ابوبكر ابراهيم ، السيد ابراهيم
وعلم مندوب « الأهرام المسائي
« ان هناك نظما دوليا يتم بموجبه
توسط « الانتربول الدولي » في تلبية
طلبات التسليم بين دول لا توجد
بينها اتفاقيات تسليم للمجرمين
وأخرى طالما يثبت هروب المصالح
بحكم احكام في هذه الدول
وستقوم السلطات الامنية
المصرية باجراء اتصالات موسعة
مع الجهات المعنية بتطبيق
معاهدات تسليم المجرمين الى جانب
وضع اسماء المصالح ضد المصالح
على قوائم ترقب الوصول والسفر في
جميع المطارات والموانئ البرية
والبحرية والجوية للوصول اليهم
في حالة دخولهم البلاد او محاولة
هروبهم منها وابلاغ الجهات المعنية
في مصلحة وثائق السفر والجنسية
بدرج بيانهم كاملة
وترجع اجهزة الامن ان
الارهابيين المطلوب تنفيذ الاحكام
فيهم ينتقلون في عدة دول منها :
لبنان والسودان وباكستان
والمفغانستان وايران .

كتب - احمد موسى - تبدأ الشرطة الجنائية
الدولية « الانتربول » اتصالاتها مع عدد من
الدول الاعضاء في الهيئة الدولية لتعقب
الارهابيين الذين صدرت في حقهم احكام
بالاعدام والاشغال الشاقة في قضيتي تنظيم
الجهاد « مجموعة الاغتيالات » و« العائدون
من افغانستان » للقصاص منهم لما ارتكفوه في
حق وطنهم من التخطيط لاعمال ارهابية

ووضع كبار المسؤولين على قائمة الاغتيالات
التي اعدوا لها المدافع الرشاشة والذخيرة الى
جانب التخطيط لتخريب عدد من المنشآت
الهامة في مصر

وصرح اللواء حلمي الفقي مساعد وزير
الداخلية ومدير مصلحة الامن العام بان
الانتربول الدولي المصري سيقوم بالحصول



□ حيثيات الأحكام بالاعدام والمؤبد والبراءة في قضيتي التنظيمين الإرهابيين :

جو الديمقراطية والحرية الذي تعيشه مصر الآن أغرى الإرهابيين بالخروج على الشرعية التي ارتضاها الشعب لحماية أمنه

ذكرت المحكمة العسكرية العليا بالإسكندرية في حيثيات حكمها أمس في قضيتي «العائدون من أفغانستان» وتنظيم الجهاد أن جو الديمقراطية ومناخ الحرية اللذين تعيشهما مصر الآن أغرى الإرهابيين بالخروج على الشرعية الدستورية والقانونية التي ارتضاها الشعب لحماية أمنه وسلامته

وقالت المحكمة أنها لم تحكم فكرا ومع ذلك فإنها لم تجد وراء المتهمين فكرا يحركهم وأكدت المحكمة أن يد الشر التي تمتد لقتال من مصر وأمنها وأمنها مقطوعة لامحالة كما أن دعاوى الزيف والبهتان مفضى عليها ولعل من ضلل أن يقيق من غلوته ليرى أن من أضلوه وضللوه وزيّفوا له طريق الشر ... يتمتعون برغد العيش تاركينه لمصيره المشنوم جزاء ملخططوا له وما اقترفت يداه

كانت المحكمة قد أصدرت حكمها صباح أمس في القضيتين المتهمين فيهما ٤٨ متهما منهم ١٤ هارباً ... في قضية «العائدون من أفغانستان» قضت بمعاقبة ٨ متهمين بالاعدام شتقا من ضمنهم ٧ هاربين على رأسهم محمد شوقي الإسلامبولي شقيق خالد الإسلامبولي المتهم باغتيال الرئيس الراحل أنور السادات



ت الاحكام في قضيتى التنظيم الارهابى

المحكمة : لم نحاكم فكرا وانما

ارهابيا اغراهم به جو الديمقراطية

اتخذوا من الارهاب وسيلة لتحقيق المصالح

الشخصية التى لا تستند الى اصل او جذور

المصالح الشخصية والتحريض والاستغلال الى اتخاذ الارهاب وسيلة واداة لتحقيق مآربهم الخاصة التى لا تستند الى اصل او جذور ، فخرجوا على الشرعية الدستورية والقانونية التى ارتضاها الشعب لحماية أمنه وسلامته .
واكدت المحكمة ان يد الشر التى

تمتد الى مصر مقطوعة لا محالة ، ودعوى الزيف والبهتان مقضى عليها .
ولعل من ضلل ان يفتق من غفوته ليرى ان من ضلوه وزيقوا له طريق الشر ينعمون برغد العيش تاركيه

الدفاع مرافعته قد استمعت الى ما اراد المتهمون ان يضيفون من دفاع عن انفسهم .
وقد جاء ضمن اسباب الحكم :

العدوان على الشرطة والسياح حرمة الله

طنطا - عبدالعزيز هلال :
أكد الامام الاكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الازهر ان الاعتداء على السياح ورجال الشرطة هو عدوان حرمة الله وقال ان الجماعات التى تقوم بهذا الاعتداء ليست جماعات اسلامية لان الاسلام لا يبيع النهب والسلب والقتل وقال : انه لا يجب ان نحكم على احد بالكفر وان المنوعات في المجتمع تركت لولى الامر .

جاء هذا خلال افتتاح شيخ الازهر والمستشار ماهر الجندى محافظ الغربية لمعهد دينى اعدادى بقرية ابيار بكفر الزيات .

ان المحكمة لم تحاكم فكرا . ومع ذلك فانها لم تجد من وراء المتهمين فكرا يحركهم وانما ارهابا اغراهم به جو الديمقراطية والحرية التى تعيشها مصر الآن . فتحول البعض بدافع من

الاسكندرية - فاروق عبد المنعم :

اصدرت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية امس احكامها في قضيتى التنظيم الارهابى - قضت المحكمة باعدام ٨ متهمين منهم ٧ هاربين وبالاشغال الشاقة المؤبدة على ٤ والمؤقتة لـ ١٨ وببراءة ٩ من الذين شملهم قرار الاتهام .
أكدت المحكمة انها لم تحاكم فكرا ومع ذلك انها لم تجد وراء المتهمين فكرا يحركهم وانما ارهابا اغراهم به جو الديمقراطية والحرية التى تعيشها مصر الآن .. فتحول البعض بدافع من المصالح الشخصية والتحريض والاستغلال الى اتخاذ الارهاب وسيلة واداة لتحقيق مآربهم الخاصة التى لا تستند الى اصل او جذور .

هذا وكانت جلسات المحاكمة في القضيتين قد استغرقت ٢٥ يوما خلال الفترة من ١٢/١٠/٩٢ حتى ١٢/١٢/٩٢ عقدت فيها المحكمة ٢٦ جلسة . واستغرقت كل جلسة فترة صباحية واخرى مساءية . وترافع عن المتهمين في القضيتين ٥٦ محاميا . منهم ٤١ محاميا موكلا و ١٥ محاميا ندبتهم المحكمة على نفقة الدولة للدفاع عن المتهمين الذين عجزوا عن توكيل دفاع وكانت المحكمة بعد ان استقر



الأخبار

المصدر :

النشر والخذ مات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٤ ديسمبر ١٩٩٢



الارهابيون لحظة النطق بالحكم اتخذوا من الارهاب وسيلة لتحقيق المصالح الشخصية
« تصوير : محمود عبدالعزيز »

منسوب اليه من مقاومة السلطات
والاعتداء الخسيس على رجال الشرطة
المدنيين عند القبض عليه على ذمة
المحاكمة في القضية رقم ٢٢ لسنة
١٩٩٢ المشار اليها . وهي الاحداث
التي راح ضحيتها شهيد الواجب
النقيب علي خاطر .

x استغرق النطق في الجلسة الاولى
٧ دقائق فقط .. والجلسة الثانية ١١
دقيقة ويداها اللواء احمد عبدالله
ممثل المحكمة باسم الله .. ثم باسم
الشعب .. وبعدها تلا الاحكام جميعها
بعد مقدمة عن المواد التي تم الحكم
بموجبها في القضية .

x جميع الاحكام ستنفذ فوراً ..
باستثناء احكام الاعدام التي ستعرض
على رئيس الجمهورية للتصديق عليها
في خلال اسبوعين .

x حضر الجلسة عدد قليل جداً من
المحامين .. بعكس امالي المتهمين الذين
ملأوا ١/٢ القاعة تقريباً !!

x من حق المتهم بالسجن ان يتقدم
بالتماس الى الضابط الاعلى رتبة من
الذي اصدر الحكم بإعادة النظر ..
وليس امام محكمة !!! بل امام الضابط
الاعلى رتبة ابتداء من رئيس الاركاء
الى الوزير !!

لمصيره المشؤم جزاء ما خططوا له وما
جنت يدها .

ومما هو جدير بالذكر انه لم تتم
حتى الآن احالة المتهم حسن شحاته
حسن بدران الى المحاكمة نظير ما هو



الأخبار

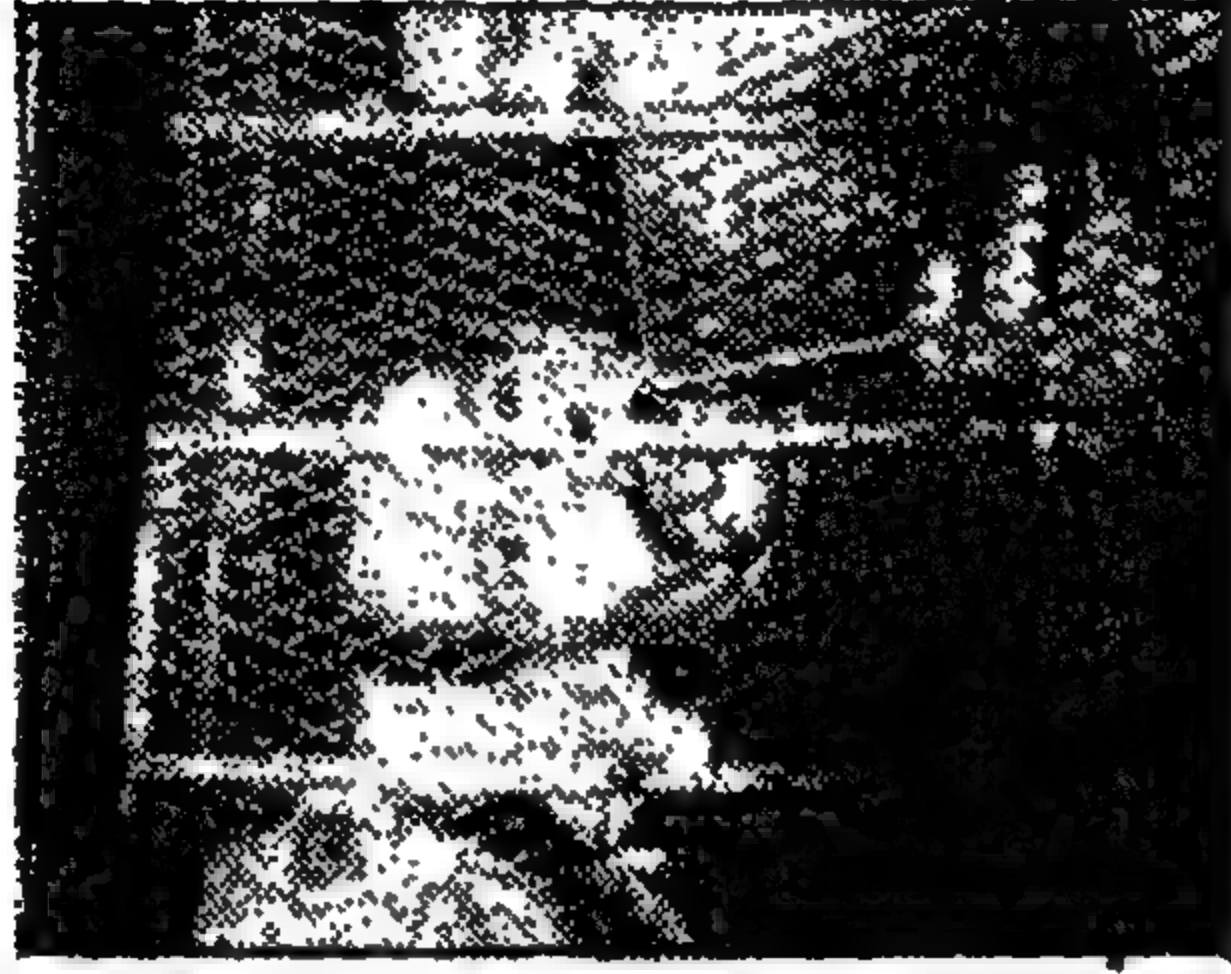
المصدر :

للنشر والذخ مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ :

٤ ديسمبر ١٩٩٢

وداع الشهيد .. وغضب الشخصيات الدينية والحزبية والثقافية تدين جرائم الارهاب



الارهابي حسن شحاته بدران خلف
القضبان لحظة سماعه الحكم عليه
بالإشغال الشاقة ١٥ عاما .. بينما
ينتظر محاكمته في قضية مقتل بطل
الشرطة الشهيد علي خاطر والتي
يواجه فيها عقوبة الاعدام

استكثرت الشخصيات الدينية
والحزبية والثقافية في مصر جريمة
الاغتيال التكرار التي راح ضحيتها
تتبع الشرطة الشهيد علي خاطر الذي
لحق مصرعه أثناء أداء واجبه الوطني .
وناشدت هذه القيادات جميع
المواطنين الى التكاتف لمواجهة العنف
والارهاب وضروة التصدي لكل
ارهابي يتخطى من الدين ستارا له
والدين منه براء .

مخطط غادر

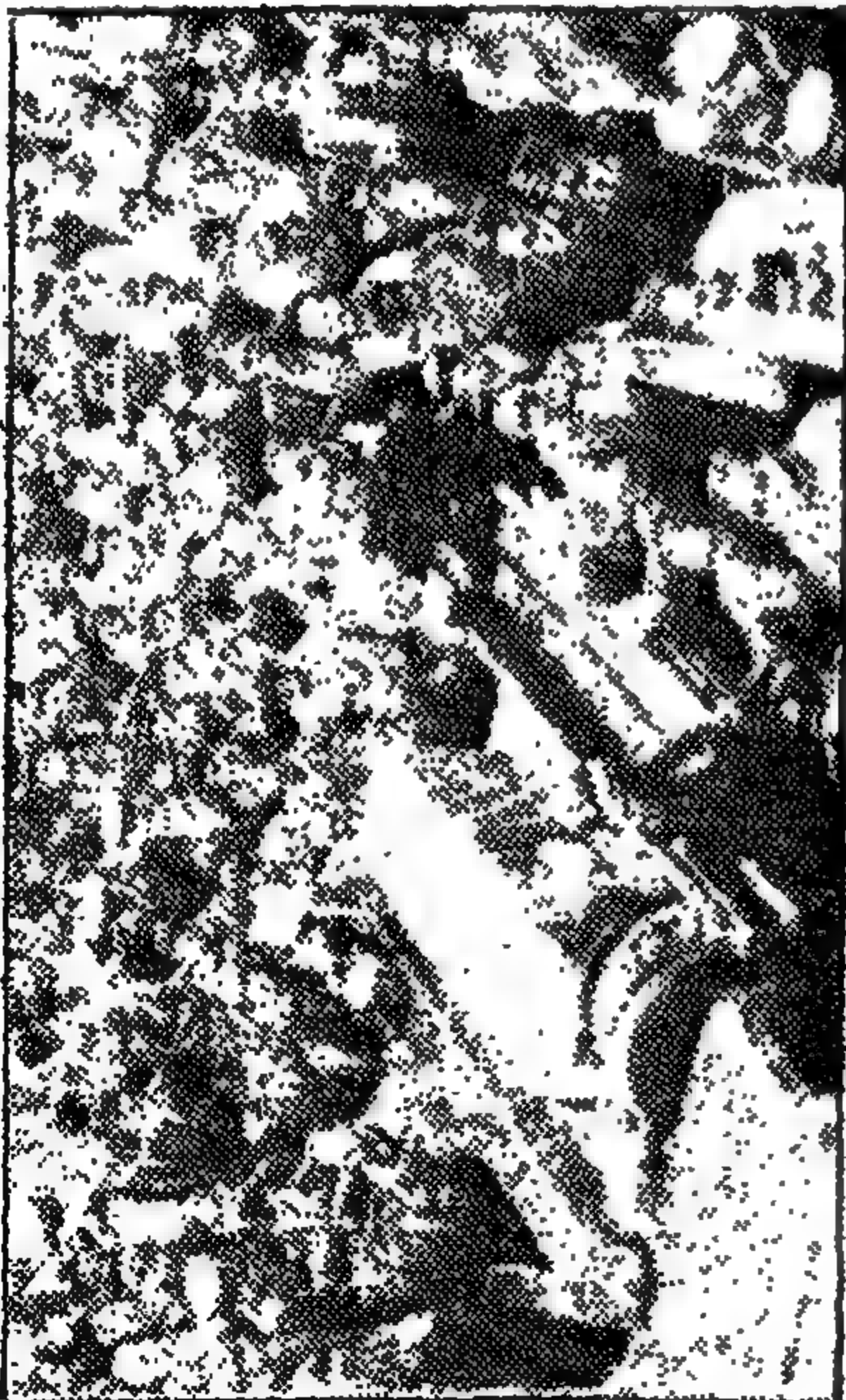
● وأكد الدكتور عمر هاشم نائب
رئيس جامعة الأزهر ورئيس اللجنة
الدينية بمجلس الشعب أن هذه
الظاهرة تتم عن مخطط غادر يحاول
ضرب مصر من الداخل والخارج ولحق
لا تمثل أي صورة من صور الإسلام
شكلا وموضوعا .

وقال الدكتور هاشم ان هذه
الظاهرة ليست نبت مصرية شرعية
وانما هي دخيلة على مصر كناية الله في
أرضه .. مشيرا الى أن مثل هذه
الظواهر جديدة على المجتمع جاءت مع
رياح الفتنة التي تهب من الدول التي
تعتنق الارهاب .

وأكد الدكتور هاشم أن هذه
الممارسات إنما تسعى للدين وتجعل
الاخرين ينظرون اليه وكأنه يبيع
الارهاب والقتل موضحا ان الإسلام
مشتق من السلام وان الإيمان مشتق
من الأمن .

وأكد الدكتور هاشم مجددا ضرورة
تضامر الجهود وكافة الجهات الرسمية
والشعبية من أجل مواجهة الارهاب
وتبذ التطرف والعنف حتى يعيش
الناس في طمأنينة وأمن وسلام .

شعبى يطالب بالانتقام



خرجت جماهير الاسكندرية اول أمس لتشجيع جثمان الشهيد علي خاطر
الذي دُفِنَ حياطة القلعة برصاص من ارهابي

المطالبة

بسرعة

المحاكمات

للقضاء

على التطرف



● وقال الدكتور رفعت السعيد نائب رئيس حزب التجمع أننا نرفض جماعات التأسلم السياسي ونؤكد أنها تعتمد أساسا على الارهاب كسبيل لترويع المجتمع ولترويع المواطنين .

وأوضح ان هذه الجماعات المتأسلمة ليست مجرد معادية للحكومة او للحكم ولكنها معادية لكل ما هو ايجابي ومتحرر وديمقراطي في المجتمع .

وقال ان هؤلاء القتل الارهابيين يستحقون منا وقفه بحيث لا نكتفي بمواجهة رصاصهم عندما ينطلق وان نفلق عليهم كافة القنوات التي تولدهم عبر مناهج عام يتواجد بكثرة في هذه الايام .

استاذة الجامعات

● وأكد الدكتور عبدالصبور شامين الاستاذ بكلية دار العلوم ان دين الاسلام يرى من ممارسات هذه العناصر الاجرامية التي لا دين ولا ضمير ولا اخلاق لها .. وقال ان مثل هذا العمل خارج عن تعاليم الاسلام وسيذهب القاتل الى الجحيم الذي وعد به الله .

● وقال الدكتور عبدالمنعم اسماعيل استاذ النقد الادبي بجامعة عين شمس ان مقتل الضابط الشهيد الانسان على خاطر يمثل في الحقيقة انذارا لكل المصريين بل ولكل اهل السنة في العالم الاسلامي .. وأوضح انه مما يثير المصريين بل ولكل اهل السنة في العالم الاسلامي .. وأوضح انه مما يثير الاشتزاز حقا ان ذلك القاتل الجبان حمله جبنه على الاحتماء بطلقه حتى ينفذ جريمته البشعة .

وقال ان هذا القاتل لم يفعل ما فعل دفاعا عن عقيدة يؤمن بها مهما تكن هذه العقيدة ، وانما هو قاتل ماجور لينفذ اوامر اعداء الاء لوطنه ودينه ولم يكن يهمه من ذلك كله الا المال الحرام الذي يدفعه له اناس يرتدون العنائم السوداء وقلوبهم اشد سوادا يملؤها الحقد المميت على مصر قلب العالم العربي والاسلامي .

وأشار الى انه على الرغم من بشاعة هذه الجريمة النكراء الا أنها أيقظت الشعب المصري ضد اعدائه الحقيقيين ليجمع الشعب صفوفه لضرب هذه الفئة الباغية واقلاعها من جذورها . (١ . ش . ١)

القيادات الحزبية

وصفت القيادات الحزبية المصرية حادث اغتيال شهيد الشرطة بأنه مأساة للشعب المصري كله مؤكدين ان شعب مصر لن ينسى الموقف الشجاع الذي ابداه الضابط الشهيد وهو يؤدي واجبه من اجل حماية بلده .

● وأكد السيد ياسين سراج الدين عضو الهيئة العليا لحزب الوفد ان هذا العمل غير المستول الذي قام به الارهابيون جاء نتيجة لجهلهم باصول الدين الاسلامي معربا عن امله في ان تمثل وفاة هذا الشهيد دافعا لكل مصري للوقوف ضد الارهاب .

● كما وصف مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار هذا الحادث بأنه جريمة بشعة مطالبا بضرورة اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لمحاكمة المتهمين في مثل هذه الجرائم على وجه السرعة حتى يلقوا جزاءهم العادل . ودعا رئيس حزب الاحرار الى اتخاذ موقف دولي موحد ضد البلدان التي تعمل على تدريب العناصر الارهابية وطالب الحكومة ببذل قصارى جهدها في كشف اوكر هذه العناصر الدخيلة على المجتمع المصري والقضاء عليها .



صدرت الأحكام في قضيتي

التنظيم الارهابي

الأعداد ٨ ارهابيين

منهم ٧ هاربين

الأشغال المؤبدة ٤ ..

والمؤقتة ١٨ .. وبراءة ٩

المتهمون كونوا جماعة لتكفير

المجتمع والحاكم وتعطيل الدستور

التخطيط والقيام بعمليات ارهابية

لزعزعة الاستقرار في المجتمع



الاسكندرية - فاروق عبد المنعم :

اصدرت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية حكمها امس في قضيتي التنظيم الارهابي قضت المحكمة باعدام ٨ متهمين من الارهابيين من

بينهم ٧ هاربين خارج البلاد والاشغال الشاقة المؤبدة لـ ٤ متهمين والاشغال الشاقة المؤقتة لـ ١٨ متهما .. وقضت المحكمة على باقي المتهمين باحكام اخرى بالسجن لمدة تتراوح بين سنة و١٥ سنة .. وبرات المحكمة ٩

متهمين ..

وكان المتهمون قد كونوا جماعة ارهابية تدعو الى تكفير المجتمع وتكفير الحاكم وانشاوا وتنظمو واداروا على خلاف القانون تنظيمات الغرض منها الدعوة الى تعطيل احكام الدستور

والقوانين ومنع السلطات العامة للدولة من ممارسة اعمالها . وقاموا باعمال ارهابية ضد افراد الشرطة وممتلكاتها ودور العبادة المسيحية .. واستحلال اموال العوام .. وكان الارهاب من الوسائل التي استخدمت في تحقيق اغراضها عن طريق حيازة الاسلحة النارية والاسلحة البيضاء والذخائر والمفرقات .. كما قاد المتهم الاول الهارب السيد محمد ابراهيم الجماعة الى القيام بالاعمال الارهابية ضد مصالح الوطن وامنه . وقام المتهم الثاني قاسم ابراهيم قطيش بقيادة الجناح التثقيفي الديني .. وتولى المتهم الثالث احمد محمد عبدالعظيم وهو مهندس زراعي قيادة التدريب البدني لافراد التنظيم .. حيث كان يقوم بتدريبهم في حديقة الحيوان بالنزعة بالاسكندرية .

وقد صدرت الاحكام كالتالي : بالنسبة للقضية الاولى المعروفة باسم قضية الاغتيالات قضت المحكمة بالاشغال الشاقة المؤبدة لثلاثة متهمين هم السيد محمد ابراهيم هارب ، واحمد محمد عبدالعظيم وقاسم ابراهيم قطيش .. والاشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة لتسعة متهمين هم مدوح يونس علي ابوطالب وسامي محمد رمضان مبارك وعلاء الدين اسماعيل عباس واحمد محمد حافظ ومحمد درويش محمود درويش وحسن شحاته بدران والمتهم ايضا في قضية قتل الشهيد النقيب علي خاطر واحمد ابراهيم عبدالجليل وخالد خليفة التهامي وابراهيم محمد عبدالستار . كما قضت المحكمة بالسجن ١٥ سنة للمتهم صلاح حسين ابراهيم صبره والسجن ٧ سنوات وغرامة ٥٠٠ جنيه للمتهم علي قاسم عبدالله . والسجن ٥ سنوات للمتهم ابراهيم عوض قعدار ..

والجس سنة للمتهم محمد بغدادى . وبراءة كل من طارق الامام عبدالطلب السيد واشرف رجب محمد موسى وعلى عبدالبارى زايد والسيد درويش محمد درويش وعلاء عبدالغنى البربرى غيايبا وعادل احمد طه حسين غيايبا

صدرت الاحكام برئاسة اللواء احمد عبدالله وعضوية اللواء علي حمزة والعميد وجدى الليثي . اما بالنسبة للقضية التنظيم المسلحة المعروفة باسم تنظيم «افغانستان» فقضت المحكمة ببراءة ٢ متهمين هم اسامة حسن احمد «غيايبا» وخلاف محمود عبدالسميع وجميل محمد الصادق . والسجن ٥ سنوات لكل من علاء حامد احمد ابراهيم وفايز عيد عبدالراعى ومحمد عباس سليمان . والسجن ١٥ سنة للمتهم ناصر احمد محمد دكرورى والاشغال الشاقة ١٠ سنوات للمتهم نبيل عبدالفتاح براغيت والاشغال الشاقة ١٥ سنة لكل من هشام حسن مرسى وهانى يوسف الشاذلى والمتهم ايضا في قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب .

ومحمد سعد محمد عبده واشرف يوسف بدوى وعيسى بسيونى دحروج وجمال محمد عثمان وابراهيم طه عبدالرسول «غيايبا» وابوبكر ابراهيم «سودانى هارب» وحسن السيد حامد «غيايبا» كما حكمت المحكمة بالاشغال الشاقة المؤبدة على المتهم شعبان رجب علي عيد .. وحكمت بالاعدام شنقا لـ ٨ متهمين هم شريف حسن احمد محمد حسن حضوريا ومحمدا شوقي الاسلامبولي «شقيق خالد الاسلامبولي قاتل الرئيس الراحل السادات» «غيايبا» .. ومضطفي حسن احمد حمزة «غيايبا» ورفاعى احمد طه موسى «غيايبا» وعثمان خالد ابراهيم السويدي «غيايبا» واحمد مصطفى نواره «غيايبا» وطلعت محمد ياسين همام «غيايبا» وطلعت فؤاد قاسم «غيايبا» . صدرت الاحكام برئاسة اللواء احمد عبدالله وعضوية اللواء علي حمزة والعميد فيصل هبة مثل النيابة العسكرية في القضيتين العميد سيد محمد حموده والنقيب فتحى ابوغزال .



الجمهورية

المصدر :

التاريخ : ٤ ديسمبر ١٩٩٢

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

المحكمة العسكرية بالاسكندرية فى

احكامها الرادعة للمتهمين :

لم نحاكم فكريا إنما إرهابيين

أصدرت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية أمس برئاسة اللواء احمد عبدالله وعضوية اللواء على حمزة والعميد وجدى النوبى احكامها فى القضيتين

٢٣ و ٢٤ لسنة ٩٢ المتهم فىهما ٤٨ من تنظيم الجهاد بالاسكندرية بعد ٣٥ يوما من نظر القضيتين .. فيما بلى نص الاحكام .

يد الشر الممتده لصر مقطوعة ودعاوى الزيف مقضى عليها

تغطية :-

جمال كمال

نورى عوضين



أحمد محمد
١٥ سنة اشغال شاقة



محمد درويش
١٥ سنة اشغال شاقة



صلاح حسين ابراهيم
١٥ سنة سجن

وكما قضت غيابيا بمعاقبة المتهمين ابراهيم طه عبد الرسول وابو بكر ابراهيم سودانى الجنسية - وحسن السيد حامد بالاشغال الشاقة ١٥ سنة والمتهم نبيل عبد الفتاح براغيث بالاشغال الشاقة عشر سنوات ومعاقبة المتهم ناصر احمد محمد لكرورى بالسجن ١٥ سنة ومعاقبة المتهمين علاء حامد ابراهيم وفايز عبد عبد الرحمن ومحمد عباس سليمان بالسجن خمس سنوات . وقضت المحكمة ببراءة المتهم الهارب اسامة حسن احمد والمتهم خلاف محمود عبد السميع وجميل محمد الصادق . وكانت جلسة القضية الاولى قد عقدت الساعة العاشرة صباح امس واستمرت خمس دقائق بدأ خلالها اللواء احمد عبد الله رئيس المحكمة النطق باحكام البراءة ثم الاحكام الاقل الى الاحكام الاكبر بينما بدأت جلسة النطق بالحكم فى القضية الثانية الساعة الثانية عشرة واستمرت خمس دقائق . وكانت النيابة العسكرية قد وجهت فى الجلسة الاولى التى عقدت فى التاسع

والعشرين من أكتوبر الماضى مجموعة من التهم للمتهمين بتشكيل جماعات لتعطيل احكام الدستور والقوانين والاضرار بالسلام الاجتماعى والدعوة لتغيير نظام الحكم وتكفير الحكم واباحة الخروج عليه واغتيال بعض المسؤولين وحيازة مرفقات واسلحة وتخالف بدون تراخيص لاستخدامها فى نشاط يخل بالنظام العام وكذلك تزوير فى اوراق رسمية .

وكانت جلسات المحاكمة فى القضيتين قد استغرق ٣٥ يوما عقدت فيها المحكمة ٢٦ جلسة واستغرقت كل جلسة فترة صباحية واخرى مساءية . وترافع عن المتهمين فى القضيتين ٥٦ محاميا . منهم ٤١ محاميا موكلوا و١٥ محاميا تدبتهم المحكمة على نفقة الدولة للدفاع عن المتهمين الذين عجزوا عن توكيل دفاع وكانت المحكمة بعد ان استوفى الدفاع مرافقته قد استمعت الى ما اراد المتهمون ان يضيفونه من دفاع عن انفسهم .

جاء ضمن اسباب الحكم : ان المحكمة لم تحاكم فترا .. ومع ذلك فانها لم تجد من وراء المتهمين فترا يحركهم وانما ارهاب اغراهم به جو الديمقراطية والحرية التى تعيشها مصر الان . فتحول البعض بدافع من المصالح الشخصية والتحريض والاستغلال الى اتخاذ الارهاب وسيلة واداة لتحقيق ماريهم الخاصة التى لا تمتد الى اصل او جزور ، فخرجوا على الشرعية الدستورية والقانونية التى ارتضاها

القضية ٢٣ لسنة ٩٢

حكمت المحكمة غيابيا بمعاقبة المتهم الاول السيد ابراهيم بالاشغال الشاقة المؤبدة وحكمت المحكمة حضوريا بمعاقبة المتهم الثانى قاسم قطوش والمتهم الثالث احمد حجازى بالاشغال الشاقة المؤبدة ، ومعاقبة المتهم الرابع ممدوح ابو طالب والمتهم السابع سامى رمضان والعاشر علاء الدين عباس والثانى عشر احمد حافظ والسادس عشر محمد درويش والثامن عشر حسن شحاته بدران بالاشغال الشاقة ولمدة ١٥ سنة .

وقضت المحكمة بمعاقبة كل من المتهمين السادس احمد عبد الجليل والثامن خالد تهاى والتاسع ابراهيم عبد الستار بالاشغال الشاقة لمدة ١٥ عاما .

ومعاقبة المتهم الخامس صلاح ابراهيم بالسجن لمدة ١٥ عاما والمتهم الحادى عشر على قاسم عبد الله بالسجن لمدة ٧ سنوات وتغريمه مبلغ ٥٠٠ جنيه .

كما قضت المحكمة بمعاقبة المتهم الثالث عشر ابراهيم حسن بالسجن لمدة خمس سنوات والمتهم الثانى والعشرين نشأت بغدادى بالحبس لمدة سنة واحدة .

وحكمت المحكمة حضوريا ببراءة كل من المتهمين الرابع عشر طارق عبد المطلب والخامس عشر اشرف مرسى والعشرين على عبد البارى والحادى والعشرين السيد درويش محمد .

كما حكمت المحكمة غيابيا ببراءة كل من المتهم السابع عشر علاء عبد الفتى والتاسع عشر عادل طه .

واقرت المحكمة بمصادرة الاسلحة النارية والتخار والاسلحة البيضاء وكذلك المطبوعات المضبوطة .

القضية ٢٤ لسنة ٩٢

حكمت المحكمة غيابيا على المتهمين الاتية اسمائهم بالاعدام وهم :

محمد شوقى الاسلامبولى

مصطفى احمد حسن حمزة

رفاعى احمد موسى

عثمان خالد ابراهيم السمان

احمد مصطفى نوره

طلعت محمد ياسين همام

طلعت فؤاد قاسم

كما حكمت المحكمة حضوريا بالاعدام على المتهم حسن احمد حسن - نجار - .

وقضت المحكمة فى جلستها بالاشغال الشاقة العلوية على المتهم شعبان رجب على عبد .

وقضت المحكمة حضوريا بمعاقبة المتهم هانى يوسف الشاتلى ومحمد سعد محمد عبده واشرف يوسف بدوى وعيسى بسيونى لخروج وهشام حسن مرسى وجمال محمد عثمان محاسب بالاشغال الشاقة ١٥ سنة .



١٩٩٢

٤

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

الشعب لحماية أمنه وسلامته .
واكدت المحكمة ان يد الشر التي تمتد الى
مصر مقطوعة لا محالة ، ودعاوى الزيف
والبهتان مقضى عليها ..
ولعل من ضلل ان يقيق من ضفوفه ليري
ان من ضلوه وزيلوا له طريق الشر ينعمون
برغد العيش تاركيه لمصيره المشنوم ..
جزاء ماخططوا له وماجنت يده ..



احمد ابراهيم عبدالجميل
١٥ سنة اشغال شاقة



قاسم ابراهيم قطيش
اشغال شاقة مؤبدة



خالد خليف



احمد عبد العظيم



ابراهيم عبدالستار
١٥ سنة اشغال شاقة



السيد درويش محمد
براءة



ابراهيم عوض حسن
سجن ٥ سنوات



مدوح يونس



سامي رمضان
١٥ سنة اشغال شاقة



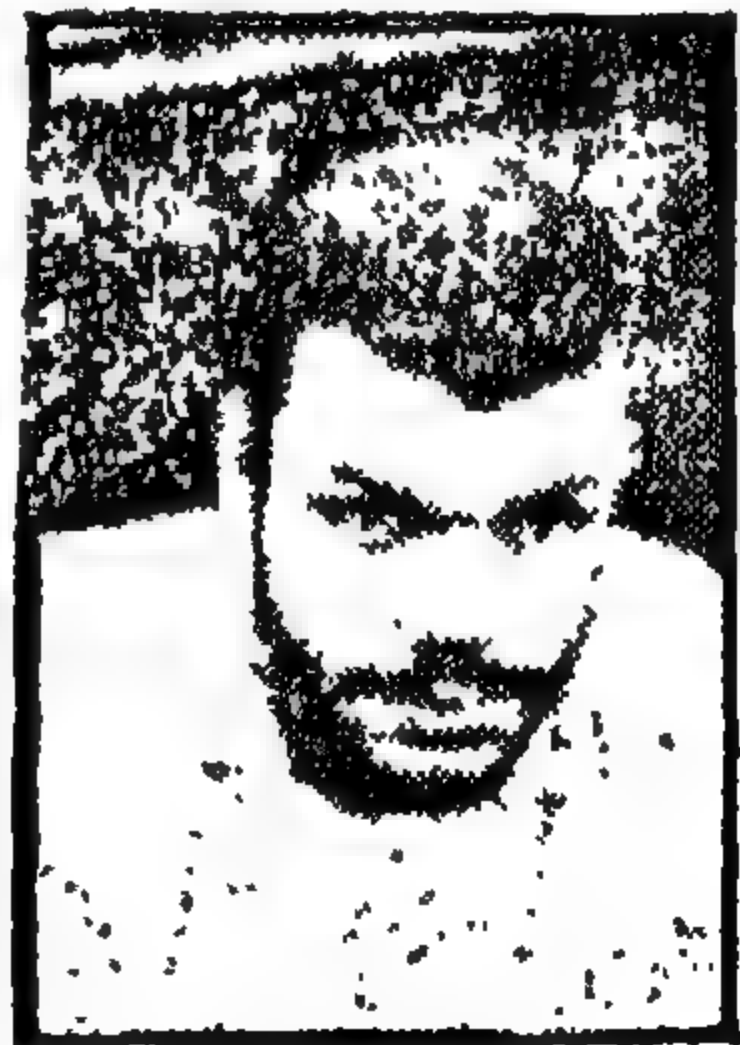
علاء اسماعيل



اشرف رجب موسى



نشأت محمد
حبس سنة



طارق عبد المطلب
براءة



المصدر : **اليوم**

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلومات التاريخ : **١٩٩٢**

أخبار الحوادث

المحكمة العسكرية تصدر احكامها

في قضيتى التنظيمين الارهابيين بالاسكندرية

اعدام ٨ واشغال شاقة لـ ١٥ وبراءة

٢ في قضية التنظيم الأول

السجن بعقوبات تتراوح بين سنة و ٢٥ سنة لـ ١٦

متهما وبراءة ٦ في قضية الاغتيالات

الجنادة خبطوا لقلب نظام الحكم واغتيال عدد

من الشخصيات العامة وتفجير المنشآت الحيوية

قام بالتغطية :

اشرف حامد

زكريا فكرى

احمد فاروق



المصدر : **الوفد**

للتنظيميين الارهابيين والمعروفين بقضيتهى الاغتيالات والعائدين من افغانستان
صدرت امس المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية الحكم فى قضيتى
عقدت المحكمة جلستها برئاسة اللواء احمد عبدالله وعضوية اللواء على حمزة
والعميد وجدى الليثى وممثل النيابة العسكرية العميد السيد محمد حمودة ..
قضت المحكمة بعد المداولة القانونية والاطلاع على مواد الاتهام طبقا للمادة
٣٠٤ اجراءات جنائية و٣٠ و٣٢ عقوبات و٧٧ ت . ا . ع .. فى قضية الاغتيالات
بمعاقبة المتهم الاول السيد محمد ابراهيم (غيايبا) بالاشغال الشاقة المؤبدة نظير
ما نسب اليه بالقرار .. والمعاقبة حضوريا للمتهم الثانى قاسم ابراهيم والثالث
احمد محمد عبدالعظيم بالاشغال الشاقة المؤبدة لما نسب اليهما بقرار
الاتهام . كما قررت المحكمة معاقبة المتهم
السادس احمد ابراهيم عبدالجليل
والثامن خالد خليفة تهاوى والتاسع
ابراهيم محمد عبدالستار الاسرج
وممدوح يونس على ابوطالب وسامى
محمد رمضان وعلاء الدين اسماعيل
عباس واحمد محمد حافظ ومحمد
درويش محمد درويش وحسن شحاتة
بدران والمتهم بقتل النقيب على خاطر
بالاشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة كما قضت
المحكمة غيايبا ببراءة المتهم السابع
عشر علاء عبدالغنى حسن البربرى
والتاسع عشر عادل احمد طه حسن لما
نسب اليهما بقرار الاتهام
واصدرت المحكمة امرا بمصادرة
الاسلحة النارية والذخائر والاسلحة
الببيضاء وكافة المطبوعات المضبوطة
موضوع الدعوى . وقدرت المحكمة
مبلغ ٥٠٠ جنيه كاتعاب محاماد

عبدالله مصباح بالسجن لمدة ٧ سنوات
وغرامة ٥٠٠ جنيه لما نسب اليه بالتهمة
الثالثة والرابعة وتبرئته من الاولى
والثانية . ومعاقبة المتهم الثالث عشر
ابراهيم عوض حسن جعدار بالسجن
لمدة ٥ سنوات لما نسب اليه بالتهمة
الاولى فقط . ومعاقبة المتهم ثنات محمد
محمد بندارى بالحبس لمدة سنة واحدة
نظير ما نسب اليه بالتهمة الثالثة .
واصدرت المحكمة حكما ببراءة المتهم
الرابع عشر طارق الامام عبدالمطلب
والخامس عشر اشرف رجب محمد مرسى
والمتهم العشرين على عبدالبارى محمد
زايد والواحد والعشرين السيد درويش
محمد درويش .

اعلنت المحكمة مواد الاتهام ارقام
٣٠٤ اجراءات جنائية والمادة ٧٧ من
ق . ا . ع والمواد ٣٠ ، ٣٢ عقوبات
والمداولة القانونية .. وقضت المحكمة
باجماع الاعضاء ببراءة اسامة حسن
احمد حسن (غيايبا) وحضوريا خلاف

للاربعة محامين المتدبين ..
قضت المحكمة بتنفيذ الحكم فور
صدوره وللمتهمين حق تقديم التماس
باعادة النظر فى الحكم كما تقرر اخلاء
سبيل المبرئين فورا ان لم يكونوا على
ذمة قضايا اخرى .
وعقدت المحكمة العسكرية العليا
جلستها الثانية للحكم فى القضية
الثانية المعروفة باسم العائدين من
افغانستان . فى الساعة الثانية عشرة
وعشرين دقيقة برئاسة اللواء احمد
عبدالله وعضوية اللواء على حمزة
والعميد فيصل هيبه وممثل النيابة
العميد السيد محمد حمودة والنقيب
فتحى ابوغزالة نظير ما نسب الى كل
منهم بالتهمة الاولى والثانية والرابعة
والبراءة من التهمة الثالثة . ومعاقبة
المتهم الخامس صلاح حسين ابراهيم
صبره بالسجن لمدة ١٥ سنة . وفق ما
نسب اليه بقرار الاتهام . كما قضت
بمعاقبة المتهم الحادى عشر على قاسم



احمد طه موسى وعثمان خالد ابراهيم السمانى ، واحمد مصطفى نواره ، وطلعت محمد ياسين حمام وطلعت فؤاد قاسم ، وحضوريا على شريف حسن احمد محمد حسن مع مصادرة كافة المضبوطات .

وقامت امس النيابة العسكرية بتنفيذ احكام الاشغال الشاقة والسجن فور صدورهما وارسل اوامر التنفيذ لمامور السجن .

وكان قرار جمهورى قد صدر باحالة المتهمين في قضية الاغتيالات الى محكمة العسكرية العليا بالاستكندرية .

ووجهت اليهم النيابة التهم التالية الانضمام الى جماعة تولى المتهمون الاول حتى الثامن قيادتهم والغرض منها الدعوة الى تعطيل احكام الدستور والقوانين والاضرار بالسلام العام الاجتماعى .. بان دعوا الى تغيير نظام الحكم وتكفير الحاكم ، واباحة الخروج عليه ، واغتيال بعض المسؤولين عن الحكم واستخدم المتهمون الارهاب في تحقيق اغراضهم وبجوازتهم كميات من المواد المتفجرة ووسائل تفجيرها ، وحيازة الاسلحة النارية ، والذخائر ، ورصد الشخصيات المطلوب اغتيالها باستئجار بعض الشقق بمحرمات مزورة .. بهدف الاخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وامنه للخطر .

كما وجهت اليهم النيابة تهمة الاشتراك في اتفاق جنائى ، حرض عليه وادار حركته المتهمون من الاول الى السادس .. والغرض منه ارتكاب جنائيات القتل العمد وحيازة مفرقات واسلحة ، وذخائر بدون ترخيص بقصد استعمالها في نشاط مخل بالنظام العام .

كما وجهت النيابة بعض التهم الى المتهمين من التاسع والعاشر بانهما حازا مفرقات وادوات لتفجيرها ، وحازا اسلحة نارية بدون ترخيص .. وكانت هذه الاسلحة يحاولان استخدامها في عمل مخل بالنظام العام . كما وجهت اليهما النيابة تهم تقليد اختتام مزورة لوزارة الدفاع ، والى المتهم الثانى عشر تهمة التزوير في محررات رسمية بطريق الاصطناع لكل من المتهم الثانى والحادى عشر والثانى عشر والسابع عشر والحادى والعشرين . وتزوير بطاقات شخصية ، ووضعوا صورهم عليها ، وان المتهمين الثانى والثالث عشر والسادس عشر اشتركوا في ارتكاب تزوير في محررات رسمية .

محمود عبدالسميع وجميل محمد الصادق كما قضت بمعاقبة علاء حامد احمد ابراهيم وفايز عبد عبدالرازى ومحمد عباس سليمان بالسجن لمدة ٥ سنوات

كما قضت بمعاقبة ناصر احمد محمد احمد دكروى بالسجن ١٥ سنة ، ونبيل عبدالفتاح براغيت بالاشغال الشاقة ١٠ سنوات ، ومعاقبة كل من هشام حسن مرسى ، هانى يوسف الشاذلى ، محمد سعد محمد عبده ، اشرف يوسف البدوى ، عيسى بسيونى دحروج ، جمال محمد عثمان محاسب ابراهيم ..

طه عبدالرسول ، وحسن السيد حامد ، وابوبكر ابراهيم سودانى غيايبا للثلاثة الاخيرين بالاشغال الشاقة ١٥ سنة ومعاقبة شعبان رجب على عبد بالاشغال الشاقة المؤبدة . كما قضت المحكمة العسكرية العليا حكما غيايبا بالاعدام شقفا على محمد شوقى الاسلامبولى ومصطفى احمد حسن حمزة ، ورفاعى



المصدر : الوفد

للتنظيم والخدمة والصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٢

المحكمة العسكرية تصدر أحكامها في قضيتي الارهاب بالاسكندرية

٨ إعدام - ٤ أشغال شاقة مؤبدة

- ١٨ أشغال ١٥ سنة - ٩ براءة

المحكمة تؤكد : المتهمون لا يحملون فكرا .. واستغلوا الارهاب لتحقيق مصالحهم الشخصية

اصدرت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية اسس احكامها في قضيتي التنظيميين الارهابيين بالاسكندرية ، قضت المحكمة باعدام ٨ متهمين . ومعاقبة ٤ بالاشغال الشاقة المؤبدة ، ١٨ ارهابيا بالاشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة ، و ٧ ارهابيين بعقوبات تراوحت بين سنة و ١٥ سنة . وقضت ببراءة ٩ متهمين . وقررت المحكمة مصادرة كافة الممتلكات والاسلحة والمتفجرات التي كانت بحوزة الارهابيين .

أكدت المحكمة العسكرية في اسباب الحكم انها لم تحاكم فكرا ، ومع ذلك لم تجد فكرا يحركهم . واوضحت ان الجناة ارهابيون اغراهم جو الديمقراطية والحرية التي تعيشها مصر الآن ، وتحول بعضهم بدافع من مصالحهم الشخصية والتحريض والاستغلال إلى اتخاذ الارهاب وسيلة واداة لتحقيق مآربهم الخاصة ، التي لا تستند إلى أصل أو جذور . أكدت المحكمة ان المتهمين خرجوا على الشرعية الدستورية والقانونية التي ارتضاها الشعب لحماية أمنه وسلامته . اوضحت المحكمة ان يد الشر التي تمتد إلى مصر مقطوعة لا محالة ، ودعاوى الزيف والبهتان مقضى عليها . دعت المحكمة من ضلوا ان يفيقوا من الضلال ، وأكدت ان من ضللوهم وزينوا لهم طريق الشر ، ينعمون برغد العيش تاركين لمصيرهم المشؤوم . جزاء ما خططوا لهم وما جنت يداهم . وكانت جلسات المحاكمة في القضيتين قد استغرقت ٣٥ يوما ، عقدت فيها المحكمة ٢٦ جلسة خلال فترتين صباحية واخرى مساء . وترافع عن المتهمين في القضيتين ٥٦ محاميا . منهم ٤١ محاميا موكلا و ١٥ محاميا ندبتهم المحكمة على نفقة الدولة للدفاع عن المتهمين الذين عجزوا عن توكيل دفاع .



المتهمون في قضيتي تنظيم الاسكندرية بعد النطق بالحكم (صورة لـ الوفد، من «رويت»)



المصدر : الشرق الأوسط (الندبية)

٤ ديسمبر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

وسط حراسة مشددة بمشاركة وحدات من الجيش

٨ أحكام بالإعدام في قضيتي الإرهاب في مصر

الاسكندرية: «الشرق الأوسط»

اصدرت المحكمة العسكرية العليا المصرية في الاسكندرية امس حكما في قضيتي الارهاب المتهم فيهما ٤٨ شخصا منهم ١٤ هارباً وقضت بإعدام ثمانية ابرزهم شقيق قاتل الرئيس المصري الراحل انور السادات بينما قضت ببراءة ٩ متهمين وقضت المحكمة بالاشغال الشاقة المؤبدة لمدة ٢٥ عاماً على ٤ متهمين وبالاشغال الشاقة المؤبدة لمدة ١٥ سنة على ٢١ وبالاشغال الشاقة لمدة ٧ سنوات على متهم واحد وه سنوات على ٤ وسنة على آخر. وعقب تلاوة الاحكام صباح احد المحكوم عليهم بالمزيد مهدداً

وكانت المحكمة قد عقدت جلستين اصدرت في الاولى حكما في القضية الاولى المسماة «حزب الله» واستقرت

الجلسة ١٥ دقيقة، وكان متهماً فيها ٢٢ منهم ٣ هاربين، ثم عادت للانعقاد واصدرت حكما في القضية الثانية والمسماة «ثوار افغانستان» المتهم فيها ٢٦ منهم ١١ هارباً خارج مصر. وقضت المحكمة العسكرية العليا بإدانة ٢٣ متهماً وبراءة ثلاثة في القضية الثانية المسماة «ثوار افغانستان» وحكمت بالإعدام على ثمانية، منهم سبعة هاربين خارج مصر. وكان الحاضر الوحيد هو شريف حسن احمد، اما الهاربون فهم: محمد شوقي الاسلامبولي ومصطفى احمد حسن حمزة ورفاعي احمد طه موسى وعثمان خالد ابراهيم السمان وطلعت محمد يس همام وطلعت فؤاد قاسم. وبرات المحكمة ٢ متهمين واصدرت احكاماً بالسجن والاشغال الشاقة على باقي المتهمين. كما اصدرت احكامها في القضية الاولى المسماة «حزب الله» والمتهم فيها

٢٢ منهم ٣ هاربين وبرات ٦ واصدرت احكاماً بالسجن والاشغال الشاقة على الباقيين. وكانت النيابة العسكرية قد وجهت للمتهمين في القضيتين عدة تهم منها: انشاء تنظيم سري ارهابي يهدف الى تغيير سياسات الدولة ونظام الحكم باستعمال الارهاب كسلاح واحراز اسلحة وتخزينه بدون ترخيص وتمويل التنظيم الارهابي مالياً من الخارج وتدريبه عسكرياً في الداخل والخارج للقيام بعدة عمليات ارهابية تستهدف اغتيال شخصيات سياسية واعلامية وامنية مهمة. وعقدت الجلسة امس وسط اجراءات امنية مشددة شاركت فيها وحدات من القوات المسلحة اضافة الى قوات الامن التابعة للداخلية وردد المتهمون هتافات عدائية ضد رموز الحكم والمجتمع المصري واعلنوا انهم سينتقمون منهم قريباً.



المصدر: الجريدة الرسمية

للتنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ: ٤ ديسمبر ١٩٩٢

للمرة الاولى منذ الاحكام في قضية اغتيال السادات

مصر: الاعدام لثمانية عائدين من افغانستان

□ القاهرة، الاسكندرية - «الحياة»



■ للمرة الاولى منذ الحكم باعدام خمسة من المشاركين في اغتيال الرئيس المصري الراحل انور السادات عام ١٩٨١، قضت المحكمة العسكرية العليا في الاسكندرية امس باعدام ثمانية من اعضاء تنظيم «العائدون من افغانستان» الذي يضم عناصر من تنظيم «الجهاد» وحزب الله، والجماعة الاسلامية العالمية، في القضية المتهم فيها ٢٦ بينهم ١١ فاراً. وحكمت ايضاً على واحد بالسجن ٢٥ سنة مع الاشغال الشاقة، وعلى ١٠ بالسجن ١٥ سنة مع الاشغال الشاقة وعلى آخر بالسجن ١٠ سنوات وعلى ٣ بالسجن ٥ سنوات، وبرات ثلاثة.

وكانت المحكمة عقدت جلستها صباح امس وسط حراسة مشددة برئاسة اللواء احمد عبدالله وعضوية اللواء علي حمزة والعقيد فيصل هيبه للنطق بالحكم في القضية ٣٩٢ (امن دولة عليا) في حضور ١٥ متهماً وغياب ١١ فاراً واصدرت احكامها كالآتي:

- الاعدام للمتهمين من الاول الى السابع وهم: محمد شوقي الاسلامبولي (فار) ومصطفى احمد حمزة (فار) ورفاعي احمد طه (فار) وعثمان خالد ابراهيم (فار) واحمد مصطفى نواره (فار) وطلعت محمد ياسين (فار) وطلعت فؤاد قاسم (فار).

- الحكم باعدام الثامن شريف حسين احمد (حضورياً).
- الحكم بالاشغال الشاقة المؤبدة (٢٥ سنة) للمتهم شعبان

المتهمون في المحكمة امس ينتظرون صدور الحكم. (رويتر)

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة النورية

للتشر والخد مات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٢

رجب محمد (حضورياً).

- الحكم بالاشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة لعشرة هم هشام حسن مرسى وهاني يسري الشانلي ومحمد سعد عيسى وناصر احمد ذكوري واشرف احمد البديري وابراهيم طه عبدالرسول (فار) وحسين السيد حامد (فار) وعيسى بسينوني محروج وابو بكر ابراهيم (سوداني الجنسية، فار) وجمال محمد عثمان.

- الحكم بالاشغال الشاقة عشر سنوات لثلاثة هم: علاء حامد محمد وفايز سعيد عبدالراضي ومحمد عباس سليمان (حضورياً).

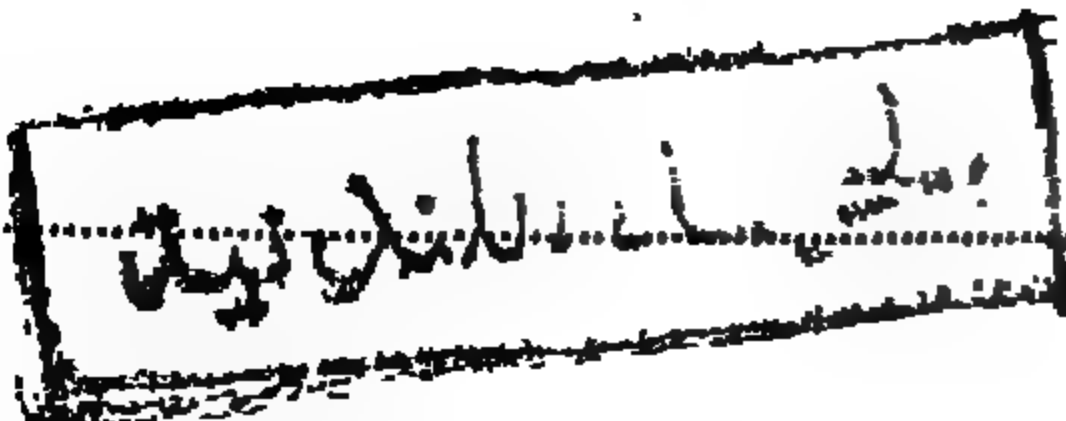
- الحكم ببراءة ثلاثة هم: جميل محمد صادق وخلاف محمود عبدالسميع واسامة حسن احمد (فار).

وجاء في الحكم ان المتهمين جميعاً انضموا الى جماعة تولى المتهمون من الاول الى الثامن القيادة فيها والغرض منها الدعوة الى تعطيل احكام الدستور وتكفير الحاكم واباحة الخروج عليه واغتيال المسؤولين عن الحكم. وكان الارهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق الاغراض التي تدعو اليها الجماعة بحيازة كميات من المواد المتفجرة ووسائل تفجيرها وحيازة الاسلحة النارية والذخائر ورصد الشخصيات المطلوب اغتيالها واستلجار الكثير من المساكن واستخدام جوازات سفر مزورة. وكان ذلك يهدف الى الاخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع المصري وامنه للخطر، واذاء الاشخاص وتعريض حياتهم للخطر.

وشارك المتهمون في اتفاق جنائي حرص وتدخل في ادارة حركته المتهمون من الاول الى الثامن والغرض منه ارتكاب جنایات القتل العمد وحيازة مفرقات واسلحة نارية وذخائر من دون ترخيص بقصد استعمالها في نشاط يخل بالنظام العام والتزوير في المحررات الرسمية واتحدث ارتكبتهم على ذلك، ووزعوا الانوار لاعداد المواد المتفجرة وادوات تفجيرها والاسلحة النارية والذخائر في اب (اغسطس) الماضي.

وشهدت قاعة المحكمة توتراً شديداً وردد المحكوم عليهم هتافات ضد النظام وتوعدوا المسؤولين بالقتل وحاولوا الاعتداء على رجال الشرطة الذين بذلوا جهوداً للسيطرة على الموقف وترحيل المتهمين الى السجن للقضاء العقوبة.

وكانت المحكمة اصدرت في وقت سابق صباح امس حكمها في قضية تنظيم «الجهاد» المتهم فيها ٢٢ شخصاً بينهم ثلاثة فارين، وقضت بالاشغال الشاقة المؤبدة لثلاثة هم: احمد محمد عبدالعظيم حجازي وقاسم ابراهيم وقاسم فطين والسيد محمد محمد ابراهيم (فار)، وبالاشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة لعشرة هم: علاء الدين اسماعيل عباس وصلاح حسن ابراهيم واحمد محمد حافظ وخالد خليفة تهامي وسامي محمد رمضان واحمد ابراهيم عبدالجليل وحسن شحاتة بدران وممدوح يوسف ابو طالب وابراهيم محمد عبدالستار ومحمد درويش محمد، وبالاشغال الشاقة سبع سنوات للمتهم علي قاسم عبدالله مصباح، والسجن خمس سنوات للمتهم ابراهيم عوض حسن، والسجن سنة واحدة لنشأت محمد بغدادى وبرات سنة هم: علي عبدالباري محمد وطارق الامام عبدالطلب واشرف رجب محمد مرسى والسيد درويش محمد وعادل طه (فار) وعلاء عبدالغنى (فار).



للتشهر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٤ محرم ١٩٩٢

واثر نهاية الجلسة وصدر الاحكام ردد المتهمون هتافات من داخل القفص
«اسلامية... اسلامية» وحدث تشابك بالايدي بين بعض المتهمين ورجال الشرطة،
وبخاصة المتهم حسن شحاتة بدران المتهم الثامن عشر في القضية الذي اطلق
الرصاص على ضابطين هما علي خاطر ومحمود المخزنجي عند القبض عليه
الاسبوع الماضي فاصابهما فتوفي الاول في المستشفى متأثراً بجراحه.
ولوحظ ان الرأي العام المصري تقبل الاحكام الصادرة على المتهمين بارتياح،
خصوصاً ان مشاعر السخط ضد الارهاب تصاعدت بعدما بث التلفزيون اول من
امس اكثر من مرة جنازة ضابط الشرطة علي خاطر الذي توفي متأثراً بجروحه
بعد اصابته بطلق في الراس وآخر في البطن اثناء محاولة القبض على المتهم
حسن شحاتة بدران في الاسكندرية الاسبوع الماضي.
وجاء في حيثيات الحكم ان المحكمة دلت تحاكم فكراً، ومع ذلك فإنها لم تجد
 وراء المتهمين فكراً يحركهم وانما وجدت ارهاباً اغراهم به جو الديموقراطية
والحرية التي تعيشها مصر الآن. وتحول بعضهم بدافع من المصالح الشخصية
والتحريض والاستقلال الى اتخاذ الارهاب وسيلة واداة لتحقيق مآربهم الخاصة
التي لا تستند الى اصل او جذور فخرجوا على الشرعية الدستورية والقانونية
التي ارتضاها الشعب لحماية امته وسلامته.
واكدت المحكمة ان يد الشر التي تمتد الى مصر مقطوعة لا محالة وان
دعاوى الزيف والبهتان مقضي عليها (...) ولعل صدور هذه الاحكام على المتهمين
تجعل من ضللوهم يفيقون من غفوتهم ليروا ان من ضللوهم وزينوا لهم طريق
الشر ينعمون برغد العيش وقد تركوهم لمصيرهم المشؤوم جزاء ما خططوا له
وما جنت ايديهم.
وكانت جلسات المحاكمة في القضيتين استغرقت ٣٥ يوماً خلال الفترة من ٢٩
تشرين الاول (اكتوبر) الماضي وحتى امس، وقرا عن المتهمين ٦٥ محامياً منهم
٤١ موكلاً و١٥ انتدبتهم المحكمة على نفقة الدولة.
ويذكر ان محمد شوقي الاسلامبولي الذي حكم بالاعدام هو شقيق خالد
شوقي الاسلامبولي الذي اعدم بعد مشاركته في اغتيال السادات عام ١٩٨١،
ومحمد موجود حالياً في افغانستان.
ويذكر ايضاً ان المتهم حسن شحاتة بدران الذي حكم بالاشغال الشاقة ١٥
سنة وضع تحت تصرف النيابة العامة لاستكمال التحقيق معه في جناية قتل
النقيب علي خاطر والتي اقترنت بالشمروع في قتل المقدم محمود المخزنجي
ومقاومة السلطات واحراز اسلحة ونخائر من بون ترخيص، وذلك عندما
حاصرت قوات الامن الاسبوع الماضي في منزله في الاسكندرية للقبض عليه.
وينتظر ان يصدر عليه حكم الاعدام.



المصدر : **الوفد**

للتنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : **١٩٩٢**

إحالة أحكام الإعدام إلى الحاكم العسكري للتصديق عليها تعليمات لأمور سجن الحضرة بتنفيذ العقوبات ضد المتطرفين

الأعلى رتبة وسلطة من المحكمة التي أصدرت الحكم . للنظر في العقوبات والأحكام وبحث التظلمات . خلال عشرة أيام من تاريخ النطق بالحكم . ولا يتم إعادة نظر القضية مرة أخرى أمام أي محكمة سواء عسكرية أو مدنية على اعتبار أن الحكم نافذ وبلا استئناف . أصدرت النيابة العسكرية أمرا إلى مأمور سجن الحضرة بالإسكندرية . بتنفيذ الأحكام الصادرة في القضية الثانية الخاصة بالتنظيم المسلح والمعروفة باسم تنظيم . العائدون من أفغانستان . وتراجعت فيها الأحكام بين ستة إلى ٢٥ سنة سجن . وحصول ٦ على براءة . وتقرر إحالة قرارات الإفراج على مأموريات تنفيذ الأحكام بمختلف أقسام الشرطة على مستوى الجمهورية للتأكد من عدم وجود أحكام أخرى ضدهم .

الإسكندرية - أشرف حامد وزكريا فكري :

انتهت النيابة العسكرية بالإسكندرية برئاسة العميد السيد محمد عودة . من إعداد وتوزيع الأحكام التي أصدرتها المحكمة العسكرية العليا أمس الأول برئاسة اللواء أحمد عبدالله في قضيتي التنظيمين الإرهابيين والمدان فيهما ٤٨ متهما من المتطرفين . تقوم النيابة العسكرية صباح اليوم . السبت . بإرفاق أصول الأحكام وأوراق القضيتين تمهيدا لرفعها إلى الحاكم العسكري للتصديق على الأحكام الصادرة بالإعدام . وشملت ٨ إرهابيين من بينهم ٧ هاربين . يتم التصديق على الأحكام خلال ١٥ يوما من تاريخ صدور الحكم . أكد السيد عودة رئيس النيابة العسكرية . أن من حق الصادر ضدهم الأحكام التظلم والتقدم بالتماسات للتخفيف إلى الضابط



المصدر : الشرق الأوسط (الندنية)

للتشرو والخذ مات الحصففة والهعلو مات التاريخ : ١٩٩٢

مصر تستعين بالانتربول لضبط الارهابيين المحكوم عليهم بالاعدام

القاهرة: الشرق الأوسط

بدأت أجهزة الامن المصرية اتصالات مكثفة مع الدول الاعضاء في منظمة الانتربول لتعقب الارهابيين الذين صدرت ضدهم احكام بالاعدام والاشغال الشاقة في قضيتي تنظيم الجهاد والعائدين من افغانستان.

وقال مصدر اممي ان الانتربول المصري سيحصل على صور من الاحكام العسكرية التي اصدرتها المحكمة العسكرية بالاسكندرية أمس الاول لتحديد الاتهامات المنسوبة الى المتهمين الهاربين، وسيطلب تسليمهم من الدول الموقعة لاتفاقية تبادل المجرمين اذا كانوا في اراضيها.

ومعروف ان ١١ متهما صدرت ضدهم احكام - منهم ٧ يواجهون عقوبة الاعدام - مازالوا هاربين في افغانستان وايران والسودان ولبنان طبقا لمصادر اممية مصرية. ومن ناحية اخرى تتجه النية لتوسيط الانتربول الدولي في تلبية طلبات تسليم المتهمين بين الدول التي لم توقع على اتفاقية تبادل المجرمين ومصر خاصة وان احكاما قضائية صدرت بشأنهم وايسوا مجرد متهمين فقط.

والمتهمون الهاربون هم محمد شوقي الاسلامبولي (شقيق خالد الاسلامبولي قاتل الرئيس المصري الراحل انور السادات) ومصطفى حسن حمزة ورفاعي احمد طه وعثمان خالد ابراهيم السمان واحمد مصطفى نواره وطلعت محمد ياسين همام وطلعت فؤاد قاسم ومولاه قررت المحكمة العسكرية اعدامهم شنقا.

بينما يواجه اسامة حسن احمد وابراهيم طه عبد رب الرسول وابو بكر ابراهيم والسيد ابراهيم عقوبات بالسجن تتراوح مدتها بين ٥ الى ٢٥ سنة.

ووضعت السلطات الاممية المصرية اسماء وصور المتهمين الهاربين في جميع موانئ وسفارات مصر حتى لا يستطيع احد منهم التسلل الى البلاد او الهرب منها. وفي اطار حملات ضبط المتطرفين القت سلطات الامن القبض مساء أمس الاول على اثنين من المتطرفين الذين شاركوا في قتل المخبر السري ياسنا قبل ٥ اشهر، والقى السلطات القبض بعدها على المتهم الاول بدر مخلوف ثم القى القبض على المتهمين مصطفى عبد للنعم ومحمد سعد بإحدى الشقق المفروشة في مدينة سوهاج ووجهت النيابة اليهما تهمة قتل المخبر السري بامن الدولة مختار داود.

في اطار حملة تصعيد الاتهامات بين ادارة جامعة اسيوط واعضاء نادي هيئة التدريس قرر أعضاء النادي الاضراب عن الدراسة اليوم لمدة يوم واحد بعد ان عقدوا اجتماعا قرروا فيه سحب الثقة من رئيس الجامعة وارسلوا برقيات احتجاج لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير التعليم ضد رئيس الجامعة.



التصديق على احكام المحكمة العسكرية العليا خلال ايام ١٥ يوما لتقديم التماسات اعادة النظر فور الاعلان بالحكم

كتب طاهر قابيل :
يتم خلال الايام القادمة التصديق على حكم المحكمة العسكرية العليا بالاستكدرية في قضيتي التنظيم الارهابي المسلح .. وصرح مصدر بالقضاء العسكري : ان القانون يسمح بـ ١٥ يوما منذ صدور الحكم للتصديق عليه . وان الموافقة على هذه الاحكام يمكن ان تتم من وزير الدفاع او رئيس الاركان او قائد المنطقة الشمالية فيما عدا احكام الاعداء التي يتم التصديق عليها من رئيس الجمهورية .
واضاف : انه تعطى مهلة ١٥ يوما

فقد اعلان التهمين بالاحكام المصدق وليس رميا بالرصاص .
وعن طلب الانتربول للقبض على

عليها لتقديم التماسات اعادة النظر والتي ترفع الى الضابط الاعلى للنظر اما برفضها او قبولها .
واشار المصدر القضائي الى ان التهمين الهاربين يسمح لهم بـ ١٥ يوما فور اعلانهم بالحكم بعد القبض عليهم او تسليمهم انفسهم لتقديم التماسات حتى بعد انتهاء نظر التماسات التهمين الآخرين .
وقال : ان العقوبة يتم تنفيذها داخل السجون المدنية وليس العسكرية حتى اذا طلب المحكوم عليهم ذلك وان حكم الاعداء يتم شقها

وتمصادرة كافة الممتلكات والاسلحة والمضبوطات .
الهاربين قال : ان القضاء العسكري يقوم بإبلاغ أمن الدولة بالحكم النهائي .
وتتخذ الاجراءات طبقا للاتفاقيات الدولية .
وكانت المحكمة العسكرية العليا بالاستكدرية قضت بعدم الخفيس الماني باعدام ثمانية (منهم ٧ هاربين) والمؤبد لاربعة والأشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة لـ ١٨ والأشغال الشاقة ١٠ سنوات لواحد و ٧ سنوات لآخر و ٥ سنوات لواحد .. وبالسجن لمدة ١٥ سنة على اثنين والسجن ٥ سنوات على ثلاثة وسنة واحدة على احد التهمين والبراءة لتسعة .



المطلوبون للاعدام في طريقهم الى تركيا

وحزب الله يعرض استضافتهم!

■ كتب حمدي رزق :

علمت - روز اليوسف - ان ثلاثة من المحكوم عليهم بالإعدام غيابيا في قضية تنظيم ثوار افغانستان موجودون حالياً بالاراضى التركية في ضيافة حزب الدعوة التركي والتي وصلوها في طريقهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية بناء على دعوة من الدكتور عمر عبد الرحمن للالتقاء بهم في مطلع الشهر الهجري الجديد .

واكدت مصادر عليمة - لروز اليوسف - ان الثلاثة وهم محمد شوقي الاسلامبولي ، شفيق قاتل الرئيس السادات ومصطفى حمزة امير الجماعة الإسلامية في بيا بينى سويك ، وطلعت احمد قاسم احد المتهمين في قضية اغتيال السادات غادروا - بيشاور - الباكستانية قبل اسبوعين بناء على دعوة عمر عبد الرحمن لزيارة امريكا ، إلا انهم تلقوا دعوة أخرى من حزب الله اللبناني الموالي لإيران ومنتظر ان يلبوا بعد المتاعب القضائية التي يواجهها الدكتور في نيويورك ونظر قاضي التحقيقات هناك للمطلب المصري بترحيله ، وكشفت مصادر التحقيقات التي اجريت مع بقية أعضاء التنظيم في القاهرة قبل انتقالهم للمحاكمة بالاسكندرية والتي استغرقت ٣٥ يوماً ، ان المتهمين السبعة الهاربين ومعهم شريف احمد حسن مسئول التسليح - المتهم الاول - ارتبطوا

بعلاقات وثيقة بحزب الله اللبنانيين وانه تم العثور على وثائق لدى شريف ، بينها رسائل متبادلة بين قياديين في الحزب الذي يعمل في الاراضى اللبنانية وبين محمد شوقي الاسلامبولي ، تتضمن معلومات هامة عن حركة حزب الله في الاراضى المصرية في نفس الوقت بدأت وزارة الداخلية حسب ما صرح به اللواء حلمي الفقى رئيس مصلحة الامن العام - لروز اليوسف - في إعداد ملفات كاملة باسماء المتهمين الـ ١١ الهاربين والاحكام القضائية النهائية التي تدينهم ، تمهيداً لتسليمها إلى إدارة الانتربول في مصر لمخاطبة الدول التي يوجد هؤلاء المتهمون على اراضيها وتطبيق معاهدات التسليم او مبدأ المعاملة بالمثل والاسلوب الاخير هو الأرجح لعدم وجود اتصالات تسليح بين مصر وكل من افغانستان وباكستان وهي البلاد التي يتوقع ان يتواجد بها المتهمون . ■

**القضاء الإداري يلغي قرار إحالة
المتهمين في قضيتي الإرهاب بالاسكندرية
للمحكمة العسكرية العليا**

ألفت محكمة القضاء الإداري
بمجلس الدولة أمس ، القرار الصادر
في أكتوبر الماضي بإحالة المحبوسين على
ذمة قضيتي الإرهاب بالاسكندرية
رقمى ٢٩١ ، و ٢٩٦ أمن دولة لعام
٩٢ إلى المحكمة العسكرية العليا .
وامرت المحكمة بتنفيذ الحكم بمسودته
ويدون اعلان .

صدر الحكم برئاسة المستشار
طارق البشري نائب رئيس مجلس
الدولة ويأمانة سر سامي عبدالله .
قالت المحكمة ان اختصاص
القضاء العسكري طبقا لنصوص
القانون يتعلق بجرائم معينة على سبيل
الحصر ، كما ان المادة ٦ من قانون
الاحكام العسكرية خولت رئيس
الجمهورية سلطة إحالة جرائم معينة
للقضاء العسكري .

وعلى ذلك كان هذا القرار قد
انطوى على إحالة قضيتين تحددتا
باشخاص المتهمين فيهما إلى قضاء غير
مختص بكون مخالفات للقانون ويتعين
الفاؤه .

وهذا الحكم قابل للطعن امام
المحكمة الادارية العليا بمجلس
الدولة .

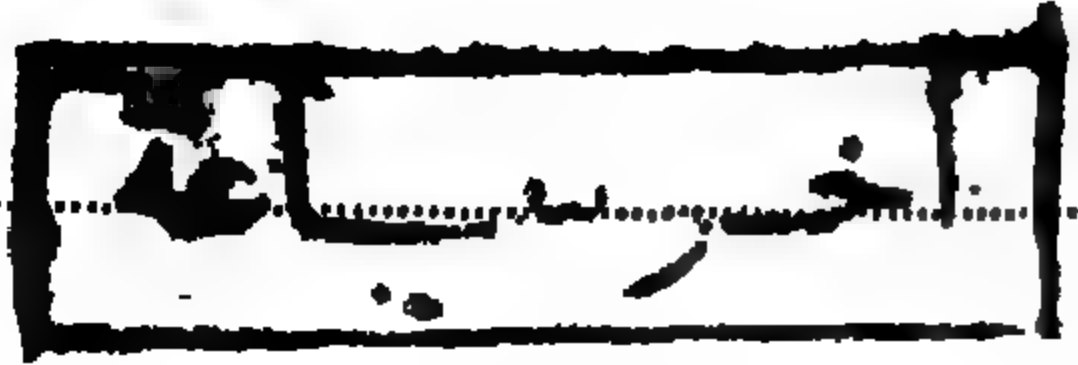


القصة الكاملة لتنظيم الأفغان ولماذا الأعداء لثمانية من المتهمين ؟

● تميزت الأحكام التي أصدرتها المحكمة العسكرية العليا بالاستكثارية في قضية المعتقلين من الأفغان ، يعدد من المؤشرات الهامة :
أولا : إن هذه الأحكام هي الأولى منذ عام ١٩٨١ ، التي تضمنت أحكاما بالأعدام للمدعى من المتهمين ، وكان آخر من صدرت بحقهم أحكام مشابهة مجموعة خالد الإسلامبولي ، التي قامت باغتيال الرئيس الراحل أنور السادات ، ويمكن تفسير ذلك .. في خطورة تنظيم « الأفغان » الذي ينتمي إليه المتهمون ، وتشير بعض المصادر أن المتهمين هم أعضاء في تنظيمات إرهابية مختلفة سواء الجهاد أو الجماعة الإسلامية ، إلا أنهم انقلوا على السطر إلى أفغانستان حيث كان الهدف هو المساعدة في جهاد الثوار الأفغان ضد النظام الشيوعي في كابل ، وهناك تدريبوا على أعمال مناهضة السلطات ، واستخدام الأسلحة بكافة أنواعها ، وتصنيع الأسلحة .. وبعد وصول الثوار الأفغان إلى الحكم .. وبداية الصراع بين الفصائل الأفغانية خلف كل طرف من أن يتم استخدام ما سمي يومها « اللواء العربي » الذي يتكون من عدة آلاف من رعايا دول عربية عديدة .. لصالحه في الصراع الدائر بينهم ، فسعوا إلى التخلص منهم وأبعدهم ، بحجة أن مهمتهم في أفغانستان قد انتهت ، وتشير بعض التقارير إلى أن عددهم وصل إلى ١٠ آلاف ، وتقارير أخرى تشير إلى أن العدد أكبر من هذا بكثير ، إلا أن كثيرا من التقارير

يشير إلى أنه تم تجميعهم في معسكر في بيشاور على الحدود الأفغانية الباكستانية ، ويومها بدأت مفاوضات بين قادة التطرف في العالم العربي سواء عمر عبدالرحمن في مصر ، راشد الغنوشي « تونس » حسن الترابي « السودان » وعيسى مدني في الجزائر ، مع القيادات الإيرانية لادخالهم إلى هناك .. وجدها السلطات الإيرانية ورقة مهمة في التأثير على الأوضاع الداخلية لكل الدول العربية التي ينتمي إليها هؤلاء الإرهابيون ، سواء مصر ، تونس ، الجزائر ، سوريا ، الأردن ، السعودية ودول خليجية أخرى ، وموريتانيا ، وبعض الفلسطينيين .

وبدا المخطط الإيراني في تنظيم عمليات عودتهم إلى بلادهم ، بعد التنسيق وإعادة تدريبهم لتنفيذ مخططات الحلف غير المقدس بين إيران واطلب التطرف في من استقرار الدول العربية ، وبالفعل ساعدتهم إيران في استخراج جوازات سفر مزورة بالإضافة إلى تحديد خطوط العودة للعناصر المهمة منهم ، وتفاوضوا أن تكون العودة مباشرة من طهران أو أفغانستان إلى دولهم ، بل لجأ بعضهم إلى السفر إلى أوروبا ، أو تركيا قبل العودة إلى بلادهم . وكانت أجهزة الأمن المصرية يفتة لكل تلك



المصدر :

النشر والتدوينات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ جمادى الأولى ١٩٩٢

لثمة واحد ، وبالإشغال الشاقة ٧ سنوات لثمة واحد ، وبالإشغال الشاقة ٥ سنوات لثمة واحد أيضا .. وبالسجن ١٥ سنة لثمةين ، وبالسجن ٥ سنوات لثمة متهمين .. والحبس لمدة ستة لثمة واحد .. وقد قضى الحكم ببراءة ٩

وكانت المحكمة العسكرية العليا قد عقدت جلساتها يوم ٣ ديسمبر الجاري برئاسة اللواء أحمد عبدالله وعضوية اللواء على حمزة والعقيد فيصل هيبه وممثل الادعاء العقيد السيد حمودة رئيس النيابة العسكرية .. حيث نظمت في البداية بالحكم في القضية رقم ٢٤ جنائيات عسكرية والخاصة بقضية « العائدون من فلسطين » والمتهم فيها ٢٦ متهما منهم ١١ هارباً .. حيث أصدرت المحكمة حكمها بالإعدام على ٨ متهمين هم :

محمد شوقي الاسلامبولي « هارب » ، شفيق خالد الاسلامبولي قاتل الرئيس الراحل أنور السادات ، ومصطفى حسن أحمد حمزة « هارب » ، ورفاعي أحمد طه مرسى « هارب » ، وعثمان خالد إبراهيم السمان « هارب » ، وأحمد مصطفى نواره « هارب » ، وطلعت محمد ياسين همام « هارب » ، وطلعت فؤاد قاسم « هارب » ، وشريف حسن أحمد محمد حسن والذي صدر الحكم عليه حضورياً .

كما حكمت المحكمة بالإشغال الشاقة المؤبدة على المتهم شعبان رجب على عيد وبالإشغال الشاقة ١٥ سنة لـ ٩ متهمين هم هشام حسن مرسى وهاني يوسف الشلال « المتهم في قضية مقتل الدكتور رفعت المحجوب » ، ومحمد سعد محمد عبده وأشرف يوسف بدوي وعيسى بسيوني وحروج وجمال محمد عثمان محاسب ، وإبراهيم طه عبدالرسول « هارب » ، وأبو بكر « سوداني الجنسية » ، وحسن السيد حامد « هارب » .

وبالإشغال الشاقة ١٠ سنوات على المتهم نبيل عبدالفتاح براغيث وبالسجن ١٥ سنة على المتهم ناصر أحمد فكري وبالسجن ٥ سنوات لكل من علاء حامد أحمد إبراهيم وفائز عبدالراضي ومحمد عباس سليمان .

وحكمت المحكمة ببراءة ٣ هم : سلامة حسن

العناصر ، بعد أن أحكمت السيطرة على كافة المناطق البرية والبحرية ، وبعدها تسلمت عناصر التنظيم ، بالإضافة إلى أن الحملات الأمنية التي قامت بها أجهزة الأمن المصرية ، وأدت خلالها القبض على بعض العناصر الإرهابية ساعدت اعترافاتهم أمام النيابة عن الكشف عن أبعاد تنظيم الألفان وخطورته ، وكافة مخططاته .

● ثانياً : إذا كانت أحكام الإعدام الثمانية ، قد وجهت إلى سبعة من الهاربين ، ومن بينهم شفيق خالد الاسلامبولي ، إلا أن أحد الذين تم ضبطهم ستندلج عليه العقوبة وهو شريف محمد حسن ، بالإضافة إلى أنه سيتم تنفيذ أحكام الإعدام ضد الهاربين فور القبض عليهم واحضارهم ، دون إعادة الإجراءات أو المحاكمات .

● إن المحكمة العسكرية استطاعت الانتهاء من نظر القضية خلال ٣٥ يوماً .. عقدت خلالها ٢٦ جلسة بين علنية وسرية ، ومن المعروف أن أحد أسباب استمرار هجمة الإرهاب ، هو بطء الإجراءات .. فمن يصدق أن قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق ما زالت منفلورة أمام القضاء .. ومن يتصور أن قضية اغتيال الدكتور فرج فودة ما زالت مطروحة أمام المحاكم .

ومن المعروف أن حسن شحاته بدران ، قاتل النقيب الشهيد على خاطر قد حوكم عليه في هذه القضية بالسجن ١٥ عاماً ، إلا أنه سيواجه محكمة أخرى عن جريمتي اغتيال الشهيد خاطر ، والشروع في قتل المقدم المخزنجي ، ومقاومة السلطات ، وإحراز أسلحة ومتفجرات ، وهي تهمة قد تصل عقوبتها إلى الإعدام ، وكانت المحكمة قد نفت أن تكون قد حكمت فكري ، بل إرهابياً ، وأضحت في القضية رقم ٢٣ جنائيات عسكرية بالإحكام الآتية :

الإعدام شتقاً على ٨ متهمين منهم ٧ هاربين .. وبالإشغال الشاقة المؤبدة على ٤ متهمين وبالإشغال الشاقة لمدة ١٥ عاماً على ١٨ متهما بينهم الإرهابي حسن شحاته بدران قاتل النقيب على خاطر .. كما قضت المحكمة أيضاً بالإشغال الشاقة ١٠ سنوات



آخر ما

المصدر :

النشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ :

١٩٩٢

وكانت النيابة العسكرية قد وجهت إلى المتهمين
الـ ٢٦ في قضية تنظيم «الملاشون» من
الفاطستين، تهمة الانضمام إلى جماعة تولى
المتهمين فيها من الأول للثامن قيادة الغرض منها
الدعوى لتعطيل احكام الدستور والقوانين
والاضراب بالسلام الاجتماعى، بان دعوا إلى تغيير
نظام الحكم وتكفير الحكم، وإباحة الخروج عليه
وإغتيال بعض المسئولين عن الحكم .. وكان
الإرهاب من الوسائل التى تستخدم فى تحقيق
اغراضها وبخيلاتهم كميات من المواد المتفجرة
ووسائل تفجيرها واسلحة نارية وذخائر .
كما وجهت النيابة للمتهمين الـ ٢٢ في قضية
تنظيم الجهاد تهم إنشاء وتنظيم وإدارة - على
خلاف القانون - جماعة تولى قيادتها المتهمون
الثلاثة .. الأولى تدعو إلى تكفير الحكم والمجتمع
والقيام بعمليات إرهابية ضد أفراد الشرطة
ومتشائنها وبور العبادة واستحلال أموال العوام .

أحمد حسن ، هارب ، وخلاف محمود عبدالسميع ،
وجميل محمد الصالح .

● والى القضية رقم ٢٣ جنديات عسكرية
الخاصة بتنظيم الجهاد والمتهم فيها ٢٢ بينهم
٣ هاربين . قضى الحكم غيابيا بالإشغال الشاقة
المؤبدة على السيد محمد محمد إبراهيم ..
وحضوريا بالإشغال الشاقة المؤبدة على كل من
المتهمين قاسم إبراهيم لطيش وأحمد عبدالعظيم
حجازى ، وبالإشغال الشاقة ١٥ سنة لـ ٩ متهمين
هم : مدوح يونس أبو طلق ، وسلى محمد
رمضان ، وعلاء الدين اسماعيل عبس ، وأحمد
محمد حسن حافظ ، ومحمود درويش محمد
درويش ، وحسن شحاته بدران (قتل التقيب
خاطر) وأحمد إبراهيم عبدالجليل وخالد خليفة
تهانى وإبراهيم محمد عبدالستار الأسرج .

وبالسجن ١٥ سنة على المتهم صلاح حسين
إبراهيم جبر وبالسجن ٧ سنوات على المتهم على
قاسم عبدالله مصباح وغرامة ٥٠٠ جنيه .
وبالسجن ٥ سنوات على المتهم إبراهيم عوض
حسن الجعدار .. وبالحبس ستة واحدة للمتهم
نشأت محمد بغدادى .

وببراءة ٦ متهمين هم طارق الإمام عبدالجليل
السيد واشرف رجب محمد مرسى وعلى عبدالبارى
محمد زايد والسيد درويش محمد درويش وعلاء
عبدالغنى البربرى (هارب) وعبدل أحمد طه
حسن (هارب) .

كما قضت المحكمة بمصادرة المضبوطات من
أسلحة وذخائر ومطبوعات كما أصدرت النيابة
العسكرية لأمر تنفيذ القضية الأحكام بالنسبة
لأحكام السجن والإشغال الشاقة وسلمتها لإدارة
السجن .



الأهرام

المصدر :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ : ٩ ديسمبر ١٩٩٢

مجلس الدولة يقضي بوقف قرار باحالة تفويض الجهاد الى المحكمة العسكرية

كتب محمد الصديقي :

قضت محكمة القضاء الإداري برئاسة المستشار طارق البشري بوقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية باحالة قضيتي تنظيم الجهاد المسلح الى المحكمة العسكرية العليا .
كان الرئيس مبارك قد أصدر قرارا جمهوريا بنظر القضيتين المتهم ليهما ٤٨ متطرفا أمام المحكمة العسكرية العليا بتهمة ممارسة الإرهاب وإنشاء حزب سرى إرهابي في أكتوبر الماضي . وقد أصدرت المحكمة الخميس الماضي أحكامها على المتهمين .
وصرح مصدر قضائي كبير : ... للاحالي ، أن الآثار المترتبة على حكم مجلس الدولة تنحصر في تأخير التصديق على أحكام المحكمة العسكرية لحين الفصل في الطعن المنتظر أن تتقدم به الحكومة أمام المحكمة الإدارية العليا ضد حكم مجلس الدولة .



مصر: إبطال حكم الأعدام على عناصر العائدون من أفغانستان

□ القاهرة - «الحياة» :

■ قضت محكمة القضاء الإداري في القاهرة أمس بإلغاء القرار الجمهوري الرقم ٣٧٥ لعام ١٩٩٢ والخاص بإحالة قضيتي «الجهاد» و«العائدون من أفغانستان» على القضاء العسكري.

وجاء في حيثيات الحكم المفاجئ الذي يحمل في طياته تطوراً أساسياً والذي أصدرته المحكمة برئاسة المستشار طارق البشري أن محكمة أمن الدولة العليا المشكلة بموجب القانون الرقم ١٠٥ لعام ١٩٨٠ هي الوحيدة المنوط بها النظر في مثل هذه القضايا.

ويقرتب على حكم محكمة القضاء الإداري إلغاء الأحكام التي أصدرتها المحكمة العسكرية في الإسكندرية يوم ٣ كانون الأول (ديسمبر) الجاري والتي صدرت على ٤٨ متهماً في القضيتين.

وكانت المحكمة العسكرية في الإسكندرية أصدرت حكماً بأعدام ثمانية من أعضاء تنظيم «العائدون من أفغانستان» الذي يضم عناصر من تنظيم الجهاد وحزب الله، والجماعة الإسلامية العالمية، وحكمت أيضاً بالسجن ٢٥ عاماً مع الأشغال الشاقة على متهم واحد وعلى ١٠ متهمين بالسجن ١٥ عاماً مع الأشغال الشاقة. وفي وقت لاحق قُتل ثلاثة أشخاص بعد اشتباك مع قوات

الشرطة استمر أكثر من ثلاث ساعات، وقال اللواء محرم عطية مدير الأمن لـ «الحياة» «إن حملة تفتيشية لقوات الأمن المركزي والبحث الجنائي مشطت بعد ظهر أمس منطقة الخطاطبة التابعة لمدينة منوف في وادي النيل بعدما اتخذها الإرهابيون، وكرا لممارسة أعمال العنف والإرهاب ضد المواطنين». وأن الحملة داهمت منزلاً اتخذته «الإرهابيون» وكراً لهم إلا أنها فوجئت بهم يطلقون النار من رشاشات فوق اشتباك بين الطرفين أسفر عن مقتل ثلاثة من «الإرهابيين» بينهم سيدة وهم: عادل عبدالعاطي عيسى وعيسى محمد عيسى واعتماد قطب زوجة عطية محمد عيسى الذي اعتقل.



الأمرام

المصدر :

لنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٠ ديسمبر ١٩٩٢

استشكال في وقف حكم
احالة المتهمين في قضيتي
الارهاب للمحكمة العسكرية
اقامت هيئة قضايا الدولة امس ،
استشكالا امام محكمة الامور
المستعجلة بعايدين في تنفيذ حكم
القضاء الاداري الصادر امس الاول ،
بوقف القرار الصادر في اكتوبر الماضي
بإحالة المحبوسين في قضيتي الارهاب
بالاسكندرية رقمي ٢٩١ و ٢٩٦ امن
دولة لعام ٩٢ الى المحكمة العسكرية
العليا .



.. والنيابة العسكرية تعلن

المحكوم عليهم بالتصديق

قامت النيابة العسكرية بإعلان جميع المتهمين في قضيتي تنظيم الارهاب بالتصديق على الاحكام والتي تتراوح من البراءة الى الاعدام وقد تم التصديق على احكام القضية رقم ٢٤ جنائيات عسكرية ، والمعروفة باسم قضية تنظيم «العائدون من أفغانستان» .

وصرح مصدر مسئول بأنه وفقاً لقانون الاحكام العسكرية يكون من حق كل محكوم عليه التقدم بالتماس لاعادة النظر في الحكم الصادر ضده خلال ١٥ يوماً تبدأ من تاريخ اعلانه بالتصديق على الحكم .



المصدر : **رأس خبار**

للتنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٩٩٢/١٤/١

١ رئيس الجمهورية يصدق على أحكام القضية الثانية .. لئلا رهاب

الاسكندرية - فاروق عبد المنعم

الاعداد شتقا . واصدار الامر التنفيذي لما سدر سجن الحضرة بالافراج قورا عن المحكوم عليهم بالبراءة مالم يكونوا مطلوبين على ذمة احكام بالحبس او قضايا اخرى . وقال ان حكم محكمة القضاء الاداري الذي صدر اخيرا لا يوقف التنفيذ وان الطعن سيتم مباشرة عن طريق هيئة قضايا الدولة . ويمكن للمتهمين المحكوم عليهم جميعا بما في ذلك حكم الاعداد التقدم بتظلم باعادة النظر في الاحكام الى ادارة القضاء العسكري التي ستقوى رفعه الى الجهة المختصة بالنظر في التظلم لمدة ١٥ يوما تبدأ من يوم ٧ ديسمبر تاريخ التصديق

سنوات .. والسجن ١٥ سنة و٥ سنوات .. بالاضافة الى البراءة لثلاثة فقط هم حسن احمد حسن «غيابي» - خلاف عبدالسميع وجميل الصادق «حضورى» وتضم الاحكام بالاشغال الشاقة المتهم هانى يوسف الشاذلى الذى يحاكم حاليا امام محكمة امن الدولة العليا بالاشتراك في جناية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب . وصرح العميد السيد محمد حمودة رئيس النيابة العسكرية بالاسكندرية بانه قد تم صباح امس اعلان المتهمين بقرار تصديق السيد رئيس الجمهورية على الاحكام بالكامل بما في ذلك احكام

صدق الرئيس حسنى مبارك رئيس الجمهورية على احكام القضية الثانية من قضايا الارهاب رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٢ التي تضم ٢٦ متهما .. والتي حكم فيها بالاعداد شتقا لسبعة متهمين هم «شوقى الاسلامبولى» «غيابى» - مصطفى حسن عز «غيابى» - رفاعى طه موسى «غيابى» - عثمان خالد «غيابى» - احمد مصطفى قواره «غيابى» - طلعت ياسين همام «غيابى» - شريف حسن احمد «حضورى» - بالاضافة الى احكام الاشغال الشاقة المؤبدة والاشغال الشاقة ١٥ عاما والاشغال الشاقة ١٠



نائب رئيس محكمة النقض : إحالة قضايا الإرهاب للمحكمة العسكرية إجراء دستوري وقانوني

كتبت مديحة عزب :

أعلن المستشار نبيل رياض نائب رئيس محكمة النقض ان الدستور والقانون يمنحان رئيس الجمهورية سلطة اتخاذ التدابير المناسبة للمحافظة على الامن والنظام العام . وله ان يأمر بتشكيل محاكم عسكرية للمتهمين بارتكاب جرائم يعاقب عليها القانون العام . مادامت حالة الطوارئ قد اعلنت في البلاد . وقال المستشار نبيل رياض في تصريحاته للاخبار ان مصر ليست وحدها من بلاد العالم التي تطبق قانون الطوارئ بل يوجد هذا النظام في كثير من دول العالم وأضاف انه يجوز لرئيس الجمهورية اصدار اوامر عسكرية بتجريم بعض الافعال ووضع عقوبات رادعة لمواجهة ظاهرة الارهاب . وأوضح نائب رئيس محكمة النقض ان الارهاب يحتاج الى ردع . وان بطله الفصل في القضايا امام المحاكم العادية يعوق الردع المطلوب .. وإحالة هذه القضايا الى المحاكم العسكرية يتفق مع القانون والدستور .



الأخبار

المصدر :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٠ ديسمبر ١٩٩٢

رئيس مجلس محكة النقض «الأخبار»

لماذا القضاء العسكري في القضاء

المهمة ؟

عندما صدر حكم المحكمة العسكرية مؤخراً في قضية تنظيم الجهاد بقي بالاعدام على ثمانية من أعضاء التنظيم وبالأشغال الشاقة المؤبدة على عدد آخر .. أثر أكثر من سؤال .. ما الفرق بين الأحكام العسكرية والأحكام المدنية وما هي سلطات الحاكم العسكري وهل تختص المحاكم العسكرية — فقط — بنظر قضايا الإرهاب وهل تعاد محاكمة المتهمين

الهاربين من حكم الاعدام في حالة ضبطهم أم ينفذ الحكم فوراً .. وما هي الاجراءات التي تتخذ في حالة قبول الاعتصامات التي يتقدم بها المتهمين أو في حالة رفضها .. أسئلة كثيرة يجيب عنها — في حوار سريع — المستشار محمد نبيل رياض نائب رئيس محكمة النقض ..

قانون الطوارئ: لم يستفصل في تفسير موقفه حتى الآن

● الأصل ان التقاء العادي هو المختص بنظر جميع القضايا إلا ان القانون رقم ١٦٢ لسنة ٥٨ بشأن حالة الطوارئ والمعدل بالقانونين ٦٠ لسنة ٦٨ و ٦٧ لسنة ٧٢ أعطى لرئيس الجمهورية الحق في إعلان حالة الطوارئ كلما تفرض

الامن أو النظام العام للخطر سواء كان ذلك بسبب وقوع حرب أو حالة تهدد بوقوعها أو حدوث اضطرابات في الداخل أو كوارث عامة أو انتشار وباء ويكون إعلان حالة الطوارئ بقرار من رئيس الجمهورية ولا يجوز مداه

إلا بموافقة مجلس الشعب .. ● وفي هذه الحالة ومتى أعلنت حالة الطوارئ فلرئيس الجمهورية أن يتخذ التدابير المناسبة للمحافظة على الأمن والنظام العام مثل وضع قيود على حرية الأشخاص أو مراقبة المراسلات أو تكليف أي شخص بتأدية



على الحكم ويأخذ مجراه الطبيعي
للتنفيذ بشكل نهائي ..

العيب في طول الإجراءات

● سالت المستشار محمد نبيل رياض .. هل هناك عيب في القضاء العادي يدعو للاستعانة بالقضاء العسكري في مثل الحالات المشار إليها .. وبمعنى آخر .. هل يعجز القضاء العادي عن نظر تلك القضايا والفصل فيها ..

● يجيب نائب رئيس محكمة النقض : أشتهر القضاء العادي بتأخير الفصل في القضايا وهذا لا يرجع لعيب فيه ولكن في قانون الإجراءات .. والذي وجع ضمانات عديدة للمتهمين فضلاً عن وجود ثغرات يستغلها بعض المحامين أسوا استغلالاً تتسبب في تعطيل الفصل في القضايا وعلى سبيل المثال مسألة رد المحكمة أورد القضاة .. ان عملية الرد - الواحدة - تستغرق أكثر من ٦ أشهر كاملة .. يضاف الى ذلك « دلع » بعض المحامين بطلب التأجيل باستمرار أو الاستشكال ..

ان قانون المحاكم العسكرية (مانيهوش الكلام ده خالص)

● ويضيف المستشار محمد نبيل رياض أنه طالما ذكرنا عيوب قانون الإجراءات فينبغي أيضاً أن نشير الى قانون الإجراءات الجديد والذي يعد حالياً وعلى وشك الانتهاء ويعالج الثغرات الموجودة في القانون القديم ..

● وبعبارة أخرى يؤكد نائب رئيس محكمة النقض ان القضاء العادي هو الأصل والعسكري هو الاستثناء ولكن في نفس الوقت فإن

القضايا التي تحال للمحاكم العسكرية تحتمل التأجيل ..

حالة الطوارئ

● معروف انه عقب اغتيال الرئيس السادات صدر القرار الجمهوري رقم ٥٦٠ لسنة ٨١ بإعلان حالة الطوارئ .. ولكن مد العمل بها حتى الآن دفع بعض الناس للاعتقاد بأنها وراء أحداث العنف والارهاب التي شهدناها في مختلف الساحات في السنوات الأخيرة ..

عمل من الاعمال أو الاستيلاء على المنقول والمعار أو سحب تراخيص الأسلحة أو إخلاء بعض المناطق كما يجوز له توسيع دائرة هذه الحقوق على أن يعرض ذلك أيضاً على مجلس الشعب .. ورئيس الجمهورية ان يأمر بتشكيل دوائر أمن دولة جزئية من أحد القضاة أو دوائر أمن دولة عليا من ٢ مستشارين .. كما يجوز له ان يكون تشكيل دوائر أمن الدولة الجزئية من قاض و ٢ من ضباط القوات المسلحة برتبة نقيب على الأقل وتشكيل دوائر أمن الدولة العليا من ٢ مستشارين وضباطين من ضباط القادة ..

كما يجوز له ان يأمر بتشكيل دوائر أمن دولة من الضباط فقط .. وتطبق المحكمة في هذه الحالة الاجراءات التي ينص عليها أمر التشكيل الصادر من رئيس الجمهورية .. وتشكل دوائر أمن

الدولة العليا من ٢ من الضباط القادة ويقوم أحد الضباط أو أحد أعضاء النيابة العامة بوظيفة النيابة العامة ..

احكام نهائية

ويجوز لرئيس الجمهورية ان يحيل الى محاكم أمن الدولة الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام .. وبانتهاء حالة الطوارئ ينتهي اختصاص هذه المحاكم ..

● ويتميز الاحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة بأنها لا يجوز الطعن فيها إلا انها لا تعتبر نهائية إلا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية ..

الغاء العقوبة

● ويجوز لرئيس الجمهورية عند عرض الحكم عليه أو تقديم التماس أن يخفف العقوبة أو يبدلها أو يلغها أو يأمر بإعادة المحاكمة أمام دائرة أخرى (أمن دولة أيضاً) .. أما إذا رفض التماس فهو يصدق

● يقول المستشار محمد نبيل رياض : تجدر الإشارة أولاً الى أنه يتعين أن يتضمن قرار بدء حالة الطوارئ - عند صدوره - مدة سريانها ولا تمد إلا بعد موافقة مجلس الشعب .. والحقيقة ان مصر ليست ظاهرة وحدها في تطبيق قانون الطوارئ لمدة أكثر من ١٠ سنوات متواصلة .. فهي موجودة في كثير من دول العالم .. والذي اضطرنا اليه .. هي الظروف والأحداث التي مرت وتمر بها البلاد ..

● وكلمة حق احب ان اشهد بها .. ان قانون الطوارئ لم يستغل منذ صدوره في غير مرضعه ولم يستعمل السيد رئيس الجمهورية سلطات الاستثنائية المخولة له بمقتضى قانون الطوارئ في غير الحالات التي تستدعي ذلك حفاظاً على الأمن والنظام العام .. كما لم يستعمل سلطاته المخولة له باحالة بعض القضايا الى

المحاكم العسكرية إلا بعد تفشى ظاهرة الارهاب بشكل يهدد المصالح القومية للبلاد .. ولا يزال رئيس الجمهورية يستعمل حقه في أضيق نطاق وعند الضرورة القصوى .. هذا بالرغم من أنه بموجب حالة الطوارئ فيجوز لرئيس الجمهورية إصدار أوامر عسكرية بتجريم بعض الأفعال ووضع عقوبات مغلظة لها ..

الفهم الخاطيء للدين

● ويرى نائب رئيس محكمة النقض ان ظاهرة الارهاب وراءها - بالدرجة الأولى - الفهم الخاطيء للدين واستغلاله لمصالح شخصية والبطالة والحالة الاقتصادية واستغلال ضعاف النفوس والتمويل من الخارج ..

● وعلى المستوى الشخصي يؤيد المستشار محمد نبيل رياض مد حالة الطوارئ وخاصة في هذه الفترة التي اتجه فيها الارهاب لضرب المصالح القومية .. والى أن تهدأ الأمور ..



المصدر : أخبار الأهرام

للنشر والذخائر الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ ديسمبر ١٩٩٢

مثالث الشار

والداهى الشركة

الآن فقط .. وبعد ان قال القضاء العادل كلمته فى قضية الارهاب التى نظرتها المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية . تفتح « اخبار الحوادث » ملف القضية وتزيح الستار عن اسرار المؤامرة .. والمخطط الارهابى الذى امتدت خيوطه فى ايران وافغانستان والسودان واستطاعوا تجنيد بعض من الذين ضلوا الطريق .. ونسوا مصريتهم وكانوا العوبة فى يد الارهاب . تريد الخراب والدمار لهذا الوطن الذى اراد له الله سبحانه وتعالى السلام فى كتابه الكريم .

ان ملف قضية الارهاب يكشف هذه المخططات الخبيثة ... ويلقى الضوء مثل هالة نور على عدالة القضاء المصرى ... فاذا كان الارهاب اعمى ... فان العدالة كانت مفتوحة العينين .. فتحت صدرها بكل الفهم للدفاع عن المتهمين .. اعطتهم كل الضمانات .. وفى النهاية قالت كلماتها فى قضية شرذمة الارهابيين .. واعطتهم درسا بليغا فى روح الاسلام الحق .. وهذه هى اسرار المؤامرة ..



المصدر : أخبار الأمانة

١٠ ديسمبر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والتوزيع : الصحافة والمعلومات

المتهمون
قاموا
بتزوير
البطاقات
الشخصية
وجوازات
السفر

أخبار
قضية
الأمن

أجهزة الأمن كشفت اضلاع

«مثلث الخراب»

في إيران وأفغانستان
والسودان



المصدر : أخبار الأمانة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ ديسمبر ١٩٩٢

بين المتهمين حيث قاموا بتسجيل جلساتهم لكي يكون ذلك نوعاً من الضمان حتى لا يقوم أحد بخيانة الآخر والقيام بالتبليغ عن التنظيم.

وتشمل هذه الأدلة ايضاً تحويل مبالغ من شركة توظيف أموال من الخارج. وعدداً كبيراً من نماذج البطاقات الشخصية ومستخرجات لشهادات تأدية الخدمة العسكرية.

ويؤكد انهم تلاعبوا في جوازات السفر مثلاً الجواز رقم (١٠٨٤٧/٢٩٠) مصر الجديدة باسم ... تين اضافة خاتم دول العالم بالصحيفة رقم ٦ مزورة وتبين ان هناك جوازاً آخر يحمل رقم (١١/٣٥٣٩٧٠) صادر من مصر الجديدة مزور ...

وهذا الجواز موضع تحقيق النيابة العامة في المخبر ١٠٢٣٩ جنابات يولاق الذكور لسنة ١٩٩١ .. والجواز رقم (١١/٢١٠١٠٥) حداثق القبة تم ...

في التلاعب فيه بعد انتهاء تاريخ صلاحية الجواز وذلك بالكشف المحكم وتعديل البيانات وتم تعديل التاريخ الى ...

تحقيق : محمد شاكر

تصوير : محمود عبد العزيز

١٩٩٨/١٢/٣١ باللفة العربية والانجليزية والجواز رقم ٨٨/١١٩٨٨٨ .. اتضح انه مزور عن طريق ذرع صورة صاحب الجواز الاصل ووضعت صورة شخص آخر بدلا منها ..

جواز صادر من سوهاج برقم (١١/١٠٣٧٤٤٠) تبين ان جميع بياناته صحيحة والصورة مطابقة لكنه اصاب الخاتم الخاص بجميع دول العالم .. الجواز رقم (١١/١٦٠٠٦١٥) من الاقصر تم تزوير بياناته .. الجواز رقم (١١/٧٧٨٠٢٠) شبين الكوم .. الجواز رقم (١٠/٨٥٤٤٠) مزورة منه حركة النقل على الحدود بحيث انه غير واضح من حركة النقل ما تم في اعوام ...

٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ .. جواز سفر اتضح فيه انه لم يستدل على تاريخ عودته .. جوازات لم يستدل على سفراته ..

● هذه هي اللعبة .. اسمها لعبة تزوير الوثائق صالحة تماماً للاستعمال ..

● التقرير من المعامل الجنائية عن الأسلحة اتضح انها صالحة تماماً للاستعمال ..

● تقارير اخرى من بصمات ٧ متهمين على بطاقات شخصية .. وهناك صور مزورة وجاهزة للاعداد ..

الو .. للسلطان !

تقرير تلقاه المستشار عبد الحميد محمود المحامي العام لنيابات امن الدولة من هيئة التليفونات عن مكالمات مسجلة وتكتفى فقط بالإشارة الى هذا الرقم الموجود في الخرطوم ... (٨٢٨٤١) من شمال محطة ...

سكك الحديدية مصر ١٠٠٠ .. ومن هذا الرقم كان يتم التخطيط العملي واصيد ...

اوراق القضية تنطق بأسرار مؤامرة .. مثلث الارهاب .. الذي تتكون اضلاعه في ايران وافغانستان والسودان ..

تقول الاوراق : ان مباحث امن الدولة ابلغت يوم ٢٩ يوليو الماضي بانها وضعت يدها على مؤامرة ارامية .. تخطط لها بعض عناصر تنظيم الجهاد من الهاربين خارج البلاد .. وكشفت ان محاور هذه المؤامرة تدور في عدة بلاد ..

● في افغانستان : حيث شكلت هذه العناصر تنظيمًا ارماليا .. هدفه السعي الى اقامة الخلافة الاسلامية .. عن طريق القتل والاستيلاء على السلطة وزعزعة الاستقرار .. وانهم تلقوا تدريبات عسكرية هناك ..

وتم الحصول بطريقة قاطعة على اسلوب التدريب ... ذلك ان اساليب التخريب ايضا له برامج معروفة تماما لدى اجهزة الامن في بلادنا ..

● وتنطق الوقائع .. ان هناك تدريبات تمت في صنعاء باليمن والخرطوم .. ولم تكن مجرد تدريبات لكنها كانت في صورة تكليفات محددة وانهم اتخذوا من الحدود المجاورة لمصر خاصة السودانية منافذ للتسلل منها الى البلاد ..

● واكثر من هذا فان اجهزة الامن رصدت ارقام تليفوناتهم المشبوهة السرية ..

● بين الاسكندرية وبشاور معقل التدريب ..

● وحصرت اجهزة الامن رؤوس الفتنة والمؤامرة كل شيء عنهم وكل التحركات مسجلة وكل الاتصالات التليفونية تحت سماع وبصر سلطات الامن ..

وكشفت المؤامرة عن العمالة .. وبيع الضمير .. والتخلي عن الوطنية .. واهدار المصرية .. وتبين ان عدد هذه المجموعة ٢٣ ارماليا ..

ادلة الادانة !

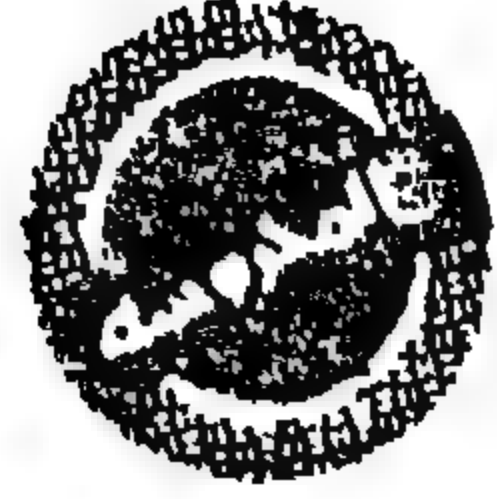
وارادت اجهزة الامن ان تضع التفاصيل كاملة امام جهات التحقيق ... وفي سرية تامة .. وفي حركة خاطفة يظهر النور ... ليضرب ضربته للعابثين في الظلام وفي الوقت الذي تستخدم فيه وثائق مزورة للتصويه يتم تفريغ كامل للمكالمات التليفونية وارقام التليفونات ..

كما ظهرت مخازن الأسلحة ومستودعات الدمار من مفجرات وتوصيلات كهربائية ويتم الحصول على صور جوازات سفر مزورة لهؤلاء المتهمين .. وعقد ايجار باسماء مزورة لاحد الاوكار التي تم استئجارها لمزاولة النشاط وايضا مبالغ نقدية من عملات مصرية واجنبية لدعم الجماعة بالاضافة الى مطبوعات متقنة تحوى البرنامج الخاص بالدعوة الى قيام الخلافة الاسلامية ويتم العثور على فكرة تحوى قائمة الشخصيات العامة المطلوب اغتيالها .. وهكذا تمتلئ القضية بالاحراز .. ويكشف رجال الامن فجود المتهمين الذي وصل الى انهم احضروا ماكينة مثبتا عليها طلبات لتثبيت الصور على البطاقات واكثر من هذا انهم قاموا بتزوير اختام لاحدى الجهات الرسمية ..

لا يتقون في انفسهم !

ويمتلئ ملف القضية بمزيد من الادلة التي تكشف تورط الارهابيين مثل عقود الاجار ومجموعات من جوازات السفر الاشعار والبيان المطلوب توزيعه وايصالات فنادق للاقامة ..

وتكشف التحقيقات ان جلسات التآمر كانت تسجل .. وهذا يعطى الطابع عن كيف اتعدت الثقة ..



المصدر : أخبار الجرائد

للتنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٠ ديسمبر ١٩٩٢

واستتجار العديد من المساكن بمحررات مزورة وكان ذلك يهدف إلى الاخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر وإيذاء الأشخاص .

بالإضافة إلى الاشتراك في اتفاق جنائي حرّض عليه وتداخل في إدارته المتهمين بعد ارتكاب جنائيات القتل العمد وأن إرادتهم على ذلك ، ووزعوا الأدوار لأعداد المواد المفرقة وأدوات تفجيرها والأسلحة النارية والذخائر والمحررات المزورة ورصد الشخصيات المطلوب اغتيالها .. كل هذه ليست مجرد إسناد مرسل .. لكنها وثائق مودعة بالتفصيل ..

تزوير البطاقات الشخصية !

لم يترك المتهمون وسيلة للتزوير إلا واستخدموها ففدأصطنعوا امضاءات وبصمات وصوراً مزيفة .. على سبيل المثال ..
● بطاقة صادرة باسم محمد علي محمد

التعليمات .. ولا داعي لتفاصيل أكثر فهذه وقائع خطيرة .. وأنتا تنتظر بياناً رسمياً لايضاح سر هذا الرقم .. ويخص من .. وإذا كان الرد سيتأخر سوف ننشر الاسم ... وطبيعة عمله ... وإذا طلبوا بصمة تغيير الأرقام ... فهناك الدليل ... بل هناك ما هو أكثر .. أو كما يقولون ما خفى كان أعظم !

كانت هذه الحلقة الأولى من أبعاد المؤامرة ... وهناك تفاصيل عديدة .

يقول قرار الاتهام أن المتهمين جميعاً .. انضموا لجماعة الغرض منها الدعوة إلى تعطيل أحكام الدستور والقوانين والاضراب بالسلام الاجتماعي ، ودعوا لتغيير نظام وتكفير الحكم .. وأباحت الخروج عليه واغتيال بعض المسؤولين باستخدام الإرهاب الذي تدعوله الجماعة بعبارة كميات كبيرة من المواد المفجرة ، ووسائل تفجيرها وحباسة الأسلحة النارية والذخائر وبرصد الشخصيات المطلوب اغتيالها



المصدر : أخبار الرادس

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٠ ديسمبر ١٩٩٢

نغز التليفون رقم « ٨٣٨٤١ »

بالخرطوم والمكالمات المشبوهة !



● أحد المتهمين في طريقه الى قاعة المحكمة .. وسط الحراسة !

- نزع الصورة ووضعت بصمة مزورة ..
- البطاقة رقم ٥٤٠١٢ سجل مدنى ادفو صادرة باسم طه ربيعى نزع الصورة ..
- اصطناع بطاقة شخصية رقم ٤٧٦٠٦ ..
- استخدام البطاقات المزورة في النقل .. والاقامة في فنادق بالبحيرة ... وشقق في فكتوريا .. وشراء الدراجات البخارية .. واقبامات في الدقهلية وسوهاج ..
- تذاكر مرور على الحدود بارقام ١٠٧٤٤ .. و٧٧٨٠٣ شبين الكوم .. و١٦٠٠٦١ الأقصر .. و١١١٢٢٣٠٢ المنيا وكفر الشيخ ..
- تمزيق جوازات سفر الدخول والخروج من باكستان ..
- ابو القمصان نزع صورته ووضع احد الارهابيين صورته مكانه ..
- بطاقة شخصية رقم ١٢٧٥٦ سجل مدنى غبريال اسكندرية صادرة باسم محمد محمود حسن مرسى احمد .. نزع الصورة ..
- بطاقة شخصية صادرة برقم ٧٦٤١١ سجل مدنى العجوزة صادرة باسم على محمد جمال محمد عمر .. نزع ووضعت صورة ارهابى مكانها ..
- البطاقة الشخصية رقم ٧٧١٥٢ سجل مدنى ابو قرقاص نزع من المواطن احمد عيد ابو المجد ووضعت صورة ارهابى ، وبصمة مزورة عليها ..
- البطاقة الشخصية رقم ٥٤١٧١ سجل مدنى بيلا صادرة باسم المواطن صلاح محمد عبدالعزيز ..



إبلاغ المتهمين في السجن بالتصديق على الأحكام

قام العميد إبراهيم حمودة مدير النيابة العسكرية بإخطار المتهمين داخل السجن بتصديق اللواء أركان حرب إبراهيم الهراوى قائد المنطقة العسكرية الشمالية على الأحكام التى أصدرتها المحكمة العسكرية العليا برئاسة اللواء أحمد عبدالله فى القضية ٩٢/٢٢ عسكرية عليا وذلك عملاً لقانون الأحكام العسكرية .

ومن بين المتهمين الذين يتم إخطارهم الإرهابى حسن شحاته بدران المتهم باغتيال النقيب على خاطر والذي تجرى معه النيابة العامة بالاسكندرية استكمال التحقيقات التى سيخطر بها المستشار رجاء العربى النائب العام تمهيدا لإصدار قرار الاتهام خلال أيام يتضمن أيضاً قرار الإحالة إلى المحاكمة .



هذه هي عدالة مصر قال القاضي للمتهمين : إذا نسينا شيئاً قولوا لنا !

يقولها .. أي مستند يعزز موقفه يقدمه الآن رغم
قليل باب المرافعة .. فيه حاجة ناسينها في
الجلسات ممكن أي واحد يقولها .. أي ملاحظة
قولوها بكل صراحة المحكمة سيتسع صدرها
لسماع أي تعليق .. أو أي مرافعة أو أي
ملاحظة ... أو أي كلمة ..

x x x x

وظل رئيس المحكمة .. ووجه نظره إلى المتهمين
في القفص .. ومر بوجهه مرة أخرى إلى
الدفاع ... وظل أكثر من ثلاث دقائق ينتظر رداً
واحداً ...

وكان الرد الوحيد الذي سمعته المحكمة هو
الشكر على سعة الصدر، وعلى هذه المبادرة
الكريمة لاستجلاء كل الوقائع لاستخلاص
الحقائق .

من أروع المواقف التي اتخذها اللواء أركان
حرب أحمد عبدالرحمن رئيس المحكمة .. وهذا
الموقف يسجل للقضاء العسكري الذي لا يحكمه
الا ضميره .. ووجدانه اليلقظ .. وجرمته على
اعلاء كلمة الحق المتجرد .. لأن هذه المحاكم
تعرف ان الله وحده هو خير الشاهدين ...
عندما انتهت مرحلة الدفاع من اداء واجبه ،
وعرض كل ما يؤكد سلامة موقف المتهمين ..
وبعد مناقشات مباشرة مع المتهمين .

قال رئيس المحكمة .. وقبل ججز الدعاوى في
٢٤ جنايات عسكرية لعام ٩٢ .. ووجه نظره إلى
القفص حيث يربض المتهمون .
قال لهم ... اختتم الدفاع مرافعاته .. والآن
وهذا امر غير مسبوق .. أي واحد من اولادنا
المتهمين عنده أي شيء المحكمة تصرح له الآن ان



الحكم الغيابي الصادر من المحكمة العسكرية

ماهو موقف المتهم الذي يقدم الى المحكمة العسكرية وكيف يحاكم نيابيا ؟

● يقول جابر المغربي المحامي :
تنص المادة ٧٧ من قانون الأحكام العسكرية على انه (اذا لم يحضر المتهم امام المحكمة العسكرية بعد تكليفه قانونا يجوز للمحكمة ان تنظر الدعوى في غيبته او تؤجل الدعوى وتأمّر اما بالقبض عليه واحضاره للجلسة التالية ، واما بإعادة تبليغه مع انذاره بأنه اذا لم يحضر في الجلسة المذكورة تفصل في القضية ، وعلى المحكمة ان تحقق الدعوى امامها كما لو كان المتهم حاضرا .

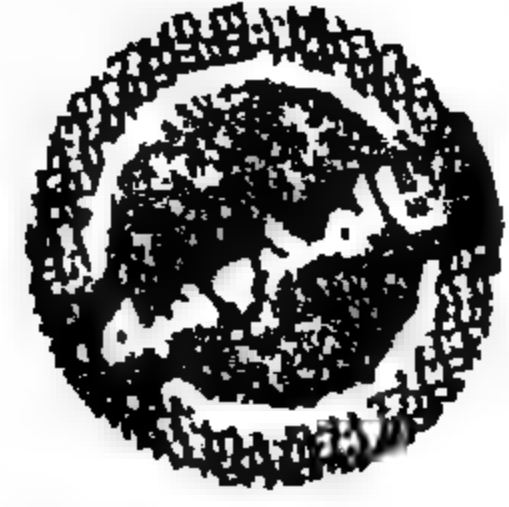
ونص د المادة ٧٨ على حق المتهم الذي اجريت محاكمته في غير حضوره ان يقدم التماسا بإعادة النظر في الحكم الصادر عليه على الوجه المبين في القانون ، ونظرا لان من سلطات الضابط الأعلى من الضابط المصدق طبقا للقانون مايكفل تحقيق دفاع المتهم اذ له ان يأمر بإعادة نظر الدعوى من جديد امام محكمة أخرى لو كان هناك وجه ذلك .

ويقول جابر المغربي : ان المذكرة الايضاحية خروج الغائب العسكري على المبادئ العامة بالنسبة للمحاكمة الغيابية والتي تقضى ببطالان ماتم من اجراءات المحاكمة ، وكذا الحكم اذا قدم المتهم نفسه أو قبض عليه قبل اتمام محاكمته نيابيا ، أو قبل سقوط العقوبة وما كان سبب ذلك من اعادة محاكمة المتهم حضوريا ، وقد افترض ذلك الخروج على المبادئ المذكورة . ما يرضى في العمل من صورية اجراءات المحاكمة في أغلب هذه الاحوال من ناحية المبرور التي يجب توافرها من اجراءات المحاكم العسكرية من ناحية أخرى . ولما كانت المحكمة من بطلان الاجراءات واعادة المحاكمة الحضورية هو وجوب توفير حق المتهم في الدفاع عن نفسه وعدم أخذه بما ارتكب دون تحقيق ، فاننا نجد أن القانون العسكري حرص على تحقيق ذلك ايمانا منه بحق الدفاع عن النفس .

نصت المادة ٧٨ على ان (للمتهم الذي اجريت محاكمته في غيبته ان يقدم التماسا بإعادة النظر في الحكم الصادر عليه على الوجه المبين في القانون .
عشماوي يحذر حكم الاعدام

● وسألت (اخبار العواذ) جابر المغربي من الذي سينفذ الاحكام خاصة حكم

الاعدام . قال : جابر الاعدام (عشماوي) ولا السجن المذنة مادام المذان في القضية شخصا متفينا .



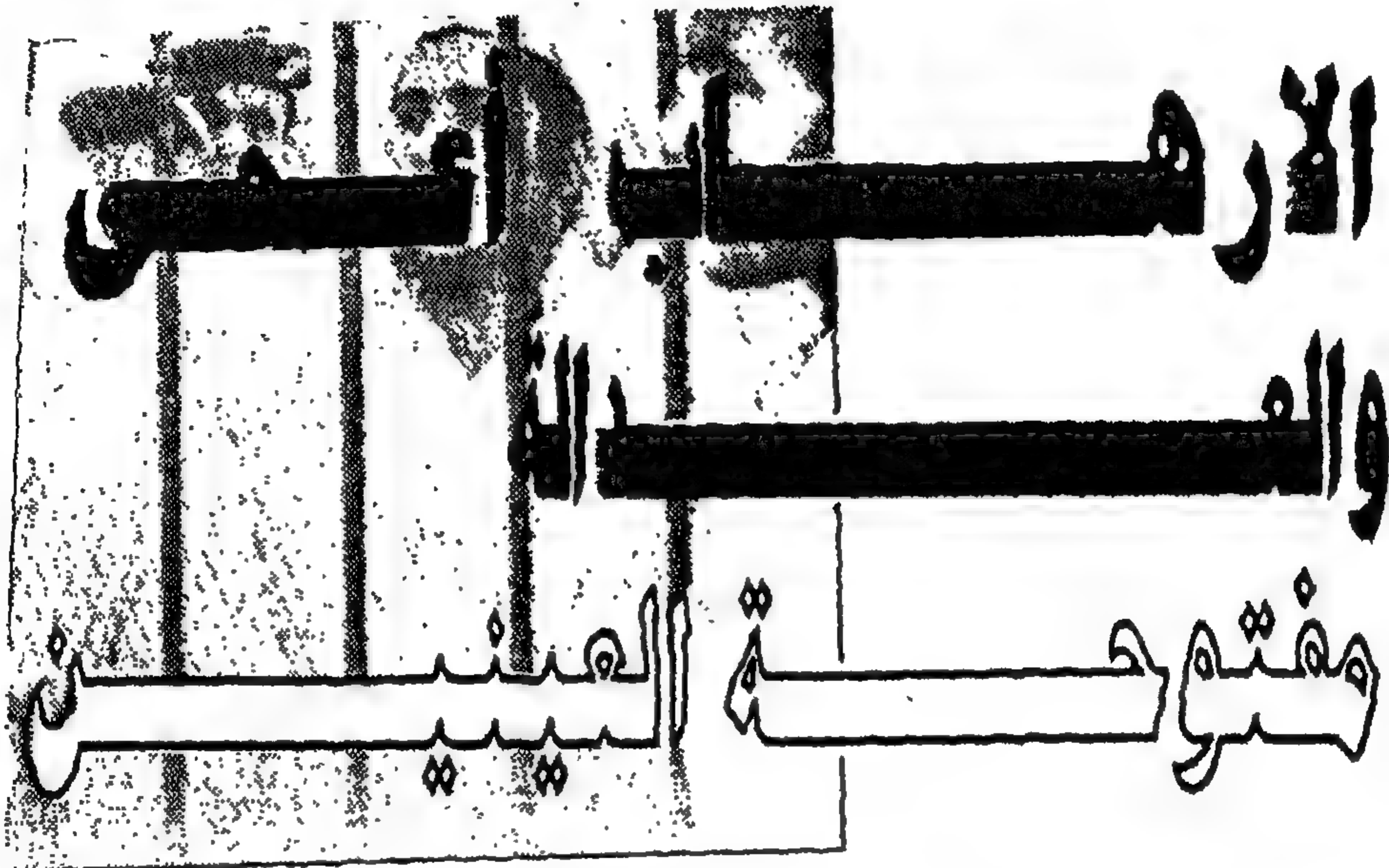
المصدر : أخبار الكويت

النشر والتوزيع : الصحافة والمعلومات التاريخ : ١٠ ديسمبر ١٩٩٢

المرار

قضية

الارهاب



شقيقان في القضية

الحاضر إعدام .. والهارب براءة



كل يوم يؤكد قضاء مصر .. انه عنوان الحق والحقيقة ١ .

وهل هناك من دليل على ذلك ابلغ من قصة الشقيقين المتهمين في القضية . والذي صدر الحكم باعدام احدهما .. وبرائة الثاني ؟

يروى ملف القضية تفاصيل القصة . بأن المتهمين التاسع والعاشر .

● شريف حسن احمد حسن (٢٩ سنة) نجار وقيم في ٢٨ شارع توفيق جرجس المتفرع من شارع احمد عصمت عين شمس بالقاهرة المتهم التاسع .

● وشقيقه اسامة حسن احمد محمد حسن هارب خارج البلاد وجهت اليهما النيابة العسكرية تحديدا هذه الاتهامات .

● حازا واحرضا مفرقات وادوات تفجير عبارة عن عشرين قالب T.NT وعشرين مفجرا وتوصيلات كهربائية وذلك قبل الحصول على ترخيص بذلك .. وهو موضع تفصيلا في الاوراق ..

● حازا واحرضا بغير ترخيص اسلحة نارية مخشخة وثلاث بنادق الية على النحو الموضح في الاوراق .

● حازا واحرضا ذخائر ٢٥١ طلقة عيار ٧,٦٢x٣٩ و ٣٩ طلقة عيار ٣٠٣ مما تستعمل في الاسلحة النارية دون ان يكون مرخصا لهما بذلك .. على النحو الموضح تفصيلا في الاوراق .

وكانت حيازتهما واحرازهما للأسلحة النارية والذخائر سالفة الذكر بقصد استعمالها في نشاط يخل بالنظام العام على النحو الموضح تفصيلا في الاوراق .

هذه هي الاتهامات ..

التي وجه بها شريف حسن احمد حسن في حضوره ، وشقيقه اعلن بها رغم انه هارب لكن الاعلان تم بكل ما تنص عليه القواعد القانونية ..

المحامي ..

وعن المتهم الهارب يترافع عنه الاستاذ جابر المغربي المحامي الذي انتدبته المحكمة للدفاع عن الغائب . وامام الادلة ظهرت مفارقة .

● صدر الحكم باعدام شريف حسن احمد حسن الحاضر

● وصدر الحكم ببرائة شقيقه اسامة حسن احمد حسن الغائب

● اذن الادلة وحدها كانت المعيار في هذه القضية الخطيرة او المؤامرة الدنيئة .



الاسماء الحركية

لقادة الارهاب

المحكوم عليهم بالاعدام

- مصطفى احمد حسن حمزة (ابو حازم) .
- رفاعي احمد طه موسى (ابو ياسر) .
- عثمان خالد ابراهيم السمان (شهاب الدين) .
- احمد مصطفى نواره (هيثم) .
- طلعت محمد يس همام (ابو خالد) .
- طلعت فؤاد قاسم (ابو طلال) .
- شعبان رجب علي عيد (ابو صهيبي ...
- واسم آخر عادل) .
- شريف حسن احمد محمد حسن (ابو عمار) .

x x x x

- واسماء اخرى ... ابو النصر ... وسعيد
- وسليمان ... وسهير ... وابو ايمن ...
- وابو سعد ... وحمدى .. ومحمود .. وحمزة ..
- وعثمان ... وابو عييله ... وصفيان ...
- وابو الشهيد ..

الجماعة الإسلامية

- * المتطرفون... يتحدثون
حاتم هلال
١٦٣ #٩٢/٠٥/٣١ حريتي
- * همسة عتاب... من الشرطة على حديث المتطرفين
حاتم هلال
١٦٩ #٩٢/٠٦/٠٧ حريتي
- * انت مدعو... لهذا الحوار
محمد فوده
١٧٥ #٩٢/٠٦/٠٧ حريتي
- * لستم اوصياء على الا سلام
حاتم هلال
١٧٧ #٩٢/٠٦/١٤ حريتي
- * الجماعة اطلاقية تدعو الى حمل البندقية
الا هالي
١٨٢ #٩٢/٠٦/١٧
- * البعض ينتظرونه بالا حضان واخرون بالرصاص
العالم اليوم
١٨٣ #٩٢/٠٦/٢٥
- * دائرة الضوء
سعد هجرس
١٨٥ #٩٢/٠٦/٢٦ العالم اليوم
- * محاولة جديدة من مصطفى مشهور لتحصيل فاتورة الا رهاب
مايو
١٨٦ #٩٢/٠٦/٢٩
- * انه افتراء على الا سلام
احمد صبحي منصور
١٨٧ #٩٢/٠٧/٠٥ العالم اليوم
- * الجماعة الا سلامية مستعدة للحوار... والا قباط
قطب العربي
١٨٩ #٩٢/٠٧/٠٧ الشعب
- * من الذي رفض الحوار؟
خالد سعد مالك
١٩٢ #٩٢/٠٧/١٤ الشعب
- * صفوت عبد الغنى يهدد بتصعيد العنف في مصر
العالم اليوم
١٩٤ #٩٢/٠٧/١٤
- * الجماعات الدينية تشن هجوما عنيفا على قانون الا رهاب
الوفد
١٩٥ #٩٢/٠٧/١٨
- * نحن الذين نمنع الا حداث... فلماذا لا تسمعون صوتنا؟
حاتم هلال
١٩٦ #٩٢/٠٧/١٩ حريتي
- * لن يرهبنا قانون الا رهاب لان شعارنا "النصر او الشهادة"
عبدالرشيد احمد
٢٠٤ #٩٢/٠٧/٢٢ النور
- * عمر عبد الرحمن يتخذ القرارات الحساسة من شقته بنيويورك
العالم اليوم
٢٠٦ #٩٢/٠٧/٢٢
- * مستعد لمناظرة وزير الا وقاف... بشرط
النور
٢٠٧ #٩٢/٠٧/٢٩
- * الجماعة الا سلامية بريئة من احداث ديروط وهذا هو الدليل
احمد عبدالله
٢٠٨ #٩٢/٠٧/٢٩. النور

- * ليس عندنا عنف مطلق ضد الا قباط والحكومة هي التي توجج الفتنة
احمد الكنانى
الشعب
٢١٣ #٩٢/٠٨/٠٤
- * اتركوا المنابر واحملوا السلاح
العالم اليوم
٢١٧ #٩٢/٠٨/٠٦
- * لنندن تنقل عن" الشعب حديث عمر عبد الرحمن
الشعب
٢١٨ #٩٢/٠٨/٠٧
- * الا فراج عن امير المتطرفين..بديروط
احمد عمر
المساء
٢١٩ #٩٢/٠٨/٢٥
- * صراع بين امراء السر ..وامراء العلن
العالم اليوم
٢٢٢ #٩٢/٠٨/٣١
- * الا من افسد ساطات بالقبض على المتفاوضين وتصعيد الا حداث
قطب العربى
الشعب
٢٢٥ #٩٢/٠٩/٠١
- * مفكر اسلامى ينتظر الا غتيال
روزاليوسف
٢٢٨ #٩٢/٠٩/٠٧
- * الجماعات الا تهدد صحفيا بالقتل
الا هالى
٢٣٠ #٩٢/٠٩/٠٩
- * الجماعة الاية تنفى مسئوليتها عن ضرب السياح
الشعب
٢٣١ #٩٢/١٠/٠٦
- * انفجار مروع فى قطار الصعيد
الا هالى
٢٣٢ #٩٢/١٠/٠٧
- * العنف..والعنف المضاد
العالم اليوم
٢٣٤ #٩٢/١٠/٠٩
- * "الجماعة الا سلامية" تعلن مسئوليتها عن حادش القطار والباخرة السياحية
الوفد
٢٣٥ #٩٢/١٠/١٠
- * سائح انجليزى يصف الحادث بانه اشبه ب"الا لعاب النارية"
الوفد
٢٣٦ #٩٢/١٠/٢٣
- * القاهرة: اعتقال الناطق المكلف اعلان مسؤولية الجهاد
الحياة
٢٣٧ #٩٢/١٠/٢٤
- * المتهم قاموا بتوزيع منشورات على مكاتب وكالات الا نباء الا جنبيه بالقاهرة
الا هرام المسائى
٢٣٨ #٩٢/١٠/٢٥
- * ابناء اليوم...ارهابيو الغد
العالم اليوم
٢٣٩ #٩٢/١٠/٢٦
- * اختفاء المتحدث باسم الجماعة الا سلامية باسيوط
الشعب
٢٤٢ #٩٢/١١/٠٩
- * الا من هو المسئول عن احداث اسيوط
عبدالرشيد احمد
النور
٢٤٣ #٩٢/١١/١٨

*تخفيف التعزيزات الامنية بالصعيد مقابل وقف عملياتها الارهابية
على خميس الوفد ٢٤٤ #٩٢/١١/٢٤

*لم افت بضرب السياحة فى مصر
النور ٢٤٦ #٩٢/١١/٢٥

*لا نمانع فى الحوار مع الحكومة
الشعب ٢٤٩ #٩٢/١١/٢٧

*المتطرفون هاجموا الصحف المصرية
الوفد ٢٥٠ #٩٢/١١/٢٨

نهاية الفهرس



المصدر : حري

التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المتطرفون..

يتكلمون

أول حوار صريح جداً مع الجماعة الإسلامية

أجرى الحوار :
حسام هسلا

٤ ساعات كاملة

أمضيته في ضيافة

أعضاء الجماعة



الإسلامية في إمبابة .. الذين نطلق عليهم اسم «المتطرفون» .. حاولت أن أصل إلى ما يدور في رؤوسهم .. وأتعرّف على الطريقة التي يفكرون بها .. وأناقشهم في كثير من شعاراتهم وأهدافهم وأساليبهم ..

طبعاً .. لم يكن الوصول إليهم .. والجلوس معهم .. أمراً يسيراً .. فهم يقابلون أي غريب باعتباره خصماً لهم .. فما بالك إذا كان هذا الغريب صحلياً .. وفي مجلة قومية .. قرأت في عيونهم قائمة اتهامات طويلة .. أخفها وطأه .. ما نطقوا به .. وهو أنني سأحرف كلامهم ، وأبدل أقوالهم بما يشوه صورتهم ويرضى رؤسائي ..

أعلنوها صريحة حتى من قبل أن أعرفهم بنفسى : التجربة علمتنا .. إن كنت في صف الحكومة ستجعل الكلام كله لصالح الحكومة ، وإن كنت في صحيفة معارضة ستقلب أحاديثنا بما يدعم وجهة نظر حزبك .. بصرف النظر عن وجهة نظرنا نحن ..



حرية

المصدر :

٢١ مايو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من حقنا أن نسمعون وتحترموا آراءنا نريد منافذ شرعية.. لنعبر فيها عن أنفسنا

يجدوا أهدأ ذهبوا إلى مسجد الرحمن الذي يصلي فيه ، وتم القاء المصاحف على الأرض وتكسير « المنبر » وغلق الباب الرئيسي للمسجد بالطوب فما كان من الاخوة إلا أن ردوا هتافات « الله أكبر » في الطرقات ، وهنا نزل ضابط يدعى برهان أبو بكر وأطلق الرصاص من مسدسه على الاخوة مما أسفر عن قتل الشاب محمد الشيبيني وإصابة شاب آخر .. بعدها تحولت إمباية إلى ثكنة عسكرية .

يوم الجمعة

وما كان من أعضاء الجماعة إلا أن نظموا مسيرة سلمية صغيرة بعد صلاة الجمعة يرددون فيها هتافات « لا للظلم » و« حسبنا الله ونعم الوكيل » .. فنزلت قوات الامن لتفريق المظاهرة مستخدمة الرصاص الذي قتل طفلة لم تتجاوز العشر سنوات تدعى كريمة مختار ، وأصاب بعض المواطنين ، وتم القاء القبض على بعض أعضاء الجماعة .. وللأسف الشديد .. برروا ذلك بأن الجماعات الاسلامية تثير الفتنة الطائفية وتشعل نارا تحرق المجتمع كله .. ولكن هذا غير صحيح

وأهله يرضى عن الارهاب والعنف الذي يسيطر على مصر الان ، ولكن لابد أن تعرف مصدر هذا العنف حتى تختفي هذه الظاهرة المدمرة .

العقل يقول أننا لا يمكن أن نسعى إلى الممارك مع الشرطة لاننا ندرك جيدا أن البوليس أكثر عددا وأكثر تسليحا .. لكنني - بصراحة - سأعطيك مثالا عن الكيفية التي ينشأ بها الصدام :

حين كانت الشرطة تريد القاء القبض على بعض أعضاء الجماعة في مساء الثلاثاء ٩٢/٤/٢٨ .. جاءت إلى المنطقة في ١٦ عربة لوري و٨ مصفحات ، ودخلت بيوت أعضاء الجماعة للتفتيش ، ولكن ذلك صاحبه تكسير للابواب والاثاث ، وعندما لم

بسرعة .. أعطيتهم نماذج مما نشرته « حرية » في هذا الباب من موضوعات وحوارات لاتبتغي إلا وجه الله .. وأكدت لهم أن « حرية » مشروع صحفي جديد .. له مذاق خاص يعتمد على الحرية والصراحة . اطمأنوا بعض الشيء .. ووافقوا على أن يكون اللقاء في مسجد الرحمن .. وهناك رأيت عالما مختلفا .. انهم شباب في عمر الزهور يحمل أعلى الشهادات لكنه لايعرف أكثر من المسجد .. المسجد هو كل عالمهم : الصلاة ، الدرس ، النوم ، الاكل ، غسيل الملابس .

منطق العنف

• سألتهم : هذه الحياة البسيطة لاتتلق أبدا مع منطق العنف .. والدخول في معارك بالسلاح مع الشرطة .. أليس كذلك ؟

• قال محمد عبدالجيد أمير الجماعة : لاأعتقد أن مسلما يفهم الاسلام جيدا ، أو أن مصر يا يحب وطنه



المصدر : حريتي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٢

THE
WISDOM OF THE EAST

[illegible]

قوافل التواضع
مصر حية فاطمة



● قلت له .. من المؤهل لتطبيق الشريعة في نظركم ؟
● فقال : أسلمة المجتمع تكون عن طريق أي إنسان .. فالقضية ليست في من ولكن في النتيجة .. نود أن نرى خطوات عملية ملموسة وجادة لتحكيم الاسلام

● هل هناك مطالب أخرى ؟
- نعم تريد حوارا على الملأ ينقله التلفزيون ويكون بين أعضاء الجماعة وبين علماء الدولة ، نطرح فيه القضية برمتها أمام الناس ، ليعرف الجميع من المخطيء ومن المسيس ، من المتطرف ومن الارهابي ؟ ولقد طلب ذات مرة من د. عمر أمير الجماعة مثل هذا الحوار فوافق بشرط أن يكون اللقاء على الهواء مباشرة فرفضوا بشدة .

وهنا تدخل عضو آخر .. قائلا : بأخ ألا تعلم أن هناك أعدادا كثيرة من أعضاء الجماعة حصلوا على أحكام بالبراءة من القضاء ورغم ذلك لم يفرج عنهم من المعتقلات حتى الان بلا تهمة .

● قلت .. مثل من ؟
● قال : مثل المحاسب عدلى عبداللطيف وعاصم الجندي «طبيب بيطري» وسامح حسن مدرس ومحمد

السيد ، وعلى عبدالظاهر الذي حكمت له المحكمة ٦ مرات بالبراءة ولكن إلى الان لا يزال في المعتقل .

يد .. خبيثة

● بصراحة أنتم متهمون بإشعال نار الفتنة الطائفية التي تحرق الوطن ، والاعتداء على المسيحيين ؟

● يجيب أحمد حسن - أحد الاعضاء : أي مسلم لا يمكن أن يشارك في أحداث فتنة طائفية .. ولم يعد خافيا على أحد أن هناك يدا خبيثة تسعى لإثارة هذه الفتنة والصاقها بالجماعات الاسلامية لتكون ذريعة للقبض عليهم وإثارة الناس ضدهم .. ولو أن هناك نية للفتنة أو اجبار على الاسلام وارهاب غير المسلم لما بقي نصراني واحد إلى الان لكن على العكس نرى أن عدد النصاري كثير جدا والمسلمون لم

السجون ، ولذلك يكون القصاص ، وهناك آلاف الضباط على مستوى الجمهورية يمشون في الشارع ليلا ونهارا ولا يتعرض لهم أحد منا ، فالعداء والصراع ليس مع كل من ينتمي إلى الشرطة ولكن مع رموز القهر منهم الذين يعاملون المعتقلين في السجون بمنتهى القسوة والسوء ويعرضونهم للتعذيب والتكيد وأسباب هذا المسلسل وبدايته معروفة للجميع وللشرطة نفسها قبل أي مواطن فلم يعد خافيا على أحد أنها هي السبب فيه وهي البائدة به .. ومن الطبيعي أن تكون النهاية في يدها ، فنحن لانود أن نصطدم مع رجال الامن على الاطلاق .

تطبيق الشريعة

● ولكن : ماذا تريدون بالضبط ؟!

● قال نبيل محمد سالم أحد الاعضاء : إن مصر كلها تريد تطبيق الشريعة الاسلامية ، كلنا في أشد الحاجة إلى الحكيم بما أنزل الله ، والدولة في حاجة إليه والشعب أيضا في حاجة إليه ، ولا نقصد بتطبيق الشريعة الحدود وحدها ، فليس الاسلام محصورا في الحدود ، وإنما هو منهج عمل لكل كبيرة وصغيرة في حياتنا ، وإهمال الحكم بما أنزل الله هو سبب الشقاء الذي نحن فيه الان ، والتماس العذر في تأخير تطبيق شريعة الله تعالى لا يقبله أحد على الاطلاق ، فلقد سلمنا كل يوم من تصريحات كثيرة لمسؤولين وغير مسؤولين عن تطبيق الشريعة ، فيأتي أحدهم ليصرح أننا طبقنا إلى الان ٩٠٪ من الشريعة ، وآخر ليقول أننا نطبق الشريعة مائة في المائة .. طبعا مثل هذا الكلام لا يصدقه عاقل على الاطلاق نحن نريد أن نحكم بالاسلام وهذا هو مطلبنا الاول .

● وهل تطبيق الشريعة لا يكون إلا بالعنف والرصاص ؟

● أي عنف تقصد .. عنف الدولة أم عنف الافراد العزل الذين لا حول لهم ولا قوة ، انني أقول لك اننا نرفض العنف وأي مسلم يفهم دينه لا يقبله إطلاقا وعندما يحكم الاسلام ويكون هو الهيكل العام للدولة فإن العنف والصدام لن يكون لهما وجود أبدا .

على الاطلاق ، والمسيحيون أنفسهم نفوا ذلك ، والكنيسة التي ادعوا أنها أصبحت بأضرار موجودة وسليمة وليس بها أي آثار .. لكنها تلفيقات الامن لتبرير إطلاقهم للرصاص على الناس في الشارع .

صناعة العنف

● لكن متى ينتهي الارهاب والعنف ؟
● بصراحة شديدة عندما تكف الداخلية عن صناعته وممارسته علينا وكذلك عندما يكف بعض المسؤولين والكتاب الشيوعيين عن إشعال النار عن طريق موقفهم المتطريف من الجماعات الاسلامية الذين لا يذكرون اسمهم الا مقرونا بأوصاف تسخر منهم ومن علمهم ولحاهم وتصرفاتهم ، الامر الذي ترتب عليه موقف شك دائم منا وعدم ثقة كذلك .. كانت نتيجته صدور قانون الطوارئ الذي جعل سلطة الداخلية فوق سلطة القضاء ، وسهل لهم الضبط والاعتقال في أية لحظة .

وسائل القوة

● قلت لأمير الجماعة الاسلامية .. أنتم متهمون بقتل ٧٨ فردا من رجال الشرطة بينهم ٣٤ ضابطا ، من أول عام ٩٠ وحتى الان .. متى ينتهي مسلسل هذا الصراع ؟

● قال : الشرطة هي التي بدأت هذا المسلسل .. لانها دائما هي المعتدية وبشراسة ، وهي تملك من وسائل القوة ما يحقق لها ذلك .. بالإضافة إلى المعاملة القاسية في المعتقلات والسجون التي ولدت نوعا من الاضطهاد ولذلك فسلوك مايسمونه متطرفا ضدهم يأتي دائما كرد فعل طبيعي للممارسات السيئة التي يتعرض لها أفراد الجماعات الاسلامية وذوهم سواء داخل المعتقلات أو خارجها .. وقتل ضباط الشرطة كلها حالات فردية لأشياء شخصية ، فمعروف أن الضابط فلان عذب وأشرف على تعذيب عشرات من أعضاء الجماعات الاسلامية داخل



المصدر : حري

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠١ مايو ١٩٩٢

يجبروا احدا على الدخول فيه فكيف ينفذ المسلمون في أيام عزهم وقوتهم هذه المبادئ ونأتى نحن الذين نفتدى بهم ونفعل ضد تعاليم الاسلام .. هذا أمر غير وارد في ذهن أى مسلم .. والعكس يحدث الان ، حينما تسيطر القوة النصرانية على العالم تشن حرب إبادة ضد الاقليات المسلمة وحرب غزو فكرى وثقافى وعسكرى وتحجيم لدور المسلمين كما نرى الان ولذلك لم تنتعش الدنيا والكون بكل دياناته الا في ظل الاسلام .

وعلى ذلك فالفتنة الطائفية ليست سلوكا اسلاميا ولكن الواضح أنه سلوك غربي متوارث من قبل دخول المسيحية أوروبا ، فلاتنس سلوك الوثنيين الاوربيين ضد المسيحية وما تعرض له المسيحيون من ذبح وعنف ثم العنف بين الطوائف المسيحية «محاکم التفتيش» وأخيرا الفتنة والعنف ضد المسلمين في أوروبا بل والعالم وما نخشاه وهو تصدير الغرب مفاهيمهم وعنفهم لاخواننا المسيحيين في الشرق وهم أصل المسيحية وحملة اللوام والمفروض أن يقودوا الغرب إلى الخير لا أن يتبعوه في معتقداتهم المحزنة والمجنونة .

● كيف يكون شكل الحوار الذى هو بداية العلاج ؟

● ● يجيب حلمى غلمى - بكالوريوس تجارة ولا يعمل نحن نؤمن بأن الحوار لا يكون الا بالتعبير عن ارادنا بكل صراحة .. ونريد أن نتاح لنا فرصة التعبير عن آرائنا هذه عن طريق منافذ شرعية فمن يسمح لنا مناقشة ما يجب مناقشته بهدوء وموضوعية واحترام لما نطرحه من آراء .. لقد قلنا هذا الكلام كثيرا ولكن لأحد يريد أن يسمعنا .. والحل الوحيد عند الدولة يتمثل في قوافل التوعية التى تجوب البلاد شرقا وغربا وشمالا وجنوبا والكل يعلم أنها مسرحية مبتذلة ومفضوحة وفصولها معدة مسبقا .. فكل من يشارك فيها يأتى لكى يلقى الاتهامات الجاهزة فى فمه علينا .. ونحن نشعر ان الاسئلة والاجابات معدة مسبقا فى مثل هذه اللقاءات ولهذا قاطعها الشباب المتدين .. وتركها تجاور نفسها منذ أكثر من ١٠ سنوات ..

المدعش .. أن الحكومة لا تكف عن تمثيل هذه المسرحية المكشوفة .. إننا نقول إن علماء الاوقاف لا يهتمهم الاصلاح بقدر ما يهتمهم أخذ رواتب وبدلات انتقال .. وعلى الدولة أن تسلك الطريق الصحيح فى علاج الموقف .

لأنعلم

● لماذا تم قتل مهندس مساحية ومساعدته فى الفيوم وبأى منطق يتم ذلك تحت حجة أنهما من رجال الامن أو من جواسيس الامن ؟

● ويجيب محمد عبد الجيد أمير الجماعة هذا الحادث لأنعلم عنه شيئا إلا من الجرائد ، ونحن غير مسئولين عنه ، وليس لنا أى علاقة به من قريب أو بعيد ، وساحة العمل الاسلامى مليئة بالتيارات فليس كل ما هو فى الساحة «جماعة اسلامية» فقط فهناك تيارات أخرى كثيرة .

● مقتل الضابط أحمد علاء الدين فى الفيوم ، والكل قد شهد بأنه رجل متدين ، وكان له ثلاثة اطفال صغار فى إنتظاره ؟

● ● لم نقتل ضابط الفيوم ، ولا نعرف كذلك من قتله فليسوا من أتباعنا ، وبصراحة شديدة الجماعة الاسلامية إذا فعلت شيئا مثل هذا فعلى الفور تعلن أنها قتلت فلانا .. وأنها مسئولة عن الحادث .

● مثل ماذا ؟

● مثل قتل د. رفعت المحجوب ، فقد أعلنت الجماعة الاسلامية بكل وضوح أنها هى التى اقتضت من رئيس مجلس الشعب السابق ؟

● وماذا ؟

● ردا على مقتل الدكتور علاء المتحدث الرسمى والاعلامى للجماعة .

● وما علاقة د. المحجوب بالحادث ؟ ● الدكتور رفعت المحجوب رمز للدولة .. مثلما كان الدكتور علاء رمز للجماعة الاسلامية ، فحين تقتل الدولة رمز الجماعة ، فلا بد أن تتأثر له ويرمز مثله حتى يكون العين بالعين والسن بالسن .

● نعتقد أن هذا هو الشكل المناسب للحوار ؟

● ● لن أضيف أى شيء فى هذا الموضوع ، ويمكنك أن تقابل صفوت

عبد الغنى فى المعتقل وهو يتحدث معك فى هذا الموضوع بشكل أوضح وأدق . «لسنا مجرمين»

● لماذا تلجأون إلى إجبار الناس على اتباع تعليماتكم مثل التصدى لعمل المرأة أو خروجها والله سبحانه وتعالى يقول : «ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة» ؟

● ● لأنك أن نجبر أحدا على اتباع تعليماتنا ، ولا نستطيع ذلك لسبب بسيط ، وهو أن المجبر على شيء لا يمكن أن يخلص لهذا الشيء أو ينجح فيه ، عكس الجماعة الاسلامية المخلصين جدا ، والذين على استعداد للشهادة فى أى وقت ، لانهم مقتنعون تماما بصدق منهجنا وجدية هدفنا ، والكل يلاحظ اننا واثقون مما نسعى اليه لانه الحق وذلك عن قناعة كاملة ولسنا مجبرين على شيء وفرق شاسع بين سلوك المجبر والمقنع ..

كذلك لم نتصد لاحد وكل ما فى الامر اننا ننفذ أوامر الشرع ، فنحن لانأتى بشيء من عندنا ، الشرع قال المرأة تخرج فلا يمكن أن نخالف ذلك ، ولكنه قال تخرج بالزى الاسلامى الوقور ، وهذا ما ندعو اليه ، وثق أنها دعوة بالحكمة والموعظة الحسنة التى هى وسيلتنا فى العمل بالدعوة وإن لم تصدق فسل أى سيده أو فتاة فى إمبابة هل مارسنا على أحد ضغوطا ، ثم أننا ندعو الى ذلك عن طريق الاباء والاخوان واننا نقول للجميع الزى الاسلامى .. ضرورة وليس حادث العتبة ماذا ببعيد .

● لماذا تلجأون إلى احراز الاسلحة بكل أنواعها ؟ الا ترون أن هذا خروجا على نظام الدولة الذى يمنع احراز السلاح بدون ترخيص ؟

● ● أين الدليل لما تتهمنا به ؟ اننى أتحدى أجهزة الامن وأى انسان أن يخرج لنا سلاحا واحدا عند الجماعة بامبابة ، أو يقدم دليلا على أننا أطلقنا رصاصة واحدة سواء فى صدامنا مع الشرطة أو المسيحيين ، بل النصارى هم الذين يملكون السلاح ونحن نعلم ذلك ونعرف المكان ومعنا الدليل ، وفى شهر سبتمبر الماضى فى أحداث الفتنة أطلق النصارى الرصاص علينا فى مسجد الاخلاص ومازال إلى الان اثنان من الجماعة فى المستشفى من جراء



المصدر : حري

٢١ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

اصابتهم برصاص النصاري « الجناح المسلح » .

● من ثوان حرصت أنكم حين

ترتكبون أي حادث قتل تعلنون عنه .
قبأى وسيلة يتم ذلك ؟ !

● الجماعة لها جناحها المسلح وتنظيمها العسكري لا أنكر ذلك ولكنني أتحدث عن إمابة فقط التي أعرفها ، فنحن هنا لا نملك أي شيء وسلاحنا الوحيد هو القرآن وفي حالات هجوم الشرطة علينا نجرى من أمامهم ، وكذلك مع المسيحيين ننصرف ولا نحاول أن نتصدى لهم فنحن جناح تبليغ وليس لنا في مسائل التسليح .

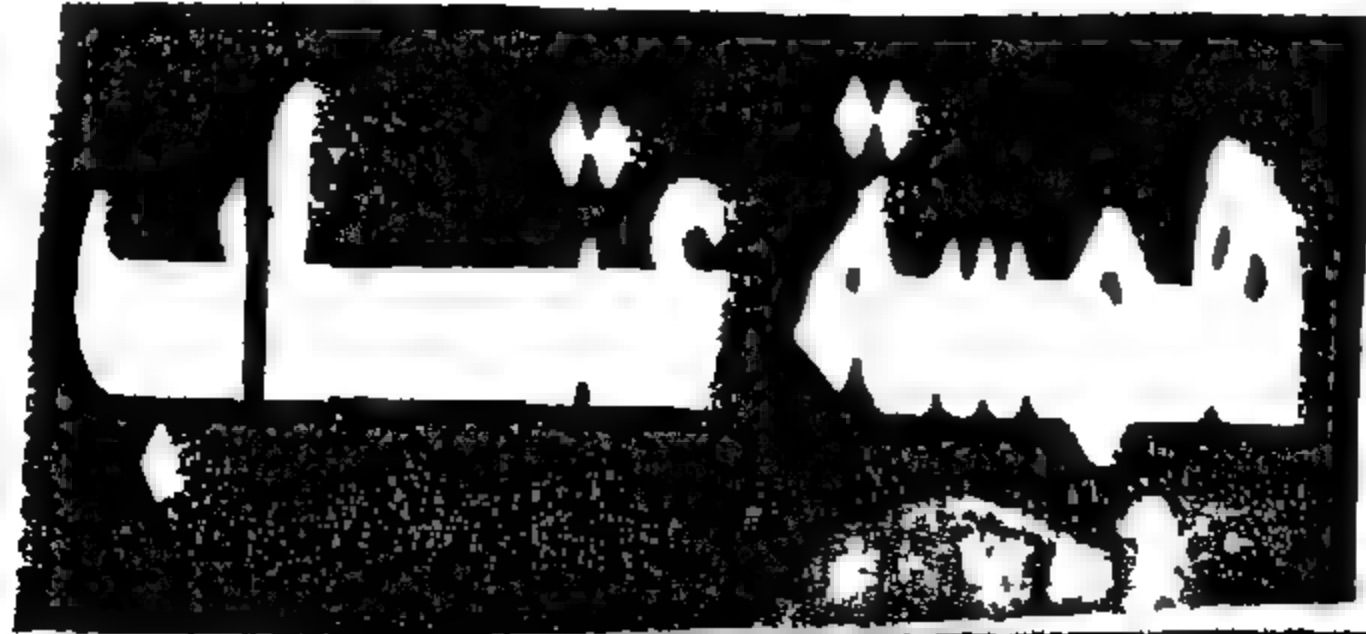
● هل ترون أن المستقبل سيكون في صالحكم إذا سرتم عن طريق العنف والعنف المضاد ؟ وهل سيأتي اليوم الذي ينصاع فيه الناس والمسؤولون إلى ماتنادون به بهذه الوسيلة ؟ !

● ● قلت لك ألف مرة أننا ندين العنف ونرفضه .. وإذا كانت هناك بعض حالات فهي فردية ورد فعل طبيعي لممارسات سيئة .. لكن العنف ليس منهجا في جماعتنا ، وإن شاء الله المستقبل في صالحنا وكل دعوة محتاجة للصبر ولنا في المجاهدين الأفغان عبرة ■



المصدر: خريف

للنشر والأخذعات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢ يونيو ١٩٩٢



من الشرطة على حائط الشرطة

لا نأكل من العنف ..
إلا وضبطت

كيف يواجه قتل
المحبوب ربهم !!



المصدر : حريتي

التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٢

للنشر والاندماجات الصحفية والمعلقات

● نرحب بالحوار
والنقاش .. ولا نختلف
معهم لاننا متفقون في
الهدف ●

د. بهاء.. للجماعات الإسلامية :

**لا أتممكم بالكفر ..
ولا بالخيانة**

**أصدق أنكم
لا تريدون الفتنة ولكن ..
أخطأواؤكم تؤكد
سوء التقدير**

بهذا المفهوم .. حملت أوراقى وذهبت إلى الدكتور بهاء الدين ابراهيم مساعد أول وزير الداخلية .. فاستقبلنى بأشمانة مريضة قربت المسافة بيننا ، وجعلتنى لا أشعر بأى حرج من أى سؤال .. أو أى نقطة نتحدث فيها .
سبقتنى هو إلى الحديث .. فقال : أنا قرأت الموضوع الذى نشرته «حريتى» مع الجماعة الإسلامية ، ونحن نرحب بالحوار والنقاش .. وهل هناك مسلم واحد لا يريد أن تطبق الشريعة الإسلامية .. نحن - مثلهم - نريد تطبيق الشريعة .. الشرطة والدولة والمجتمع يرون أن تنفيذ تعاليم الاسلام بات أمرا ضروريا ، والشرطة على وجه الخصوص تؤكد أن التمسك بالدين يمنع الناس من ارتكاب الجرائم أكثر مما يمنحهم سلطان القانون .
نحن - إن - لا نختلف معهم لاننا لسنا أمام مجموعة شيوعية تختلف أساسا مع اتجاه الدولة واتجاه الدين ، نستطيع أن نقول أننا متفقون في الهدف .. لكن الخلاف في أسلوب تحقيق هذا الهدف .. نحن نقول إن الأسلوب الذى تتخذه الجماعات الإسلامية مبلودى إلى أضرار وأخطار كثيرة .
لماذا .. ؟
.. لان أسلوبهم يقوم على العنف وينتهج التغيير الطفرة

أثار حديث الجماعة الإسلامية «الصريح جدا» .. الذى نشرناه الأسبوع الماضى ردود فعل فى كل مكان .. خاصة عند الاطراف المعنية بقضية «التطرف وعلاجه» .

دون مبالغة .. كان هذا «السبق» بمثابة الحجر الذى القته «الدين سماحة» بكل قوة وجراة فى الماء الراكد .. فحركته .. وتحول السطح الساكن إلى دوائر .. تناقش وتبحث وتتكلم .. ونحن نراقب هذه الحركة ، ونتابعها ، لننقلها لقارئنا العزيز .. أملين أن يصبح الحوار بين الاطراف المختلفة بالكلمة والحجة ، وأن يصمت إلى الابد حوار الرصاص .

قطعا .. نحن سعداء بأن تكون أولى الدوائر التى استجابت لفكرة الحوار هى الشرطة .. ذلك الجهاز الذى تحمل له قلوبنا كل تقدير وإعزاز .. لانه يعنى بالنسبة لنا الامن والاستقرار .. اللذين بدونهما لن يكتب لنا التقدم خطوة إلى الامام .

وإذا كنا قد سجلنا فى الأسبوع الماضى أن دافعنا الاول والاخير فى مناقشة قضية «التطرف» على الطبيعة هو حرصنا الشديد على شباب مصر من أعضاء الجماعات الإسلامية ومن جهاز الشرطة لانهم - فى الحقيقة - أبناء مخلصون لهذا البلد الطيب ، فإننا نؤكد اليوم أن حجم الحرية الذى تتمتع به الصحافة فى عصر مبارك يسمح لنا أن ننطلق ، ونناقش قضايانا بلا حساسيات .. وأن نترجم حرصنا على شباب مصر إلى فعل وحركة ومناقشة واعية .. لسد الفجوة ، وإيجاد نقاط اتفاق للقضاء على سوء الفهم المتبادل .



المصدر : جريدة

التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٢

للنشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

أجرى الحوار : حاتم هلال

بالاحزاب الاخرى العلمانية والشيوعية ؟
• قضية الحزب هذه تخرج من نطاق الشرطة .. هذا عمل سياسي يقدر ويقيم من جهات أخرى وليس للشرطة دخل فيه !

أزمة تطبيق

• الجماعات الاسلامية مطلبها الوحيد تطبيق الشريعة وتريد أن الازمة عندنا أزمة تطبيق وليست أزمة قول .. فلماذا لانسعى الى ذلك بشكل عملي ؟
• إننا نسعى الى تطبيق تعاليم الاسلام بالتدرج الواجب .. التدرج الذي يسمح به صالح الجماعة .. وصدقوني ليس هناك مسلم على أي مستوى لا يريد تطبيق تعاليم الاسلام .. وإنني أتكلم بالنيابة عن أي مسلم مسئول صغير أم كبيراً في هذه الدولة .. لكن نحن لانريد أن نطبق تعاليم الاسلام بأسلوب يسمى الى الاسلام في النهاية .. هب أن تطبيق الشريعة الفوري سيؤدي مثلاً الى كارثة من الناحية الاقتصادية هل تعتقد أن هذا في صالح الاسلام .. فمثلاً لو جلت غدا وأغلقت جميع البنوك التي تتعامل بالربا .. ماذا تكون النتيجة ؟ أكيد خسارة كبيرة وسأجد نفسي في كارثة فهل هذا في صف الاسلام ؟ وسنجد أن الكل يتساءل : هل هذا هو الاسلام ؟ .. وعندنا تجربة الثورة الايرانية التي صفتنا لها في البداية وفرحنا بها .. ولكن الممارسات والاساليب التي انتهجتها أساءت الى الاسلام .. ولهذا نقول يا جماعة أنتم لكم أن تدعوا الى تطبيق الشريعة ولكن بالحسنى وبدون عنف .
• يتردد أن الشرطة تكلف في سبيل هذه الدعوة ؟
• لو أن الشرطة تكلف في سبيل الدعوة الى تطبيق تعاليم الاسلام بالحكمة والموعظة الحسنة لاغلطنا الى ٦٠ ألف مسجد الموجودة في مصر ، لان كل أئمة هذه المساجد يدعون الى مواجهة المنكر والفساد داخل المجتمع .. ولكن الدعوة لابد أن تدخل في صميم الناس بالحوار والاقناع وليس أن تفرض عليهم من الخارج .. هذا هو الخلاف .

الخسارة واحدة

• أنتم متهمون بصناعة العنف والارهاب وممارسته على أفراد الجماعات الاسلامية ؟
• الشرطة لاتمارس العنف إلا مضطرة .. ونحن نحسب ضحايا الصدام مع الجماعات الاسلامية ونعتبرها خسارة واحدة .. وعندما تصل اشارة الى الداخلية نقول بأنه حدث صدام بين رجال الشرطة وبين هذه الجماعات .. نسأل كم

فقدنا من رجال الشرطة وكم فقدنا من هذه الجماعات .. ونأسف لهؤلاء وهؤلاء بنفس القدر .. وهذه حقيقة لانهم أولئك ولا نرى أنهم خسائر منفصلة .. ولذلك لانلجأ الى العنف إلا مضطرين .. وغالباً في كل الحالات الضابط أو العسكري يجد نفسه أمام خيار صعب .. إما أن يكون قاتلاً أو

« السريع » .. فانا لاستطيع ان ادعو مجتمعا تعداده ٦٠ مليوناً الى تطبيق الشريعة المطلقة بين يوم وليلة .. هذا نرفضه لاننا نستطيع كدولة ومجتمع أن نطبق الاسلام مائة في المائة بهذه السرعة .. فليكن هدفنا نسعى الى تطبيقه ونقترب منه يوماً بعد يوم .. وهذا يحضرني بيت شعري لاحمد شوقي يتحدث فيه عن الرسول صلى الله عليه وسلم يقول :
داويت متسداً وداووا طفلة

وأخسف من بعض البداء السوء
نحن نقول أنتم يا جماعة إسلامية .. لتفرض أنكم على صواب أو على خطأ إنما لابد أن تلتزموا معنا أنكم لستم الرأي الصواب الوحيد والمطلق .. لان الصواب المطلق هو الله جل جلاله والرسول عليه الصلاة والسلام .. أما اجتهاكم فهو قابل للخلاف .. بليل رأيكم على صفحات « حريتي » .. يسألونكم عن مقتل مهندس المساحة وضابط الفيلد فتردون بأن القتلة مخطئون ، وليسوا منا .. إذن حتى أنتم يا جماعة تختلفون فيما بينكم في الاساليب .. هناك من يرى أن بينكم

من يخطئ .. ولو قلنا أن كل صاحب رأي يفرضه على المجتمع بالقوة .. ماذا تكون النتيجة ؟

لا بد من الحوار .. وأن تلتزموا أنكم لستم الصواب الوحيد ولا تفرض رأيك بالقوة ولكن بالاقناع .

منافذ شرعية

• إنهم يريدون منافذ شرعية لاقامة مثل هذا الحوار ليعبروا من خلالها عن وجهة نظرهم ؟
• ألا توجد منافذ شرعية في مصر اليوم ، ألا توجد جرائد معارضة يعبرون من خلالها عن رأيهم ؟
• ليست هناك جريدة الشعب يستطيعون أن يعبروا فيها عن كل آرائهم بكل صراحة ؟ ليست هناك الوفد

والاهالي وكل الصحف يستطيع أي انسان أن يقول فيها ما يشاء وينتقد فيها النظام نفسه ؟

والكتاب الذين يهاجمون بحق أو غير حق لا يتعرض لهم أحد على الإطلاق .. هل يريدون منافذ أكثر من هذا ؟

ثم لماذا لم يدخلوا مجلس الشعب ؟
في الدورة السابقة كان من بين الذين دخلوا المجلس جماعات معروف أنها متطرفة ورغم ذلك دخلت وكانت تهاجم الشرطة ولم يتعرض لهم أحد .. إنني أقول لهم أنتم الذين تركتم المنفذ الشرعي والطبيعي والاساسي للتعبير عن الرأي وهو مجلس الشعب .
• لماذا لا يسمح بتكوين حزب شرعي لهذه الجماعات أسوة



المصدر : حرير

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٢

قانون الطوارئ

• الجماعة الإسلامية تطالب بالافراج عن أفرادها الذين حصلوا على أحكام بالبراءة من القضاء ورغم ذلك لم يفرج عنهم من المعتقلات حتى الآن ؟
• قانون الطوارئ الذي نعتل بمقتضاه أعطى للمعتقل حقوقاً محددة ، فإذا أصدرت المحكمة حكماً بالبراءة يمكن أن اعتقله بعد هذه البراءة بموجب قانون الطوارئ ، وذلك لاعتبارات أمنية ، والقانون أعطاني هذا الحق ، وأنا اعتقلته ليس نتيجة للتهمة التي برأه القضاء ولكن نتيجة لاحتياطات أمنية .. وهذا الاعتقال يكون لمدة ٣٠ يوماً وله أن يتظلم خلال

٤٥ يوماً من تاريخ اعتقاله .. وفي كل الأحوال لا يمكن أن احتجزه أكثر من ٤٥ يوماً فإذا احتجزته ٤٦ أو ٤٧ يوماً .. أكون في هذين اليومين ارتكب جريمة قبض على إنسان بدون وجه حق وهذا لا يمكن أن يحدث .. وأقول أريد إسماً واحداً برأه للقضاء واحتجزته أكثر من ٤٥ يوماً .

جريمة

• وبماذا تفسر احتجاج الاسماء التي تكرتها الجماعة في حديثها لـ « حريتي » ؟
• هذه الاسماء إذا كنا نحتجزها ومضى عليها أكثر من ٤٥ يوماً فهذه جريمة .. وعلى العموم هذه الاسماء سوف

تفحص وتراجع على الأجهزة الأمنية للعرف متى صدر الحكم ببراءتها وتاريخ اعتقالها وتظلمها .. وسأرى هل تجاوزنا مع أحد منهم ، وإن حدث هذا فلا يقبل أحد هذا التجاوز من جهاز الشرطة ، فإذا كنا لا نقبل التجاوز من المتطرف .. فكيف أقبله من رجال الشرطة ؟

لا توجد فتنة

• بخيرتك الطويلة .. هل ترى أي هناك فتنة طائفية حقيقية في مصر ؟
• الشعب المصري بطبيعته مسلمين ومسيحيين شعب متسامح يكره العنف .. ولكن هناك باليقين أفعال تؤدي إلى إشعال الفتنة .. جماعات التطرف تقول نحن لا نريد إحداث فتنة بيننا وبين الأقباط .. وأنا أصدقهم ، لأنه لا يوجد مسلم ولا مصري يلعل هذا إلا أن يكون خائناً أو كافراً .. وأنا لا أتتهمم بالكفر ولا بالخيانة .. لكن أفعالهم في بعض المواقف تؤدي إلى هذه الفتنة .. أنت أحياناً لا تريد نتيجة لكن تصل إليها بفعلك الخاطيء .. أنا لا أريد أن تصدمني السيارة لكنني أعبر الشارع وأنا مغمض العينين ولا أنظر عن يميني ويساري .. لا بد أن تصدمني السيارة بلا جدال .. فلا بد للجماعات الإسلامية أن تكلم التصرف الذي يصدر عنها حتى لا تحدث فتنة على خلاف طبيعة الشعب المصري .. وأقول نفس هذا الكلام للخبرة الأقباط .. فهناك بعض الأفعال التي قد تؤدي إلى فتنة طائفية بدون قصد .. ولكن لا توجد فتنة حقيقية في مصر .. الفتنة هي ما حدث في لبنان ، وما يحدث

في جنوب السودان ، هي ما حدث في إيرلندا ، هذه هي الفتنة .. نحن في كل صراخنا نقول لا تقتربوا من الفتنة لأنها لو اشتعلت لن يستطيع أحد أن يظلمها .
• هل هناك يد خبيثة تشعل هذه الفتنة ؟

مقتولا .. وطبعاً يرفض أن يكون قتيلاً وتلك طبيعة بشرية .. والشرطة ملتزمة بتنفيذ القانون والحفاظ على نظام المجتمع هذا هو دورها وواجبها ، فمن يخرج على نظام المجتمع لابد أن يواجه بالقدر المناسب ، ثم كيف تصنع الشرطة العنف ؟ هل تريد أن تخرج الجماعة بمظاهرة تقول أنها سلمية وعلى الشرطة ألا تتدخل .. كيف أضمن أنها سلمية ؟ مظاهرة بهذا العدد وفي هذه المنطقة الساخنة دالماً وفي هذه الظروف كيف تكون سلمية ؟ .. احتمالاتي كأمين عام حتى لو صدقت أمير الجماعة وكل من تكلم منهم على صفحات « حريتي » ، أن أضغ الاحتياطات .. أنا لا أضمن أن يندس إلى المسيرة عناصر مخربة تنهب المحلات مثلاً .. وهذا وجد الأمن العام .. وهذا حقه الذي أعطاه له القانون .. أن هذه المظاهرة يجب ألا تسير .. الشرطة تطالبهم بالتصرف ، وهم يرفضون .. يقذفونهم بالحجارة وبكل ما معهم .. وهنا يرفضون علينا العنف ، وذلك بخروجهم على القانون والسير في مظاهرة وعدم التصياح لأوامر الأمن .. فالعنف لم أصنعه ولكن متى أصنعه ؟ إذا ذهبت الشرطة ولم تجد مظاهرة ولا أي مسيرة وضربت الجماعات الإسلامية .. وهذا لم يحدث وأتحدى أن يحدث مثل هذا التجاوز .

قوة صغيرة

• هل القبض على أحد أفراد الجماعة يستلزم كل هذه اللوريات والمصفحات والاعداد الضخمة من رجال الأمن ؟
• في عام ١٩٨١ ذهب ضابط ليقبض على أحد أفراد الجماعات المتطرفة ، فما كان منهم إلا أن قتلوه .. فكثيراً ما كنا نبعث قوة صغيرة لاستحضار أحد العناصر المتطرفة وتكون النتيجة هي مقتل اثنين أو ثلاثة من ضباط هذه القوة .. هذا حدث في قنا وفي أكثر من موقع في القاهرة .. فالتجربة علمتني كشرطي حين أذهب للقبض على متطرف أن اخذ معي قوات كبيرة .. كي احتاط .. لأنهم مسلحون .. فلماذا تلومني وأنا اخذ احتياطي .. وإذا فرض وكان حتى هذا الاجراء خاطئاً فلك أن تشكو وأمامك القضاء والنيابة العامة .. ثم في النهاية تأكد أنني « مش غاوي » تحريك كل هذه القوة .. إنها تتطلب أن أستخدم ضباطاً من بيوتهم وجنوداً من أجازاتهم وهذا شاق على النفس .. ولكن الجماعات الإسلامية هي التي تفرض علينا هذا .

العنف المضاد

• الجماعة الإسلامية تقول إن العنف الذي تمارسه الشرطة ضد أفراد التيار الديني داخل السجون والمعتقلات هو الذي يولد العنف المضاد من جانب أفراد الجماعات الإسلامية ضد الشرطة ما رأيك ؟
• أولاً لا يوجد بالسجون عنف ، فالمسجون يتلقى حكماً أصدرته المحكمة .. فلماذا أمارس العنف ضده ؟ ونحن نقول بأمانة لكل ضباط الشرطة في كل المواقع ليس من حق أحد منكم أن يعذب أحداً أو يسمح بتعذيبه ، ولو فرض وأخطأ ضابط الشرطة .. فلا تصدر حكماً بقتله هناك إجراء لمحاسنته ، ولا تنسى الحادثة الشهيرة التي إتهم فيها ٤١ ضابطاً لتعذيبهم هذه الجماعات ووقفوا عامين أمام محكمة الجنائيات ، ثم رأت المحكمة أنه ليس هناك دليل يقيني ضدهم .. وعلى كل الأحوال فإن وزير الداخلية قال في بيانه في مجلس الشعب إذا كنا ندين تجاوزات هذه الجماعات فنحن بشدة أكثر ندين تجاوزات الشرطة .. إذا حدث هذا التجاوز .



النشر والخدمات الصحفية والاعلاميات

التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٢

المصدر : حريتك

• أتصور أن البد الخفية والخبيثة التي تشعل الفتنة بالدرجة الأولى هي أخطاء المسلمين والمسيحيين في التقدير وليست نواياهم .. لأنني متأكد أنه لا يوجد مسلم أو مسيحي يريد فتنة .

ظهور

• هل الشيوعيون والعلمانيون لهم دخل في إشعال نار الفتنة ؟

• لا أتهم مصرياً سواء كان كاتباً شيوعياً أو غير شيوعى أن يكون قاصداً إشعال الفتنة .. إنما هو يكتب الرأي الغريب من أجل الظهور والكتابة .. ولكنه في النهاية - للأسف الشديد - يصل إلى هذه النتيجة ولكن بعلم سلامة التقدير ووضع الكلمة المناسبة في الوقت المناسب ..

• ما مدى علم الشرطة من أن ١٧ تنظيماً مسيحياً متطرفاً ؟ • هذا الكلام الذي نشرته مجلة أسبوعية .. هو الذي يشعل الفتنة حقيقياً .. وإن كان دون قصد ، لأن صاحبه يبحث عن كل ما هو شاذ و غريب من أجل الظهور .. فهو لا يتخير الكلمة المناسبة .. لأنه لا يوجد ١٧ تنظيماً مسيحياً متطرفاً .. هل هو يعرف هذا وأجهزة الأمن لا تعرفه ١٢ .. ثم ما رد فعل المسلم العادي أو الجماعات الإسلامية عندما تقرأ هذا الكلام .. أنا لا أريد أن أبرء المسيحيين من التطرف .. بالبلقيين هناك مجموعة ولكن ليست ١٧ تنظيماً لأنه لا يوجد نفس هذا العدد بين المسلمين لكي يقابله عدد مثله عند الاقباط .. وحالات التطرف المسيحي كلها شخصية لصيقة بالشخص فقط .. وعلى الذين يكتبون هذه الكلمات أن يكفوا عنها لأنها وقود الفتنة .

• الجماعة الإسلامية تقول إن بعض الكنائس بها أسلحة والشرطة لا تتعرض لهم ؟

• كل هذه شائعات مفرضة وغير مدروسة .. وهذا القول يشعل الفتنة ، وصدقوني على غير أساس .. لأن الشرطة لو عرفت أن هناك سلاحاً في مسجد أو في كنيسة ما ترددت لحظة في الإمساك بهذه الأسلحة وهذا الكلام هو الطريق إلى إشعال الفتنة .. ونحن لا يمكن أن نسكت على وجود سلاح في يد أي إنسان كأننا من كان مسلماً أو مسيحياً .

غسيل مخ

• وزير الداخلية صرح بأن هناك قوة ما تعمل غسيل مخ للشباب المتطرف .. هل هذه القوة خارجية أم داخلية ؟

• بلا جدال هناك قوة خارجية تعمل على ذلك .. سواء بالتأثير أو التمويل أو تقديم المثال والنموذج .

• من المستفيد من وجود التطرف ؟

• كل أعداء مصر .. يريدون ضربها من خلال التطرف والفتنة .. فكل من يكره مصر يشعل نار التطرف أو الفتنة فيها لكي تصبح رماداً .. وهؤلاء يتمنون زوال هذه القوة العربية والحضارية والإسلامية عن طريق تمويل التطرف لكي تحطم مصر نفسها بنفسها .

• ما رأيك في قول الجماعة الإسلامية أن قتل د. المحجوب كان ثأراً للدكتور علاء محبى الدين المتحدث الرسمي للجماعة ؟

• لا بد للجماعة الإسلامية أن تعرف أن عملية لنثار نفسها .. من حق ولي الأمر .. ثم إنه بأي منطق يقولون هذا الكلام .. هل أحد يستطيع أن يجزم باليقين بأن الشرطة هي التي قتلت علاء أو أن الدولة هي التي قتلت .. هم حينما يتهمون جهازاً بأنه قتل .. لا بد أن يكون لديهم الأدلة القوية والقاطعة .. فهناك قضايا تصل محكمة الجنايات ويعمل بها ٣ مستشارين وتستغرق منهم سنوات ثم يصدرون بعد ذلك كله

حكماً خاطئاً تلقيه محكمة للنقض .. فهم يجبنون من الخارج ويصدرون حكماً بأن الشرطة هي التي قتلت فلاناً ثم يصدرون مقابله حكماً بقتل فلان أمامه هل هذا عدل .. وهل هذا عقل .. وكيف يقابل قتل المحجوب ربهم ١٢ هذا سؤال أوجهه إليهم بكل صراحة ثم إنني أقول أننا لا نأخذ أي موقف من الجماعات الإسلامية ولو كان هذا موجوداً ما كنا سمحنا للدكتور عمر عبد الرحمن بالسفر .. والمنع من السفر أمر سهل وليس بقضية ولكن نحن نقول له : « إطلع .. ليتك تدعم الإسلام الموجود في أمريكا وفي كل العالم » .

• البعض يقول أن الرئيس السادات هو الذي أشعل نار الفتنة والتطرف حين سخر من لحى الشباب المتدين ومن الحجاب .. ثم رد الموقلة الشهيرة « لا دين في السياسة ولا سياسة في الدين » وهو مبدأ علماني معروف ، وفي سبتمبر ١٩٨١ ألقى بهم جميعاً في السجون والمعتقلات وسخر من القيادات الدينية .. فكان حادث المنصة رد فعل غاضباً لاضطهادات سبتمبر ١٢

• هل الرئيس السادات ألقى في سبتمبر عام ٨١ بالجماعات الإسلامية فقط في السجون .. أم أنه ألقى بكل الجماعات السياسية والصحفية والاجتماعية .. فحركة الرئيس السادات في سبتمبر لم يكن المقصود بها الجماعات الإسلامية إنما هي حركة - من وجهة نظره هو ، وليس من وجهة نظري - تأمين المجتمع ككل من المخاطر التي وجدها تهدد المجتمع في تلك الوقت .. وأياً كان الحكم في هذا التقدير فهذا ليس محل تقييمنا الآن .. لكنني أتساءل لماذا أخذت الجماعات أن السادات قصدهم ولم يأخذ حزب الوفد مثلاً أو الصحفيون نفس الموقف .. بالعكس خرجوا بعد ذلك ومارسوا حياتهم في المجتمع بشكل طبيعي تماماً .. وإنني أتساءل أيضاً : لماذا قتله المتطرفون ولم يقتله واحد من حزب الوفد مع أنه دخل السجن في سبتمبر ٨١ وكذلك رئيسهم .. ثم مسألة السخرية من اللحية ، لا أحد يمكن أن يسخر من اللحية .. بالعكس عندما تكون في مكانها لكل بقدرها ويجل صاحبها ، ثم هب أن هناك خطأ في التعامل مع هذه الجماعات .. هل رد هذا الخطأ يكون القتل ١٢ .. وبالنسبة لتعبير لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة .. هذا التعبير يريد أن يحدد لي مفهوم الدين ومفهوم السياسة .. وهذا المفهوم بصراحة غامض وغير واضح .

قوالب الدعوة

• ما رأيك في قوالب الدعوة التي ترسلها الاوقاف كنوع من العلاج لظاهرة التطرف ؟

• لا شك أن هناك جهوداً تبذلها الاوقاف والأزهر ولكن إذا لم تكن نجحت في اجتثاث الظاهرة تماماً فانها على الأقل نجحت في وقف انتشارها .. هناك مرض لا يستطيع أن تشفيه بجرعة أو جرعات .. هناك مرض لا بد أن تواجهه لفترات طويلة .. والتطرف مرض مزمن وله جذوره الطويلة ، ويخطيء من يتصور أن قوالب الاوقاف ستجثت



المصدر : حريتي

التاريخ : ٧ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هذا المرض ولكن هي بالبين تعوق لموه .
• هل تسمحون لبعض علماء الأزهر الذين يأنس لهم الشباب
ويحسون تجاههم بالحياد والموضوعية من لقاء الجماعات
ومناقشتهم ؟

•• جاعنا أربعة من أساتذة الدعوة .. قابلوا وزير
الداخلية .. وحضرت هذه المقابلة .. وقالوا نحن لنا منهج
يختلف عن منهج وزارة الأوقاف والأزهر في الدعوة وتختلف
مع أسلوبهم ولكننا نريد أن نتلقى بهذه الجماعات .. فقلنا
وماذا يمنعكم ؟ قالوا نخشى أن تتهمنا الشرطة بالوصول إلى
الجماعات الإسلامية ، فما كان من الوزير إلا أن رفع سماعة
التليفون وطلب مساعد الوزير لامن الدولة وقال له أنا أوافق
لهم على أن يلتقوا بهذه الجماعات في الوقت الذي يرونه
وبحاورونهم كيفما يشاءون .. وقال هؤلاء العلماء لوزير
الداخلية نحن سنضطر لمهاجمة بعض القواعد والانظمة
السائدة في الدولة والتي تخالف الاسلام .. فقال لهم ..
هاجموا ما شئتم وخذوا الأسلوب الذي ترونه مناسباً ، نحن
كل ما نرجوه من تلك الجماعات هو أن تتحرر من العنف
وإفرض الرأي بالقوة .

• كلمة أخيرة تحب أن تضيفها لحديثك ؟
•• أقول للجماعات الإسلامية : اتركوا العنف .. ألقوا
السلاح .. ثم ادعوا ما شئتم .. قولوا ما شئتم .. فأنتم
تمشون في بلد يلمن بحرية الرأي .



المصدر : حريتي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٢

بقلم : محمد فوده

أنت مدعو ..

لهذا الحوار

عندما أخذنا المبادرة لفتح حوار بين الشرطة والجماعات الإسلامية بهدف إيجاد قنوات اتصال لوقف نزيف الدم بينهما لم تكن نتوقع رد الفعل القوي من الجماهير القارية التي تحمست للفكرة والذي تمثل في عشرات بل مئات المكالمات التليفونية وكلها تؤيد وتشجع الفكرة والكثير منها يطلق على ما جاء في الحديث الصريح للجماعة الإسلامية في إمبابة والانتهاكات التي وجهتها للشرطة .

وبعض المتشددين أو المغالين في التشدد من الجماعات الاخرى لم يعجبهم بعض ما جاء في الحديث رغم صراحته واتهمونا باتهامات شتى رغم أن جماعة إمبابة تدرك يقينا أننا لم نتدخل فيه بأي شكل من الاشكال بالحذف أو الاضافة أو غير ذلك ، بل سجلنا اقوالهم بأمانة لاننا ندرك يقينا أن «التزويق» في مثل هذه الامور الحساسة يفقدنا المصداقية .

ونحن - في هذا العدد من مجلة حريتي - إذ نقدم وجهة نظر الشرطة ممثلة في حديث صريح ايضا اللواء دكتور بهاء الدين ابراهيم مساعد أول وزير الداخلية فإتينا نعد أن يظل حوار الكلمة في العلاقة بين الشرطة والجماعات الإسلامية قائما لعله يؤتي ثماره ونخرج بنموذج جديد لهذه العلاقة . يتراجع فيه صوت الرصاص ويتكلم صوت العقل .

وبهذه المناسبة فإننا نود أن نشرك معنا قراء «حريتي» من مختلف الفئات والاعمار والثقافات ، وندعوهم لاثرأء هذا الحوار بالرأى الصريح ، كما نوجه الدعوة إلى مختلف الجماعات الإسلامية بأسمائها المختلفة وافكارها المتنوعة للمشاركة والادلاء بدلوهـم ، ونعدهم أن تكون أمانء في عرض وجهة نظرهم لاننا نؤمن أن الصئق أقرب الطرق للنجاة وحقق الدماء .

إن الحوادث المتفرقة التي نسمع عنها أو نقرأها يوميا والتي تقع بين الشرطة وهذه الجماعات في بعض محافظات مصر من الشمال إلى الجنوب إنما تشيع الحزن في نفوسنا جميعا كمصريين .. ونحن نؤمن أن الحوار بالسلاح لن يولد الا العنف والعنف المضاد ولن يصل أحد إلى غايته أو مبهتاه بهذه الوسيلة ، فلتضع هذه الحرب «الخبثية» أوزارها وليعد للمصريين كل



المسرة : حريتي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ يونيو ١٩٩٢

المصريين صفاقهم ومودتهم ، وليكونوا صفا واحدا في مواجهة من يترصد
نهم الدوائر وبهمه بالمقام الاول أن يضربهم من الداخل .
إن منطقنا - ومصر في القلب منها - تمر بمرحلة غاية
في الدقة والحساسية ، وهناك نظام عالمي جديد لا يعترف
بالضعفاء مهما كثر الحديث فيه عن الشرعية الدولية ..
وعلى طرف حدودنا وحدود كثير من الدول العربية تقبع

اسرائيل وتفرض الامر الواقع على هذا النظام العالمي بمزيد
من اليهود المهجرين من مختلف بقاع العالم ليحتلوا أرضا
ليست لهم ويقيموا مستعمرات من الصعب اقتلاعها أو
اقتلاعهم منها ، وأطفال الحجارة وشعب الحجارة يسقط منه
كل يوم عشرات ونحن لاهون بخلافاتنا .

إن مبدأ تطبيق الشريعة الإسلامية لا خلاف عليه ، وليس هناك مسلم حقيقي
ينكر هذا المبدأ ، وفي نفس الوقت ليس كل ما نطبقه في حياتنا مخالفا
للشريعة .. نعم هناك بعد عن بعض مبادئنا لستأ سببا مباشرا فيه ، بل
توارثناه جيلا بعد جيل ، ونحن فعلا مطالبون باعادة الامور إلى نصابها .. أو
على الأقل مطالبون بالتحرك نحو هذا الهدف .. وهنا نتساءل : كيف ؟ اننا في
« حريتي » نفتح الباب لمناقشة هذا السؤال ، علما بأن الامور يجب أن تعالج
بحكمة وروية ، وإلا جاءت النتيجة على عكس المطلوب تماما !!
مرة أخرى أؤكد أن العنف لن يوصل إلى نتيجة .. وإلى اللقاء مع رسائلكم
وأفكاركم .

اعجبني .. ولم يعجبني :

وأبدأ هذه الفقرة بـ « مالم يعجبني » وأقصد به نائب مجلس الشعب رئيس
اللجنة الاقتصادية الذي وقف بوجه جامد أثناء مناقشة مشكلة بنك الاعتماد
والتجارة ليقول إن هذا البنك قطاع خاص والحكومة غير ملزمة بالبحث عن
وسيلة لرد أموال المودعين به !!

وأعجبني رد مجموعة من النواب في مقدمتهم الدكتور زكريا عزمي
وعبد الحميد غازي والدكتور إبراهيم عواره وغيرهم ممن لم تسعني الذاكرة
باسمائهم والذين تصنوا لرئيس اللجنة وتساءلوا عن الرقابة الحكومية
ومسئولية البنك المركزي ، وأين كان عندما قام بنك الاعتماد بتحويل ٣٧٦
مليون دولار من أموال المودعين للخارج دون أية ضمانات .. وهل يمكن لأي
بنك استثماري أن يجمع أموال المودعين ويقلت بها بهذه السهولة ؟ لقد أفحم
النواب رئيس اللجنة الاقتصادية وكانوا بحق على مستوى المسئولية وعلى
مستوى تمثيل أبناء دوائهم .

على أي حال نرجو أن يتم قريبا الحل الذي وعد به الدكتور عاطف صدقي
رئيس الوزراء بتعويم البنك وتبوير مليار جنيه لهذا الغرض حتى يعود لمباشرة
نشاطه ويضمن المودعون على أموالهم ويعود للجهاز المصرفي سمعته ولكل
المودعين اطمئنانهم .



المصدر : حريري

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ يونيو ١٩٩٢

«مشايخ الحكومة، يردون على «حديث

الطرفين» :

لستم أوصياء على

الإسلام

غروركم أنفسد

كل محاولات الحوار

**عمر عبد الرحمن طلب مناظرتنا
ثم انسحب في آخر لحظة**

شعورنا نحوكم ليس عدائياً.. ولكن!

لا تسبوا

شعارات

تصدير الثورة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

• لم يكن من الممكن أن يمر
« حديث المتطرفين » الذي نشرناه
الاسبوع قبل الماضي دون أن يدافع
علماء الازهر والاوقاف عن
أنفسهم إزاء الاتهام الذي وجهه
إليهم شباب الجماعة الاسلامية
بأنهم « علماء السلطة » .. وأن
يعلنوا موقفهم تجاه المطالب التي
يرفعها هؤلاء الشباب .. ويكشفوا
لنا حقيقة ما يدور في قوافل
التوعية الدينية التي يشاركون
فيها .. وطبيعة الحوار بين

الجانبين .

• اخترنا من علماء الازهر
والاوقاف ثلاثة .. هم أكبر رجال
الدين عندنا حركة .. وقدرة على
مواجهة شباب الجماعات ..
ومشاركة في قوافل التوعية ..
 وإدارة دفة الحوار .. وهؤلاء
العلماء هم : د. عبد الصبور
مرزوق ، الامين العام للمجلس
الاعلى للشئون الاسلامية ،
و د. محمد سيد أحمد المسير أستاذ
العقيدة بكلية أصول الدين جامعة
الازهر ، والشيخ منصور الرفاعي
عبيد مدير عام المساجد بوزارة
الاوقاف .

المصدر : حريت

التاريخ : ١٤ يونيو ١٩٩٢

تحقيق: حاتم هلال

• يقول د. عبد الصبور مرزوق : لا تصدق أن قوافل
التوعية التي ظلت تجوب البلاد على مدى ١٢ عاماً لم
تفعل شيئاً .. لا .. هذا الحكم يحتاج إلى مراجعة .. لأن
معنى هذا أن كل اللقاءات والحوارات مع الشباب لم تؤدي
إلى نتيجة ، ولم تحقق الغرض المرجو منها .. ليس
معنى عزوف الجماعات عن الحضور فشل القوافل ..
وإنما يعني أن الاخوة لا يريدون أن « يتزحزحوا
ليقتنعوا أو ليناقشوا القضايا وموقفهم من الحق ..
وعزوفهم هذا في تقديري ينتج من عدم إمتلاك الخلفية
الصحيحة للإسلام وعدم القدرة على الفهم الصحيح
للاسلام .. لأن الفهم الصحيح للدين يقول أن التقى ومن
يحاوطني - حتى ولو كان غير مسلم - على طريق
الحكمة والموعظة الحسنة وأجانبه بالتي هي أحسن .
أذكر في أحد لقاءات ندوة الرأي وكنا في أسبوط
وكان المحافظ وقتها اللواء زكي بدر الذي سير عربات
في أسبوط كلها تعلن عن وجود علماء في جمعية
الشبان المسلمين لمناقشة الشباب وعلى الجميع
التفضل بالحضور .. لكن لم يحضر أحد .. في هذه
الحالة كيف يقولون أن القوافل لا تؤدي غايتها .

إذا كنت لم تحضر ورفضت كيف تحكم ؟
مرة أخرى ذهبت إلى أسبوط وكان المحافظ اللواء
عبد الحليم موسى وزير الداخلية ، وأذكر أنني وجدت
بعض رجال الامن على باب الجمعية التي سئلني
فيها .. وقتها قلت للمحافظ إن هذا حوار علماء وأرجو
ألا يوجد أمن أو عسكر وإستجاب مشكوراً ، وجلسنا
في حوار ممتع مع الاخوة الذين حضر معظمهم هذه
المرة حتى منتصف الليل ، ودار حوار صريح وبمجة



المصدر : حرياتي

التاريخ : ١٤٠٠ ربيع الثاني ١٤٠٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كاملة .. ولكن يبدو أنهم يقتنعون في وجودنا فقط !
وهذه مسئوليته هو ويكون معنا أنه لا يريد الوصول
إلى الحق .

هروب !

• أما إتهامهم بأن القوافل مسرحية معدة سلفاً .. فكنت
أرجو أن يعلموا أنهم رجال إسلام وجماعات إسلام
ويطالبون بحكم الإسلام .. فلا يمكن أن أقول أن عمل
العلماء مسرحية أو مرتب بهذا الشكل .. لا بد أن يكون
هناك أدب للحوار .

ثم هب أن هذا الكلام صحيح .. فلماذا لا يأتون
ليفسدوا هذه المسرحية ويعطوا أسلحتهم القوية
ويطرحوا ما يشاءون من قضايا تخرج شيخ المشايخ
إذا كان عندهم أدلة .. ولكن ما يحدث أنهم لا يحضرون
ولا أريد أن أقول أنهم يهربون .. وإن كانت هذه هي
الحقيقة أو عبارة أخرى هم لا يريدون الوصول إلى
حقيقة .

• لماذا ؟

• لأن هناك قوة وراءهم تشدهم لشيء آخر بعيداً عن
الحق والمجاملة بالتي هي أحسن .

• هذه القوة داخلية أم خارجية ؟

• إما أن تكون داخلية تعدهم بمصالح شخصية
وتحقيق ذواتهم عن طريق الامارة والزعامة وما إلى
ذلك .. أو أن هناك أياد خارجية تلعب في هذه الساحة
وفي هذا الإطار من الشباب .. وكل هذه احتمالات لسر
عزوفهم عن الحضور .

أنا لا أتهمهم ، ولكن أقول إن مواقفهم هذا يجعلني
أتساءل : لماذا لا يأتون ؟ إنني أدعوهم للقاء فشيئاً
نحوهم ليس عدالياً ، فهم أولادنا ولا شك أنهم شريحة
طيبة .. على الأقل أنهم مستقيمون وفهم خير وليسوا
منحليين ولا فاسدين .. ولكن لكي يكتمل هذا السلوك
الطيب هناك أشياء بسيطة .. نقاط خلاف يجب أن
يتخلوا عنها وأول هذه النقاط الغرور الذي يصور لهم
أنهم أوصياء على الدين وعلى المسلمين .. وهذا
الغرور هو الذي أفسد كل محاولاتنا للحوار معهم ..
والثانية أن يستجيبوا لدعوة الحوار ليقولوا مطالبهم
بصراحة .

• مطلبهم الوحيد الإسلام .

• ونحن أيضاً مطلبنا الإسلام .. ولا يمكن أن نختلف
على الهدف مطلقاً .. ولكن قد يكون الخلاف في
الوسائل .. والحوار يقرب وجهات النظر .. ولذلك فهو
ضرورة .

كلام مستورد

أما القول بعلماء السلطة .. فمثل هذا الكلام لم يكن
في المصطلح المصري على الإطلاق .. هذا الكلام

مستورد ، ومعروف أن إحدى الدول الإسلامية عندما
حدث فيها ثورة إسلامية اتجهت إلى مبدأ تصدير
الثورة ، وكان أهم ما اعتنت به هو سحب البساط من
تحت أقدام العلماء حتى لا يثق بهم الشعب وإذا وصلوا
لهذا يستطيعون التبشير بما يريدون ، وحقيقة مثل هذا
الكلام .. لا أود مناقشته ولكن كل ما أرجوه من الشباب
المتدين أن لا يقول ويريد « عالم السلطة » لأن هذا
التقسيم خطر .. ولكن ينظر فيما يقوله هذا العالم ،
وليعلم الجميع أن ما هو حق لا يجوز للعالم أن يغيره ،
سواء كان الحق في جانب السلطة أو في جانب الشعب
أو حتى مع العدو « ولا يجرمكم شئان قوم على
ألا تعدلوا ، عدلوا هو أقرب للتقوى » .

رد فعل

• هل رد الفعل المفاجيء الذي تتخذه الاوقاف إزاء
حوادث الفتنة الطائفية ، والذي يتمثل في تواجد رجال
الدين الاسلامي والمسيحي مكان الحادث .. يصلح
للمواجهة ؟

• في مجتمعنا هناك هيئة تسمى « المطافىء » ..
عندما تشتعل الحرائق هل تجلس ساكنة صامتة أم
تسارع ؟! وبعد أن ينتهي الاطفاء - وهو عمل مؤقت -
يحدث تحليلي ودراسة لمعرفة أسباب هذا الحريق وكيف
نتجنب وقوع مثله مرة أخرى .. هذا بالضبط ما نفعله
بالنسبة لاحداث الفتنة ، ولكنهم ليسوا على بيئة مما
يجري لأنه ليس كل شيء يعرف وليس كل ما يعرف
يقال ، ولكن هناك دراسات لمعرفة لماذا وقعت الفتنة
هنا ، ولماذا مع هذه الفئة بالذات ؟ وهكذا ، ومسألة
تواجد شيخ يصافح قسيساً مكان الحادث إنما هي إطفاء
للحريق فقط .

نقطة غائبة

• فضيلة الدكتور محمد سيد أحمد المسير يقول : هناك
نقطة غائبة عن الأذهان ، فتصحيح الفكر ومنع التطرف
ليس وفقاً على علماء الدعوة وحدهم .. وإنما الدور
الرئيسي يتعلق بأجهزة الدولة الرسمية والشعبية ..



المصدر : حري

التاريخ : ١٤ رجب ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نحن دعا فقط .. وتطبيق الشريعة مسئولية الحكومة

العالم وإنما مسئولية الدولة .. فالعالم ينادى بتطبيق الشريعة ويوضح الطريق إلى ذلك .

تقسيم العلماء

مع السلطة أو ضدها

خطير !!

أما الشيخ منصور الرفاعي عبيد فيقول : قوافل التوعية أثمرت من وجهة نظري لسببين :
- الاول : أنه دار حوار مع هؤلاء الشباب سواء إقتنعوا أو لم يقتنعوا المهم أنه أقيم حوار وكل من الطرفين أصل فكره وأظهر أدلته وبين بوضوح ما يهدف إليه .

- الثاني : تم تحصين بقية الشباب ضد التطرف وذلك لانهم سمعوا من العلماء الحق والصواب بالحجة والنص الثابت من القرآن والسنة ، وعرفوا كذلك أن الاسلام يسر لا عسر فيه .. سهل لا تعقيد فيه .. وإنما دائما نود محاورتهم وعلى استعداد لمناقشتهم ولكنهم لا يحضرون .

• لماذا ؟

• لقلّة بضاعتهم .. وخوفهم من أن ينكشفوا أمام زملائهم .. ولقد دار حوار بيننا وبينهم في إحدى محافظات الصعيد وكان يحضره وزير الاوقاف وفضيلة المفتي ، واستمر هذا اللقاء حتى أذن للفجر ، ولقد حضر الشباب ومعهم كتب كثيرة وواجهوا المفتي بما قاله العلماء في الكتب .. فرد عليهم بأن ما قاله العالم هنا دحضه ونقضه في نفس الكتاب في صفحة « كذا » وطلب منهم قراءة هذه الصفحة التي كانت تركد ما قاله . طنطاوى وطلب منهم قراءة كتاب معين وكان معهم .. وفيه تأكيد لما قاله .. فلما أفلسوا أغلقوا الكتب وانصرفوا .. فقل لي بربك ماذا نفعل أكثر من هذا لاقتناعهم بأنهم لا يفهمون النص أو يقرأونه مبتورا .. وعلى هذا يكون تفسيرهم غير سليم .

مع الشيخ عمر

وأضاف : في عام ١٩٨٧ أرسلنا للدكتور عمر عبد الرحمن أن يحضر ويجلس معنا للحوار والمناقشة ومعه من يشاء فما كان منه إلا أن طلب شروطاً كثيرة

فالكلمة وحدها ليست مجدية ، ولا بد أن تتحمل كل مؤسسات الدولة دورها في تصحيح القيم والالتزام بالاخلاق .. فماذا تفعل الدعوة أمام أجهزة الاعلام التي تحطم الاخلاق ؟ .. إن قوافل الدعوة حلقة في سلسلة وإذا لم نتفهم هذه الحقيقة عشنا في وهم كبير .

أضاف إنه عندما نحدد هدف هذه القوافل فسوف نعرف إلى أي مدى أدت دورها .. فمسئوليتها هي تبليغ كلمة الله إلى الناس ، وتصحيح المفاهيم والسلوكيات ، والبعد عن الانحرافات .. فالعالم له دوره المحدد والله عز وجل يقول « لست عليهم بمسيطر » .. وبالتالي فلا نحن ولا أنتم أوصياء على الناس .

أوضح د. المسير أنه لا يشترط أن يكون الشباب الذين يحضرون الندوات الدينية من المتطرفين الذين نريد تصحيح مفاهيمهم .. فهدف العالم تحصين الشباب وتنوير وتوضيح أفكارهم .. أيا كان فكر هؤلاء الشباب .. وهناك تعميم خاطيء .. فليس المتدين متطرفا ، ومعظم المتدينين ينالون كل الاحترام من العلماء الذين يمدون أيديهم لهم ويتعاونون معهم .. فالتدين غير التطرف .

وحول إتهام شباب الجماعات الاسلامية لعلماء قوافل التوعية بأنهم علماء سلطة .. قال د. المسير : هذه تفرقة ظالمة فالعالم هو العالم في أي موقع ، لانه يتحمل أمانة الكلمة أمام الله ، والانسان الذي يناقش لا يكون عالما .. ثم إن تطبيق شرع الله ليس مسئولية



المصدر : حريتي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ يونيو ١٩٩١

منها : ان يكون اللقاء في مقر جريدة « النور »
فوافقنا .. لكنه للأسف لم يحضر .. وقبل الموعد بيوم
واحد أرسل لنا بأن اللقاء سيكون في الفيوم .. وفعلنا
ذهبنا إلى الفيوم وحدد لنا مسجداً معيناً توجهنا إليه ،
وصلنا فيه المغرب وانتظرنا أن يحضر الدكتور عمر أو
قادة الجماعة .. فلم يحضر أحد ، وأرسلوا لنا بعض
الشباب صغير السن حاورناه واقتنع أماننا بالحق .

وأنا أقول لشباب الجماعات الإسلامية بكل صراحة
إننا نحبيكم وحرصون على أن تكونوا جنوداً في خدمة
الدعوة .. ولكن بشرط الالتزام بالمنهج الذي قاله
الرسول صلى الله عليه وسلم والقران الكريم : « ادع
إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ، وجادلهم
بالتقوى هي أحسن » .



المصدر : **العالم اليوم**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : **٢٥ يونيو ١٩٨٢**

البعث ينتظرونه بالأحضان وآخرون بالبصرصاص

حتى لا يظل الاتهام معلقاً برقبتة بأنه ترك أخوانه في وقت الأزمة وذهب للزواج من أمريكية. وعلى عكس ذلك تعرض الشيخ عمر لجملة واسعة من المتشككين على الجماعة الإسلامية في القويم وأصبحت رأسه مطلوبة لهم لأنهم اتهموه بإحداث الانقسامات في صفوف الجماعة وتعرض عناصرها القيادية للسجن والقتل.

ولم يأت هذا الخلاف من فراغ، إنما هو امتداد للمعارك الطاحنة التي نشبت بين أعضاء الجماعة أنفسهم عقب الإفراج عن الشيخ عمر في قضية اغتيال السادات عام ١٩٨١ حيث صرح بأنه «لا تجوز أن تكون إمارة الجماعة لأسير». وكان يقصد الافتاء بعزل عبود الزمر المسجون في القضية. فبادر عبود وأصدر فتواه الشهيرة وهو في السجن «لا تجوز الإمارة لضيرير». وبدأ الصراع المرير بين أنصار «الأسير» واتباع «الضيرير» ولكن لم تستمر هذه الخلافات طويلاً. ونجح الشيخ عمر في احتواء كل أسباب الخلاف والتفاوض وراء القبضان مع الأعضاء المؤسسين للتنظيم. ولكن الغريب في الأمر أن الشيخ عمر ترك مصر منذ عامين في ظروف بالغة الصعوبة من وجهة نظر أعضاء الجماعة الإسلامية أنفسهم. فقد ذكر منشور صادر عن الجماعة بعنوان «الموقف الراهن بين الجماعة الإسلامية والتنظيم المصري» أن موقفها من الظروف السائدة لا يخرج عن أحد احتمالين:

الأول : أن تعلم أوراقها وتعتزل العمل الإسلامي نهائياً كي تتحاشى التصفية الجسدية وحرب العصابات التي شنتها الدولة على أعضائها.

أما الاحتمال الثاني فهو أن تمارس ألواناً من ردود الأفعال أشد شراسة وعنفاً بقصد الحد من غلواء النظام وطفياته كرد فعل طبيعي ممن أشختهم الجراح.

واستبعدت الجماعة الاحتمال الأول بزعم «أن دعوة الإسلام لم تختف بسبب البطش وأن الجماعة

في آخر اتصال تليفوني عقب عيد الأضحى تم بين الشيخ عمر عبد الرحمن أمير الجماعة الإسلامية المقيم حالياً في نيويورك وأحد أتباعه في القويم طلب الشيخ من أعضاء الجماعة عدم المفامرة بقتل مزيد من رجال الشرطة المصريين خوفاً من الضربات الأمنية الموجهة التي أصابت الجماعة. وطلب عضو الجماعة ضرورة عودة الشيخ عمر إلى مصر لإعادة تنظيم الصفوف بعد إلقاء القبض على معظم قيادات الجماعة فأصبح الوضع أشبه بالرأس المفصول عن الجسد.

والسؤال المطروح هل يعود الشيخ عمر إلى مصر؟ قال مصدر أممي لـ «العالم اليوم» إنه لا توجد أي عقبات قانونية تحول دون عودة الشيخ عمر. ولكن في حالة عودته ستحمل سيارة من المطار إلى بيته في القويم ليقيم فيه ولن يسمح له بالقيام بأعمال التحريض والاثارة. ويعتقد قاضي قانون الطوارئ، يمكن اعتقاله لخطورته الشديدة على الأمن. ولكن لن نلجأ إلى ذلك إلا كخطوة أخيرة. الملاحظة الجديرة بالاهتمام أن مباحث أمن الدولة ليست وحدها التي ستكون في انتظار الشيخ عمر حين عودته. فهناك من أعضاء الجماعات الإسلامية من ينتظرونه بالأحضان. وأيضا من سيستقبلونه بالرصاص.

فبعد سفر الشيخ عمر أصبحت «الجماعة الإسلامية» في وضع لا تحسد عليه خصوصاً بعد قيام جناحها العسكري المعروف أمينياً باسم «الجهاد» بضربات طائشة لقوات الشرطة من أقصى البلاد إلى أقصاها في دمياط وديروط وأمبابة والقويم ومصر الجديدة حيث تم اغتيال الدكتور فرج فودة.

وأدى هذا التصعيد إلى أحكام الحصار الأمني حول كل المناطق التي تحظى بتمركز عناصر هذه الجماعة بها. وتجرى الآن في صمت عملية تمهيط واسعة النطاق بشكل لم تشهده البلاد من قبل بحثاً عن أعضاء الجماعة. لذا يرى بعض أنصار الشيخ عمر أن عودته في الظروف الراهنة أصبحت ملحة



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ يونيو ١٩٩٢

هجومًا على من أسماه «فرعون مصر» في مسجد «فيديمين» بالفيوم في وقت كان فيه اسم عبد الناصر يثير الذعر في القلوب.

وكانت أول فتوى أصدرها الشيخ عام ١٩٧١ «أن جمال عبد الناصر كافر» ولا تجوز الصلاة على جثمانه». وتم اعتقاله في ذلك الوقت لمدة ثمانية شهور في سجن القلعة وأفرج عنه في يونيو عام ١٩٧١.

واختفى الشيخ بعد ذلك عن الأضواء. ولكن فوجيء الرأي العام بالحكم عليه في قضية تنظيم الجهاد عام ١٩٨١ وخرج من المعتقل عام ١٩٨٤ بعد أن برأته المحكمة العسكرية العليا لعدم ثبوتها في أقوال الشهود حول مسؤوليته عن الاغتيال بقتل السادات.

واستمر الشيخ عمر في قيادته للجماعة الإسلامية من الفيوم وقام بزيارات عديدة من المحافظات المصرية فاضطرت قوات الأمن إلى وضعه تحت التحفظ في منزله ومنعه من الحركة.

نفسها تعرضت لمحنة قاسية عام ١٩٨١ لم تزدها إلا قوة ورسوخا.

إذن لماذا سافر الشيخ عمر في ظل هذه الظروف الصعبة؟

من الصعب الوصول إلى اجابة محدودة. فأعضاء الجماعات الدينية يقولون أنه فر من الرقابة الأمنية المشددة التي منعت من الحركة.. وبعض التقارير الأمنية تؤكد أنه ذهب إلى السودان وأفغانستان لمد جسور الاتصال مع أعضاء التنظيمات الإسلامية الموجودة في هذه البلاد وربما ذهب إلى الولايات المتحدة لجمع التبرعات وتخصيصها لتمويل نشاط الجماعة.

وتؤكد مصادر أخرى أن الشيخ الضريد لن يعود إلى مصر خصوصًا وأنه تجاوز العام الرابع بعد الخمسين من عمره ولم يعد لديه نفس الحماس والاصرار لحمل راية العنف وإصدار الفتاوى النارية مثلما كان شابًا سنة ١٩٦٨ عندما بدأ صدامه الأول مع نظام الحكم أيام الرئيس عبد الناصر. وبدأ يشن



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٦ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دائرة الضوء

اعلان حرب

بينما تستمر المواجهة المسلحة في
معيد مصر بين أجهزة الامن
وجماعات التطرف.. أصدرت إحدى
أهم هذه الجماعات بياناً يتضمن
اعترافاً بمسؤولية هذه الجماعة عن
حادثة «كوبرى الفريوس» حيث
انفجرت سيارة مفخخة بالقرب من
موكب وزير الداخلية السابق زكى
بدر، وحادث «كوبرى قصر النيل»
حيث تم اغتيال الدكتور رفعت
المحجوب رئيس مجلس الشعب
المصري السابق وستة معه انتقاماً
لمصرع أحد أعضاء الجماعة (الدكتور
علاء محيي الدين). كما اعترف البيان
بمسؤولية الجماعة عن العشرات بل
ومئات من التوترات والصدامات في
النجوع والقرى فضلاً عن المدن
والحافظات.. والخطر ان البيان
تضمن تهديداً مقلداً بتصعيد عملياته
العسكرية ضد ٢٠ ألفاً من ضباط
الشرطة.. والاف الملامي والمرافق..
والمشاهد.. وعشرات الالاف من
الفنادق واتوبيسات السياحة.. ومئات
السفارات والوزارات.. والاف المنازل
للوزراء والساسة والاعلاميين!!
هو إذن ليس مجرد بيان..
بمناسبة اغتيال الدكتور فرج فودة في
الاونسة الأخيرة ومما تبع ذلك من
مصادمات مع أجهزة الامن.. وإنما
هو بمثابة «اعلان حرب» على المجتمع
كله.. وعلى كل الأشخاص
والمؤسسات التي تعتبرها الجماعة
مناهضة لفكرها وأهدافها.

والبواضح اننا لسنا ازاء مجرد
تهديدات كلامية.. بل ان هناك ملفاً
كبيراً تتضخم صفحاته يوماً بعد آخر،
مخضب بالدم والعنف.. وان هذا الملف
مرشح للتفاقم اذا لم يتم تدارك
الامور قبل ان يتسع الخرق على
الراقع.. ورغم أهمية المواجهة الأمنية
مع قوى التطرف والارهاب وضرورة
التصدي الحاسم لعدوانها على
الدستور ووحدة نسيج الأمة وحقوق
الانسان.. فانه ليس بالامن وحده
تحل مسألة معقدة ومتشابكة مثل
مسألة التطرف الديني والغلو
الاصولي.. فكل الشواهد تؤكد انه
ماكان ممكناً لمثل هذه الجماعات ان
تنتشر ويتعاظم نفوذها وتبرز لها
انياب ومخالب.. الا في ظل تقادم
الازمات الاقتصادية والاجتماعية،
والا في ظل غياب مشروع حضاري
مستقبل محدد المعالم يكفل
استنهاض الأمة ووضعها على طريق
الامل.

ولذلك فان مواجهة تيارات
التطرف والارهاب ليست مسؤولية
الامن فقط، بل وليست مسؤولية
الحكومة المصرية وحدها.. هي أولاً
وفي المقام الأول مسؤولية الجزء
النشط من الأمة وكل المهتمين
بمستقبلها.. بل ووجودها وبقائها.
ولان النار لا تطفئها النار.. فان
مواجهة هذه الحرب التي تشنها قوى
التطرف والارهاب لا يمكن ان تكون
مقتصرة على رد الفعل العنيف.. بل
تتطلب مواجهة فكرية وسياسية
واقتصادية واجتماعية.. تتطلب
مواجهة شاملة تتعامل مع الجذور
ولاكتفي بالتعامل مع الجزء البارز
من جيل الجليد.

سعد هجرس



المصدر : ...

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ يونيو ١٩٩٢

موقف انتهازي جداً محاولة جديدة من مصطفى مشهور لتحميل نأبورة الإرهاب!!

● بعد جرائم القتل والاغتيال التي قام بها أعضاء الجماعات المتطرفة مؤخراً .. اتخذ الجميع موقفاً صلباً في مواجهة التطرف والعمل على مواجهته ..

لكن مصطفى مشهور الرجل الثاني في إحدى الجماعات الدينية المنحلة استغل الفرصة ليدعي أن عدم السماح بأنشطة جماعته هو السبب في التطرف .. وهذا الموقف الانتهازي يعكس حقيقة الأسلوب الذي تتعامل وتفكر به هذه الجماعة المنحلة .

● يقول : « ليس من حقنا أن نهتم بشئون وطننا وأن نقدم الحل المناسب لاصلاحه والنهوض به .. فلماذا يحاربوننا ويضيقون علينا .. ويعرضوننا لارهاب حكومي .. وتدعى الحكومات انه غير معترف بنا قانوناً » .

التطبيق

● لقد دأبت قيادات الجماعة المنحلة على خلط المفاهيم لتحاول الظهور بمظهر الأسماء على الإسلام والمدافعين عنه .. لذلك يجب أن نوضح بعض المفاهيم في البداية لتبين عدم صحة ما يكتبه مصطفى مشهور .

● الحقيقة أن الجماعة التي ينتمي اليها مشهور جماعة سياسية مثل أي حزب سياسي وتعتمد على عنصر الاثارة الدينية .. وهذا يعني أن أعضاء تلك الجماعة يؤمنون ببرنامجه عملها ، وهو بالمناسبة برنامج غير منشور ولا ينشر منه إلا الجزء الذي يتسم بالعموميات الشديدة .. ويعني ذلك أيضاً أنه ليس من الضروري أن ينضم الإنسان إلى تلك الجماعة ليثبت أنه مسلم .. فجميع الأحزاب السياسية الأخرى يوجد بها مسلمون ولا يستطيع أحد أن يشكك في إسلامهم ..

● وعقب حل الأحزاب السياسية بعد قيام ثورة يوليو صدر قرار عام ١٩٥٤ بحل جماعاتهم .. وقد طعن بعض أعضاء الجماعة في هذا القرار أمام محكمة القضاء الإداري منذ عدة سنوات ورفضت المحكمة مؤخراً هذا الطعن وأيدت قرار الحل .

● طبقاً لذلك فعندما يريد أعضاء الجماعة العودة إلى ممارسة نشاطهم السياسي بشكل منظم فعليهم أن يتقدموا إلى لجنة شؤون الأحزاب بوراق تأسيس حزبهم طبقاً للقواعد والضوابط الموجودة في قانون الأحزاب .. لأن جماعاتهم كما قلنا في جوهرها جماعة سياسية .. لكن قيادات الجماعة لم تفعل ذلك وإنما لجأت إلى التحالفات السياسية الانتهازية مع بعض أحزاب المعارضة القائمة لتعزز نشاطها السياسي ..

● وعندما دخلت عناصر من الجماعة أياها مجلس الشعب في الدورة السابقة لم يعترض أحد .. ومارسوا نشاطهم تحت اللمبة كأعضاء في حزب العمل بمنتهى الحرية دون قيد أو شرط حسب التقاليد الممارسة البرلمانية ورغم ذلك لم يتقدموا بأي عمل سياسي مفيد للجمهورية في الفترة التي قضوها بالمجلس .. وهكذا أعطت لهم الحكومة الفرصة ليدلوا بأرائهم في السياسات المختلفة في إطار القانون - لكنهم لم يفعلوا شيئاً يذكر .

● وليس صحيحاً أن أعضاء الجماعة ضد التطرف بل الصحيح والثابت تاريخياً أن جماعات التطرف الديني خرجت من عباءتهم .. ونذكر مصطفى مشهور أن تنظيم الجهاد الأول أسسه ٦ من شبابهم عام ١٩٥٨ هم نبيل البرعي ومحمد عبد العزيز وأمين الظواهري وحسن الهلاوي ومصطفى علوي واسماعيل الطنطاوي .

● والجماعة نفسها هي التي بدأت العنف الديني في مصر في العصر الحديث بواسطة الجهاز السري الذي كان يمثل الجناح العسكري لها .. ونفذ الجهاز السري جميع الأعمال الإرهابية مثل اغتيال الخازندار والنقراشي ومحاولة اغتيال جمال عبد الناصر .. ووصل الأمر بهذا الجهاز إلى تصفية أعضاء الجماعة أنفسهم الذين كانوا يرفضون هذا النهج المتأني للإسلام .. وقد دفع حسن البنا مؤسس الجماعة حياته ثمناً لهذه الأعمال الإرهابية ..

● إن وجود جماعات سياسية دينية سيسهل بار التطرف أكثر لأنه سيؤدي إلى تقسيم الأمة إلى جماعات دينية وستتحول في النهاية إلى لبنان أخرى في حريها الأهلية .. ولذلك فإن ظهور جماعات سياسية دينية ليس حلاً للتطرف .. إنما الحل يكمن في تحسين الظروف المعيشية لبعض بؤر التطرف وزيادة نشاط علماء الأزهر بتلك المناطق وحل مشكلة الفراغ لدى الشباب .. والمواجهة الأمنية الحاسمة لكل من يخرج عن الشرعية .

ولابد أن تتكاتف جميع الوزارات والمنظمات السياسية والاجتماعية والإعلامية لمواجهة هذا التطرف الذي تحتضنه هذه الجماعة .. ثم تزايد عليه ، وتحاول أن تكسب من ورائه .



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إنه افتراء على الإسلام

حول ما أذاعته الجماعة الإسلامية

د. أحمد صبحي منصور *

ويرى ما هو أخطر، وهو قابليتها للاختلاف والانقسام، وذلك موضوع آخر نكتفي بأن ننبه إليه من يعنيه الأمر.. وكلنا معني بالامر.

إن تلك الجماعات تقيم لنفسها حفل تكريم مستمر حين تزكي نفسها بأنهم وحدهم المسلمون المهيمنون بالإسلام، وعلى ذلك الأساس يرتبون لأنفسهم حقاً علياً وهو أن نرضى بأن يكونوا علينا حكاماً، وإذا رفضنا أو إذا ناقشناهم في تلك الدعوى كان مصيرنا القتل، ثم يحكمون علينا بالكفر وعدم دخول الجنة، كما لو أن حياتنا في الدنيا ومستقبلنا في الآخرة مرهون برضاهم السامى عنا وبخضوعنا غير المشروط لأطماعهم السياسية والدنيوية.

وأولئك إذا كانوا يتقون الله تعالى حق تقاته كان ينبغي عليهم أن يتدبروا قوله تعالى: «تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً، والعاقبة للمتقين» (٨٢/٢٨). فليس هناك فساد أشد من استحلال الدماء لتحقيق غاية دنيوية هي الحكم والاستعلاء في الأرض، ثم تكون الكارثة بعد ذلك في استقلال اسم الإسلام العظيم في ذلك الفرض الدنيوي الزائل واعتبار من يناقشهم في طموحاتهم عدواً للإسلام يستحق القتل والطرء من رحمة الله تعالى!!

وإذا كنتم تريدون أن تحكمونا ليس من حقنا أن نتعرف على حقيقتكم وهل تلتزمون بالإسلام فعلاً وقولاً أم لا؟ ونعترف لكم بأنكم أظهرتم حقيقتكم سريعاً وبوضوح شديد وبصوت عال في زئير الرصاص وحمرة الدماء.. وهنا يكون من حقكم علينا أن ننصحكم بأن تتعرفوا على الإسلام أولاً، لأن مبادئه تناقض سلوككم ومبادئكم.. نقولها لكم بصراحة

أذاع القسم العربي بإذاعة لندن حديثاً لمن يعرف بممثل الجماعات الإسلامية بمصر في نشرة الساعة الثامنة صباح الثلاثاء ٦/٢٠ ونشرته «العالم اليوم» يوم الخميس، وفي ذلك الحديث أكد المتحدث أن الرئيس الجزائري لقي مصرعه باعتباره عدواً للإسلام وأنها رسالة لكل من يقف في مواجهة الجماعة الإسلامية في بلادهم ودافع ذلك المتحدث عن جريمة قتل د. فرج فودة وقال إنهم قاموا بتطبيق حد الردة عليه لأنه اتهم قادتهم واسترشدوا في ذلك بحكم أصدرته ندوة للعلماء بقيادة د. عبدالغفار عزي!!

ويتضح من أسلوب ذلك المتحدث أنه نصب من نفسه وطائفته ممثلاً للإسلام واعتبر الاختلاف معه هجوماً على الإسلام يستحق القتل بتهمة الردة، وليس مهماً أن كان خصمهم يؤكد في كل وقت أنه مسلم يحترم دين الإسلام، كما كان د. فرج فودة يفعل في كتبه ومقالاته وندواته، وإنما المهم أنه جرؤ على التماور معهم وعلى أن ينتقدهم، ولأنهم يمثلون الإسلام فإن الهجوم على أشخاصهم يعتبر كفراً لا جزاء عليه إلا القتل. وكذلك فعلوا ويفعلون وسيفعلون. وتلك النظرة في حد ذاتها أخطر ما في تلك الجماعات، وخطورتها ليست على حاضر المجتمع ومستقبله فقط، ولكن على دين الإسلام العظيم نفسه. إذ أنها تناقض مقررات الإسلام الثابتة في السلام وفي التسامح والرفق الحضاري والإنساني..

والقد عانى الإسلام كثيراً من تلك الدعوات الدموية التي كانت تتمسح باسمه وهي تسفك الدماء، وقد فعل ذلك الخوارج حين تخصصوا في قتل المسلمين بعد الحكم بتكفيرهم ثم ما لبث أن امتد سلاح التكفير إلى داخلهم، فنفقوا وكفر بعضهم بعضاً وتحاربوا حتى أفنوا أنفسهم بأنفسهم.. والمتأمل لحال تلك الجماعات الدينية في عصرنا يرى فيها نفس الجراءة على الدماء وعلى الفتوى بسفكها



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : محرم ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«ولا تطع الكافرين والمنافقين ودع اذاهم وتوكل على الله وكفى بالله وكيلًا» ٤٨/٢٣.

إن الذي يحب الاسلام فعلا والذي يحب الله ورسوله فعلا هو الذي يتخلق بخلق الرسول في القرآن الكريم فيعفو عن الأذى ويرد السيئة بالتي هي أحسن ويطلب الهداية لقومه فبهذا نزلت آيات القرآن وعلى هذا سارت حياة خاتم النبيين عليه السلام، أما أن نرد على الرأي بالمدفع الرشاش ونقابل الحجة بالسلاسل والجنائز فذلك دليل عجز وإعلان افلاس. وذلك قد يهون إذا كان أصحابه ينسبون مبادئهم إلى فلان أو علان، ولكن المصيبة أنهم يزعمون أن ذلك هو الاسلام... وما أعظم ذلك الافتراء على الاسلام!!

لقد كان خاتم النبيين عليه السلام يأمر بالمعروف وكان بعض المؤمنين يعصونه، ونزل القرآن الكريم يقول للنبي «واخفض جناحك لمن اتبعك من المؤمنين، فإن عصوك فقل إني بريء مما تعملون» ٢٦/٢١٥: ٢١٦. لم يقل له: فإن عصوك فقل إني بريء منكم، بل أمره بالبراءة من أعمالهم فقط... وأولئك الذين يريدون أن يركبوا ظهورنا باسم الاسلام العظيم لديهم تشريع مخالف ما أنزل الله به من سلطان، يقول لأمير منهم «فإن عصوك فاضربهم بالسلاسل والجنائز»!!

لقد استيقظ المسلمون بعد قرون من التخلف، والأجدي لتلك الصحوة أن تكون في التعرف على حقائق الاسلام ولكن بعضنا قفز يريد الوصول للحكم والسيطرة باسم الاسلام وهو لا يدري عن الاسلام شيئاً... والاسلام الآن يحتاج إلى من يضمن ويعاني في سبيل إظهار حقائقه وتنقية تراث المسلمين وليس محتاجاً إلى الاطلاق إلى أولئك الذين يتاجرون باسمه العظيم ويجعلونه مرتبطاً في العالم المتحضر بالارهاب والتخلف والتعصب.

* كاتب إسلامي.

ووضوح قبل أن تطالبوا بأن تكونوا حكاماً علينا باسم الاسلام، عليكم أولاً أن تتخلقوا بأخلاق الاسلام وأن تدرسوا سنة النبي عليه السلام حين كان حاكماً في المدينة، وكيف كان يتعامل مع خصومه في الرأي، لأن معتقداتكم وتصرفاتكم - قبل أن تصلوا للسلطة والحكم - تقضح ذلك التناقض الهائل بينكم وبين الاسلام العظيم الذين تريدون أن تحكموا باسمه.

لقد كان المنافقون في المدينة يكيدون لخاتم النبيين وهو الحاكم السياسي، وكان القرآن ينزل يخبر النبي بتلك المؤامرات ويحكم بكفر المنافقين وأنهم في الدرك الأسفل من النار ومع ذلك يأمر النبي بأن يعرض عنهم ولا يعاقبهم، وأن يكتفي بوعظهم، يقول له الله تعالى «أولئك الذين يعلم الله ما في قلوبهم فأعرض عنهم وعظهم وقل لهم في أنفسهم قولاً بليغاً» ٦٣/٤. لم يقل له اقتلهم بل قال أعرض عنهم وعظهم بالقول فقط.

لقد قتلتم فرج فريدة لأنه اعتبر زعماءكم بشراً فتجراً على السخرية بهم، فأخفتم بنداً جديداً في شريعتكم التي ما أنزل الله بها من سلطان، يتم فيه القتل عقوبة على التناول على الأمراء المطهرين... فرفعت أولئك الأمراء فوق مرتبة خاتم النبيين عليه السلام حين كان يتعرض لحملة أيذاء من المنافقين في المدينة وهو الحاكم المطاع، ولكنه عليه السلام كان يتسامح ويعفو ويستغفر للمنافقين، وينزل القرآن الكريم يدافع عن النبي، يقول مثلاً «ومنهم الذين يؤذون النبي ويقولون هو أذن، قل أذن خير لكم يؤمن بالله ويؤمن للمؤمنين ورحمة للذين آمنوا منكم، والذين يؤذون رسول الله لهم عذاب ألیم» ٦١/١. سخروا من النبي ووصفوه بأنه «أذن» أي يعطى أذنه للناس يسمع لهذا وذاك، وصبر النبي على هذا الأذى وهو الحاكم المطاع وينزل القرآن يأمره دائماً بالاعراض عن خصومه وأن يدع اذاهم ويصبر عليه



المصدر : العالم اليوم

١٤ يوليو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس الشعب المصري ناقش التعديلات التشريعية لمكافحة الارهاب

صفوت عبد الفنى يهدد بتصعيد العنف فى مصر

□ القاهرة - خاص:

العسكري للجماعة الإسلامية الجهادية بأسير للتحقيق معه حول دوره فى أحداث العنف والقتل التى جرت فى منطقة ديروط. ومن المحتمل أن يتم نقله بطائرة خاصة. ومن ناحية أخرى يبحث مجلس الشعب المصرى فى جلساته المكثفة اليوم الثلاثاء التعديلات الجديدة لقوانين العقوبات والإجراءات الجنائية وسرية الحسابات فى البنوك، وتعتبر الحكومة المصرية هذه التعديلات ضرورة حيوية لمواجهة الارهاب والتطرف.

وكان بعض النواب قد أبدوا تحفظات على بعض التعديلات أثناء مناقشات مجلس الشورى ونواب مجلس الشعب فى اللجنة التشريعية مثل التعديل الخاص الذى يعطى لمأمورى الضبط القضائي سلطات واسعة فى الحبس والتحفظ ونقل سلطات القضاء والنيابة إلى رجال الضبطية القضائية، وأيضا المادة التى تحدد عقوبة لكل من روج بالقول أو الكتابة لانتكار معينة لأنها تمثل قيادا على الحريات، وهو ما يمثل مخالفة للدستور..

وجه المتهم الثانى فى قضية اغتيال رفعت المحجوب تهديدات جديدة باستخدام مزيد من العنف فى مصر ردا على ما أسماه بعنف وزارة الداخلية ضد الجماعات الدينية المتطرفة، وعلى التعديلات التشريعية الجديدة التى يناقشها مجلس الشعب المصرى اليوم ولم يستثن صفوت عبد الفنى الذى يتردد أنه ينازع الدكتور عمر عبد الرحمن رئاسة الجماعة الإسلامية الجهادية مؤخرا، مسئولا مصريا واحدا من تهديداته. وجاءت هذه التهديدات ضمن خطبة ألقاها المتهم قبل بدء جلسة محاكمته استغرقت نصف الساعة ويعكف الخبراء على تحليلها لمعرفة مدى جدية هذه التهديدات. وفى الوقت ذاته تواصل أجهزة الأمن المصرية فى أسير عمليات تمسيتها للمنطقة بحثا عن أوكار المتطرفين فى ديروط وما حولها، وأعدت أجهزة الأمن المصرية خطة تأمينية لنقل المتهم جمال قرغلى هريدى قائد الجناح



المصدر : **السوفيسد**

١٨ يوم ١٩٩١

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجماعات الدينية تشن هجوما عنيفا على قانون الارهاب

وهمة الاسم الذي جاء بالشيخات المضبوطة مع جمال فرغل هريدي . وأوضح أن التحريات أثبتت عدم وجوده . وقيل بعض الدول المجاورة بتمويل الجماعات . وأضاف أن أجهزة الأمن بالاشتراك مع اللواء حسن الألفي محافظ أسبوط والقيادات الشعبية برئاسة محمد عبدالمحسن صالح رئيس المجلس المحلي بالمحافظة ، توصلوا إلى ١٧ اسما من التجار داخل المحافظة ، يقومون باعداد الجماعات المتطرفة بالاسلحة . وأكد المصدر جلب التجار للأسلحة من السودان وليبيا . وأشار المصدر إلى تأجيل القبض عليهم حتى العمل بقانون الارهاب الجديد .

أسبوط - مكتب الوفد : شنت أمس الجماعات الإسلامية في صلاة الجمعة بأسبوط ، هجوما عنيفا على قانون مكافحة الارهاب . اكدت الجماعات ، اعداده خصيصا لمحاربة الاسلام والدعوة الإسلامية . وأشاروا إلى استغلال قوات الشرطة للقانون الجديد ، ضد المواطنين الأبرياء . أعلن الأهالي تأييدهم لهجوم الجماعات وأشاروا إلى تعسف القانون وظلمه للدعوة الإسلامية . وطلب الأهالي ، المسئولين عن التشريع ، بإعادة النظر في القانون ، كما وأصحت أمس قوات الأمن حملاتها المكثفة داخل أسبوط بحثا عن العناصر والجماعات المتطرفة الهاربة . أعلن مصدر أمني مسئول .



المصدر: حرييت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩ يوليو ١٩٩٠

مؤتمر صحفي للأمراء..!

في امبساية:

**نحن الذين نضغ الأحداث.. فلماذا
لا تسمعون صوتنا؟!!**

هذه أسباب المواجهة الدامية

في ديروط

ليس لدينا قوائم

للاغتيالات..

وتهديد عادل امام دعاية

مفرضة



المصدر : حزبى

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ يوليو ١٩٩٢

من يرد على هذه الوقائع ؟

أمين الحزب الوطنى وعدنا بوقف الاستفزازات

لكنه لم ينفذ شيئاً!!

دافعنا

الفتى..

وضمنا

منا..

لكننا

لم يتفعلنا

ووزير الأوقاف قال لنا :

«القرآن كلام نظيرى!!»



المصدر : حري

١٩ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

**رجال الشرطة منعوا صلاة الجمعة
وقتلوا الشيخ عرفه على المنبر..**

**أسسنا الجناح العسكري عام ٧٧
لحماية أنفسنا من السادات**

**الحكومة لا تطبق الشرع
إلا في الزواج والطلاق والميراث**

تابع المؤتمر : حاتم هلال

لقد سجلنا منذ البداية أن دافعنا الأول
والأخير من الحوار هو حرصنا الشديد على
شباب مصر .. ودعونا الله سبحانه وتعالى
أن نصل - معا - إلى لغة مشتركة للتفاهم
نستطيع من خلالها أن نحقق السماء ،
ونسكت طلقات الرصاص التي تفاجأ بها
بين لحظة وأخرى .. خاصة بعد أن أثبتت
التجارب أن العنف لا يغير فكريا ، ولا يحسم
قضية .

في أمبابة .. بدأت وقائع المؤتمر
الصحفي بكلمة من يحيى على نائب أمير
أسبوط قال فيها : إن الجماعة ترحب
بالحوار الفكري ، وترفض العنف بكل
أشكاله .. لكننا لاحظنا أننا الطرف الغائب

عقد أمراء .. ونواب
أمراء .. الجماعات
مؤتمرا صحفيا في أمبابة ..
تحدثوا فيه عن وقائع ..
وأشخاص .. ومعلومات ..
وأفكار .. وطرحوا فيه
تصورات كثيرة تستحق
التوقف عندها .. والرد
عليها .. في إطار الحوار
الكبير الذي بدأت « حري »
مع كل الاطراف ..
واستطاعت به أن تكتسب
« مصداقية » عند الجميع ..
لأنها أدركت أن « الجدية »
و « الاخلاص » هما الوسيلة
الفعالة للاقتراب من هذا
المعترك .



المصدر : حرة

١٩ يوليو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دائما .. ففي أحداث ديروط الكل تكلم ..
وجميع الاطراف قالت ما عندها إلا
الجماعات .

جذور المشكلة

قال ان بداية النزاع في ديروط يعود الى
بيع منزل في منشية ناصر يمتلكه مرزوق
عبد الله حنا الذي كان قد اتفق مع جاره
صلاح عبد الوارث على أن يبيع له هذا
المنزل مقابل ٣٥٠٠ جنيه ، وفي محاولة
من جانب صاحب المنزل لرفع ثمنه قام
بعرضه مرة ثانية على ناصر عبد العظيم
عبد السيد « طبيب بيطري » ليبيعه له
« سوريا » مقابل ٥٠٠٠ جنيه .. وب
الخلاف حول من الاحق بشراء المنزل
فذهب الجميع الى جمال فرغلي هريدي
« الذي قبض عليه مؤخرا » لحل المشكلة
والذي قام بدوره وفي وجود كل من مخيم
زكي عبد الجابر ومحمد محمود بالحكم بان
الذي يستحق المنزل هو صلاح عبد الوارث
لاعتبار الشفعة ، وأنه المشتري الاول ،
علاوة على أنه مصاب بالشلل ومسكنه
ضيق .. واتفق الجميع على ذلك ، على أن
يقوم خبير بتقدير سعر المنزل ، وفعلا قدره
محمد علي عبد السميع بمبلغ ٤٥٠٠
جنيه ، فقام صلاح بدفع المبلغ لناصر عبد
العظيم الطبيب البيطري حسب طلب مرزوق
على أن يدفع الاخير ٥٠٠ جنيه لناصر بقية
حقة .
ثم طلب مرزوق من جمال هريدي أن
يدفع الـ ٥٠٠ جنيه « كسلف » على أن
يردها له في موعد اتفقوا عليه أمام
الجميع .

ولكن كانت هناك وشاية من بعض
أقارب مرزوق فاصطحبوه الى العميد أحمد
شحاتة رئيس الامن المركزي لديروط
والقوصية الذي قال لهم لا تدفعوا المبلغ ،
وجاء الموعد المحدد للسداد فضربوا
موعدا آخر ثم ثالث ، وفي اخر موعد ذهب
اليهم بعض الاخوة للمطالبة فحدثت مشادة
قاموا على أثرها بقتل اثنين من الجماعة
هما سجيح سنومي ومحمد أحمد محمود
واصابة ثالث .

في هذه الاثناء حضر العميد أحمد
شحاتة الذي أخذ يطلق النار بكثافة مما أدى
الى قتل أمجد منير واصابة والده الذي كان
يلف في الشارع ، بعد ذلك قام الامن بجمع
السلاح المرخص من أعضاء الجماعة
وحرق منزل جمال فرغلي هريدي وطرده
أسرته .

في يوم ٩٢/٤/١٤ قام أهالي القتلى من
المسلمين بقتل بدر عبد الله مسعود ثارا
لقتلهم .. على أثر ذلك خرج النصاري من
بيوتهم وأخذوا يطلقون النار على
المسلمين ومنعواهم من الذهاب الى
حقولهم ، ومن يخالف ذلك يطلقون عليه
النار كما حدث مع هريدي فرغلي هريدي
شقيق جمال .

كل هذا أوغر صدور المسلمين مما
دفعهم الى الانتقام ، ففي يوم ٩٢/٥/٤ قام
المسلمون بقتل ثلاثة من النصاري فردوا
بقتل محمد لطفى محفوظ ، وخرج
النصاري بأسلحتهم الالية على المسلمين
وحدث تبادل لاطلاق النار مما أسفر عن
سقوط عدد من النصاري .. وهذا هو ما
حدث بالضبط .

وفي رده على سؤال الاتوات التي كان
يفرضها جمال فرغلي هريدي المفصول من
عمله والمتهم بقتل الدكتور صبحي الذي لم
يوافق على منحه أجازة مرضية قال نائب
الامير :

من يتحدث عن الاتوات نريد منه أن

يأتي بدليل واحد على صحة ما يقول .. أما
حقيقة فصله من عمله فترجع الى أن الامن
يتريص به أثناء ذهابه للعمل لاعتقاله ،
وقد قاموا باطلاق النار عليه في طريقه
لعمله يوم ٩١/٥/٥ مما أدى الى إصابته في
يده اليسرى وأصبح بين خيارين إما أن
يذهب الى العمل ويعتقل أو لا يذهب ، وأثر
الامتناع عن العمل خاصة وأن حالته
المادية ميسورة حيث أن والده يمتلك عددا
من الافنية ويعمل تاجرا أما حقيقة قتل
الدكتور صبحي فتعود الى أنه كان يعاون



المصدر : حريري

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ يونيو ١٩٩٢

النصارى في منشية ناصر وياتي لهم في سيارته الملاكى بالأسلحة والذخيرة على مرأى ومسمع من الجميع ولما اندلعت شرارة الاحداث في منشية ناصر انقض عليه المسلمون وقتلوه أثناء ذهابه للنصارى ، وجمال هريدى مصاب بالفصاى شيكى أثناء اعتقاله داخل سجن الاستقبال وقد أجريت له عملية جراحية بالمستشفى الجامعى بأسبوط ويحمل تقريراً طبياً بموجبه يحق له الحصول على الاجازات المرضية لكن الدكتور صبحى لم يكن من

أعضاء اللجنة الطبية المختصة بمنح الاجازات حيث أنه يعمل بالمركز وليس بالمحافظة التى تخرج منها الاجازات المرضية .

وفى تعليقه عن دور القيادة الشعبية بأسبوط قال يحيى على : أخيراً بعد كل هذه الاحداث تحركت القيادات الشعبية فتم عقد لقاء بين محمد عبد المحسن صالح أمين الحزب الوطنى بالمحافظة وعلاء رجب أمير الجماعة بأسبوط ، وتم الاتفاق على ضرورة المصالحة ووقف الممارسات الامنية والاستفزازات من جانب النصارى ، ووعد أمين الحزب الوطنى بذلك ولكن لم ينفذ شيئاً ، وتم القبض على علاء رجب ووضع فى السجن رهن الاعتقال وقتل على عبد التواب عبد الرازق كما ورد ذلك فى جريدة الاهرام بتاريخ ٩٢/٥/٨ .

وفى يوم الاثنين ٩٢/٦/١٥ توجه مأمور ديروط على رأس قوة الى قرية بنى يحيى حيث أطلق الرصاص على المصلين بمسجد « النور » فقتل طفلاً لا يتجاوز الثانية عشرة من عمره بحجة أن فى المسجد متطرفين ، هذا بالإضافة الى منع الندوات وصلاة الجمعة وتم أيضاً منع صلاة عيد الاضحى بديروط وقراها مع المطاردة المستمرة لأعضاء الجماعات .

لبيت الامر وقف عند هذا الحد بل توجهت قوات الامن ومعهم مأمور ديروط يوم الجمعة ٩٢/٦/١٩ الى مسجد الرضوان « بصنبر » حيث نما الى علمهم أن الشيخ عرفه محمود يخطب الجمعة بالمسجد فقام المأمور بإطلاق الرصاص على الشيخ عرفه وهو على المنبر فأرداه قتيلاً كما قتل معه أيضاً هاتى اسماعيل قطب كما ورد ذلك فى جريدة الاهرام فى ٩٢/٦/٢١ ، وكان المأمور قد أصاب طفلين فى نفس اليوم ، مما أثار حفيظة الناس الذين ضاقوا بالممارسات الامنية طوال خمسين يوماً فثاروا وأحدثوا بعض التلفيات فى بعض

منازل النصارى الذين عرفوا بمساعدة الامن طوال فترة الحصار المضروب على القرية وقاموا كذلك بالتصدى للمأمور وأطلقوا عليه الرصاص فأصيب هو وبعض أفراد دوريته ومات أحدهم .. ومازال الوضع متوتراً حتى الان .

ورغم أن المؤتمر كان خاصاً بفضية ديروط الاخيرة وأحداثها إلا أنني استطلعت رأى أمير إمبابة ونائب أمير أسبوط حول موقف الجماعات من بعض القضايا :

● سألت محمد عبد الجيد أمير إمبابة : قلتم فى حديثكم السابق معنى أن مطلبكم حوار على الملأ مع علماء الأزهر والاقوال وقد عرضت الامر على الدكتور محمد على محبوب وعلى العلماء فوافقوا على الحوار الذى تريدونه فى أى وقت وفى أى مكان فما تعليقكم ؟

● ونحن من جانبنا نرحب بالحوار ولا نرفضه ولكن بشرط أن يكون غير خاضع للسيطرة الامنية من حيث تحديد المكان أو إعطاء الفرصة فى الحديث لطرف أكثر من الآخر .. وقد حدث أن حضرنا ندوتين فى المنيا وأسبوط وكان متواجداً كل من وزير الاوقاف ومفتى الجمهورية .

● لماذا إذن تقاتلون لقاءات قوافل التوعية وهى غير خاضعة للسيطرة الامنية ؟

● لأن معنى حضورى هذه اللقاءات أنني أضفى عليها الشرعية ، والقاعدة الشرعية تقول : « إذا لم تستطع أن تزيل المنكر .. فزل أنت عن المنكر » ونحن كجماعات نعتبر هذه اللقاءات التى تعقدتها وزارة الاوقاف منكراً !

● لماذا ؟

● لأنها تزين للحكومة وتضفى الشرعية عليها .

الحكومة لم تتغير

● من دقائق قلت أنكم حضرتم ندوات المنيا وأسبوط هل كانت الحكومة شرع فى هذا الوقت والان غير شرعية والحكوم هى هى !؟

● قبلنا الحضور فى المنيا وأسبوط لانهم ضربوا على وتر الحوار وقالوا أن الجماعة ترفض الحوار وتنتهج أسلوب العنف فاثبتنا لهم أننا لا نرفض الحوار



المصدر : حريتي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ - ١٠ - ١٩٩١

وتن حور الفكر لا مجل
فيه نلامن وفعلنا حضرننا عنى
هذا الاساس .

● ماذا تم فى هذا اللقاء ؟
● طرحت قضية الخلاف مع الدولة ..
وهي قضية شرعية تريد الدولة أن توارى
عنها التراب .
● مثل ماذا ؟
● مثل قضية الحكمية .. طبعاً نحن
ملتزمون بالقرآن والسنة ، والقرآن الكريم
يقول : « ومن ثم يحكم بما أنزل الله فأولئك
هم الكافرون » .. وهذه القضية معروفة
عند العلماء ومطروحة منذ زمن وهي
قضية تتبناها الجماعات ومن أجلها خاضت
أحداث ١٩٨١ وقتلت السادات ، وألف
د. عمر عبد الرحمن كتاباً اسمه « أصناف
الحكام وأحكامهم » وفيه يعالج هذه
القضية .

● أنتم الذين قتلتم السادات أم الجهاد ؟
● الجماعات هي المسئولة عن مقتل
السادات ولكن الدولة هي التي أسمت
القضية باسم تنظيم الجهاد مثلما سميت
قضية حسن أبو باشا الناجون من النار في
حين أنهم لم يطلقوا على أنفسهم هذا
الاسم .

● وما هي القضية الثانية ؟
● تغيير المنكر باليد لاحاد الرعية ،
هذه القضية طرحناها على علماء السلطة
وتوصلنا إلى أن المفتي عجز عن الرد
عندما أثبتنا له بالادلة الشرعية جواز تغيير
المنكر باليد لاحاد الرعية وذلك عندما قام
الشيخ عبد الاخر حماد من الجماعة وقال
نه يا فضيلة المفتي إن النبي صلى الله عليه
وسلم وهو الحاكم الاعلى قال : « من رأى
منكم منكراً فليغيره » وهو هنا يكلم الرعية
التي أمامه . ومن هنا من صيغة العموم
فمن رأى منكم يا معشر الرعية منكراً
فليغيره بيده ثم بعد ذلك مراحل التغيير
المرتبة في الشريعة . وعندما لم يجد
المفتي رداً شرعياً وعجز قام وأمسك بمنديل
ورفها وقال « أنا في يدي منديل من
الحرير . هل أحد منكم يستطيع أن يأخذ مني
هذا المنديل » بالعافية » ويغيره مني
« بالعافية » وأنا معنى المحافظ ومدير
الامن « طبعاً هذا ليس رداً شرعياً لأن الرد
الشرعي يقول أن القرآن قال كذا وحديث
الرسول كذا وعلماء السلف الصالح لم يروا
هذا الحديث بهذا الشكل - ومع ذلك قام أحد
الاخوة وداعب المفتي وأخذ المنديل منه ،
وضحكنا معه .. لكننا لم نقتنع برأيه .

وفي هذا اللقاء تكلم الدكتور محمد علي
محبوب عن قضية الربا وقال أن الدولة
مضطرة إلى أن تتعامل بالربا وعندما تكلم
معه أحد الاخوة وقال له يا فضيلة الوزير

● إنصت شديد الفكر « المتطرفين »

إن الله تعالى يقول : « لو أن أهل القرى
أمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من
السماء والارض » .. فنظر إليه الوزير
وقال اجلس يا بني هذا الكلام كلام نظري
لا محل له من الواقع - وعلى فكرة هذه
الحوارات مسجلة عندنا على شرائط
كاسيت وفيديو أيضاً .

منافذ شرعية

ثم تدخل صابر محمد .. أحد الاعضاء
فقال : نريد أن يسمح للجماعات بأن
تمارس نشاطها للدعوة في أمن وأمان كما
يمارس غيرهم ، فنحن لا نطلب أكثر من
منافذ شرعية للتعبير ، فلا أحد ينكر أننا
متواجدون على الساحة ولنا ثقل جماهيري
ومعروف أن الجماعات هي صانعة الأحداث
في مصر فلماذا لا يسمع لها صوت ، نحن
لا نستطيع أن نوصل رأينا للناس .

● لماذا لا تتضمنون لحزب من الاحزاب
وتمارسون نشاطكم بشرعية ؟

● أنا لا أتنازل عن مبدئي الاسلامي
مقابل مكسب معين ، لأن الدخول في حزب
مكسب لي ، فالغاية لا تبرر الوسيلة عندي
فلا بد أن تكون الوسيلة شرعية كما أن
الغاية شرعية .. غاييتي هي الشريعة فهل
يصلح أن أقوم الشريعة مقابل أن أعترف
بالديمقراطية ؟ طبعاً الجماعات ترفض
هذا لأن الاعتراف بالديمقراطية كفر !!

● لماذا ؟

● لأن الديمقراطية هي حكم الشعب
بالشعب ، هذا في المعنى الاساسي لها

وليس الذي يردد من أنها تعنى السماح
بتعدد الاحزاب .. ومعنى الشعب يحكم إن
الله تعالى لا حكم له وهذا يناقض أصول
الاسلام ، فكيف أتنازل عن منهجى
وشريعتى مقابل أن أقبل الانضمام إلى حزب
ما .

● من السهولة أن أزواج بين الديمقراطية
والشريعة ، أى أحكم بشكل ديمقراطي في
إطار الشريعة .

● لا يوجد مانع ولكن إذا سمح لي
مقابل أن لا أتنازل عن مبدئي كما فعلت
الحركة الاسلامية في الجزائر ، وكما فعل
سيدنا يوسف عليه السلام عندما قال للعزير
« اجعلني على خزائن الارض إني حفظ
عليك » فدخل يوسف وزارة الملك مع أن
العزير كان كافراً ويوسف نبي الله ولكن
مقابل أن يحكم في هذه الوزارة بما علمه
الله عز وجل .

● إذا حكمت هل تسمح بوجود حزب
علماني مثلاً ؟

● الاسلام يسمح بحرية الفكر ولكن
لا يسمح بحرية الكفر .

● وهل معنى ذلك أن يقتل ؟

● لا يقتل إلا بعد قيام الحجة الشرعية
عليه .

● لماذا أنتم الذين تقيمون الحجة ؟
● لأننا مؤهلون شرعياً .

● أنا لا أرى أنك مؤهل شرعياً ؟

● لماذا ؟ .. طيب يوجد علماء ومنهم
الدكتور عمر عبد الرحمن وهو أستاذ
ومعترف به من قبل الأزهر .

● واضح أنكم تعلنون بشكل صريح أنكم
تنتهجون العنف أو على الأقل مبادلة العنف
بالعنف ؟



المصدر : حري

التاريخ : ٩ : ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● بالتسبة للدكتور رفعت المحجوب من قتله ؟
● ● الجماعات .
● هل كان المقصود هو الدكتور المحجوب ؟
● ● الذي قاله إخواننا أنهم كانوا يكفون وزير الداخلية ولكن لا مانع من رفعت المحجوب لأنه على رأس برلمان الكفر !
● أنتم تعتبرون مجلس الشعب مجلس كفر ؟
● ● نعم هو كذلك .
● لماذا ؟
● ● لأنه يشرع بغير ما أنزل الله ، وهذا هو حكم الاسلام ونحن لا نصدر أحكاماً من عندنا بل من القرآن والسنة ، وأتحدى أن يأتي أي إنسان بنص قرآني يبيح التشريع بغير ما أنزل الله ، والله تعالى يقول : « أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم ينزل به الله » .. ويقول تعالى : « ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت ، وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالاً بعيداً ، وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدوداً فكيف إذا أصابتهم مصيبة بما قدمت أيديهم ، ثم جاءوك يحلفون بالله إن أردنا إلا أحساناً وتوفاً ، أولئك الذين يعلم الله ما في قلوبهم ، فأعرض عنهم وعظّمهم وقل لهم في أنفسهم قولاً بليغاً » .. هذه هي نصوص الشريعة .
● ما هي أفضل النظم في رأيك التي تطبق الشريعة ؟
● ● ما نعرفه أن النظام السوداني يطبق الشريعة كاملة .
● ● إيران ؟
● ● إيران لا تطبقها كاملة .
● ● لماذا ؟
● ● لأنها تقوم على الأصل الشيعي المناقض لاهل السنة ولكن نحن لا نكفر المذهب الاثنى عشري الذي يحكم في إيران .
● ما مدى تعاون الجماعة مع السودان ؟
● ● لا أعرف مدى التعاون مع السودان .
● هناك أخبار تؤكد أن هناك معسكرات يترب فيها أعضاء الجماعة بالسودان .
● ● هذه إشاعات مفرضة وكلام غير صحيح .
● د. عمر عبد الرحمن في أمريكا الان كيف يتصل بكم وهل هناك من ينوب عنه ؟
● ● طبعاً يتم الاتصال ولكن على المستوى القيادي وأنا كتيبة تحتية

٢ ● أقول مثلاً قال الشاعر :
إذا لم تكن إلا الأسنة مركباً
فلا يسع المضطر إلا ركوبها
● متى بدأت الجماعات والجناح العسكري على وجه الخصوص .
● ● يجيب يحيى علي نائب أمير أسبوط : الجماعة أنشئت عام ١٩٧١ على يد الشيخ صلاح هاشم في كلية الهندسة جامعة أسبوط ، بعد ذلك انضم إليها كثير من العلماء من بينهم د. عمر عبد الرحمن ، والجناح العسكري بدأ تشكيله في صيف ١٩٧٧ عندما أصبت الجماعات بأن السادات يريد توجيه ضربة للحركة الاسلامية وللجماعة على الاخص ، لأن تيسار الجماعة كان في تصاعد ، وبدأت الفكرة في الجناح العسكري في محافظة قنا وفي مركز « البلينة » بلد الشيخ علي الشريف ، وظل حتى عام ١٩٧٩ عندما قامت أحداث « السور » وحدثت مشاكل بيننا وبين الاخوان على تصور كل منا للحل ، فالأخوان قالوا نحن لا نريد مشاكل وكفانا سجونا ومعتقلات ، وأخذوا بعض أعضاء الجماعة الذين اقتنعوا برأيهم مثل عصام العريان وحلمي الجزار ، وبعد ذلك وسطت الاخوان الشيخ المحلاوي والشيخ صلاح أبو إسماعيل وحافظ سلامة للم الشمل ونفذ الفرق ، وكان ذلك في مؤتمر في مسجد « النور » بالعباسية ، وفي هذا المؤتمر تقابل الشيخ كرم ذهني مع محمد عبد السلام فرج ، ومحمد عبد السلام كلف مجموعة من مجموعات صالح مربية - صاحب أحداث الكلية الفنية العسكرية - لم يتم القبض عليه ، وعندما رأى محمد عبد السلام الخلاف بين الجماعة والاخوان قال لكرم ذهني أنا على استعداد أن أعمل معكم وبدأ العمل تحت مظلة الجماعات - وهذا الكلام على لسان الشيخ كرم ذهني المحكوم عليه بـ ٢٥ سنة في قضية المبادات - وبدأ محمد عبد السلام يعمل عضواً في مجلس شورى الجماعة ، وبدأ التدريب المنتظم للجناح العسكري في الصعيد وبدأ الأعضاء يذهبون من القاهرة للتدريب في الصعيد والعكس .. حتى وصلنا إلى أحداث السادات وإقتحام مديرية الامن في أسبوط وهنا أسفرت الحكومة الجماعات تحت اسم تنظيم الجهاد .
● من أفتى بقتل فرج لودة ؟
● ● الدكتور عمر عبد الرحمن .
● هل بحث لكم بهذه الفتوى من نيويورك ؟
● ● هذه فتوى قديمة ، لقد أفتى بردة فرج لودة قبل أن يسافر بسنوات ، وعلماء الأزهر أفتوا بردته وكذلك شيخ الأزهر .



المصدر : خري

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

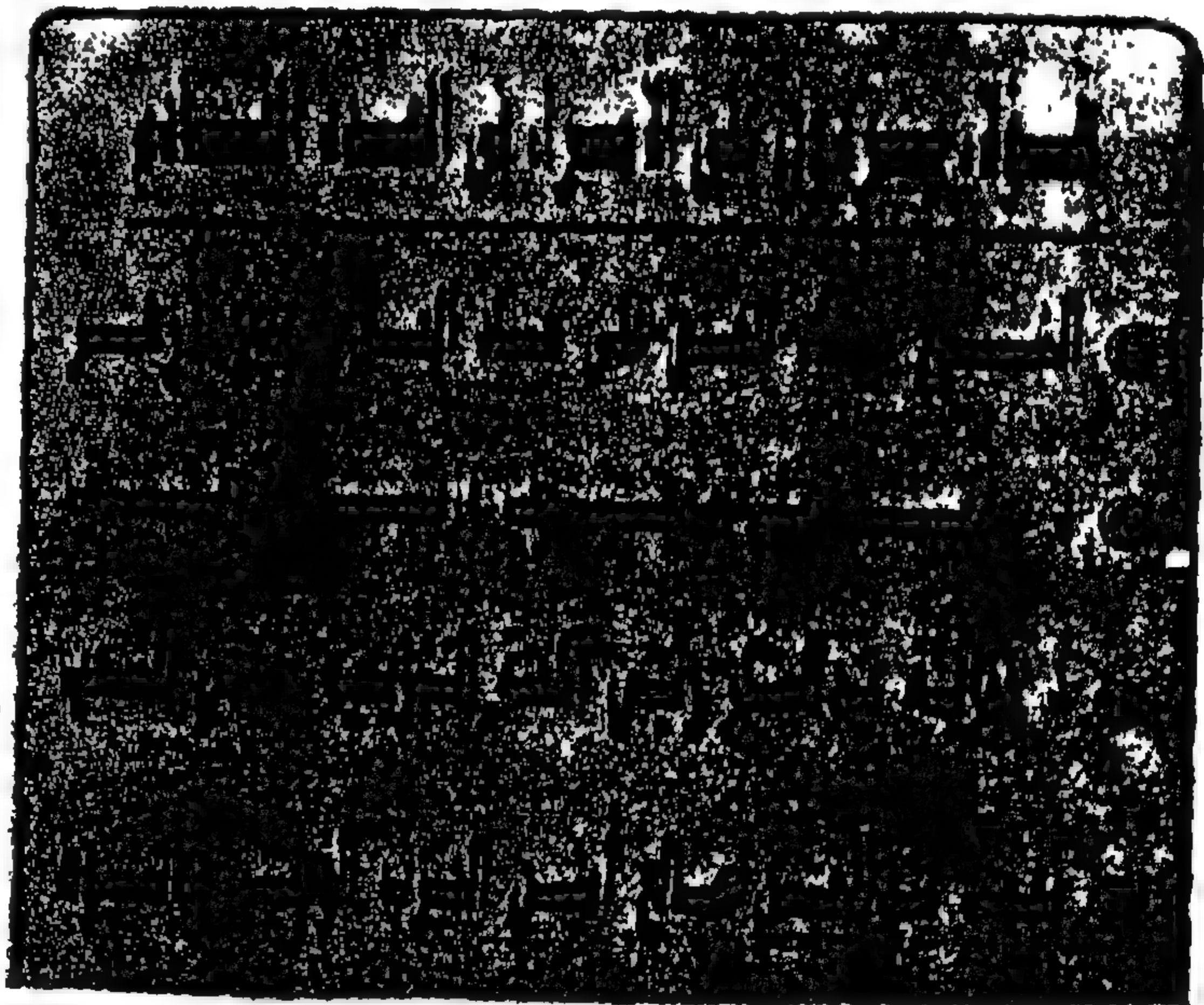
التاريخ :

٩ يوليو ١٩٩٢

لا أعرف ، ولا أعرف من يتوب عنه إنما أعرف المملول عنى فقط .
● إن هناك خلايا تنظيمية ؟
● بلا شك تنظيم هوكل ممتد يوجد به مسئول ومسئول أعلى وهكذا فنحن لسنا عشوائيين .
● لكن هذا أسلوب شيوعى .. مسألة الخلية العنقوبية وأنه لا أحد يعرف الآخر وهكذا ؟
● هذا أسلوب إسلامى قبل أن يكون شيوعياً ، وقد طبقه الرسول صلى الله عليه وسلم فكان إذا جاءه وفد من الوفود يدخل الإسلام أمر عليه ثم ربطه بنفسه .
● هل لديكم قوائم بالاعتقالات ؟
● هذا غير صحيح على الإطلاق وهذه دعايات مغرضة للنيل من الإسلام وضرب الجماعات .. وأكرر أننا لا نعد لقتل الفكر إنما لا نقتل إلا الفكر . وانطلاقاً من كل هذا

من الشرع الذى نرجع إليه .
● أنتم متهمون بتهديد عادل إمام بالاعتقال فما رأيك ؟
● هذه مزاييدة لا أكثسر ولا أقل ، وضجة إعلامية لزيادة الاضواء عليه ونحن لا نقتل فكراً .
● سمعنا أن نجيب محفوظ صدرت فتوى منكم برده فهل هذا صحيح ؟
● نعم صدرت فتوى بأنه مرتد بسبب روايته أولاد حارتنا .. حتى أن شيخ الأزهر أفتى بذلك
● نجيب محفوظ أعلن أنه رجع عن كلامه الذى قاله فى أولاد حارتنا .
● الفتوى ليست قرماناً ولكن حكم شرعى ، وطالما رجع وتاب فلا شيء عليه .
● هل قمتم بأى عمليات ضد اليهود ؟
● ومن قاد بعملية الاوتوبس

الاسرائيلى الذى كان يضم ٦٧ اسرائيليا فى بداية عهد عبد الحليم موسى وذلك بقيادة ياسر عبد الحكيم ومحمد صلاح ومحمد عبد الفتاح وكلهم والحمد لله كانوا من الجماعات .. ويكفى أن الجماعة قتلت كاهانا .
● سيد نصير المتهم بقتل كاهانا أعلن أكثر من مرة أنه لا ينتمى لاي جماعة دينية بل أنه كان غير ملتزم وهو فى بورسعيد ولم يلتزم إلا قبل ٣ سنوات فقط من الحادث .
● هل صحيح ان الجماعات تعيش منفقة على نفسها ولا تتزوج إلا من بعضها ؟
● هذه إشاعات ترددها الدوسة ولا أساس لها من الصحة فالجماعة ليست منفقة على نفسها .. وتتعامل بالتجارة مع المسلمين وغير المسلمين من الأقباط . وطبعاً تتزوج من داخل أبنائها ، من تعارف بعضهم على بعض أو من خارج أبنائها فى أى منطقة .. المهم الالتزام .
● هل هذا يتم على يد المأزون الشرعى المعين من قبل الحكومة ؟
● طبعاً .. والقانون المصرى لا يطبق الشرع إلا فى الزواج والطلاق والميراث فقط .
● وماذا عن وضع السياسة فى جماعتكم ؟
● ● الرسول صلى الله عليه وسلم يقول « مباحة أمتى الجهاد فى سبيل الله » وهذا حديث صحيح ، فنحن لا نسيح على الشواطيء بين النساء .
● لكن زيارة الاهرام والمعابد هل فيها شيء ؟
● ● كلها من التماثيل المجسمة والرسول صلى الله عليه وسلم يقول : « يا على يا على لا تدع صنما إلا حطمته » .
● إن فلنحطم الهرم ؟
● لم أقل هذا وكلامى واضح تماماً .





المصدر : **النور**

٢٢ يوليو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لن يرهبنا قانون الارهاب لأن شعارنا « النصر أو الشهادة » !

**شباب الجماعات
الاسلامية
يتحدثون
عن « النور »**

خط قلعه لصالح قانون الارهاب فهو
يخط لنفسه طريقا إلى جهنم . وكل
علم اعطى شرعية لهذا القانون
فليأتين بحرب من الله ورسوله
والشباب المسلم الذي يحمل راية
الاسلام ولم يتراجع ابدا مهما كانت
النتائج والمؤثرات وعلى الداخلية ان
تعلم جيدا انها هي التي بدأت
بالارهاب وهي حاملة لراية الارهاب
ولا ينفعها قانون الارهاب

بينما يقول الشيخ حسين طه الحل
لولد بنور الفتنة ان يطلب النصاري
والمسلمون بتطبيق الشريعة
الاسلامية / معاملات وحيود والقران
يكفل للنصاري حرية ممارسة
شعائرهم ان شعوب العلم الحر تندد
وترفض هذه القوانين التي تكتم
لفواء الشرفاء .
ان السواد الاعظم لشعب مصر
الحرية الاسلامية ترفض قانون
الارهاب .

(الارهاب الحقيقي)

ويضيف الشيخ حسين قائلا :
الارهاب الحقيقي هو ارهاب الحكومة
التي فضلت التبعة للغرب على
حسب حرية وكرامة المواطن وإن
دولة الاسلام قائمة وقائمة إن شاء
الله وإن جنينا لهم الغالبون
المنتصرون سواء كان قانون الارهاب
أو الطوارئ أو الاشتباه لاننا لا
نتنظر من الحكومة ان تقلدنا بالورد
أو الريحان بل تنتظر المعركة
الحاسمة وساعة الصفر التي يفصل
الله فيها بين الحق والباطل .
وصدق الله إذ يقول « وأما الزيد
فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس
فيمكث في الأرض » .

ويؤكد صلاح عتريس من ديروط/
الحكومة ومجلس الشعب والداخلية
هم صانعو الارهاب وهم اهل الفتنة

تحقيق :

عبدالرشيد أحمد

للتضحية

ماذا يفعل قانون الارهاب مع شباب
شعاره وهدهد النصر أو الشهادة ليا
حكومت مصر سنى من القوانين ما
شئت ويا مجلس الشعب افعل ما
شئت قد فكرنا بك وبنت بيننا وبينكم
العداوة والبغضاء ابدا حتى تؤمنوا
بقانون الله وحده ..

(ارهاب الحكومة)

يقول الشيخ عمر البحيري :
الفتنة التي حدثت من صنع الحكومة
لكي تجد نريعة لضرب الشباب
المسلم فلا يوجد بيننا ارهابيون وهذا
الارهاب الذي يتحدث عنه كتاب
والقلام ماجورة هو ارهاب من صنع
الحكومة فنحن شباب يطالب بتطبيق
الشريعة فعلاج قضيتنا ليس قانون
الارهاب ولكن قانون رب الارباب وإذا
لرأت الحكومة حلا حقا فليسلرعوا
إلى الحكم الاسلامي فالمسعودية التي
تطبق الشريعة ليس فيها قانونا
للارهاب .. لماذا تصر الحكومة على
موقفها الباطل الذي يؤدي إلى مزيد
من المواجهات والصراعات بين

الشباب وقول للحكومة .. احذروا
انكم تحاربون الله والشباب
والمجتمع .

(إنفجار البركان)

ويقول علاء حسن - بجامعة
اسيوط : قانون الارهاب سيعجل
بانفجار البركان الاسلامي خاصة
والشعب الذي يعاني من الكبت
والمصاعب بصفة عامة .

ونحن لا نرفض قانون الارهاب
لحسب بل نرفض كل القوانين
المعادية للاسلام والتي ما انزل الله
بها من سلطان .

وكل مسلم شارك في صياغة القانون
غير قانون الاسلام فهو لثم وكل كاتب

في حوار صريح ومفتوح مع
شباب الجماعات الاسلامية حول
قانون الارهاب الذي وافق عليه
مجلس الشعب مؤخرا :

لوضح الشباب ان هذا القانون
ليس حلا للخلاف مع الحكومة
وانه سوف يعمق الخلافات ويرفع
درجة العنف مع الداخلية .
وقالوا ان قانون الارهاب تم
تطبيق مثله في اوربا ولم يقض على
عصابات المافيا أو الجيش السري
الايروندى .

فهو لم يقض بالطبع على
الاتجاه الاسلامي الذي يعرف ان
الاسلام لن يتم تطبيقه دون
تضحيات .

والنور التقت مع شباب الجماعة
الاسلامية في ديروط - واسيوط
وملوى والمنيا وبعض قرى الصعيد
للتعرف على آرائهم حول هذا القانون
يقول الدكتور مصطفى توفيق مدير
مركز الابحاث بالقوصية باسيوط :
ما يحدث في الصعيد ليس إلا نتيجة
إصرار الحكومة على عدم تطبيق
الشريعة الاسلامية والشباب شباب
مؤمن متمسك بدينه يطلب بحكم الله
وهو يعلم ان هذا سوف يكلفه الكثير
من تضحيات فعل الحكومة التي
تخصصت في سن القوانين ان تفكر
يوما في تطبيق قانون السماء حلا
لجميع المشكلات

ويتساءل الدكتور مصطفى : لماذا
لاتسمح الدولة بإنشاء احزاب دينية
لكي يستطيع الشباب ان يعبر عن
رأيه دون عنف .. كما يحدث ذلك في
اوربا واسرائيل لم اننا نقتل اوربا
فقط في تنظيم النسل وسن قانون
الارهاب ليا حكومة مصر كلكم قوانين
كلكم ظلم للعباد والشباب .

ويتساءل الدكتور بشير امير
الجماعة الاسلامية بملوى ماذا
صنعت لوربا بقانون الارهاب هل
قضت على عصابات المافيا ، هل قضت
على الذين ينانون بالحرية .

لماذا كانت عصابات المافيا صمدت
امم القانون الا تصمد نحن اصحاب
العقيدة الاسلامية الا يصمد الشباب
المسلم الذي آمن بفكره ومستعد



المصدر :
.....

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩٢

وهم الارهابيون قتلوا الشباب ..
شربوا النساء والاطفال والشيوخ ..
روعوا الامنين ..
زرعوا الفتنة بين الناس . فتحن لا
نعادى النصارى ولا ندعو بالعنف ولا
نبغى غير الاسلام .
فليس قانون الارهاب هو الذى
يحجم نورنا وفكرنا وسوف نظل على
عليقتنا بكل قوتنا حتى يحكم الله
بامرء وهو خير الحكمين وادعو

جميع العلماء إلى الوقوف وقفة رجل
واحد ومطالبة الرئيس حسنى مبارك
بتطبيق الشريعة الاسلامية فوراً ..
كما اطلب المفتى وشيخ الأزهر
بتقديم استقالتهم احتجاجاً على
قانون الارهاب وعدم تطبيق الشريعة
الاسلامية .

وقد قابلت في الطريق بملوى
فضيلة الشيخ محمود الزعمى مدير
الوعظ والارشاد بلبنيا وسالته عن
قانون الارهاب فقال :

ولماذا تفكر الدولة في قوانين غير
اسلامية لماذا لم تفكر مثلاً في تطبيق
القانون السموى .

فأله يقول : « إنما جزاء الذين
يحاربون الله ورسوله ويسعون في
الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو
تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو
ينفوا من الأرض » .

هذا قانون السماء للمفسدين
هل فكرت الحكومة في هذا ضد
من . هل ضد الشباب الذى يطلب
بتطبيق الاسلام تطبيقاً منهجياً . كل
هذه القوانين سوف تكون حجة على
واضعها يوم القيامة .

ويقول أحمد سمكة محاضر
كمبيوتر بلبنى قرناص .

إن قانون الارهاب لن يزيد الاحوال
إلا سوءاً فليس بالارهاب نعالج
الارهاب . والحكومة بسنها لهذا
القانون تثبت أنها في موقف الضعيف
والذى يتخبطه الشيطان من المس
والشباب ماذا يصنع للدفاع عن
كرامته إلا بالاساليب التى يعتقد أنها
شرعية لأنه شباب مؤمن بفكر صحيح
إما تطبق فكره وإما نتنحى ونعطى
الفرصة لهذا الشباب .

يقول الأستاذ / ايمن صالح
عبد الحكيم .. ملوى مدرس تربية
رياضية إن الهدف من هذا القانون
الذى اقامه النظام ان يحول بين
المسلمين وبينهم وهذا ليس بجديد
على المسلمين فقد سبقهم أصحاب
الاخود وكذلك حرق إبراهيم عليه
السلام ونجاه الله ووضع يوسف
عليه السلام في السجن وسياسة
الضرب في سويداء القلب لم تنفع مع
الشباب وعلى الأزهر ان يتصدى لهذه
الحكومة

العلاج الناجح

أما قنبلة الحوار فجربها امير
امراء الجماعات الاسلامية ومؤسس
الحركة الاسلامية في الصعيد وهو
الشيخ عبدالرحمن عبودة يقول
فضيلته : لنا مع قانون الارهاب إذا
كلن المقصود به محاربة من يروعون
الامنين . أما الذى حدث في مجلس
الشعب فهو قانون لتكميم أفواه
الناصحين والمخلصين .

ونقول لمن وافقوا على تمرير هذا
القانون ما قاله القائل :

سنوا القوانين التى تبقونها

ولو أنها تربو على المليون

لاتبلغون من النتائج منصفاً

إلا إذا أبتكم لحكم الدين .

والله من ورائكم محيط وما يحيق

المكر السوء إلا بأمله . وإلى متى

تعرض الحكومة عن العلاج الناجح

الا وهو تطبيق الشريعة الاسلامية

واقامة حكم الله في الأرض حلالاً لجميع

المشكلات التى تعانى منها بلادنا .

« وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب

ينقلبون » .



المصدر : ١

التاريخ : ٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجماعة الإسلامية في مصر تقدم الإعانات والكتب والسلع لتجنيد

عمر عبد الرحمن يتخذ القرار الحساسة من ثقته بنيسوي

□ القاهرة - ووتر:

ويؤكد بعض أعضاء الجماعة أن عناء
أنحاء مصر تتولى إعداد قوائم بأسماء
لمساعدتهم من خلال إعانات شهرية، وب
الجملة وتقديم الكتب للطلبة مجاناً أو بأسعار
وتقدم الجماعة بتوزيع مرتبات شهرية
جنيتها «كالفرد» على أعضائها بالإضافة
الأعضاء ممن يقضون عقوبات بالسجن
الجماعة أن هذه الأموال يتلقونها من
الخارج.
ويعترف أعضاء الجماعة بأن «قيادة عا
شئونها إلا أن أغلب أعضائها في السجن
على اتصال دائم بزملائهم.
ويقول أعضاء الجماعة الإسلامية إن القا
يتم عرضها على الشيخ عمر عبد الرحمن الذي
اغتيال الرئيس السادات، ويقام حالياً في
نيويورك منذ عام ١٩٩٠.
وإلى جانب القيادات البارزة يتولى إدارة
«مجلس شورى» وهناك قائد أو كما يطلقون
مجموعة منهم في المحافظات المصرية الم
التدرج في تولي الإمارة حتى مستوى المدن الد
ويتركز نشاط الجماعة بشكل أساسي
لحول نهر النيل إلى المنطقة المجاورة لجامعة
٣٢٥ كيلو متراً من العاصمة.
وفي الوجه البحري يضعف نشاط الجماعة
أنه يعود ليعلم عن نفسه بشكل واضح وقوي
ومدن القناة.
ويرى أعضاء الجماعة أن للأقلية المس
ويقول أحد أعضاء الجماعة الإسلامية إننا
حقوقها، ولكن ليس على حساب المسلمين.

تمثل أنشطة الجماعات الأصولية في مصر، خاصة ما
يرتبط منها بالعنف واستخدام الإرهاب ظاهرة مقلقة بسبب
الاتجاه المتزايد لدى هذه الجماعات لاستخدام العنف، خاصة
في سلسلة الحوادث الأخيرة في محافظة أسيوط إضافة إلى
اغتيال المفكر د. فرج فودة.
ورغم الأنشطة المتفرقة لهذه الجماعات إلا أن تكثيف هذه
الأنشطة في الفترات القليلة الماضية يعني أن وراءها جماعة
«عالية التنظيم» تتولى إدارة عمليات هذه الجماعات.
ذكرت وكالة «رويترز» في تقرير لها من القاهرة أن
المقابلات التي أجرتها مع بعض قادة الأجنحة العسكرية في
هذه الجماعات ودراسة «أدبياتها» والأبحاث التي أجراها
«أكاديميون مستقلون» تؤكد أن هناك جماعة واحدة رئيسية
وراء أغلب الأعمال الإرهابية التي شهدتها مصر مؤخراً وهي
«الجماعة الإسلامية».
ويؤكد أحد المصلحات التي تم تعليقها على جدران المنازل
في قرية «منبوه» التي شهدت أعمالاً مكثفة لهذه الجماعة أدت
إلى مقتل ١٢ مسيحياً أن هدف الجماعة هو «إنشاء الخلافة
الإسلامية».
ولا يقتصر دور الجماعة الإسلامية وبقية التنظيمات
المشابهة على العنف وإنما يمتد إلى «الخدمات الاجتماعية»
حيث تعتمد الجماعة الإسلامية على «شبكة منظمة» تتولى
توزيع الأغذية والملابس والأموال بالإضافة إلى برامج
التعليم الديني. وأوردت «رويترز» على لسان أحد العناصر
البارزة في الجماعة «إن النشاط المرتبط بالعنف لا يمثل ٥٪
أو ١٠٪ من أنشطة الجماعة، في حين تركز وسائل الإعلام
وأجهزة الشرطة على هذا الجانب لجعل المواطنين يعتقدون
بأننا «جماعة عنف» و«تطرف»...».



المصدر: المنشور

۲۹ یولیو ۱۹۹۲

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ:

□ د . عمر عبدالرحمن - من أمريكا :

مستعد لمناظرة وزير الأوقاف .. بشرط !

الجماعات الإسلامية مستهدفة في الصعيد!



هذا لن يوقف الدعوة إلى الله سبحانه
وتعالى.. ولن تسكت المائت عن
التكبير ولن يموت الايمان في القلوب
العامة ابدا مادامت الروح في
الصدور تدعو يا ابن ربها.

أكد د. عمر عبدالرحمن مفتي الجهاد وأمير الجماعات الإسلامية أن قانون الإرهاب الذي أصدرته السلطة الحاكمة مؤخرا إرهاب للمواطنين وحملية لرؤوس الفساد في السلطة ثم إنه سيكون السبب في هروب رجال الأعمال من البلد خاصة وأنه يتضمن الكشف على الحسابات السرية بالبنوك

في أي وقت ودون إبداء الأسباب .
قال في إتصال هاتفي من نيويورك
بأمريكا ردا على دعوة د . محمد علي
في أي حادث على الجماعات الإسلامية
لكنني تقبض على أفرادها وتزج بهم في
السجون .

محبوب وزير الاوقاف بإجراء مناظرة معه انه على استعداد تام لمناظرة وزير الاوقاف والمفتي أو حتى شيخ الأزهر ومن معهم لكن بشرط وجود لجنة محايدة من علماء المسلمين وفي رحاب الجامع الأزهر.

اشارة د. عمر عبدالرحمن إلى أن
الشرطة في مصر دائما تعلق شماعه
فشلها في القبض على المجرم الحقيقي



المصدر: النشرة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠٩ يونيو ١٩٩٢

بالعنفون
د. عمر عبد الرحمن يجيب
عن
نيويورك

«النور» على كل التساؤلات :

الجماعة الإسلامية بريئة من أحداث

ديروط وهذا هو الدليل

مستعد لمناظرة وزير الأوقاف ..

بشروط



المصدر :
ور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ - يونيو ١٩٩٢

● ● الأحداث التي وقعت في ديروط قائمة على خلافات قديمة بين عائلتين كبيرتين من المسلمين والنصارى ولا دخل للجماعة الإسلامية فيها من قريب ومن بعيد إنما كان دور الجماعة الإسلامية دور الحكم الذي يفصل بين الخصمين ويصلح بينهما ذلك أن الطرفين كانا يعلمان أن الجماعة الإسلامية تحق الحق وتبطل الباطل فكانوا يرجعون إليها للصلح هذا هو الدور الذي كانت تضطلع به الجماعة الإسلامية لكن هذا الموقف استغل أسوا استغلال من وزارة الداخلية لضرب جماعة الإسلامية والقضاء على أفرادها والنيل منها بشتى الوسائل حيث بعثت الداخلية بالمدركات والالات والطائرات الهليكوبتر لمحاصرة أفراد الجماعة والايقاع بهم لكن وزير الداخلية الذي تحدثت معه من قبل وقلت له دعوا المساجد والدعوة الى الله .

لكنه ومن معه اصروا على أن يستغلوا هذا الموقف لضرب من يشهدون بالحق والعدل والإيمان وقد تعدت تجاوزات الشرطة الى ضرب الشيوخ والأطفال لأنهم خالفوا التعليمات وصلوا في المساجد جماعة .. ووصل تعنتها الى فرض الحصار على كل القرى لأرهاب الناس بحجة ضرب مأمور الدورية لكن الحقيقة أن هذا المأمور هو الذي ذهب فاطلق الرصاص من شبك المسجد على غرفة الخطيب الذي كان يخطب وزعموا بعد ذلك أنه حضر مظاهرة وأنه كان يمكسك ببندقية

ارهاب

● ما رأى فضيلتكم في القوانين التي صدرت مؤخرا والتي تسمى بقوانين مكافحة الارهاب ؟

● ● ان قانون الارهاب هو ارهاب من الدولة وهو قانون لانتظير له في تاريخنا الحديث سوى قرارات سبتمبر السوداء وقرارات موسكو واعتقال الاخوان المسلمين والقبض على كل من ضبط معه مصحفا في مكتبه وتردد على

في اتصال هاتفي من نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية أكد د . عمر عبدالرحمن امير الجماعة الإسلامية انه مستعد لأي مناظرة مع وزير الاوقاف أو شيخ الأزهر أو أي عالم من علماء الدين بشرط أن يكون مكانها الأزهر الشريف وتحضرها وسائل الاعلام المختلفة بعيدا عن تدخل قوات الشرطة .

قال في حديثه الخاص لـ «النور» بأن ماحدث مؤخرا في صعيد مصر وبالتحديد في ديروط بعيد كل البعد عن الجماعات الإسلامية لكن الحكومة وكعادتها تعلق فشلها في التصدي للخلافات والأحداث على شناعة الجماعات .. هذا ان هذه الأحداث كانت خلافا قديما ومستمر بين عائلتين من سكان ديروط ..

اجرى الحوار

أحمد عبدالله

شروطا منها ان يكون اللقاء عاما في الجامع الأزهر وتحضره وسائل الاعلام وتبعد الشرطة مسافات طويلة لكنهم رفضوا ولم يستجيبوا .. بل وصل بهم الحد .. بتهام الجماعة الإسلامية بتهامات باطلة .

واتساع من الذي رفض الحوار وقد جلوركم من قبل ابناؤنا فما استطعتم ان تقفوا امامهم ولم تثبتوا ولم تعرفوا الأدلة التي تعطوها كما نأظركم في الدنيا الاخ علي عبدالفتاح رحمه الله وظهر بالحجج القوية والبراهين القاطعة حتى ذكر المفتي الحقيقة وقال ان ابني هذا اعجب به الناس وفي اسيوط نأظركم الاخ عبد الآخر حماد ومحمود شعيب وغيرهم وتغلبوا عليكم كان اسلوب التهديد والوعيد قالوا ان الدولة هي الدولة والحاكم هو الحاكم وانى اخاف عليكم فانا اوافق ان اناقش اليهود او النصارى او المنافقين فكيف لا اوافق على مناقشة علماء السلطة في وجود لجنة دولية من العلماء المحايدين الذين يخافون الله .

أحداث ديروط

● ما رأى فضيلتكم في أحداث ديروط ؟

أشار د . عمر عبدالرحمن الى ان قانون الارهاب الذي صدر مؤخرا إنما هو قانون لحماية السلطة وارهاب منها للمسلمين حيث انه يقيد الحريات ويرفض التجمعات حتى ولو في المساجد ومن ثم فهذا قانون خطير في مضمونه اكثر من قانون الطوارئ نفسه

أوضح امير الجماعة الإسلامية في حديثه التليفوني ان اتهام اجهزة الامن له بالتحريض على قتل فرج فودة إنما هو اتهام من ظالم فاشل .. وقال كيف اصدر فتوى لقتل انسان وبأى شكل او وضع .. وهل يستحق هذا الكاتب الفتوى من مثل هذا القبيل ثم هل الغيت العقول لدى المسلمين لكي يستعملوا الاسلحة انه اتهام باطل صدر من اجهزة فشلت حتى في حماية الذين يعملون بها ..

كل هذه القضايا وغيرها كانت في حديث الدكتور عمر عبدالرحمن امير الجماعة الإسلامية والمقيم حاليا في نيويورك بأمريكا .. وهذا نص الحوار عبر التليفون :

مناظرة

ولقد طلب وزير الاوقاف إجراء مناظرة بينكم وبين علماء الدين فهل توافقون على ذلك ؟

● ● لقد دعونا الى ذلك وقلنا اننا على اتم الاستعداد لمناظرة بينا وبين وزير الاوقاف أو شيخ الأزهر أو المفتي ووضعنا لهذه المناظرة



المصدر: النشرة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٩ يوليو ١٩٩٢

المساجد او ساعد اسرة مسجون
ولانظير له في التاريخ القديم
الاقرار فرعون الذي قتل موسى عنه
ان فرعون علا في الاض وجعل
اهلها شيعا

وهذا القانون يؤكد ان الحكم في
مصر حكم بوليسى يفرض بالقوة
والارهاب ويتفنن في تعذيب
الشعب وان هذا الحكم البوليسى
لابقاء له ولا استقرار الا في ظل
الاحكام العرفية المستمرة وقانون
الطوارئ الدائم ثم انه اهدار
للحريات واغتيل للحقوق التي
اقرها ديننا الحنيف ثم انه قانون
خطير على امن المسلمين

ايضا هذا القانون يجعل من
الممكن تجريم اى لقاء عدد من
الناس مالم يكن لمجرد الضحك
والمزاح مما يؤكد ان المطلوب
تكريم الافواه والمنع من ابداء
الرأى وعدم التلفظ باى لفظ او
الاعتراض على النظام الحاكم
والامتناع عن المطالبة بتعديل
الدستور

والمصيبة الاكبر هي تخصيص
دائرة معينة بلحدى محاكم امن
الدولة بالقاهرة لتتفرج جرائم
الارهاب دون التقيد بلختصاص
المكان مما يشكك في القضاء
وحيداه .. ثم ان اعطاء الشرطة
سلطة الحجز ١٧ يوما بدلا من ٢٤
ساعة وهي سلطة خطيرة تهدد
حياة المواطنين لمجرد الاشتباه
يمكن ان يتم القهر والاذلال

اضاف د. عمر عبدالرحمن ان
القانون يعرض من يحتفظ بمنزله
بعضا او بقالب طوب او بسكين
مطبخ يعرض نفسه للمساءلة
والحجز بالشرطة بالاضافة الى
المحاكمة وما اسهل دس هذه
الاشياء لاذلال الناس ثم ان في
القانون توسيع لسلطة النيابة
العامة دون استكمال ضمانات
استقلالها ذلك ان النائب العام

الجهد فلذا انضمت الى مسلمي
البوسنة في جهادهم ضد الصرب
واذا قدمت معونة لاطفال الحجارة
بالاراضى المحتلة بفلسطين فانت
بمقتضى هذه التعديلات تعاقب امام
محكمة الجنائيات الدائرة
الخاصة .

يقول د. عمر عبدالرحمن .. انه
من اجل هذا وبعد فشل الحكومة
في اقناع الشعب ببرنامج يحقق له
الرخاء وشعرت بالهاوية فلم تجد
الا الارهاب لتخويف الشعب لكن
هيئات هيهات وحسبى الله ونعم
الوكيل

لاستعمل القوة ولا العنف ابدا
الا في الدفاع عن النفس ، والعرض
وهذا ما شرعه الله سبحانه وتعالى

الذى يملك سلطة الاتهام
والتحقيق يعين بقرار من رئيس
الجمهورية دون عرضه على مجلس
القضاء الاعلى ولايجوز هذا
التوسيع في السلطات حتى لايتخلل
نظام العدل .

ايضا اعطى القانون للنائب العام او
المحامى العام حق الاطلاع على
الحسابات السرية في البنك لاي
شخص . بدعوى استخدام هذه
الاموال للارهاب

مما يخالف الحرية الشخصية
ويساعد على هدم الاقتصاد حيث
لايؤمن الناس على اموالهم فيفرون
الى اخذها وابعادها الى خارج
البلاد بالاضافة الى ذلك فانه يمنع
الجهاد في سبيل الله ويمنع
التدريب على السلاح من اجل



المصدر : النشور

التاريخ : ٢٩ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اتهام باطل

ما رأى فضيلتكم في الاتهام
الذى وجهته لك أجهزة الأمن
بانك حرضت على قتل فرج
فودة ؟

• • أجهزة الأمن ما اسرع
اتهامها وهى تفتري على عباد الله
وتتهمنى بهذا الادعاء الباطل ..
واتساءل ؟ كيف ارسلت الفتوى في
البريد وهم يراقبون البريد ام في
التليفونات وهم يراقبون
التليفونات منذ عشرات السنين

لا .. للعنف

ما رأى فضيلتكم في

استخدام الجماعات الاسلامية للعنف والقوة ؟

.. ان الجماعة الاسلامية

وانا اعرف ذلك جيداً بادلة مؤكدة
وكيف صدرت الفتوى وعلى اى
وضع وكيف وصلت وهل يحتاج

فرج فودة الى فتوى ثم هل الغي
المسلمون عقولهم لكي ينتظرون
فتوى ويحملون السلاح ان
الشباب المسلم يتحرك ويفكر

بعقله وقد تسبب فرج فودة
بعلمانيته في كل ذلك ثم ان
الشباب المسلم يعرف اكثر مما
يعرفه العلماء الرسميون في
السلطة



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

توجيهات القيادة العسكرية لأعضاء الجماعات الإسلامية المتطرفة في مصر: اتركوا المناابر واحملوا السلاح

□ القاهرة - خاص:

تتوقع مصادر الجماعة الإسلامية في القاهرة أن تلجأ السلطات المصرية إلى استخدام سياسة القبضة الحديدية في معارقل الحماية في الصعيد لتصفية عناصر الجماعة في سرقة حملة أمنية أسبوط والتي عجزت حملتها أمنية قوامها ٣ آلاف شرطى عن قمعها رغم الضحايا في صفوف الجماعة والتي وصلت إلى ٣٠ متطرفا قبالة أكثر من ١٤ من جهاز الشرطة.

في نفس الوقت أعلنت الجماعة عل لسان عفسوها القيادى عززت السلاموثى الرجل الثانى فى الجناح العسكري للجماعة التي يقودها صفوت عبسب الغنى المتهم بقتل المحجسروب رئيس مجلس الشعب المصرى و١٧ اخرين من بينهم عززت نفسه - إنها ستقزل تحت الأرض وحسب ما قاله لعناصر الجماعة وحواه منشور قادم من النيا القديمة مسقط رأس الجماعة وصفوت عبسب الغنى ولسنا دعاة وإنما مقاتلون، اتركوا المناابر واحملوا السلاح.

وحسب ما قاله مصدر أمنى مصرى متخصص فى نشاط هذه الجماعات أن الجماعات الإسلامية تدخل هذه المواجهة وهى تعانس من صعوبات جمة.

ففى نمر بحالة مفاص عسرة حاليا يكرسها التحفر الأمنى الواضح تجاه عملياتها التي تعدت أسبوط إلى الجنسروب فى الأقصر وإلى الشمال فى

النيا. أيضا تعاني من النقص الواضح فى عناصرها النشطة التي تكون الجناح العسكري خاصة وأن عدد المعتقلين فى أسبوط وحدها بلغ ٧٣ متطرفا وحوالى ألفا آخرين فى بقية المحافظات غسابيتهم من النيا وبني سروبف

والقيوم والآخرى استطاع اللواء عبسب الوهاب الهلالى تنظيها تماما من المتطرفين وسلمها أمنة لمدير الأمن الجديد القادم من ديوان الوزراء بلاطوغل أحمد عبسب الواحد. إضافة إلى توقيف واعتقال قيادى

الجماعة خاصة صفوت عبسب الغنى وعلى الدينارى وجمال هريدى والثلاثة كوشوا معا تشكيلة الجناح العسكري الذى ال إلى عزت السلاموثى المتحدث الرسمى الحال للجماعة ونفذت عن طريقه عملية المحجروب واغتال الكاتب الدكتور فرج لوره... وهروب على الشريف إلى اليمن والدكتور عمر عبسب الرحمن إلى نيجيرسى فى أمريكا.

ويقول المصدر الأمنى المصرى أيضا إن حرب العصابات التي تطلق الشرطة حاليا والهجوم على مخافرها فى أسبوط ويمشى النياة والباصات السياحية فى المناطق الاثرية بالأقصر كلها تعد تغييرا فى الأسلوب وإن كان جديدا على الجماعة إلا أنه يشكل تحولا فى خط سيرها بعيدا عن المواجهات الشاملة التي لا تحتلها طاقاة الجماعة الإسلامية مدرعات تتقدم حملات الأمن على أسبوط وقراها إلى جانب عديد من المروحيات التي تستطلع وتستكشف معارقل الجماعة فى الجبل الغربى والزراعات التي تشكل خطوط التماس مع صحراء الغرب تجاه ليبيا والأردية الجبلية مثل وادى الأربعين تجاه السودان.

وإذا كان المسقول الأمنى يؤكد أن العمليات ستهبأ بعد وقت قصير فإن منشورات الجماعة تقول عكس ذلك وتؤكد التصعيد الذى حدث عليه منشور عزت السلاموثى وإن كانت القولة بالهدوء اصدق ولكنه ربما كان الهدوء الذى يسبق العاصفة!!



المصدر : **الشعب**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ ١٩٩٢

لندن تنقل عن « الشعب » حديثا عمر عبد الرحمن

نقلت إذاعة لندن فقرات من حوار الدكتور عمر عبد الرحمن لـ « الشعب » في نشراتها الإخبارية طوال يوم الثلاثاء، وصباح الأربعاء الماضيين، وهو الحوار الذي أجراه الزميل أحمد الكفاني في العدد السابق.

قالت الإذاعة: إن الدكتور عمر عبد الرحمن الذي تحدث من منفاه الاختياري في نيويورك، حمل الحكومة المصرية مسئولية أحداث العنف الطائفي في صعيد مصر، وأنها المسئولة عن تأجيج الفتنة الطائفية.

وأضافت أن د. عمر عبد الرحمن اتهم الحكومة باستغلال هذه الحوادث لضرب الجماعات الإسلامية واعتقال أعضائها.

كما أشارت الإذاعة إلى رأى الدكتور عمر عبد الرحمن في الحصول إلى العمل السياسي.



المصدر :
.....

التاريخ : ٥٠ أغسطس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الكتاب الحقيقة العامة بعد أحداث العنف والمطامير الشرطية المهمية الاستراتيجية خلال سعد : المرحلة الخطيرة في الخطيرة في الخطيرة



المصدر : المسار
.....

التاريخ : ٢٥ أغسطس ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اسيوط - احمد عمر ومصطفى حسنين :

أفرجت أجهزة الامن أمس عن خالد سعد عبدالملك ٢٩ سنة « مدرس » أمير الجماعة الإسلامية بمركز ديروط والذي قام بتسليم نفسه يوم الاربعاء الماضي بإرادته من خلال القيادات الشعبية بأسيوط .

قال ان هذه الجهود اصطدمت بتشدد المتطرفين واصرارهم على التعامل وكأنهم دولة داخل دولة وان هذه الجهود كان يوقفها كلما تقدمت وتوقع أحداث غير منتظرة .

من ناحية أخرى .. عادت الحياة الطبيعية الى مدينة ديروط عقب الاجراءات الامنية المشددة التي شهدتها المدينة لتأمين عملية دفن جثث المتطرفين السبعة الذين لقوا مصرعهم في متقباد .

٤ ملايين للشباب

عقد محمد ابراهيم الديواني رئيس مركز ومدينة ديروط اجتماعا في قرية صنبو للمستقلين عن جميع مراكز الشباب في قرى مركز ديروط .

أكد الديواني في الاجتماع انه تم اعتماد ٤ ملايين جنيه من جهاز الحرفيين بوزارة الادارة المحلية لدعم المشروعات الصغيرة لشباب ديروط لتوفير فرص عمل لـ ٤٠٠ شاب سوف يحصلون على قرض عشرة الاف جنيه لاتشاء احد المشروعات الصغيرة بشرط الجدية .

حقيقتها بعد أحداث العنف والتطرف . كان متحدث باسم الجماعة قد ادعى ان خالد لم يسلم نفسه ولكن تم القبض عليه وانه لقي تعذيبا في السجون .

من ناحية أخرى .. سلم ثلاثة من قيادات الجماعة في قرية صنبو انفسهم أمس الى أجهزة الامن وصرح مسئول امنى ان أجهزة الامن ستقدم كل التيسيرات الممكنة لشباب الجماعات المتطرفة للراغبين في تسليم انفسهم واعلان توبتهم رغم انتهاء المهلة طالما لم يثبت تورطهم في أحداث الارهاب .

جهود للحوار

كشف محمد عبدالمحسن صالح رئيس مجلس محلي محافظة اسيوط وأمين الحزب الوطنى بالمحافظة عن الجهود التي بذلها لفتح باب الحوار مع اعضاء الجماعات المتطرفة في اسيوط لوضع حد للمطاردات التي تجرى لتهدئة الاوضاع في ديروط وحتى يستطيع هؤلاء الشباب ممارسة الدعوة الدينية في المساجد ان كانوا صادقين في ان دعوتهم دينية .

تم الافراج بعد فترة احتجاز استمرت خمسة أيام فقط تم خلالها مراجعة موقف أمير الجماعة الذي أعلن توبته متبرنا مما وقع في ديروط من أحداث عنف وبعد تأكيد أجهزة الامن من سلامة موقفه حيث كان قد نسب اليه بعض المتهمين الذين تم القبض عليهم في الأحداث انهم تلقوا تعليماتهم منه .

التقت « المساء » بخالد عبدالملك الأمير السائب في مكتب محمد عبدالمحسن صالح رئيس مجلس محلي المحافظة فور الافراج عنه .. قال انه سلم نفسه بإرادته نتيجة اقتناع كامل من خلال حسام كيلاني عضو مجلس الشعب عن مركز ديروط وأكد أنه تلقى معاملة طيبة من أجهزة الامن .

اكتشف الحقيقة

اضاف انه تم تعيينه أميرا للجماعة في ديروط في شهر ابريل الماضي ثم اكتشف انه خدع في توجه الجماعة واكتشف



المصدر :
.....

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٥ أغسطس ١٩٩٢

قال انه تم الانتهاء من تخصيص ٤٠٠ فدان بالمنطقة الصحراوية الواقعة في غرب قرية بشلوط لاتشاء محطة للصرف الصحي تخدم مدينة بيروط و ٢٠ قرية من قرى مركز بيروط البالغ عددها ٤٢ قرية .

طلب الديوانى من رؤساء القرى العمل على حماية وتطوير الأنشطة المتميزة في كل قرية مثل صناعات الجريد والفخار وكذلك في مجال الزراعة مثل زراعة الكركديه والنباتات الطبية . طالب ايضا بحصر احتياجات كل قرية واقتراحات رؤساء القرى لحلها على ان ينتهى هذا الحصر خلال الاسبوع القادم . كما عقد اجتماع مع لجان المصالحة التي تم تشكيلها في قرى مركز بيروط لتقييم عملها خلال الفترة الماضية واكد الديوانى ان هذه اللجان نجحت في انهاء ١٢ خصومة ثارية بين عائلات بيروط

.....



المصدر : العالم اليوم

للتنظيم والخدمة الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ / ٨ / ١٩٩٩

قصة الجناح العسكري

للجماعة الإسلامية

صراع بين أمراء السر . وأمراء العلن .

الثالث : اضطلاع بعلميتي المحجوب وفوده واتجاه صفوت نفسه الفكرى إلى الفلسفة والتنظيم في مقالاته التي تنشرها بعض الصحف ذات الميول الإسلامية والتي يلمح منها مزج الروح العسكرية بالاتجاه الرفض لمؤسسات الدولة والنظام ككل وأن كانت تقل كثيرا عن مقالات الدكتور عمر عبد الرحمن الذي مكنته ثقافته ودراسته حتى الدكتوراه في الأزهر من استنباط احكام وفتاوى جديدة بالتأمل والدراسة.

وإلى جانب هذه المؤهلات فإن التنظيم حاليا وحسب رصدنا لدخائله يريد قائدا من طراز صفوت قادرا على لم شتاته التي تبعثرت بين الفيوم وديروط والمنيا وقنا والذي تبلورت أزمته في عدة ملامح:

○ فقدائه لعدد غير محدود من أبرز عناصره النشطة منها ١٧ في الفيوم في رمضان ١٩٩٠ وأكثر من ٢٥ في ديروط اعدادا قليلة نسبيا في الحميدات

بقنا وكلها عناصر كانت قادرة على المواجهة وكلها من تشكيلات الجناح العسكري الذي ضربه الأمن بشدة في الفترة الأخيرة.

○ اعتقال عدد غير محدود من قياداته داخل السجون المصرية وكلها عناصر قيادية وبارزة مثل عاصم عبد الماجد وتاجح إبراهيم وعلى الديباني من جيل الثمانينات واحمد عبده سليم أمير أسبوط وجمال فرغل أمير ديروط واحمد يوسف من بني سويف وصابر عبد الوهاب من قنا إضافة للعديد من الاسماء الأقل شهرة.

فيما تتداول الجماعة الإسلامية في أسبوط حاليا معلومات حول عزل الدكتور عمر عبد الرحمن مفتي التنظيم الضريس (٥٢ سنة) من منصبه في إمارة التنظيم ورئاسة مجلس شورى تحالف تنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية. تشير مصادر أمنية أخرى إلى اتجاه الجماعة الإسلامية إلى ترشيح صفوت عبد الغنى (٣٢ سنة) المتهم الثانى في قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب المصري وصاحب فتوى اغتيال الدكتور فرج فوده لقيادة التحالف في الفترة المقبلة خاصة بعد تقلص دور الرجل الثانى في تنظيم الجهاد عبود الزمر ونزوعه في الفترة الأخيرة للانضواء تحت قيادة الجماعة الإسلامية التي استحوذت على الساحة بعنف تماما في الثمانينات.

صفوت عبد الغنى المرشح الأقوى حاليا في التنظيم حسب قول المصادر الأمنية تعدى دوره الإقليمي كقائد للجناح العسكري للتنظيم في المنيا إلى قيادة الجناح العسكري في إمارة التنظيم بالقاهرة ومنها نفذ عملية المحجوب المعروفة أمنيا بعملية قصر النيل وعملية فوده بمصر الجديدة.

وكما تشير هذه المصادر فإن مؤهلات صفوت عبد الغنى حاليا ترشحه ليس لقيادة الجناح العسكري فقط بل ولإمارة التنظيم ولذلك أسبابه:

الأول : معرفته الوثيقة بأمراء العنف في كل خلايا الصعيد مثل احمد يوسف في بني سويف وصابر عبد الوهاب حمزة في قنا وجمال فرغل هريدى في ديروط وغيرهم.

الثانى : علاقاته الوثيقة بعناصر تنظيم الجهاد الموجودين حاليا في أفغانستان وفي اليمن والسودان والتي أكد صفوت مرارا أن عودتهم دعم قوى للتنظيم الام في القاهرة.



المصدر : العالم الجديد

٢١ شهر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

أمير سرى.. وأمير علنى

وإذا كانت أوراق الإخوان تشير إلى تكوين الجناح العسكرى للأخوان في شكل خلايا أو كتائب كل واحدة تتكون من ١٥ فرداً كحد أقصى وعشرة أفراد كحد أدنى وتقوم على أساس فئوى فكانت تتكون من طلبة أو موظفين أو عمال ولكل منها أميرها العلنى صاحب الراى والمشورة والصلة بالأمير الاقليمى، ولكل منها أيضاً أميرها السرى الذى يقود هيئة قيادة الأسرة فإن الدكتور عمر عبد الرحمن اقتبس نفس النظام تقريباً وبنى عليه جناحه العسكرى فيما يعرف أمنياً بالحلقات العنقودية التى تتوزع في أنحاء شتى ويمسك الدكتور عبد الرحمن مثل سلفه حسن البنا بكل الخيوط في يديه.

تشكيله حلقات الجماعة الإسلامية تتضمن أميرين الأول للعلن ومهمته الوعظ والإرشاد والاتصال بالمسؤولين والشرطة وحل المنازعات والتدخل للوساطة وهو وجه معروف أمنياً وإعلامياً ومراقب باستمرار ومعرض للاعتقال في أى وقت ويفضل أن يكون متحدثاً لبقاً وخطيباً مؤثراً ومن أهم هذه العناصر ناجح إبراهيم في ديروط وعرفه درويش في صنبو وجمال زكى في ديروط وعلاء محيى الدين في ترسا بالهرم قبل مقتله وحمدى كامل في بنى سويف وعلى الدينارى في المنيا واحمد عبده سليم ومحمود شعيب في أسيوط.

والأمير الثانى أمير السر ويقود الجناح العسكرى في جماعته ويضطلع بدور التخطيط والمتابعة والتنفيذ ولديه جهاز مخابراته الذى يعتمد على

الأطفال في جمع المعلومات ومراقبة حركات قوات الشرطة والأمن المركزى وإبلاغ الأوامر وتوزيع المنشورات.

لكل قرية جناحها العسكرى

الغريب أن أمير السر ليس له سلطان على أمير العلن والأخير فاقده السيطرة على أمير السر وكلاهما يخضع لقيادة أعلى في طريقه السرى أو العلنى حتى تنتهى عند الشيخ عمر عبد الرحمن.

وإذا كانت المصادر الأمنية تؤكد أنه لا توجد قرية مصرية حالياً تخلو من عناصر للجماعة الإسلامية من ابنائها أو الوافدين إليها فإن المصادر ذاتها تؤكد أنه كلما وجدت جماعة وجد جناح عسكرى خاص بها، وهذا يفسر كثرة أعداد الإجنحة العسكرية التى يلقي القبض عليها خلال الفترة الأخيرة، فكل جماعة أميرها وقائد جناحها العسكرى في منطقته ولابتعداها لمنطقة أخرى وإلا سيتعرض لعمليات الجناح العسكرى الآخر والذى يجهله تماماً في منطقته التى يحددها الأمير العام الذى تتركز في يديه سلطات أمراء العلن والسر معاً، ولكن الوثائق وتوزيع المناصب داخل كل جماعة لا يستمر بهذا الشكل الذى رسمه عمر عبد الرحمن طويلاً فاحياناً يحدث الصدام المحتم بين الأميرين ولهذا أسبابه كما يقول مصدر أمنى، فأمير السر يقوم بكل أعمال العنف ويتعرض لمخاطر المواجهة مع الشرطة ووفق المنطق الجهادى فهو أكثر جهاداً من أمير العلن الذى

○ هجرة أعداد غير محدودة من عناصره القيادية والمحركة مثل على الشريف الذى يقضى أيامه في العمل مدرسا باليمن وعمر عبد الرحمن أمير التنظيم الموجود في نيويورك ومحمد عبد المعتمد أمير تدره (حدود أسيوط المنيا)، في اليمن وشوقي الإسلامبولى صاحب مجله «المرابطون» الذى يعمل منتسباً لجماعات المجاهدين العرب في أفغانستان وصاحب العلاقات الوثيقة بحزب «الدعوة» الباكستانى الذى يعد المنزل الكبير الذى يسؤوى المتطرفين الذين يصلون فرادى وجماعات.

ولكن السؤال الذى يتردد في أوساط الجماعات الإسلامية هل يستطيع صفوت لم الشتات المبعثر من الجناح العسكرى قبل أن تأكله نيران الأمن؟

السؤال يعود بنا لفكرة الجناح العسكرى والتى ابتدعها الإخوان المسلمون في عام ١٩٢٨ عندما قرر حسن البنا المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين إعادة تدريب فريق الرحلات الخاص بالجماعة على

العمل المسلح. وتشير بعض التقديرات إلى أن الجناح العسكرى للأخوان المسلمين بلغ درجة لاكتمال قبل حرب فلسطين وكان تعدادهم في عام ١٩٤٢ حسبما تشير مصادر الإخوان في تلك الفترة إلى حوالى ألفى جوال بلغوا ٤٥ ألفاً بعد ثلاث سنوات فقط وعند قرار حل الجماعة كان عددهم قد وصل إلى ٧٥ ألف جوال أو عضو في الجناح العسكرى.

البداية قبل ١١ عاماً

المعلومات الأمنية تفيد أن عمر الجناح العسكرى لتنظيم الجماعة الإسلامية تعدى ١١ عاماً منذ أن تشكل الجناح العسكرى المشترك بين تنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية التى قاده محمد عبد السلام فرج والذى نفذ عملية المنصة لاغتيال رئيس الجمهورية في القاهرة وعملية مديرية أمن أسيوط والتي راح ضحيتها ١٠٢ جندي وضابط.

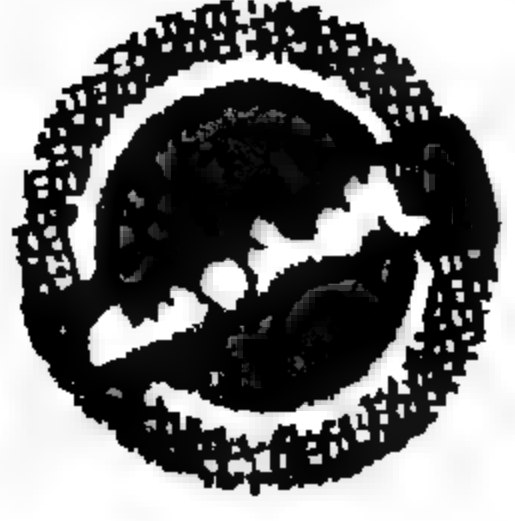
في هذا التوقيت كان الجناح العسكرى برمته جهادياً بمعنى أن عناصره المحركة كانت تابعة لتنظيم الجهاد سواء خالد الإسلامبولى أو عبود الزمر اللذان كانا يملكان أرضية عسكرية لارتباطهم بساكنات عسكرية في الجيش المصرى مكنتهما من قيادة التنظيم وتنفيذ العملية بنجاح منقطع النظير. وبعد خلافه مع عبود الزمر داخل ليمان طره، خرج الدكتور عبد الرحمن من السجن وهو يضع نصب عينيه تشكيل الجناح العسكرى لتنظيم الجماعة الإسلامية تمهيداً لكسر التحالف داخل سجن ليمان طره والذى كان مكوناً من عشرة أفراد لكل تنظيم خمسة ومفتيهم الدكتور عبد الرحمن.



المصدر : العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ أغسطس ١٩٩٢

يخرج من كل موقعة ثقيلًا بل يستطيع الدخول والخروج إلى أقسام البوليس علاوة على أنه يتمتع بحماية كاملة دون نقصان أو حاجة للتخفي. ولذا فإن الصراع على زعامة الجماعة والجمع بين إمارة السر والعلن تفشي في الآونة الأخيرة داخل الجماعة الإسلامية خاصة في بني سويف عندما دار صراع رهيب بين حسام البطوجي (٣٢ سنة) أمير السر وقائد الجناح العسكري في الجماعة وأحمد يوسف (٣٤ سنة) أمير العن والى انتهت بمصرع حسام البطوجي و٨ آخرين من جماعته على يد أحمد يوسف وجماعته والذي جمع حاليًا بين إمارة السر والعلن ويعاونه مجدى كامل زوج أخته والذي يتخذ من مسجد الشادر في سوق خضار بني سويف منطقة لنفوذه. ولكن حين يحدث التوافق بين أميرى السر والعلن فتتخذ الجماعة شكلاً أكثر قوة كما حدث في خلية الجماعة في دمياط عندما اتحد أحمد الاسكندراني (٢٢ سنة) قائد الجناح العسكري للخلية مع نبيل عبد النعيم الخارج لتوّه من ٧ سنوات سجن في قضية السادات وشكلاً معاً خلية قوية حاولت اغتيال المقدم مطاوع أبو النجا من أمن الدولة في دمياط واختطاف طفله فضلاً عن الهجوم بالزجاجات الحارقة على سينما الجمهورية براس البر.



المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٨٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إلى الشباب المسلم

كما أنني أقوم بإعطاء محاضرات عن التطرف الديني والإرهاب الفكري في المعسكر التقليدي لشباب الجامعات المصرية خلال هذا المعسكر أقوم بعمل حلقات لمناقشة كافة الموضوعات المطروحة على الساحة السياسية مثل قضايا الديمقراطية والسياسة الخارجية والإصلاح الاقتصادي والتطرف الديني . حيث رددت على تساؤلات الشباب حول بعض القضايا الدينية المثارة وأوضح أن الديمقراطية تعادل الشورى في الإسلام ، وأن الأحزاب السياسية الموجودة هي امتداد للفرق الإسلامية كالشيعة والخوارج والمعتزلة التي لم تكن مجرد فرق دينية فقط ، وإنما كان لها اتجاه سياسي ولها رؤية سياسية في أنظمة الحكم . وهذا يعني أن النظام الحزبي لا يتعارض مع النظام الإسلامي .

كما شرحت قضية الاقتصاد الإسلامي وأوضح أن هناك نظام اقتصادي في الإسلام وإنما توجد مبادئ وقيم تحكم حركة العلاقات الاقتصادية مثل رفض الغش والاستغلال وتحديد هامش الربح والدعوة إلى التجارة .

أرسلت الجماعة الإسلامية خطاباً للدكتور سعيد مراد استلزاماً لمساعد الفلسفة الإسلامية بجامعة الزقازيق تهدده فيه بالقتل .. وقال الخطاب : أنتظر في القريب العاجل اغتيالك أو تدمير حيالك .. فكل تحركاتك مكشوفة لدينا وكل أخطائك مسجلة ومعروفة ..

وأضاف الخطاب : أماننا قتلك فلا محال .. لو سنقطع يديك الالئتين حتى تعيش عاجزاً في الحياة .

وهدد المتطرفون بتدمير الأسرة بأكملها ، وعقب هذا الخطاب الذي تم إرساله بالبريد العادي يوم ٢٧ أغسطس الماضي فوجيء الدكتور سعيد في اليوم التالي ببيان الجماعة الإسلامية ، الذي اعترفت فيه الجماعة الإسلامية بقتل الدكتور فرج فودة موجوداً تحت باب شقته .

وقال الدكتور سعيد مراد إن الجماعة الإسلامية تهدده بالقتل .. لأنني منذ قتل الدكتور فرج فودة وأنا أتكلم عن التطرف والإرهاب ، وأعرض لأفكارهم ومنهجهم في الدعوة وأرد عليهم بأدلة من القرآن والسنة ..



المصدر : روز اليوسف

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٠١ سنة ١٤٢٢

حديث رسول الله ﷺ ، حينما قل له
ابو ذر الغفاري هل يدخل كل مسلم الجنة ،
فاجبه الرسول ﷺ ، بالإيجاب فعاد
ابو ذر يسأله ولو سرق لو زنا فاجب
الرسول ولو سرق لو زنا رغم انك لمي ذر .
وفي قضية تكفير الحاكم بينت ان هناك
ثلاثة احكام حسب النص القرآني .

﴿ ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم
الكاثرون ﴾ .

﴿ ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم
الفاستقون ﴾ .

﴿ ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم
الظالمون ﴾ .

ولو تتبعنا اسباب نزول هذه الآيات
ومواضعها في القرآن الكريم لخلصنا إلى ان
الحكم إذا اعتصم بأصول الدين
كالشهادتين والصلاة والزكاة والاصول
المتفق عليها فلا يمكن ان تصدر عليه حكما
بالكفر حتى ولو خالف فقهاء المسلمين في
الفروع وكما ان الحكم حسب الآيات يتدرج
بين الفسق والظلم والمعصية وهي اقل منها
درجة .

وقد أكدت ان الحكم سواء كانت مؤسسة
الرئاسة او الهيئة التنفيذية جاعوا نتيجة
إفراز طبيعي للمجتمع المصري ، المعتصم
بالسنة دائما في كالة العصور .



د . سعيد مراد

وقال الدكتور سعيد : إنه تناول ايضا
قضية تكفير المجتمع .. ولوضحت انه لو
كانت هذه الدعوة صحيحة فمن المفروض ان
نتبع منهج الرسول ﷺ ، في دعوة
الجاهل والكافر من قريش وهي دعوة
تعتمد على الحكمة والموعظة الحسنة حيث
يقول الله سبحانه وتعالى : ﴿ ولو كنت غفلا
لغلط القلب لانتفضوا من حولك فاعف عنهم
واستغفر لهم وشلورهم في الامر ﴾ .

اما بالنسبة لتكفير الافراد فقد لوضحت
ان القاعدة الإسلامية هي الا يكفر احد بكبيرة
لو صغيرة . فله لا يفكر ان يشرك به
ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ، ويدل على ذلك



المصدر : الأمانة العامة إلى

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٢

الجماعات الارهابية

تهدد صحفيا بالقتل

تلقى صحفي شتّى في صحيفة
قومية ، تهديدا بالقتل من الجماعات
المتطرفة عقب حوار اجراه مع بعض
اعضاء الجماعة الذين سلموا انفسهم
للشرطة وتخلوا عن افكارهم فقد
هوجى حارس العمارة التي يقطن بها
الصحفي ، بلانين من المسلحين
يسالان عنه ، فاضطر لطلب النجدة
مما جعلهما يهربان بسرعة ، ولاحظ
الصحفي انهما يترصدا له على ناصية
الشارع فاضطر الى الانتقال وزوجته
الحامل في شهرها السادس للمعيشة
لدى احد اقاربه ، كما قررت وزارة
الداخلية تعيين حراسة خاصة
لحمليته من تهديدات المتطرفين .



المصدر: **الشيعة**

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٦ شهر ١٣٩٢

الجماعة الإسلامية تنفي مسؤوليتها عن ضرب السياح

عمتل من أعضاء الجماعة،
رغم أحكام الإنجاز
الحاضرة بحقهم.
من جهة أخرى أعلن
للمحدث باسم الجماعة
تأييد الجماعة لمرشي
التحالف الإسلامي في
انتخابات المحلية.. وأشار
إلى أن الجماعة الإسلامية
لم تخض الانتخابات
بسبب احتقال معظم
قياداتها.

الجماعات الإسلامية.
وأوضح أن النافع وراء
هذا البيان هو عرض
الجماعة على عدم تعرض
السياح للإصابات من
جزء المصادات التي
تجرى حالياً بين الشرطة
وأفراد الجماعة الإسلامية.
وأكد أن الداخلية
ما زالت تمارس سياستها
القتالية ضد الجماعة
الإسلامية، حيث وصل
عدد القتلى إلى ١٥٠٠

تند الجماعة الإسلامية
أن تكون وراء المصادات
التي وقعت للسياح مؤخرًا
في السويد.
وأكد المتحدث الرسمي
للجماعة في مؤتمر عقده
بإمارة الأريحاء الماضي أن
الجماعة الإسلامية أرسلت
بياناً للسفارات الأجنبية
حذرت فيه من خطورة
تجول السياح في المجتمع
في ظل تزايد المصادات
الأممية ضد أفراد



المصدر : **الأمم المتحدة**

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢ - ١٩٩٢

بيان يكشف مسئولية « الجماعة الإسلامية

« عن تصاعد الارهاب

انفجار بيروت في إطار

الصفيد

١٣ قتيلا ومصابين بينهم

الجاني المجهول



المصدر : **الأمم المتحدة**

للتشريع والخدمة الصحفية والمعلومات : التاريخ : ٢٠١٢ ٢٠١٢

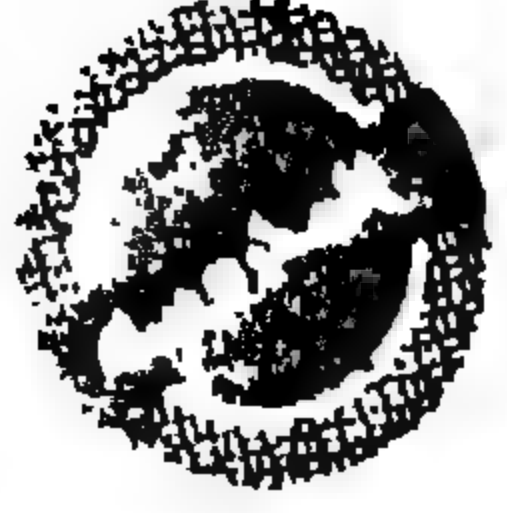
وقد وقع في الساعة السادسة وخمسين دقيقة من صباح أمس - الثلاثاء - عند بيروت حدث انفجار مروع في إحدى عربات القطار القادم من أسبوط إلى القاهرة رقم ١٦٥. نتج عنه وفاة مرتكب الحادث (مجهول) وتضرعت جثة مواطن آخر يدعى أحمد عبد الفتاح اسماعيل موظف بالمصرف المصري وابنه هلاء (٢ سنوات). وأصيب عشرة ركاب آخرين وهم عائلة إبراهيم محروس - ٢٠ سنة - أحمد فراد عبد العظيم ، تلجر بلاستيك ١٧ سنة ، نبيل رزق عبد المسيح ٢٤ سنة (مجنّد) ، طارق حسن أحمد ٥٥ سنة ، محمد بلال طاهر ، منصور عبد الحكيم عبد الناصر ٢٥ سنة فلاح ، عبد العظيم محمود عمران ٢٢ سنة طالب ، حاتم أحمد عبد الموجود ٢١ سنة طالب ، عادل رشدي وبصا ٢١ سنة فلاح ، عبد الناصر محمد أمين ٢٧ سنة (طالب) ، رمضان أحمد محمد حسن ٤٦ سنة فلاح .

وقد تم اكتشاف جثة الجاني في بورة المياه وهي متفحمة تماماً ، حيث تبين وجود محتويات العبوة الخارجية النسيجية . وكشفت التحريات أن الجاني كان ينوي إلقاء النسيجية على أحد مواقع الشرطة من نافذة بورة مياه القطر وعندما أشعل النار في فتيلها انفجرت فيه ووقع الحادث . وتم نقل المصابين إلى مستشفى بيروت لمعالجهم ، ومن بينهم ستة في حالة خطيرة .

وكانت أجهزة الشرطة قد عثرت منذ أيام على ثلاث عبوات نسيجية ألفها مجهولون على محطة سكة حديد بيروت . لكنها لم تنفجر ولم يتم الكشف عن

الجنة . إلا أن مديرية أمن أسبوط وجهت الاتهامات إلى عناصر إرهابية والعبوات عبارة عن زجاجات مولوتوف وبلاوط . وكانت الجماعة الإسلامية قد أصدرت بياناً الأربعاء الماضي . هددت فيه بقتل مدير أمن أسبوط اللواء عبد الوهاب الهادي والانتقام لقتل ستة من أفراد الجماعة الإسلامية . ودها البيان مواطني أسبوط لأول مرة إلى الفصائل من الأمن في نويهم الذين قتلوا على يد الشرطة حسب تعبير البيان . ورطم البيان تسمية الجماعة بالجهة قتلاً لأننا لسنا جهاداً بل نحن جماعة إسلامية .

ويذكر أنه قد وقع أربعة أحداث مماثلة خلال الفترة الأخيرة . بينها حادث إلقاء عبوة نسيجية على أتوبيس سيحى بالانصر وحادث إلقاء عبوات نسيجية على باخرة سيحى نيلية عند مدخل نجع حمادي كان يلقها ١٠٤ سواح الأمن وإلقاء عبوة نسيجية على معبد الكرنك . وعدد من المتفجرات على مجموعة من السالحين بالانصر وبالتعدى بالسلاح الأبيض على بعض السياح بالمواقع الأثرية بقنا .



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٩ أكتوبر ١٩٩٢

العنف .. والعنف المضاد

تستحوذ قضية عنف الجماعات المتطرفة، وما يقابله من رد فعل مضاد من جانب الحكومة المصرية على جزء ليس بالقليل من تفكير الاهتمام العديد من شرائح المجتمع المصري. وهذا الاهتمام هو رد فعل لهذا العنف على عوامل الاستقرار التي تشهدها مصر في الفترة الأخيرة. وهو استقرار ضروري لتحقيق الإصلاح الاقتصادي والتنمية.

ويظهر حادث قطار ديروط - الذي وقع مؤخرا والذي راح ضحيته ما لا يقل عن ثلاثة أشخاص وأصيب أكثر من ١٢ آخرين بفعل انفجار قنبلة كان يحملها أحد الركاب - أن تداعي أحداث العنف لم تنته كما اعتقد البعض، بل من المرجح استمرارها نظرا للطبيعة التي بدأت تتخذها من جانب الطرفين، والتي يمكن وصفها بعبارة «صفرية - Zero - Sum - game»، فالجماعة الإسلامية المستولة رسميا عن تنظيم أعمال العنف الحالية تهدف من وراء هذه المحاولات إلى إظهار تجديدها السافر لسلطة الدولة. وتقويض مقومات الاستقرار الذي تسعى إليه، وبالمقابل تسعى الدولة من جانبها لوضع حد لمثل هذه الممارسات والتي تهدد الاقتصاد المصري وبالتالي المجتمع.

ومما لا شك فيه أن جهاز الأمن المصري له كفاءة عالية، ولكن ظاهرة العنف لم تعد تكفي لمواجهة جهود قوات الأمن، بل لابد من ضرورة تكاتف كافة مؤسسات المجتمع المدني للقضاء على هذه الظاهرة غير الصحية في الحياة المدنية المصرية. وقبل هذا لابد أن تدرك تلك الجماعات أن محاولات الإصلاح والتغيير التي تسعى إليها لا يمكن تحقيقها من خلال أعمال العنف لأن ذلك ينفر الناس من هذه المحاولات، بل المطلوب هو العمل من خلال الحوار والتفاهم.



المصدر : الوقف

لنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٠ ١٩٩٢

الجماعة الإسلامية « تعلن مسئوليتها عن حادثي القطار والبافرة السياحية وضع قوة أمنية مسلحة في قطارات الصعيد حمايتها من هجمات المتطرفين المتحدث باسم الرئاسة يصف حوادث الارهاب الأخيرة بـ «القنابل الاعلامية» !

في صباحات مساء امس الاول ، بين انصار
الجماعة الإسلامية ، وقوات الشرطة في قرية ناطلي
واقعة جنوب اسيوط ، استمرت
الاشتباكات لمدة ساعة ، واصيب احد
المتطرفين فيها ، وتم اعتقاله . كما اكدت
المصادر الأمنية ، تشديد الحراسة على
قطارات الصعيد . وقررت وزارة الداخلية
وضع شرطيين ومخبر سري في كل قطار يمر
عبر الصعيد . كما قررت وضع ضابط شرطة
في القطار السريع ، بالإضافة الى الجنود
الثلاثة . وصف محمد عبد المنعم المتحدث

باسم رئاسة الجمهورية العمليات الارهابية
الاخيرة ، بأنها قنابل اعلامية . اشار محمد

عبد المنعم في تصريحات صحفية ، الى ان
المتطرفين يحاولون من خلال الدعاية ،
استغلال الصحافة الغربية ، لتحقيق
اهدافهم التي فشلوا في تحقيقها حتى الآن .

كما اشار الى ان ، الحوادث الارهابية في
مصر ، لا يمكن مقارنتها بما يحدث في العديد
من البلاد الاخرى ، ومن بينها الدول
الغربية المتقدمة .

القاهرة - وكالات الانباء : اعلنت منظمة
الجماعة الإسلامية امس مسئوليتها عن
حادثي الاعتداء على قطار الصعيد ،
والسفينة السياحية في منطقة ديروط . هدد
بيان المنظمة بمواصلة «ضرب القطاع
السياحي» ، احد اهم ٣ مصادر للدخل القومي
في مصر . تعد هذه اول مرة تعلن فيها
المنظمة مسئوليتها عن حوادث الارهاب في
مصر . اسفرت الاعتداءات عن مصرع ٧
ابرياء ، واصابة ٩ آخرين . نفت المنظمة
وجود خطط للاعتداء على السياح في

مصر ، ا . اعلنت الجماعة ٣ شروط لوضع
حد للعمليات الارهابية . اشترطت الجماعة
الافراج الفوري عن اعضاء الجماعة
المعتقلين ، ووقف التعذيب في السجون .
والسماع للجماعة بحرية نشر الدعوة
الإسلامية ا . حذر البيان من الاخطار التي
قد يتعرض لها السياح بسبب المواجهات
بين انصار الجماعة ، والشرطة في منطقة
الصعيد . وكانت الجماعة الإسلامية قد
حذرت مؤخرا ، السائحين من الذهاب الى
الصعيد . واكدت مصادر أمنية وقوع



اجتماعية الإسلامية تقنن مسؤوليتها عن اطلاق النار على المدنيين

سائق الإنجليزي يصف الحادثة بأنه أشبه به «الأمم المتحدة السارية»

فيما يتعلق بالحدث، فإنها ليست
مجرد قضية إقليمية، بل هي قضية
عالمية، لأنها تتعلق بالسلامة
والحياة البشرية في جميع أنحاء
العالم. وهذا هو الهدف من هذا
الاجتماع، وهو أن نناقش
الأساليب التي يمكن استخدامها
للمساعدة في حل هذه المشكلة.

الحدث، وهو أن نناقش
الأساليب التي يمكن استخدامها
للمساعدة في حل هذه المشكلة.

فيما يتعلق بالحدث، فإنها ليست
مجرد قضية إقليمية، بل هي قضية
عالمية، لأنها تتعلق بالسلامة
والحياة البشرية في جميع أنحاء
العالم. وهذا هو الهدف من هذا
الاجتماع، وهو أن نناقش
الأساليب التي يمكن استخدامها
للمساعدة في حل هذه المشكلة.

فيما يتعلق بالحدث، فإنها ليست
مجرد قضية إقليمية، بل هي قضية
عالمية، لأنها تتعلق بالسلامة
والحياة البشرية في جميع أنحاء
العالم. وهذا هو الهدف من هذا
الاجتماع، وهو أن نناقش
الأساليب التي يمكن استخدامها
للمساعدة في حل هذه المشكلة.

فيما يتعلق بالحدث، فإنها ليست
مجرد قضية إقليمية، بل هي قضية
عالمية، لأنها تتعلق بالسلامة
والحياة البشرية في جميع أنحاء
العالم. وهذا هو الهدف من هذا
الاجتماع، وهو أن نناقش
الأساليب التي يمكن استخدامها
للمساعدة في حل هذه المشكلة.

فيما يتعلق بالحدث، فإنها ليست
مجرد قضية إقليمية، بل هي قضية
عالمية، لأنها تتعلق بالسلامة
والحياة البشرية في جميع أنحاء
العالم. وهذا هو الهدف من هذا
الاجتماع، وهو أن نناقش
الأساليب التي يمكن استخدامها
للمساعدة في حل هذه المشكلة.

فيما يتعلق بالحدث، فإنها ليست
مجرد قضية إقليمية، بل هي قضية
عالمية، لأنها تتعلق بالسلامة
والحياة البشرية في جميع أنحاء
العالم. وهذا هو الهدف من هذا
الاجتماع، وهو أن نناقش
الأساليب التي يمكن استخدامها
للمساعدة في حل هذه المشكلة.

فيما يتعلق بالحدث، فإنها ليست
مجرد قضية إقليمية، بل هي قضية
عالمية، لأنها تتعلق بالسلامة
والحياة البشرية في جميع أنحاء
العالم. وهذا هو الهدف من هذا
الاجتماع، وهو أن نناقش
الأساليب التي يمكن استخدامها
للمساعدة في حل هذه المشكلة.

فيما يتعلق بالحدث، فإنها ليست
مجرد قضية إقليمية، بل هي قضية
عالمية، لأنها تتعلق بالسلامة
والحياة البشرية في جميع أنحاء
العالم. وهذا هو الهدف من هذا
الاجتماع، وهو أن نناقش
الأساليب التي يمكن استخدامها
للمساعدة في حل هذه المشكلة.



المصدر : الحياة (الندنية)

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٤ ١٩٩٢

احباط محاولة لنقل الاضطرابات الى امبابة

القاهرة: اعتقال الناطق المكلف اعلان مسؤولية الجهاد

□ القاهرة - «الحياة»:

■ علمت «الحياة» أمس أن أجهزة الأمن المصرية اعتقلت مساء أول من أمس مصطفى سيد الناطق باسم «الجماعة الإسلامية» في أحد فنادق القاهرة بعد ساعة واحدة من اتصاله بوكالات الأنباء الأجنبية وإعلانه

مسؤولية الجماعة عن حادث الهجوم على الباص السياحي في بيروت الأربعاء الماضي مما أدى إلى مقتل سائحة بريطانية. وفي الوقت نفسه احبطت أجهزة الأمن المصرية مساء أول من أمس محاولة اصولية اعددها امراء تنظيم «الجهاد» في محافظة اسيوط لنقل الاضطرابات والصدامات

الى منطقة امبابة التي فيها بعض عناصر التنظيم خصوصاً في احياء المنيرة والبصراوي والوحدة. وكشفت أجهزة الأمن أن تنظيم «الجهاد» اوفد عنصرين من عناصره القيادية في اسيوط الى الجيزة لتنفيذ التهمة في الصفحة (٤)

القاهرة: اعتقال الناطق

تتمة الصفحة الاولى

هذا المخطط الذي يركز على تجميع اكبر عدد من الاعضاء في منطقة امبابة قبل استئناف الدراسة التي توقفت بعد حادث الزلزال، على أن تأتي الى المنطقة العناصر غير المعروفة من أجهزة الأمن بطريقة لا تلفت الانتظار، وذلك عبر حلق اللحى وارتداء الملابس العادية في محاولة لكسر الحاجز الأمني المفروض على مدينة بيروت منذ ستة اشهر والذي أقعد التنظيم الكثير من شعبيته وقياداته واستنزف طاقاته البشرية والمادية.



المصدر : **الهرام المسائي**

التاريخ : **٢٥ نوفمبر ١٩٩٢** للنشر والتد مات الصحفية والمعلو مات

□ مصدر امنى يكشف اسباب ضبط المتحدث باسم الجماعة الاسلامية باسيوط :

الجماعة الاسلامية في اسبوط قامت بقتل وكالات الانباء الاجنبية بالقاهرة

تؤكد مسئولية جماعة من قتل الصحفيين والاعلاميين في اسبوط

عن حادث اطلاق الرصاص على البلخنة « نيل البيت » بالقرب من ديروط واصابة ثلاثة من العاملين المصريين ، ونسب الى المتحدث الرسمي تهمة اعلانه ظهر امس الاول الجمعة ، مسئولية جماعته عن اطلاق الرصاص على الاتوبيس السياحي في ديروط وقتل سائحة بريطانية واصابة آخرين بجروح وهدد في بيانه بالاستمرار في اطلاق الرصاص على السائحين . وكانت أجهزة الامن قد القت القبض امس الاول على المحامي مصطفى سيد المتحدث باسم الجماعة الاسلامية خلال وجوده بالقاهرة ويجرى استجوابه في عدد من الاتهامات الموجهة اليه والتي من شأنها تكدير الامن العام والنظام .

كشف مصدر امنى مسئول « للامرام المسائي » ان عملية القبض على مصطفى سيد المتحدث باسم الجماعة الاسلامية في اسبوط جاءت عقب قيامه بتوزيع منشورات ومراسلة وكالات الانباء العالمية من خلال مكاتبها بالقاهرة بالاعلان عن مسئولية الجماعة في حوادث قتل السياح الاجانب الذين ياتون الى مصر .

وارجع المصدر الامنى السبب عن وجود اتهامات عديدة ضده حيث كان يستغل مهنته في اعمال التحريض للعنف ضد أجهزة الامن في اسبوط وسبق اعتقاله ٤ مرات من قبل ، وقام بعقد مؤتمر في منطقة امبابه قبل شهر تقريبا ، اعلن خلاله مسئولية جماعته



المصدر: العالم اليوم

للتنشر والتأخذ من الصحف والمعلومات التاريخ: ٢٢ ١٩٩٢

أبناء اليوم إرهابيو الغد!

٢٠٪ من أعضاء الجماعات
المتطرفة في مصر.. أطفال



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢١-٤-١٩٩٢

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلومات

□ القاهرة - خاص

ظاهرة خطيرة المتطرفون يجندون الأطفال، ويستخدمونهم وقودا لتحركاتهم الإرهابية، أنهم يلقونهم أفكار التنظيم، ومبادئ العنف، ويستخدمونهم كعيون تنقل لهم أخبار تحركات الشرطة، وأيد تلصق المنشورات فوق الجدران، وتعبى القنابل بالكبريت والبارود! إنها ظاهرة منذرة تبحث عن علاج حساس قبل أن يستفحل الخطر.. فاطفال الجماعات الإسلامية اليوم هم أرواحيو الغد!

كشفت أحداث العنف التي وقعت مؤخرا في ديروط وصعيد مصر وأحياء القاهرة الفقيرة عن حقيقة الدور الذي يلعبه الأطفال في ساحة التطرف الديني، فقبل اندلاع أحداث ديروط التي راح ضحيتها العشرات، حمل الأطفال الصغار الذين لا تتجاوز أعمارهم الثانية عشرة، نيا مقتل أحد المسلمين على يد مسيحي في نزاع حول منزل، وخرجوا يستحثون المسلمين للثأر من الأقباط.. وبعدها انفجرت الأوضاع.

ونفس السيناريو تكرر في أمبابة قبل وقوع أحداثها الطائفية الأخيرة بنصف ساعة. مجموعات من الأطفال تجرى في شوارع أمبابة وأزقتها يرددون «المسيحيين قتلوا المسلمين».. ولم يتركوا منزلا، خاصة منازل أعضاء «الجماعة الإسلامية» إلا ودعوا أهله إلى الثأر لأخوانهم وتؤكد محاضر التحقيق أن الأطفال شاركوا في إحراق بعض الكنائس والمتاجر في أمبابة.

وفي أحداث عين شمس والزاوية الحمراء، قبل عدة أعوام، وبعد اعتقال عناصر الجماعات الدينية الذين شاركوا في إشعالها، قام أطفال مدرسة «الحرية» الإعدادية بالخروج في مظاهرة تحمل شعارات طائفية، وتهتف بسقوط وزير الداخلية، وتطالب بالإفراج عن أخوانهم ومدرسيهم من المعتقلين، ولم تهدأ مظاهرة الأطفال إلا بعد أن تصدى لها رجال الأمن.

وضبطت أجهزة الأمن في نفس الفترة تنظيميا دينيا استهدف استدراج الأطفال تحت ستار تجنيبهم مزالق المرافقة، واعدادهم ككوادر للجماعة في المستقبل.

تنظيمات الصغار

وعلى حد بيانات الأجهزة الرسمية، تم ضبط ٤ شقق بالاسكندرية استأجرها أحد قادة هذه التنظيمات، وكس داخلها عشرات الأطفال من عدة محافظات، بهدف تأهيلهم لتلقى أفكار التنظيم، وأكدت بيانات الأمن أن قيادات التنظيم خصصت مسئولا عن كل مجموعة من الأطفال لتنفيذ مهمة تدريبهم على العنف.

وفي محافظة المنيا التي تعد من أهم مراكز تفريخ قيادات الجماعات المتطرفة، يتراسق الأطفال الحجارة مع رجال الشرطة، نيابة عن «الكبار» الذين يقومون بالأعمال الخطيرة فقط، ويعمل أطفال كثيرون في المنيا «كعيون» لأعضاء هذه الجماعات في أنحاء المدينة، وإذا ما داهمت الشرطة أوكار «الأخوة الكبار» يهرع هؤلاء الأطفال إلى أمرائهم وأعضاء الجماعة لتنبيههم وعندما تفكر في لقاء قيادات الجماعات الدينية الهاربين، سيكون ذلك مجموعة من الأطفال لا تتجاوز أعمارهم الثالثة عشرة، وقد اكتشفت أجهزة الأمن في المنيا مجموعة من الأطفال تتراوح أعمارهم بين ٧ و ١٤ عاما يقومون بتصنيع عبوات ناسفة وحارقة، شبيهة بتلك التي انفجرت في حاملها بقطار ديروط مؤخرا.

نحن نؤهلهم

وينفى محيي الدين أحمد عيسى عضو البرلمان السابق وأحد قادة جماعة الإخوان المسلمين أي دور لجماعته في استخدام

الأطفال مؤكدا «نحن فقط نؤهلهم لمعرفة أمور دينهم عن طريق تحفيظ القرآن الكريم والاحاديث النبوية، أو توجيههم إلى الترفيه الشرعي، ولكن هناك من يعمل على تصوير ذلك على أنه مؤامرة». وبالنسبة لتنظيم الجهاد - يضيف قادة الإخوان، فإنهم بالفعل يستخدمون الأطفال في النشاطات التخريبية، وهذا يرجع إلى تناقص عدد كوادرهم نتيجة لتصفيات الأمن وانفضاض الناس عنهم، وحاولت التدخل لديهم أكثر من مرة كي تجلس وتناور لتجنيب الأطفال وذويهم سوء العاقبة، لكنهم رفضوا وقالوا: هؤلاء جنود المستقبل.

أما علي محمد علي أحد قادة الجماعة الإسلامية بالمنيا فيؤكد أن انخراط الأطفال في عضوية الجماعة، يعد بمثابة الأمل الذي يتعلق به كل الأعضاء، ويقول «كل ما نفعله معهم هو اعدادهم كدعاة» ولا ينفي علي محمد علي استخدام الأطفال في الاتصالات بين أعضاء الجماعة وفي مواجهة الأمن بالحجارة والمظاهرات التي تطالب بتطبيق الشريعة ويذهب إلى أن ذلك دليل على نقاء فطرتهم. أما أمير الجماعة الإسلامية بمركز طما بسوهاج محمد غالب فلا يعجبه لفظ «استخدام الأطفال» على أساس أنه يحمل قدرا من سوء النية ويضيف: نحن لا نستخدم الأطفال، ولكن نرشدهم إلى الصواب، والأولى بنا أن نتساءل عن الأسباب التي دفعت الأطفال إلى الاستجابة للدعوة الإسلامية، فنحن لم نطلب من الأطفال أن يضربوا عن الذهاب إلى المدارس ولكنهم فعلوا ذلك، نتيجة للظروف الصعبة التي يعانونها. سواء على مستوى رغيف الخبز الذي لا يجدونه أو المصاريف المدرسية التي لا يمكن الآن لأي أسرة تحملها في ظل ارتفاعها الجنوني».

حق وباطل

من واقع عملي يبدو كلام أمير الجماعة الإسلامية بطما محمد غالب وكأنه حق يراد به باطل.. فسوهاج - في الحقيقة - تعاني من عدة أزمات نتيجة لأنها تضم أعلى نسبة سكان بالنسبة لحجم مساحتها في صعيد مصر، وأعلى نسبة فقر، وهي المحافظة «الطاردة» الثانية على مستوى مصر، ويلعب كبار ملاك الأراضي فيها الدور السياسي والاقتصادي الرئيسي فيها حيث يسيطرون على المواقع المرموقة في جهاز السلطة، ويمثل رغيف الخبز مشكلة حقيقية في سوهاج نتيجة لأن رقعتها الزراعية تزرع بمحاصيل غير غذائية، ولتلاعب الكثيرين من أصحاب المخازن في حصص الدقيق المخصصة للجماهير.

ولكن كل ما يفعله أعضاء الجماعات الدينية الذين ينتمون إلى شريحة عمرية واجتماعية متوسطة، هو استغلال الأزمات لتهييج الجماهير، دون طرح بدائل سوى الأنشطة الخيرية، وتقتصر دعوتهم فقط على تعقب الأخطاء وتضخيمها.

وفي أسبوط يقوم الأطفال بطباعة المنشورات في الحجرات الملحقة بالمساجد التابعة لهم، وتوزيعها على المنازل والأشخاص ولصقها على الجدران وينفذون بمهارة عمليات تمويه لإلهاء الأمن عن نشاطات «الكبار» وثمة مشهد لا ينسى لطفل لا يزيد عمره على ١٢ عاما جاء يشكو لأمير الجماعة الإسلامية بأسبوط د. أحمد عبده سليم، تلاعب الشيطان به، بما يفهم على أنه مراجعة لانخراطه في الجماعة، فترك أمير الجماعة المجلس.. وانزوى بالطفل إلى زاوية بالمسجد.. أعقبه دخول الطفل مبتهجا إلى الغرفة الملحقة بمسجد الجمعية الشرعية ثم خروجه بكومة من المنشورات المطلوب توزيعها.

مسئول الأطفال

عبد المنعم القليل أحد أعضاء الجماعة الإسلامية بديروط الذين



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢١ ٥ ١٩٩٢

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

بأحدها، وهي ايداعه بإحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية «مؤسسة الاحداث» أو إلحاقه بإحدى مراكز التدريب المهني، أو توبيخه ووضع تحت نظام الاختبار القضائي، أو إلزام الحدث بأسلوب حياة في منزله ويتم متابعتها، أو تسليمه لولي أمره، وهذا ما يحدث في الغالب مع المتطرفين الصغار، وهو ما يعد أحد الأسباب الرئيسية في تفشي هذه الظاهرة بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية التي دفعت ١٥٠ ألف أسرة بالمخاض إلى العيش في الكواخ والعشش. وإذا علمنا أن ٩٪ من مجموع اعداد تنظيم الجهاد المقبوض عليهم بعد مقتل الرئيس أنور السادات عام ١٩٨١، تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً، وأن حوالي ٢٠٪ من أعضاء الجماعة الإسلامية المنتشرة في جنوب مصر والمناطق الفقيرة من القاهرة والتي تعتمد على الأطفال في الترويج لأفكارها وتنفيذ عملياتها، لا تتجاوز أعمارهم نفس المرحلة - فلا بد أن ندرك حجم الظاهرة.. خاصة أن قيادات وأعضاء الجماعات المتطرفة الذين يقومون الآن بأعمال عنف وإرهاب. كانوا أطفالاً أمس، وبالتالي فأطفال اليوم.. هم إرهابيو الغدا.

اعلوا توبيتهم. وكان يعمل مسئولاً عن اعداد الاطفال وتأهيلهم لتلقي فكر الجماعة وأعلن توبته بعد إلقاء القبض على مجموعة الاطفال التي تلقت تدريبها على يده.. يقول: لم يكن عندي مانع من استخدام العنف وتربية الاطفال على تغيير المنكر باليد أي بالقوة. لأن هناك نصوصاً تؤيد ذلك، وهذه النصوص الصريحة هي التي أسست عليها الجماعة الإسلامية منهجها في العمل العنيف، ولكن الآن أخجل من نفسي لأنني أوقعت بهؤلاء الاطفال في برائن هورة قبيحة للداعية الإسلامية.. الذي يدعو لأفكاره بالجنائز والمطارى

إرهابيو الغدا

يستغل أعضاء الجماعات المتطرفة الضمانات التي وضعها القانون لحماية الاحداث ومنع انحرافهم في تجنيد الاطفال. فالمادة الثانية من القانون ٢١ لسنة ١٩٧٤ تقرر سن الحدث بـ ١٨ عاماً، وعندما يصدر عن الحدث فعل يجرمه القانون يتم القبض عليه، ويكون أمام القاضي سبعة احتمالات يقوم بالحكم



المصدر : الشعب
العدد : ١٩٩٢

للنشر والتوزيع : التاريخ : ٩ نوفمبر ١٩٩٢

اختفاء المتحدث باسم الجماعة الإسلامية بأسبوط

اختفى مصطفى سيد الحامى والمتحدث باسم الجماعة الإسلامية بأسبوط منذ اعتقاله (الشهر الماضى). من أحد لنادق القاهرة. أكد رضىوان التونسى مقرر لجنة الحريات بنقابة المحامين الفرعية بأسبوط- والذي أفرج عنه بعد القبض عليه- أن مصطفى مازال فى مبنى مباحث أمن الدولة بلاطوغلى ويخشى أن يصاب بسوء من جراء التعذيب الذى يتعرض له.



المصدر : **البحر**

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٨ نوفمبر ١٩٩٢

الجماعة الاسلامية :

الامن هو المسئول عن أحداث اسيوط

كتب - عبدالرشيد احمد :
حملت الجماعة الاسلامية مسئولية
احداث اسيوط على قوات الامن
وقالت الجماعة في لقاء الاربعة ان
الجماعة باسيوط بينما كانت تعقد
ندوتها الاسبوعية بمسجد الرحمة
حاولت قوات الامن منع عقد الندوة
بالقوة واطلقت الرصاص في الهواء
وبدأت تستخدم الهراوات فقامت
الجماعة امام هذا بالدفاع عن نفسها
وهو حق مشروع
ونلت الجماعة قيلم افرادها
بالقاء عيوات نسلت على المحلات
التجارية باسيوط واتهمت الامن
بتشويه صورة الجماعة امام الراى
العام
من ناحية اخرى قامت قوات
الامن الخاصة باحتلال الشوارع
المؤدية الى مسجد الرحمة باسيوط
وهو المعقل الرئيس للجماعة بعد
ان سقط مسجد الجمعية الشرعية
في احداث العام الماضى في ايدى
قوات الامن



المصدر : **الوفد**

للتنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٤ نوفمبر ١٩٩٢

الجماعات الاسلامية تشترط على وزير الداخلية

تخفيف التعزيزات الامنية بالصعيد

مقابل وقف عملياتها الارهابية

كتب - علي خميس :

كشف امس عبدالحليم موسى وزير الداخلية عن تلقيه خطاب من الجماعات الاسلامية امس الاول عللت الجماعات العمليات الارهابية الاخيرة بانها تهدف الى تخفيف التعزيزات الامنية الموجودة

بالصعيد وليس توجيه ضربة الى السياحة وصف الوزير جماعة الاخوان المسلمين بانها ليست شرعية وحذرهما من القيام باعمال غير مشروعة وأكد ان الدولة لن تتركهم . كما أكد الوزير ان تعديل قانون النقابات المهنية لا يدخل في اختصاصه . واعلن وقف الدولة

للقنابات بالمرصاد اذا حاولت الخروج عن القانون الذي ينظمها وأشار الوزير الى وجود ١٢٣ معتقلا طبقا لقانون الطوارئ . وتحدى وزير الداخلية ان يثبت احد غير ذلك واعرب عن اسفه لبطء اجراءات التقاضي ومحاكمة الارهابيين وأشار الى ان

قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب دخلت عليها الثالث دون جسم . وكان وزير الداخلية يتحدث امام اجتماع اللجنة التشريعية والدستورية بمجلس الشعب .

«تفاصيل الجلسة ص ٨»



المصدر : **الوفاء**

للنشر والتدات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٢

وزير الداخلية يتهم الجماعات الإسلامية مرة أخرى بتدبير حوادث الإرهاب الأخيرة ويحذر الإخوان المسلمين من القيام بأى عمل غير مشروع



عبدالحليم موسى

كتب - على خميس :

اتهم اللواء محمد عبدالحليم موسى وزير الداخلية الجماعات الإسلامية صراحة ، بأنها وراء أحداث الإرهاب الأخيرة بجنوب مصر ، أعلن الوزير عن تلقيه منشور من الجماعات الدينية صباح أمس ، يؤكدون فيه أن الهدف من وراء العمليات الأخيرة ، هو تخفيف التعزيزات الأمنية الموجودة بالصعيد وليس توجيه ضربة إلى السياحة في حد ذاتها أكد وزير الداخلية أن جماعة الإخوان المسلمين ليس لها وجود شرعى ، وأن مكر التوقيفية خاص لجهة الدعوة وليس للأخوان . وأشار إلى حبس ١٨ شخصا من الإخوان على زمة قضية سلسيل أوضح وزير الداخلية أن تعديل قانون النقابات المهنية يدخل في اختصاصه ، وأكد أن الدولة سوف تلقف للنقابات بالمرصاد إذا حاولت الخروج على القانون الذى ينظمها ، وطالبت اللجنة الدستورية بمجلس الشعب بالمبادرة بتقديم قانون النقابات الموحد .

أكد الوزير أن عدد المعتقلين بلغ ١١٢٣ طبقا لقانون الطوارئ . وقال التحدى أن يتثبت أحد غير ذلك . وكانت لجنة التسون الدستورية والتشريعية قد واصلت اجتماعاتها أمس برئاسة الدكتور فوزية عبدالستار خناقسة ظاهرة الإرهاب . انقل وزير الداخلية من اسئلة الأعضاء حول ما إذا كان قانونا الإرهاب والطوارئ غير كافين في مواجهة العمليات الإرهابية وأعرب الوزير عن أسفه لبطء الإجراءات القضائية في محاكمة الإرهابيين وأشار إلى أن قضية الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب دخلت عليها الثالث ولم تحسم بعد والملح وزير الداخلية إلى أن قانون مكافحة الإرهاب لم يمت معالجة بعد وأن كانت التجربة الحديثة له لم تسر عن نغرات بالقانون وأكد وزير الداخلية أن التعويل الخارجى للمعتقلين لم يمتل كبير في الآونة الأخيرة الأمر الذى دفع المتطرفين إلى سرقة محلات الذهب وأن أجهزة الأمن رصدت شبكات أحدهما

اعضاء اللجنة التشريعية يطالبون برفع القيود عن الأحزاب ويحذرون من المساس بقانون النقابات

يبلغ ٨٠ ألف دولار . والاخر يبلغ ٦٠ ألف دولار . قام عمر عبدالرحمن بتحويلها من الولايات المتحدة الأمريكية إلى زوجته داخل مصر وأشار إلى أن عمر عبدالرحمن حصل على اقامة دائمة بالولايات المتحدة . وأنه يقوم بجمع التبرعات في ولاية نيويورك انتهى العضو عمرى الجزار وزارة الداخلية بعرض الإرهاب في المجتمع وأكد أن التعذيب داخل السجون وممارسات القمع ضد المواطنين هي

الدوافع الأساسية للعنف داخل المجتمع . وتسائل العضو عن حزب الأغلبية الساحقة وحزب الـ ٩٩٠ ودوره في الشارع ، وحذر من تشديد العقوبة . وطلب بوضع الأمور في نصابها الصحيح وأكد إبراهيم التلى أن علاج الإرهاب لن يكون إلا بمنزلة من الديمقراطية . ومنزلة من الحرية للأحزاب السياسية كما تنموس دورها في الشارع وطلب برفع كافة القيود على تشكيل الأحزاب السياسية



الدكتور

عم

عبدالرحمن

يتحدث لـ « النور »

من أمريكا

نم أفست بضرب السياحة

في مصر

لا أموال الارهاب .. وأتحدى وزير الداخلية

لن ينتهى الصراع مع الشرطة إلا على مائدة الحوار



اجرى الحوار :

احمد عبدالله عزيز

وزير الداخلية قبل ذلك وقالت في السليق والقول الآن اتحدى وزير الداخلية ان يبرز شيئا او شيكات او اي مستند وايضا لماذا لم يبرز مستندا واحدا ليظهر هذا الامر سواء لما ادعاه من الشيكات السابقة او التمويل الذي اموله ولو كان عنده اي مستند لاقام الدنيا ولم يقعدا ولا يبرز هذا المستند وصورة وقدمه الى القضاء

لم ائت بضرب السياحة

لقد ذكر المتهم بإطلاق النار على التوبيس السياحة انكم التقيتم بضرب السياحة في مصر فما صحة ذلك ؟

قال الدكتور عمر عبدالرحمن :

ان هذه الاعترافات التي يزعمونها انما هي مخترقة وقد عرفنا في المحاكم وفي القضايا التي مررنا بها حيث يضربون الاخوة ويضربونهم حتى يعترفوا بما تريد الحكومة ثم يفتنونها في محاضر رسمية ويقدمونها للمحكمة او النيابة فهذه الطريقة تعود عليها رجال الشرطة والنظام الامني في مصر ، فيجب الا تصدق اي اعترافات من المتهمين في ظل هذا النظام الارهابي وذلك الحكم البوليسي الذي يفرع الاعترافات بالضرب والتعذيب والصعق الكهربائي والكلاب المسعورة .

المحافظة على النصارى

ما موقف الاسلام من النصارى وهل يحق للمسلمين الاعتداء على اموالهم وممتلكاتهم وارواحهم ؟

في اتصال هاتفي مع الدكتور عمر عبد الرحمن امير علم الجماعة الاسلامية والموجود حاليا بالولايات المتحدة الامريكية .. أكد فضيلته ان الصراع لن ينتهي مع الدولة الا اذا جلست قيادات الجماعات هدى وحضاري مع الاسلاميين واثار الدكتور عمر في الحوار الذي اجرته جريدة النور معه الى ان الارهاب الذي تقوم به الجماعة الاسلامية هو رد فعل لما تقوم به الحكومة .. كما نفى قيامه بتمويل الجماعة بمصر وتحدي وزير الداخلية ان يثبت عكس ذلك .. كما نفى ايضا قيامه بإصدار فتوى بضرب السياحة في مصر ... وهامو نص الحوار مع فضيلته

رايتم رجال الشرطة يفعلون هذا كله فلا تقوموا احدا ولوموا انفسكم لما استعملتموه من عنف ولا يمكن ان تعيش هذه الحكومة الا في ظل هذه القوانين الجائرة . ان الحكم في مصر نظام بوليسي وهذا الحكم لابقاء له الا في ظل هذه القوانين الاستثنائية والقانون الطوارئ ونحو ذلك

قلت لقد اعلن وزير الداخلية امام لجنة السياحة بمجلس الشعب مؤخرا انكم تقومون بتمويل الجماعات في مصر فما صحة ذلك ؟
• ابدأ بقول الله تعالى (والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وأثماً مبيناً) لقد تعوبنا الكذب والافتراء من الحكومة المصرية بصفة عامة ووزير الداخلية بخاصة فهو الذي زعم قبل ذلك امام مجلس الشورى اننى تزوجت بزوجية واننى قد بعثت بمائة واربعين ألف دولار الى زوجتى المصرية واننى قد ذهبت الى صدام حسين واجتمعت به واليوم نجد هذا الافتراء باننى اقوم بتمويل الاخوة في مصر كما ذكرت بعض الصحف المصرية ، كل هذه الافتراءات قد تعوبنا عليها وعرفناها كثيرا انهم يكيلون بالكيل الاولى هذه التهم ، لقد تحدثت الى

الاسلام يرفض العنف والارهاب فلماذا تلجأ الجماعات للعنف والقتل ؟

اجاب الدكتور عمر عبد الرحمن ان الحكومة المصرية دأبت على كتم الانفاس وكبت الحريات واغتيل حقوق الانسان التي اقراها الدين فلماذا اندفعت الجماعة الاسلامية الى ارتكاب العنف ليسكون هذا رد فعل لما تقوم به الحكومة من عنف وارهاب والدولة تقطع خطا كبيرا حين تستخدم وسائل العنف والتعذيب ضد هؤلاء الشباب حيث تستعمل كافة انواع التعذيب معهم بل وقتلهم وتسبك مامهم في وضح النهار ، وعلى قارعة الطريق ، كما تقوم بمباغتة الامنين وتفتيش البيوت وجر النساء والاطفال الى قسم الشرطة .
وحيثما يفعلون ذلك لانهم يسكون للبرزين على النار فتشتعل غوارها ويشتد حريقها ، وهم يحفرون بذلك ابورا سيميتون فيها العبيد والآلة التي دعوا من دون الله ان القبض العشوائي والاعتقال والسجن والاعتداء على كرامة الانسان تجعله في خوف وذعر مما يضطره الى اللجوء الى المقاومة بحيث لا يسمح للشرطة ان تقبض عليه لانه سيذهب من الدار الى الدار فلماذا



المصدر :

٢٥ نوفمبر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والتأخذ من الصحف والمجلات

على أفرادها والنيل منها بشتى الوسائل حيث بعثت الداخلية بالمدرعات والآلات والطائرات الهليكوبتر لحاصره افراد الجماعة والابقاع بهم لكن وزير الداخلية الذى تحدثت معه من قبل وقلت له دعوا المساجد والدعوة الى الله . ولكنه ومن معه اصروا على ان يستغلوا هذا الموقف لضرب من يؤمنون بالحق والعدل وقد تعدت تجاوزات الشرطة الى ضرب الشيوخ والاطفال لانهم خالفوا التعليمات وصلوا الى المساجد جماعة . ووصل تعنتها الى فرض الحصار على كل القرى لارهاب الناس

تطبيق شرع الله

• ماذا تريد الجماعة الاسلامية من الحكومة ؟

• نحن لا نريد الا تطبيق شرع الله ولا شيء اكثر من هذا وتريد ان تترك الحكومة الدعوة الى الله بجدية تامة وان يظهر الطيب ويذهب الخبيث ونقر الدعوة الحق لا الدعوات الباطلة التى يسير عليها بعض المسئولين حاليا لابد ان تطلق الحريات لابد للدعوة ان تتنطق من عقائدها وان يعرف الناس الحق والتشريع الاسلامى الذى جاء من عند الله ان ما تريده الجماعة الاسلامية من الحكومة ليس من الصعب تحقيقه انما نريد ان تمارس الحرية وان يقلل الحق وان يصدق به .

مائدة الحوار

• واخيرا متى ينتهى الصراع بين الجماعات واجهزة الامن ؟

• اجاب امير عام الجماعة الاسلامية سينتهى الصراع بين الجماعة الاسلامية واجهزة الامن يوم ان يلتقوا على مائدة الحوار وان تلتزم قوات الامن الانبى في معاملته المسلمين وتلك اسر الماسورين والمعتقلين حينئذ ستهدأ الجماعة الاسلامية ولن تحول ان تضغط على الحكومة باسلوب او باخر .

• قبل امير عام الجماعة الاسلامية الاسلام موقفه واضح وهذا ما تتبناه الجماعة الاسلامية وتحرم عليه وهذا الموقف يقوم على دماء النصارى واموالهم واعراضهم ما داموا محالفين على العهد الذى بينهم وبين المسلمين ومداوموا في ذمة المسلمين ويحترمون النظام الاسلامى وهذا معروف من الواقع والتاريخ واذا انكر النصارى ذلك فإِنَّهم يكونون مغالطين لى الفتح الاسلامى قام النصارى بمساعدة المسلمين في مصر وقتلوا لهم انتم احب الينا من اخواننا النصارى الذين على ديننا لانكم تعطلوننا حقولنا كمله ولا تظلموننا وهذا ثبت ويدرسه المسلم وغير المسلم في التاريخ الاسلامى وحينما انتصر صلاح الدين واخذ بيت المقدس لم ينتقم من النصارى الذين قتلوا سبعين الفا من المسلمين فالاسلام لا يمكن ان يدعو الى الاعتداء على النصارى بل يعتبر الاعتداء على النصارى كاعتداء على المسلم وان حيث رسول الله صلى الله عليه وسلم

(من اذى معاهدا فانا خصمه الى يوم القيامة) خير دليل على ذلك .

الارهاب رد فعل

• ما راي فضيلتكم في الاحداث التى وقعت في صعيد مصر وعلى الاخص في مركز ديروط ؟

• الاحداث التى وقعت في ديروط قلعة على خلافت قديمه بين عائلتين كبيرتين من المسلمين والنصارى ولا دخل للجماعة الاسلامية فيها من قريب او بعيد انما كان دور الجماعة الاسلامية دور الحكم الذى يفصل بين الخصمين ويصلح بينهما ذلك ان الطرفين كلنا يعلمان ان الجماعة تحق الحق وتبطل الباطل فكلوا يرجعون اليها للصلح . وهذا هو الدور الذى كانت تقوم به الجماعة الاسلامية لكن هذا الموقف استغل اسوا استغلال من وزارة الداخلية لضرب الجماعة الاسلامية والقضاء

اجرى هذا الحوار مراسل «النور» بالفيوم وه «النور» من جانبها تعطى الدكتور عمر عبدالرحمن مهلة اربعة اسابيع يقر خلالها او ينفي شيئا مما جاء بالحديث . وبعد الاسابيع الاربعة سوف ترد على الاقوال التى ان لم يرد عليها سوف يعتبر عدم رده خلال هذه المدة اقرا لها .



المصدر : الشعب

للنشر والتدوينات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ نوفمبر ١٩٩٢

أنا عمر عبد الرحمن لـ «الشعب»:

لا نمانع في الحوار مع الحكومة

خفى الدكتور عمر عبد الرحمن أمير الجماعة الإسلامية أن يكون قد أصدر فتوى بتضرب السياح في مصر أو حرص المتهمين على إطلاق النيران على الأفواج السياحية، وأكد في اتصال هاتفي مع «الشعب» من أمريكا أن الاعترافات التي انتزعت من المتهمين من أنه حرص على قتل السياح مختلفة، ولا أساس لها من الصحة.

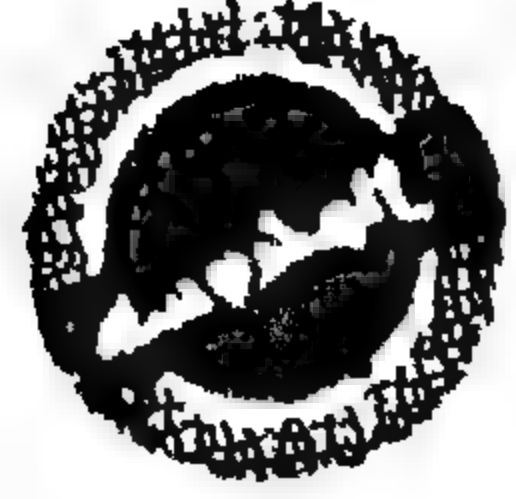
وأشار إلى أن أجهزة الأمن دأبت على تعذيب المتهمين للحصول منهم على اعترافات كاذبة تؤيد كل عمل إرهابي.

وأكد أن الحكم البوليسي في مصر يجعلنا لا ننصدق أي اعترافات لمتهمين مادامت تأتي عن طريق الضرب والتعذيب والصعق بالكهرباء وإحضار الأمهات والزوجات والتعدي عليهن ليعترف المتهم باتهامات باطلة. وأوضح أن الصراع بين الحكومة والجماعة الإسلامية ممكن أن ينتهي يوم أن يلتقي الطرفان على مائدة الحوار وأن تغير الشرطة من معاملتها للمسلمين وتفك أسر المعتقلين.

وأكد أنه عند تحقيق ذلك ستوقف الجماعة الإسلامية عن الضغط على الحكومة وتجلس مع العلماء والفقهاء لمعرفة الداء ووصف الدواء.

وأوضح في رده على اتهام الجماعة الإسلامية بالإرهاب إلى أن عنف الجماعة الإسلامية يأتي رداً على عنف وإرهاب الحكومة التي تقتل الشباب المسلم وتضعه في غياهب السجون والمعتقلات.

وقال إن النظام في مصر دأب على كتم الأنفاس وكبت الحريات، وإن الحكومة لا يمكن أن تعيش إلا في ظل قوانين جائرة مثل قانون الطوارئ والإرهاب.



المصدر : **الوفاء**

المنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٨ نوفمبر ١٩٩٢

المتطرفون يشاجمون الصحف المصرية

شنت الجماعات المتطرفة باسيوط هجوما عنيفا على الصحف ووسائل الاعلام المصرية . وصف المتطرفون في خطبة الجمعة بمسجد الرحمة أمس الصحف بأنها «منابر عفنة» . حضر الصلاة أكثر من ٣٢٠ عضوا من أعضاء الجماعات المتطرفة .

الجماعة الإسلامية

- *مواجهة اعضاء "سلسبيل" بادللة تورط رموز الاخوان المسلمين فى تنظيم سرى فى مصر الشرق الا وسط
#٩٢/٠٧/٠٦ ٢٥
- *استكمال تحقيقات النيابة مع اعضاء تنظيم شركة سلسبيل للكمبيوتر
#٩٢/٠٦/٢٩ ٢٥١
الا هرام المسائى
- *دفاع سلسبيل يطعن فى تقرير لجنة الديسكات
#٩٢/٠٦/٣٠ ٢٥٣
الشعب
- *مصر: مهاجمة كنيسة فى ديروط وتنظيم سلسبيل يحاكم قريبا
#٩٢/٠٧/٠٤ ٢٥٤
الحياة
مضى عبد الرحمن
- *تجديد حبس المتهمين فى قضية سلسبيل ٤٥ يوما
#٩٢/٠٧/٠٨ ٢٥٧
الا هرام
- *قضية سلسبيل.. لفتها المباحث لضرب التيار الا سلامى
#٩٢/٠٧/٢٢ ٢٥٨
النور
- *المهندسون والتجار يطالبون بالا فراج الفورى عن اصحاب "سلسبيل"
#٩٢/٠٨/١١ ٢٥٩
الشعب
خالد يونس
- *سلسبيل: توقف التحقيق دون اتهام والنيابة تصر على استمرار الحبس
#٩٢/٠٨/١٤ ٢٦٠
الشعب
خالد يونس
- *قضية سلسبيل فى انتخابات المحامين
#٩٢/٠٨/٢٤ ٢٦٢
روزال يوسف
اسامة سلامة
- *دفاع سلسبيل يفصح اجراءات وتحقيقات امن الدولة
#٩٢/٠٨/٢٨ ٢٦٣
الشعب
خالد يونس
- *تورط شخصيان هامة فى تنظيم سلسبيل العالمى
#٩٢/٠٩/٠٨ ٢٦٤
الوفد
نجوى عبد العزيز
- *النيابة تامر بضبط ١٢٥٠ اشخصا داخل وخارج البلاد
#٩٢/٠٩/٢٣ ٢٦٥
الجمهورية
جمال عبد الرحمن
- *جهاز امنى مى يعد تقريرا عن تورط ٣٠٠ اشخصية عامة فى تنظيم "سلسبيل"
#٩٢/٠٩/٢٣ ٢٦٦
الشرق الا وسط
- *استكمال التحع المتهمين فى قضية سلسبيل لا صدار قرار الا حالة
#٩٢/١٠/١٢ ٢٦٧
الا هرام
- *اعتقالات جيدة فى قضية سلسبيل
#٩٢/١١/٠٣ ٢٦٨
الشعب
عبد الفتاح فايد
- *حبس ١٨ متهما ١٥ يوما على ذمة التحقيقات
#٩٢/١١/٠٨ ٢٦٩
الا هرام المسائى
- *اخلاء سبيل المتهمين فى سلسبيل
#٩٢/١١/٠٩ ٢٧٠
الشعب
خالد يونس
- *تورط مسئولين ببنقابات مهنية فى قضية سلسبيل
#٩٢/١١/١٢ ٢٧٢
العالم اليوم
حمدى رزق

*تجديد حبس ١٦ فى قضية سلسبيل
الشعب

٢٧٣ #٩٢/١١/١٣

*ضبط ١٨ امن الاخوان المسلمين فى قضية سلسبيل
الشرق الاوسط

٢٧٤ #٩٢/١١/٢٤

نهاية الفهرس



المصدر: الزمان والصباح

٢٩ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ:

استكمال تحقيقات النيابة مع أعضاء تنظيم شركة سبيل الكمبيوتر المتهمون اعتنقوا فكرا منحرفا وتورطوا في الاتصال ببعض العناصر الأجنبية

استكملت أمس نيابة أمن الدولة العليا تحقيقاتها مع أعضاء التنظيم المعروف باسم شركة سبيل الكمبيوتر ومركز الأمانة للمعلومات حيث أكدت التحقيقات التي بثرتها هشام حمودة رئيس النيابة بإشراف المستشار عبد المجيد محمود المحامي العام الأول تورط المتهمين الثلاثة أصحاب الشركة في إنشاء تنظيم مناهض لمبادئ وأهداف المجتمع.

وقد واجه رئيس النيابة المتهمين بما أسفرت عنه العملية وتحريات مباحث أمن الدولة إلا أنهم أنكروا ما نسب إليهم ودفع أعضاء هيئة الدفاع ببطلان التحقيقات التي تجريها النيابة استنادا إلى أن عمليات التفتيش والقبض على موكلتهم غير قانونية.

وكشفت التحقيقات عن أن المتهمين قد سجلوا على مجموعة الديسكات التي ضبطت بالشركة أكثر من ألف اسم في مختلف المحافظات رجحت المصادر الأمنية أن تلك الأسماء خاصة بأعضاء التنظيم وتبذل مباحث أمن الدولة جهودا مكثفة للتحري عنهم أشارت التحقيقات إلى أن أهداف هذا التنظيم تتمثل في الاستيلاء على الحكم بالقوة وتكوين كوادز تعتنق



التي بدورها لها فوائد إن التثقيف
وتحقيق لثقل مربي يقوم على تثقيف
المهنيين العاملين في التربية المهنية
والصحية بتلكه منسج بهم وتوعية
المهنيين بتمام العلم بالثقافة من
المتخصصين في المهنة التثقيف بمجى
في نفس المهنة التثقيف في عدد من
المهنيين لثقل من مهنيين المهنة
على قدر مهنة التثقيف المهنية

التثقيف أيضا التثقيف المهنة
التثقيف والتثقيف المهنة من المهنة
والتثقيف المهنة المهنة المهنة
في عدد مهنة المهنة المهنة
مهنة المهنة المهنة المهنة
مهنة المهنة المهنة المهنة

١
٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠



المصدر: الشعب

لتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠٠٩ يونيو ١٩٩٩

دفاع سلسبيل يطعن في تقرير لجنة الديسكات

دفعت هيئة الدفاع في قضية شركة سلسبيل ببطلان تقرير لجنة فحص وتقريغ الديسكات، لأنها مارست عملها في غياب الدفاع بعد أن اكتشف ٤١ ديסקا أضيفت إلى الديسكات الأصلية التي تم تحريرها، وأيضاً في غياب النيابة العامة، كما أن اللجنة ضمت في عضويتها أحد ضباط الشرطة رغم أن الداخلية خصم في الدعوى، بالإضافة إلى أن رئيس اللجنة ويعمل أستاذاً بالجامعة الأمريكية يمتلك شركة كمبيوتر منافسة لشركة سلسبيل. كما أنه كان من السهل إضافة معلومات على الديسكات، وقد تضمنت الديسكات دراسات علمية وبرامج مهندسية، ومن ناحية أخرى واجهت نيابة أمن الدولة العليا أصحاب شركة سلسبيل ببعض الأوراق والدراسات والأبحاث العلمية.



مصر : مهاجمة كنيسة في ديروط وتنظيم سلسبيل يحاكم قريبا

(١) أسبوط
من محيي عبدالرحمن
(٢) القاهرة «الحياة»

■ فيما تستعد القاهرة لمحاكمة اصحاب شركة «سلسبيل» لخدمات الحوسبة هذا الشهر بتهمته التمسيس لحساب جهات اجنبية والتي قد تصل عفوئها الى الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة اكدت مصادر اممية مسؤولة في تهريجات الى «الحياة» تعرض الكنيسة الانجيلية في مدينة ديروط التابعة لمحافظة أسبوط لهجوم مسلح شنه مساء الخميس مجموعة ملثمة. واسفر عن اصابة حارس الكنيسة بجروح خطيرة وسرقة بندقية احدهما مع مخزن للرصاص. ولم يتعرض المهاجمون لمسي الكنيسة بأي سوء لانهم كانوا يستهدفون اساسا سرقة بندقيتي الحارسين.

ولالت هذه المصادر ان الجنديين

المكلفين حراسة الكنيسة فوجئا في الثامنة مساء اول من امس بتوقيت القاهرة باشخاص ملثمين يهاجمونهما من اتجاهين مختلفين ويطلقون عليهما وابلا من الرصاص. ونقل المصابان وهما خالد محمود عبدالمجيد (٣٠ سنة) واشرف محمد فراج (٢٨ سنة) الى مستشفى ديروط في حال لا تسمح باستجوابهما. وتبين ان المهاجمين الذين ينتمون على الأرجح الى «الجماعة الاسلامية» سرقوا البندقية الالية الخاصة بالمصاب الاول ومخزنا للرصاص.

وقال الدكتور ماهر محمد جابر مدير مستشفى ديروط ان خالد محمود عبدالمجيد اصيب بطلقتين اخترقتا الظهر وخرجت احدهما من البطن وتسببت في نزف حاد فيما احدثت الرصاصات الثانية تهتكا في العمود الفقري. اما فراج فاصيب في ساعده اليمنى وساقه اليسرى.

وعثر رجال المباحث على ٢٨ طلقة

فارغة في مكان الهجوم وحقيبة من الجلد كان الجناة يخفون فيها اسلحتهم. وبدأت النيابة في ديروط تحقيقاتها واستمع اشرف مسعد رئيس النيابة ومجدي شحاتة الوكيل الاول للنياية لاقوال العقيد خيرى ابو الفضل نائب قاض مركز ديروط الذي قال انه تلقى اشارة من المستشفى بوصول الجنديين ولا يعلم شيئا عن ظروف الحادث.

واضاف «ان الجنديين كانا مكلفين حراسة الكنيسة وفي حوزة كل منهما بندقية الية، الا انه اكتشف ان الالهانيين خطفوا بندقية خالد محمود عبدالمجيد ومخزنها، بينما عثر على بندقية الثاني. وحال المصابين خطرة ولم يستطيعا الكلام».

واكد شهود لـ «الحياة» ان المهاجمين شكلوا مجموعتين ملثمتين اتت كل مجموعة من اتجاه مختلف

(٤) التمة في الصفحة



والنقلا امام باب الكنيسة ثم اطلق افرادهما النار وفروا.
ولم يتوصل رجال المباحث حتى الآن الى تحديد هوية الجناة.
من ناحية اخرى لم تقع اي احداث عنف في اسبوط في اثناء صلاة الجمعة اذ
احكمت قوات الامن سيطرتها على منافذ المدن والقرى وتجمعت قرب المساجد
خوفا من وقوع اي اعمال ارهابية. وفي امبابه في شمال محافظة الجيزة سادت
حال من الهنوء المشوب بالحذر.

سلسيل

من جهة اخرى انتهت نيابة امن الدولة العليا في القاهرة تحقيقاتها مع
اصحاب شركة «سلسيل» لخدمات الكمبيوتر والتي كانت بدأت في شباط
(فبراير) الماضي وتستعد لاحالتهم على القضاء خلال هذا الشهر بتهمة التجسس
لحساب جهات اجنبية. وتسريب معلومات من شأنها الاضرار بالمصالح العليا
للملار وعقوبة تلك تصل الى الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة.
وكشف تقرير يتضمن خلاصة تحقيقات النيابة حصلت عليه «الحياة» ان
تنظيم «سلسيل» الذي يقوده كل من محمد خيرت الشاطر وحسن عز الدين مالك
(وهو نجل القيادي «الاخواني» البارز عز الدين مالك) وظاهر عبدالمنعم تحت
ستار شركة لخدمات الكمبيوتر هو على علاقة وثيقة بفرع التنظيم الدولي لـ
«الاخوان المسلمين» في المانيا الذي يقوده يوسف ندا المعروف بصلاته الوثيقة
بجماعة «الاخوان» في مصر. وكشف ايضا ان «الاصدقاء الثلاثة» سربوا خلال
اربعة اعوام ١٥٠٠ ديسك كومبيوتر من داخل مصر الى قيادة التنظيم الدولي لـ
«الاخوان» في المانيا. تحوي معلومات عن الحياة الاقتصادية والسياسية في
مصر.

ويشير التقرير الذي وضع بعد تفريغ النسخ الاصلية لهذه الديسكات انها
تضم قوائم كاملة باسماء التنظيم الدولي وقياداته المحلية والدولية. كما تضم
اسماء عناصر حركية وحلقات وصل في كثير من الدول الاوروبية. ويشير التقرير
الى تورط ثلاث من هذه الدول في القضية وانتهت افادة كبرى من هذه
المعلومات التي ضمت الى جانب ذلك خرائط لحركة التنظيمات الاسلامية العلنية
والسرية في مصر والمنطقة العربية، وعلاقتها بالاحزاب والقوى السياسية في
الساحة العربية.



المصدر: الشرق الاوسط (الندوة)

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٢

مواجهة اعضاء «سلسبيل» بأدلة تورط رموز الاخوان المسلمين في تنظيم سري في مصر

القاهرة: الشرق الاوسط

تواجه اليوم محكمة شمال القاهرة اعضاء «تنظيم سلسبيل» باسماء عدد من قيادات جماعة الاخوان المسلمين وحزب العمل المعارض، وردت على شرائط الكمبيوتر التي ضبطت قبل شهرين.

روجه المحامي العام الاول لنيابات امن الدولة العليا المستشار عبد المجيد محمود الى عبد الشافي عدة اتهامات هي الانضمام الى تنظيم سري مناهض للنظام الحاكم والاشتراك في اتفاق جنائي لارتكاب جرائم الغرض منها زعزعة الامن وجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد والشروع في قتل ثلاثة اخرين وحياسة اسلحة بدون ترخيص وسرقة دراجة بخارية مع اخر هارب.

وتردت النيابة استعجال تقرير الطبيب الشرعي ومن المنتظر ان تستمع النيابة الى اقوال قائد الجناح العسكري لتنظيم الجهاد صفوت عبد الغني بعد اسبوعين.

وتنظر اليوم غرفة المشورة بمحكمة شمال القاهرة تجديد حبس رئيس مجلس ادارة شركات «سلسبيل» ومدير مركز الامة ومحاسب الشركات لانضمامهم الى تنظيم سري عالمي.

وكانت النيابة قد ضبطت احدى شركات الكمبيوتر وانبيها ١٥٠٠ ديسك جري تفرقتها قالت مصادر امنية انها تحوي تفاصيل تنظيم سري عالمي مناهض للحكم في ما عرف في حينها «باسم تنظيم سلسبيل» نسبة الى اسم الشركة التي ضبطت.



المصدر : الأهرام ١٩٩٢

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ يوليو ١٩٩٢

تجديد حبس المتهمين في قضية سلسبيل ٤٥ يوما

قررت امس غرفة المشورة بمحكمة شمال
القاهرة استمرار حبس المتهمين في
قضية سلسبيل ٤٥ يوما وكانت المحكمة
قد عقدت جلستها لنظر المعارضة في امر
حبس كل من محمد خيرت الشاطر
وحسن عز الدين وطاهر عبد المنعم
اصحاب شركة سلسبيل للكمبيوتر
المتهمين بالانضمام الى تنظيم الاخوان
المسلمين المنحل واستغلال الشركة في
عقد اجتماعات ولقاءات تنظيمية وتغذية
اجهزة الكمبيوتر باعمال خاصة بالتنظيم



المصدر : النور

التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قضية سلسبيل .. لفتتها المباحث لضرب التيار الاسلامي

أكد مختار نوح محامي قضية « سلسبيل »، أن هذه القضية بلا أركان وأن التحقيقات فيها لم تنته بعد . وقال أن الهدف الرئيسي من وراء اعتقالها هو ضرب جماعة الإخوان المسلمين ومواجهة الفكر الاقتصادي الاسلامي من ناحية أخرى أكد مختار نوح لـ « النور » بأن التحقيقات لم تكشف عن أي مخالفات ارتكبتها اصحاب شركة سلسبيل وأن المعلومات التي تنشرها الداخلية حول هذه القضية غير صحيحة . كما أوضح أن التحقيقات لم تثبت أي تورط لاصحاب الشركة في أي نشاط مع جماعة الإخوان ولكن الداخلية تعتقد أن الشركة تدار لصالح الإخوان .. والهدف هو ضرب التوجه الفكري واصحابه من التيار الاسلامي .



المهندسون والتجار يوتون يطالبون بالإفراج الفوري عن أصحاب «سلسبيل»

ثبتت أية تهمة ضدهم وعدم وجود دليل على مزاعم الداخلية. ويزداد الحرج بعد أن انحصرت الاتهامات الموجهة إلى أصحاب الشركة في تهمة واحدة هي الانضمام إلى تنظيم سرى محظور هو «الإخوان المسلمون» في حين كان وزير الداخلية قد ألقى القبض على أصحاب الشركة بتهمة تزعم تنظيم دولي لقلب نظام الحكم يتلقى تمويلاً من دول أجنبية منها العراق وإيران وباكستان، ويستخدم الكمبيوتر في نشاطه. وهي الاتهامات التي ثبت كذبها.

وصرحت مصادر في نقابة المهندسين والتجار بأنهم قد يفرج عن المتهمين الثلاثة في وقت قريب بعد أن مرت عدة شهور على حبسهم دون وجود دليل على ما وجه إليهم من اتهامات.



حلمي نمر

وطاهر عبد المنعم مدير مركز الأمة للمعلومات المتهمين على ذمة نفس القضية.

وأعلن محامو المتهمين أن الداخلية تشعر الآن بحرج شديد حيث تريد الإفراج عن أصحاب الشركة لعدم

كتب خالد يونس:

قام د. محمد علي بشر الأمين العام لنقابة المهندسين وعدد من أعضاء مجلس النقابة بزيارة المهندس محمد خيرت الشاطر مندوب النقابة لدى بنك المهندس والمحسوس حالياً بسجن استقبال طوره على ذمة القضية التي لفتتها له مباحث أمن الدولة فيما عرف إعلامياً بقضية شركة سلسبيل للكمبيوتر.

وكانت النقابة قد وكلت عدداً من كبار المحامين على رأسهم أحمد الخواجه، للدفاع عن أحد أبنائها خاصة بعد الهجوم العنيف الذي قاده وزير الداخلية على أصحاب سلسبيل عند القبض عليهم.

كما قام د. حلمي نمر نقيب التجاريين بزيارة كل من المحاسبين حسن مالك مدير شركة سلسبيل



المصدر :
 التاريخ : ١٢
 العدد : ١٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تقرير إخباري

سلسيل: توقف التحقيق دون اتهام والنيابة تصر على استمرار الحبس

ما زالت قضية سلسيل تحير الرأي العام، فقد بدأت باتهام أصحاب الشركة بالانتماء إلى تنظيم سرى وطبع منشورات تحض على كراهية النظام وهجاء تفجر سيل من التصريحات الصحفية من وزارة الداخلية ونيابة أمن الدولة بأن أصحاب الشركة كانوا تنظيمياً عالمياً لقلب نظام الحكم في عدة دول وتكوين حكومة إسلامية عالمية، ثم انعكس الوضع تماماً، حيث تخلت النيابة عن ترديد ادعائها وتوقفت التحقيقات دون أن تقدم النيابة مبرراً لذلك.

في يوم ٥ فبراير الماضي داهمت قوة تتكون من حوالي ١٤٠ ضابطاً وجندياً من مباحث أمن الدولة مقر شركة سلسيل للكمبيوتر بشارع الحجاز بمصر الجديدة في مشهد أثار دهشة وذهول سكان العقارات المجاورة للشركة وقامت هذه القوة المدججة بالسلاح باعتقال كل من المهندس ومحمد خيرت الشاطو، رئيس مجلس إدارة سلسيل وحسن مالك، مدير الشركة وطاهر عبد المتعم، مدير مركز الأمانة للمعلومات التابع لشركة سلسيل.

وهنا بدأت سلسلة المخالفات التي بدأتها الداخلية في هذه القضية لقرارات الاعتقال لم تصدر يوم ٥ فبراير، ولكنها صدرت في اليوم التالي (الخميس ٦ فبراير) وقد خلت القرارات من توقيع وزير الداخلية، وصدرت بدون رقم. وفي أولى جلسات التحقيقات التي باشرت بها نيابة أمن الدولة العليا كانت التهمة الوحيدة التي واجهها أصحاب سلسيل هي الانتماء إلى تنظيم سياسي غير مشروع وطبع منشورات تحض على كراهية نظام الحكم، وظل هذا الاتهام هو محور التحقيقات بعد ذلك.

وقررت النيابة حبسهم ١٥ يوماً على ذمة التحقيق تبدأ بعد انتهاء مدة الاعتقال، وكان هذا القرار سقطة جعلت هيئة الدفاع تدفع ببطالان قرار الحبس الاحتياطي بناء على تعليقه بانتهاء مدة الاعتقال وهو ما يعد قداخلاً بين السلطتين القضائية والتنفيذية بالإضافة إلى بطلان قرار الاعتقال لصدوره بعد تنفيذ الاعتقال، كما أن قرار الحبس يعني أن النيابة قد أعربت عن قناعتها بثبوت اتهامها قبل انتهاء التحقيقات وتجاهلت احتمال ظهور براءة المتهمين قبل انتهاء مدة الاعتقال.

التصريحات المتضاربة

لعب ذلك سلسلة من التصريحات الصحفية من النيابة والداخلية تناقضت مع بعضها البعض، حيث حاولت الداخلية الربط بين الأحداث التي وقعت بعد اعتقال أصحاب سلسيل، والتنظيم الذي زعمت تكوينه في إطار الشركة، وفي حين زعم وزير الداخلية أن التنظيم المزعوم وراء أحداث قرية وكحل، بالفيرم ومقتل مقدم مباحث أمن الدولة أحمد علاء الدين، فقد نفى مساعد الوزير الأول لواء د. بهاء الدين إبراهيم وجود علاقة بينهما.

ولم تكن النيابة قد بدأت التحقيقات بعد حين صدرت تصريحات على لسان وعبد المجيد محمود، المحامي العام الأول بأن أصحاب شركة سلسيل كانوا تنظيمياً عالمياً يهدف إلى قلب نظام الحكم في عدة دول عربية وإسلامية منها مصر والعراق وتركيا وباكستان تمهيداً لإقامة الحكومة الإسلامية العالمية، وأن التنظيم يتلقى تمويلًا من الخارج وبينما زعمت النيابة أن التنظيم المزعوم يسعى إلى نشر أفكاره بين مختلف طبقات الشعب مستغلاً الضائقة الاقتصادية، قالت المصادر الأمنية إن التنظيم يسعى إلى نشر أفكاره بين الطبقات المثقفة فقط كاستاذة الجامعات والأطباء والمهندسين والمحامين كما أعلنت نيابة أمن الدولة أن ديسكات الكمبيوتر المحرزة من الشركة كشفت أسرار وخطط التنظيم المزعوم قبل أن تصدر قرار تشكيل لجنة خبراء لفحص وتقريغ الديسكات.

ولم تنكر المصادر الأمنية في تصريحاتها الصحفية أيضاً أن أصحاب سلسيل حققوا خبرة وتقديماً كبيراً خلال ثلاث سنوات، حيث طوروا ثلاثة أجيال للكمبيوتر من خلال تجميع الأجهزة الهولندية واليابانية تحت شعار (أول كمبيوتر مصري) وهو ما يؤكد انتماء وإخلاص أصحاب سلسيل لوطنهم وسعيهم إلى النهوض به.



المصدر: **الشرق الأوسط**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٤ أغسطس ١٩٩٢

الفحص يكذب الداخلية

ورغم المخالفات الكثيرة التي شابت فحص وتفريغ ديسكات سلسبيل في غياب هيئة الدفاع التي منعت من حضور الفحص، بل في غياب النيابة ذاتها وفي ظل المحاولات الامنية للضغط على موظفي الشركة لا يجبرهم على التوقيع على محاضر الفحص لاضفاء الشرعية عليها. رغم هذا كله، جاء تقرير لجنة فحص الديسكات برئاسة استاذ بالجامعة الامريكية وصاحب شركة منافسة لسلسبيل ليؤكد عدم علاقة الديسكات بأي تنظيم أو خطط، وأن جملة ما تحمله لا يتعدى سوى دراسات علمية وتربوية وبرامج مهنية والعباب اطفال وشهادات اتمام دورات تدريبية بالشركة. إلا أن مباحث أمن الدولة قد اطلقت لخيالها العنان لتتشوه النجاح الذي حققته سلسبيل. زعمت مثلاً أن دراسة عن الظروف والخصائص النفسية والاجتماعية لمرحلة الطفولة هي بمثابة تجنيد للأطفال لاعدادهم لتحقيق أهداف التنظيم المزعوم.

هجأة.. توقفت التحقيقات

وتسارعت قرارات تجديد الحبس الاحتياطي حتى انتهت النيابة مدة الشهرين التي تقع في اختصاصها وفقاً للقانون، واحالة تجديد الحبس إلى غرفة المشورة يوم ٧ يوليو الماضي، حيث تقرر حبس المتهمين ٤٥ يوماً على ذمة التحقيق وبناء على طلب النيابة إلا أنه وحتى اليوم ورغم مرور ٢٥ يوماً من مدة الحبس فالنيابة لم تسنّف تحقيقاتها بعد، وهي التحقيقات التي توقفت هجأة. أن التحقيقات القليلة التي أجرتها النيابة لم يذكر فيها كلمة تنظيم عالمي ولا نظام حكم ولا تمويل من الخارج ولا غيرها من العبارات الرنانة التي اطلقتها تصريحات الداخلية والنيابة ورغم تظلم هيئة الدفاع من توقف التحقيقات أكثر من مرة، إلا أن النيابة. مازالت متوقفة عن استئنافها ومازالت شركة سلسبيل مغلقة وهو ما يلحقها خسائر كبيرة تزيد يوماً بعد يوم وتضر بالاسم الكبير الذي صنفته الشركة في فترة وجيزة تعاملت فيها مع كافة مصالح ومؤسسات الدولة والقطاع الخاص.

خالد يونس



قضية سبيل في انتخابات المحامين !

كتب أسامة سلامة :

شهد التيار الدينى في الاسبوع الماضى انقساماً حاداً أثناء معارك انتخابات نقابة المحامين . إذ دعا الإخوان في منشور لهم إلى انتخاب « المحامون الإسلاميون » ، وحددوا سبعة أسماء على رأسهم مختار نوح وسيف الإسلام حسن البنا .. فانثار هذا ضدهم قدامى الإخوان المرشحين مثل عبد السلام وهدان وعبد الله سليم .. فاستنكروا المنشور .. بينما وصف محامو الجهاد الإخوان بأنهم « يرشحون المحامين خلال دعوات الغداء في الفنادق » .

في نفس الوقت هاجم ما يسمى بتجمع المحامين الوطنيين الإخوان ، واتهمهم بمحاولة إحداث فرقة داخل النقابة بين المسلمين والمسيحيين .. وقالوا : « إن سيف الإسلام مرشح لعضوية مجلس النقابة ، لكننا لم نره من قبل في ساحات المحاكم ، أما مختار نوح فهو عازف عود قديم وممثل بارع .. سابقاً .. في فريق كلية الحقوق .. غير جلده ، بعد أن سافر للخليج » ..

واتهم منشور هذا التجمع مختار نوح بأنه ادخل الكمبيوتر إلى نقابة المحامين ، لينقل المعلومات إلى تنظيم الإخوان عن طريق شركة سبيل ، في إشارة واضحة للقضية المتهمة فيها نفس الشركة ولازال التحقيق سارياً فيها .

من جانب آخر كلف عثمان ظاظا المرشح لمنصب النقيب اتصالاته مع الإخوان في محاولة للحصول على دعمهم له ، بعد أن تأكد من تأييد محامى الجهاد له . بينما تراجع أحمد ناصر عن انسحابه لصالح « ظاظا » وأعلن استمراره في المعركة على مقعد النقيب .

وقال ناصر ، في معرض تقريره لعدم انسحابه ، إن هناك خيانة من بقى الأطراف ، إذ كان من المفروض أن يتم التنازل بناء على تحكيم تسعة محامين ، لكن ثلاثة فقط حضروا الاجتماع .. وقال أنه فوجئ باتصالات بين عثمان ظاظا ومجلس النقابة الحالى .. وهو ما يرفضه المحامون المؤيدون للجنة المؤقتة ..

في المقابل توحدت الجبهة المؤيدة لأحمد الخواجه ، بعد أن أبدى أعضاء مجلس النقابة بكافة تياراته تأييدهم له .. كما قتم الآن محاولات لإصدار قائمة موحدة تضم أسماءهم ، رغم بعض الخلافات .

وفي ناحية أخرى ، استقر الحزب الناصرى بعد عدة اجتماعات بين ضياء الدين داود الأمين العام المؤقت للحزب ومرشحيه على اختيار أحمد فؤاد وخالد سطوحى المقعدى الشباب .. وأعلن الحزب أنه سيؤيد كل المرشحين الناصريين ■



المصدر : **الشعب**

التاريخ : ٢٨ نوفمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دفاع سلسبيل يفضح إجراءات وتحقيقات أمن الدولة

كتب خالد يونس:

على مدى ثلاث ساعات فجرت هيئة الدفاع في قضية سلسبيل مفاجات جديدة تفضح بطلان كافة الإجراءات والتحقيقات من الالف إلى الياء، وطالبت بالافراج الفوري عن أصحاب الشركة عمالا لمواد الدستور والقانون التي ضرب بها عرض الحائط في القضية، وذلك في الجلسة التي عقدت يوم الاثنين الماضي بمحكمة شمال القاهرة.

حضر من هيئة الدفاع د. إبراهيم صالح عن نفسه وعن أحمد الخواجة ومأمون ميسر عن نفسه وعن مختار نوح وجمال تاج الدين عن نفسه وعن سيف الإسلام حسن البنا وحضر أيضا محمد غريب وسيد جاد الله ومحسن مديبول. أكد المحامون بطلان الحبس الاحتياطي وإذن الضبط والتفتيش.

في بداية الجلسة تراقع د. إبراهيم صالح المحامي فأكد أن استمرار حبس أصحاب شركة سلسبيل ليس له أي مستند أو مبرر أو دليل في أوراق الدعوى التي تمت سريتها بمعرفة أحد المخبرين وهو ما اعترفت به مذكرة مباحث أمن الدولة وهو ما يعني عدم شرعية الأخذ بها لأنها تعتبر في هذه الحالة مسروقة وأنه كان على النيابة أن تدفع ببطلانها.

وأشار إلى أن كافة الإجراءات التي اتخذتها نيابة أمن الدولة تعتبر عارا على الدستور والقانون إذ إنها قامت بتسليم كل من خيرت الشاطر وحسن ممالك وطاهر عبد المنعم إلى الداخلية يوم الاعتقال رغم أنهم كانوا في حوزتها يوم ٥ فبراير وهو ما يعد تنازلا منها عن اختصاصاتها.

كما أشار د. إبراهيم صالح إلى بطلان الإذن الصادر من جهاز

المدعى العام الإشتراكي للنيابة العامة لإتخاذ إجراءات المدعى لأنه كان موقعا من المستشار محمود سامي مدير التحقيقات وليس المستشار جمال شومان رئيس الجهاز كما ينص القانون. وأكد على بطلان إذن الضبط والتفتيش باعتباره أن هذا الإذن يصدر في حالة وقوع الجريمة بالفعل أو بداية الشروع فيها وبالتالي فإن صدوره في هذه الحالة يتعارض مع الدستور الذي ينص على حرية الاعتقاد والرأي والفكر، كما أن الإذن صدر بتفتيش شركة سلسبيل فقط وهو ما يعني بطلان تفتيش وفحص أوراق مركز الأمانة للمعلومات.

وفي نهاية مرافقته قال د. إبراهيم صالح متعجبا: هل يعقل أن ثلاثة شباب يشكلون تنظيما لقلب نظام الحكم في حين أن القانون يشترط ألا يقل عدد الأفراد عن خمسة لكي يعتبر تجمعهم تجمهرا !!! وأكد مأمون ميسر المحامي أن الحبس الاحتياطي قد أصبح باطلا بعد إلغاء أمر اعتقال أصحاب الشركة يوم ١٣ مايو الماضي للمرة الثانية حيث إنهم يعدون بذلك محبوسين من قبل النيابة العامة منذ ٥ فبراير الماضي ويعني ذلك أنهم قد أمضوا ٦ شهور حبسا احتياطيا وهي أقصى مدة ينص عليها القانون في المادة ١٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية. كما أشار ميسر إلى أن نيابة أمن الدولة تعد غير مختصة لأن الاتهامين اللذين يدور حولهما التحقيق هما الانتماء لتنظيم سري وحياسة منشورات تحض على كراهية الحكم ويعتبران جنحة وفقا للمادة ١٠٢ عقوبات و٢٠٢ من قانون الأحزاب، وحيث إن القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ الخاص بإنشاء محاكم أمن الدولة قد أعطى لنيابة أمن الدولة سلطات قضائية التحقيق بإصدار قرارات بالحبس تزيد على أربعة أيام إلا أن ذلك في الجنائيات وليس في الجنح.



المصدر : الوفاء

للتنظيم سلسبيل العالمي التاريخ : ١٩٩٢

تورط شخصيات هامة في تنظيم سلسبيل العالمي كتبت - نجوى عبدالعزيز :

اجرت نيابة امن الدولة العليا باشراف
المستشار عبدالمجيد محمود المحامى العام
الاول للنيابة . وعلى مدى ٤٨ ساعة
مواجهة ساخنة مع اصحاب شركات
سلسبيل للكمبيوتر بالمضبوطات التي تم
ضبطها مع بعض المتهمين . كشفت
الرسوم الكروكية ومخطوطات ورقية عن
اسماء اعضاء مجالس الشورى التي
كونها المتهمون الثلاثة ويوالى رجال
الامن بذل جهودهم لجمع التحريات عن
الف متهم من بينهم ١٥٠ شخصية
سياسية وحزبية مصرية للقبض عليهم
وكان هشام حمودة رئيس نيابة امن
الدولة العليا قد أجرى مواجهة مع
المتهمين الثلاثة المهندس محمد خيرت
الشاطر رئيس مجالس ادارة شركات
سلسبيل . وحسن عز الدين مالك محاسب
الشركات وعبدالمعظم طاهر مدير مركز
الامة للمعلومات . بالف مخطوط ورقية
يتضمن بالف اسم للمتهمين اعضاء
مجالس الشورى على مستوى المحافظات .
والمشاركين في مجالس الشورى السرية
بثمانى دول اجنبية من بينهم افغانستان
وتركيا وايران ولندن . وباكستان .
ومصر . ودولتين عربيتين من بينهم ١٥٠
اسما من كبار الشخصيات الدينية
والحزبية . كما تم مواجهتهم بحوالى
٣٠٠ ورقة رسوم كروكية لاماكن
اجتماعاتهم بخط المتهمين المتحركة في كل
دولة حيث واجهتهم النيابة باماكن انعقاد
العشرات من هذه الاجتماعات التي كانت
تتعدد كل ٢ شهور خارج وداخل البلاد .



المصدر : **الجمهورية**

للنشر والتوزيع والصحف والمطبوعات

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

في تحقيقات «سلسبيل» النيابة تأمر بضغط ١٢٥٠ شخصاً داخل وخارج البلاد التحقيقات تكشف انشراح مجلس عالمي على التنظيم

كان هشام جموده رئيس نيابة أمن الدولة العليا قد واصل التحقيق مع محمد خورت الشاطر رئيس شركة سلسبيل ومركز الإسماء وحسين عز الدين مدير الشركة وظاهر عبد المنعم المحاسب بها وقد اتكروا جميعاً التهم المنسوبة إليهم .

كتب - جمال عبد الرحيم :
أمرت نيابة أمن الدولة العليا بإشراق المستشار عبد الحميد محمود المحامي العام بتكليف أجهزة الأمن بضغط ١٢٥٠ شخصاً متهمين بالانتماء في تنظيم شركة سلسبيل ومركز الإسماء والاتصال لتنظيم جماعة الإخوان المحظورة واستغلال مركز الشركة وأجهزتها في طباعة ونقل الجماعة .

عُقدت التحقيقات وعملات تدوير الشرائط تورط ١٢٥٠ شخصاً من هذه العترة في الاشتراك مع المتهمين في محاولة كتب نظام الحكم .
كما عُقدت من هذه الجماعة على اتصال دائم بـ سلسبيل على نشر انشراح هي الجماعة داخل البلاد .



المصدر : الشرق الأوسط (الندية)

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

جهاز أمني مصري يعد تقريراً عن تورط ٣٠٠ شخصية عامة في تنظيم «سلسبيل»

القاهرة «الشرق الأوسط»

علمت «الشرق الأوسط» أن جهازاً أمنياً رفيع المستوى قارب على إنهاء تقارير حول مدى تورط ٣٠٠ من الشخصيات السياسية والعامة في مصر في تنظيم سري عالمي مناهض للنظام كشفت عنه مضبوطات لدى «شركة سلسبيل» للكمبيوتر تحقق نيابة أمن الدولة العليا مع أصحابها منذ ما يقرب من ٥ أشهر.

وعلمت «الشرق الأوسط» أن المضبوطات أشارت إلى تورط ١٢٥٠ شخصاً في التنظيم السري بينهم عدد من الأعضاء من ثماني دول منها دولتان عربيتان. وكانت تحقيقات النيابة قد كشفت عن أن أصحاب الشركة «٣ متهمين» محمد خيرت الشاطر وحسن مالك عز الدين وطارق عبد المنعم قد سجلوا أسماء أعضاء التنظيم على «ديسكات» كمبيوتر بشفرة سرية لا يستطيع أحد غيرهم فك رموزها.

وقالت مصادر قضائية أن الديسكات التي ضبطت تضمنت تفاصيل أتمام مخطط كان أعضاء التنظيم يعدون لتنفيذه على ٤ مراحل هي التعريف... تجنيد أعضاء... تشكيل مجموعات عمل، ثم تنفيذ المخطط. وكشفت التحقيقات عن أن أعضاء التنظيم شكلوا فيما بينهم «مجلساً للشورى» يضم كوابر من خارج مصر وكان يتولى تخطيط عمليات التنظيم المختلفة.

في الوقت نفسه كشف وزير الداخلية اللواء عبد الحليم موسى عن ضبط ٩ تنظيمات إرهابية متطرفة كانت تخطط لتنفيذ عمليات تخريب واغتيال شخصيات مصرية خلال العام الجاري. وقال الوزير إن عدد العناصر القيادية لهذه التنظيمات بلغ ١٥٠ إرهابياً مشيراً إلى أنه جرى اعتقال ١١٢ من العناصر الإرهابية من غير المصريين من أصل ٩٦٠ معتقلاً وفقاً لقانون الطوارئ.

وشدد موسى في تقرير بعث به إلى البرلمان المصري على استمرار وزارته على حسم جميع صور وأشكال الخروج على إطار الشرعية السياسية والقانونية لعناصر التطرف مع تصحيم واجهاض أي مخطط يهدف لاثارة القاعدة الجماهيرية والتنسيق مع الجهات القضائية لتجميع الأدلة ضد عناصر التطرف.

وقال وزير الداخلية في تقريره إن سلوك عناصر التطرف لا يقف عند حد اعتناق الأفكار المتطرفة بل يتجاوزها إلى السعي لفرضها على المجتمع والمواطنين باستخدام القوة والعنف وأن هذه العناصر تسعى إلى تشكيل تنظيمات سرية تنتهج أسلوب الإرهاب.

وأشار إلى أن مفهوم التطرف من وجهة النظر الأمنية هو نوع من الخروج على الحدود المتعارف عليها في المجتمع سياسياً وقانونياً واجتماعياً أو الذي يمثل انحرافاً عقائدياً وهو أشد أنواع الانحراف خطورة على المجتمع باعتباره يمس العقيدة الدينية وتعاليمها وصورها.

المصدر : **الأهرام**



لتنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٢ ١٩٩٢

استكمال التحقيق مع المتهمين

في قضية سلسيل لإصدار قرار الإحالة

تستكمل النيابة أمن الدولة العليا اليوم تحقيقاتها في قضية سلسيل حيث استدعى المستشار عبد المجيد محمود الخامس العام الأول لنيابة أمن الدولة العليا المتهمين الثلاثة أصحاب الشركة لسؤالهم ومواجهتهم ببعض.

والمتهمون الثلاثة هم : أصحاب الشركة خالد الشاطر وحسن عز الدين وطاهر عبد المنعم كانت محكمة شمال القاهرة الابتدائية المنعقدة في غرفة مشورة قد قررت استمرار حبسهم الأسبوع الماضي لمدة ١٥ يوما .

وسوف تعلن النيابة عقب استكمال التحقيقات قرار الإحالة في القضية .



اعتقالات جديدة في قضية السبيل

كتب عبد الفتاح فايد:

قبل ساعات من بدء عملية التصويت في انتخابات المحليات، شنت أجهزة الأمن حملة اعتقالات واسعة على العشرات من شباب ورجال التيار الإسلامي. وفي تصعيد خطير ومفاجئ، ومتعمد لقضية شركة السبيل للكمبيوتر، اختارت مباحث أمن الدولة ١٨ شخصاً وداهمت منازلهم فجر الجمعة الماضي.. وقد منتهم إلى نيابة أمن الدولة العليا كمتهمين جدد في القضية. وذلك بالرغم من أن النيابة لم توجه أية تهمة إلى أصحاب الشركة الثلاثة المعتقلين منذ عشرة شهور سوى تهمة الانتماء إلى تنظيم سرى للأخوان المسلمين.

وقد تم استدعاء وكلاء النيابة والمحامين على عجل يوم العطلة الرسمية (الجمعة) للتحقيق مع المعتقلين الجدد! مما يشير بوضوح إلى أن الأمر تم بتعليمات عليا فوق إرادة الجميع.

كما أهدرت مباحث أمن الدولة أدمية وحقوق الإنسان مهما كان شأنه، حيث اقتحمت منازل أساتذة الجامعة والأطباء وروعت ذويهم في وقت

وقت متأخر من الليل.. وبعثرت محتويات منازلهم وسحبتهم إلى سيارات الأمن في وضع مهين.

من بين المتهمين الجدد على ذمة القضية المزعومة د. السيد محمود عزت «استاذ جامعي» خالد سعد الصروي وتيمور عبد الغنى الصادق، وطه عبد المنعم أبو زيد، ومحمد منوره الغريباوي، وإيهاب أحمد محمد، وأحمد صديق أحمد، وعبد حسن حنفي، وجمعة أمين عبد العزيز، ود. محيى الدين محمد السيد أحمد، وحامد منصور أبو النصر، وحمدي أحمد إبراهيم، ود. صلاح محمد فرج، ود. أحمد نبيل محمود عبد الرحمن، والمهندس أشرف محمد عبد الحميد الجزار، وحسن اسماعيل عثمان، وزاقت الحسيني إبراهيم، ود. محمد عبد اللطيف رئيس شركة سفير للدعاية.

وكانت النيابة قد رفضت الإفراج عن المتهمين الثلاثة على ذمة نفس القضية، وهم حسن مالك ومحمد خيرت الشاطر ومطهر عبد المنعم، طوال عشرة شهور كاملة!! برغم عجز مباحث أمن الدولة عن تقديم مذكرة اتهام تتضمن شيئاً من الاتهامات الجذافية التي تم نشرها على نطاق واسع بالصحف ومنها محاولة قلب نظام الحكم بالقوة المسلحة.



□ في قضية سلسبيل :

حبس ١٨ متهمًا ١٥ يومًا على ذمة التحقيقات

الأهرام المسائي ينفرد بنشر أسماء المتهمين الجدد

استمعت نيابة امن الدولة العليا طوارئ امس لاقوال ٦ متهمين من بين ١٨ متهمًا جديداً في قضية شركة سلسبيل ومركز الامة للمعلومات ، وأمر المستشار عبد المجيد محمود المحامي العام لنيابات امن الدولة بحبسهم ١٥ يوماً على ذمة التحقيق .

وجه هشام حمودة رئيس النيابة للمتهمين الجدد تهم الانضمام الى تنظيم غير مشروع يناهض المبادئ العامة للدستور ويسعى الى تغيير نظام الحكم بطرق غير مشروعة .

وعلم مندوب الأهرام المسائي ان قائمة المتهمين الجدد الذين تم حبسهم تضم الدكتور محمد عبد اللطيف طبيب اسنان والدكتور احمد نبيل خفاجة الطبيب بمستشفى بولاق العام والدكتور السيد محمود عزت استاذ علم الفيروسات والمهندس اشرف عبد السميع مدير احدى الشركات المصرية والدكتور حامد منصور ابو النصر استاذ الامراض الجلدية بطب المنصورة ، وجمعة امين وهو مؤلف من الاسكندرية ، وحمدي عبد الكال امل وخطيب مسجد الكردي بشبرا وطه عبد المنعم ابو زيد وهو محاسب من محافظة الغربية واحمد صديق ميره الطبيب بمستشفى دمياط العام وتيمور عبد الغنى وهو محاسب من الشرقية ورافقت الحسينى وهو مدير ادارى بدار النشر والتوزيع الاسلامية ، والمهندس عماد حسن حنلى ومحمد المندوه الغرباوى وخالد سعد عبد العزيز .



إخلاء سبيل أحد المتهمين في سبيل

كتب - خالد يونس

قررت محكمة جنايات شرق القاهرة الخميس الماضي إخلاء سبيل المحاسب طاهر عبد المنعم مدير مركز الامة للمعلومات بكفالة ٥٠٠ جنيه والذي كان محبوسا على ذمة قضية شركة سلسبيل للكمبيوتر. كما قررت المحكمة تجديد حبس كل من المهندس محمد خيرت الشاطر -

رئيس مجلس ادارة الشركة - والمحاسب حسن عز الدين مالك - مدير الشركة - ٣٠ يوما اخرى على ذمة التحقيق.

وقد استمعت هيئة المحكمة على مدى ساعتين إلى مرافعات هيئة الدفاع والتي أكدت بطلان الحبس الاحتياطي وانتفاء وقوع أية جريمة من قبل أصحاب الشركة، وأنهم من خيرة الشباب الذين تفخر بهم مصر وكانوا يعملون على تطوير صناعة من أهم الصناعات في العصر الحديث، وأن ما ضبط بشركتهم لا يشكل أية جريمة. تكونت هيئة الدفاع من الاساتذة المحامين أحمد الخواجة ود. إبراهيم صالح ومختار نوح ومأمون مير ومحمد غريب و١٥ محاميا آخرين.

جدير بالذكر أن إذن الضبط والتفتيش كان قاصرا على شركة سلسبيل فقط دون مركز الامة للمعلومات ورغم ذلك تم تفتيشه.

من ناحية اخرى تنظر نيابة أمن الدولة يومى الاربعاء والخميس القادمين تجديد حبس ١٨ شخصا ينتمون إلى التيار الإسلامى والذين اعتقلوا منذ عشرة أيام بزمهم أنهم على علاقة بشركة سلسبيل، ومن بينهم د. محمود عزت استاذ التحاليل الطبية بجامعة الزقازيق ود. محمد عبد اللطيف رئيس مجلس إدارة شركة سلم للإسلام ود. أحمد نبيل محمود خفاجى الذى كان قد سافر إلى باكستان للمشاركة في علاج المجاهدين الافغان الجرحى منذ عامين ضمن وفد لجنة الإغاثة

البقية ص ١١

المصدر : الشعب



للنشر والتوزيع : التاريخ : ٩ نوفمبر ١٩٩٢

الإغاثة الإنسانية الرسمي والذي حصل على موافقة وزارة الصحة والخارجية
وكالة الجهات الرسمية.
هذا وقد قام د. حمدي السيد نقيب الأطباء ود. أسامة رسلان الأمين العام للنقابة
بزيارة الأطباء المعتقلين، كما أرسلت النقابة تلغرافين إلى كل من النائب العام
وزير العدل تناشدتهما الإفراج عن الأطباء الذين لم يرتكبوا أية جريمة.
كما وجهت نقابة الأطباء الفرعية بالقاهرة نداء إلى جميع المسؤولين بالدولة
ناشدتهم الإفراج عن الأطباء وكافة المعتقلين.



ألف متهم في القضية تورط مسئولين بنقابات مهنية في قضية سلسبيل

□ القاهرة - حمدي رزق:

فيما تتوقع مصادر قضائية مصرية أن يصل عدد المتهمين في قضية «سلسبيل» للكمبيوتر والمتهم فيها عناصر إخوانية بالتخطيط لقلب نظام الحكم إلى قرابة ألف متهم من عدد من النقابات المهنية المتعاونة مع الشركة المتخصصة في برامج الحاسب الآلي خاصة نقابتي الأطباء والمحامين، قالت مصادر أمنية مسئولة لـ «العالم اليوم» إنه يجري الآن فحص قوائم الاسماء التي كشفت عنها قرابة ٢٨٠ ديسك كمبيوتر وجدت داخل الشركة بضاحية مصر الجديدة قبل نحو ستة أشهر لتحديد المتورطين في الشبكة التي تعد أولى العمليات السرية لجماعة «الإخوان المسلمين» المحظورة باستخدام تكنولوجيا الحاسب الإلكتروني.

وقالت نفس المصادر إن الإفراج عن المحاسب طاهر عبد المنعم المتهم الثالث في القضية بأمر محكمة جنبايات شرق القاهرة يوم الخميس الماضي بكفالة ٥٠٠ جنيه لا يعفيه من المسؤولية الجنائية خاصة أن غالبية الوثائق والديسكات وجدت داخل الطابق الثالث من العمارة والذي كان محلا لمركز الأمانة للمعلومات الذي يشرف عليه المتهم المذكور ويتبع شركة سلسبيل للكمبيوتر.

وأضافت المصادر ذاتها أن تجديد حبس ١٨ متهما آخرين ألقى القبض عليهم قبل أسبوع بينهم دكتور أحمد نبيل خفاجي جاء بعد ثبوت تورطهم في أعمال الشركة التي تؤكد التحقيقات أنها مارست نشاطا مكثفا لمدة ثلاث سنوات في جمع المعلومات عن الداخل وتصديرها في ديسكات كمبيوتر إلى المركز الدولي للتنظيم العالمي للإخوان المسلمين في ميونيخ بألمانيا.

وكشفت تفريقات الديسكات عن وجود قوائم كاملة باسماء العناصر الإخوانية في الداخل وقيادات العمل الإخواني المحظور إضافة لقوائم أخرى تضم العناصر الإخوانية في الخارج، والعلاقات المتبادلة بين التنظيم في الداخل والخارج، وجماعات التطرف الداخلية خاصة الجهاد والجماعة الإسلامية وسجل كامل بأحداث التطرف التي شهدتها مصر في الأونة الأخيرة.

ورغم وجود دراسات كاملة لدى الشبكة حول الوضع الاقتصادي في الداخل وتأثير القرارات الاقتصادية الأخيرة، والتي يعول عليها الدفاع في نفي تهمة التجسس عن الشبكة وأنها دراسات يقوم بها عديد من المراكز العلمية والإعلامية في مصر فإن مصادر النيابة تؤكد أن المتهمين شاركوا في تنظيم لقلب نظام الحكم لصالح جماعة الإخوان المسلمين.



المصدر :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٠٢ نوفمبر ١٩٩٢

تجديد حبس ١٦ في قضية سلسيل

قررت نيابة أمن الدولة يومى الثلاثاء والأربعاء الماضيين تجديد حبس ١٥ شخصاً على ذمة قضية سلسيل لمدة ١٥ يوماً، وكانت مباحث أمن الدولة قد اتهمتهم في مذكرتها بأنهم أعضاء في تنظيم جماعة الإخوان المسلمين وهم رأفت الحسينى وأشرف عبد السميع وأحمد صديق وخالد الصروى ود. محمد عبد اللطيف وحامد منصور وإيهاب أحمد وأحمد خلفاوى ود. محيى الدين محمد، وكان تجديد حبسهم يوم الثلاثاء الماضى، وانضم إليهم د. صلاح فرّاد والذى استدعته النيابة يوم الاثنين الماضى، ومن المقرر أن ينظر تجديد حبسه يوم ١٨ نوفمبر الجارى. كما تم تجديد حبس كل من د. محمود عزت وحمدي أحمد إبراهيم وتيمور عبد العزيز الصادق ومحمد العزباوى وطه عبد المنعم أبو زيد وجمعة أمين عبد العزيز يوم الأربعاء الماضى. وقد حضر معهم من المحامين مأمون ميسر ومختار نوح وسيد جاد الله وأسامة شعبان، وأكد المحامون خلال جلسة تجديد الحبس أن المتهمين من خيرة رجال وشباب مصر الذين تقصر بهم وأنه لا يوجد عمل صدر منهم يتعارض مع إنتمائهم لها وحرصهم على أمنها. ويذكر أن النيابة لم توجه تهمة محددة تنطوى على جريمة قام بها المتهمون حتى الآن.



المصدر : الشرق الأوسط (الندنية)

للتنشر والتدات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ نوفمبر ١٩٩٢

في ثالث بيان لوزير الداخلية المصري أمام البرلمان: ضبط ١٨ من الإخوان المسلمين في قضية سلسيل

القاهرة: الشرق الأوسط

كشف وزير الداخلية المصري اللواء عبد الحليم موسى أن أجهزة الأمن ضبقت منشورا باسم الجماعة الإسلامية تعترف فيه بمسؤوليتها عن حوادث الاعتداء على السياح الأجانب وقال أن المنشور تضمن تبريرا للاعتداءات بأنها تستهدف الضغط على أجهزة الأمن لتخفيف الضغط والحصار الأمني المفروض على العناصر الإرهابية.

وقال وزير الداخلية في بيانه الثالث أمس أمام اللجنة التشريعية بالبرلمان أن الهدف الرئيسي من ضرب السياح هو ضرب الاقتصاد وإضعاف الحكومة وهناك عناصر بالداخل والخارج صاحبة مصلحة في ارتكاب تلك العمليات سواء كانت دولا أو منظمات وثبت ذلك باعتراقات المتهمين

وبصفة خاصة وجود معسكرات تدريب في منطقة «بشاور» بأفغانستان. وذكر اللواء موسى أن أجهزة الأمن نجحت في قطع مصادر التمويل الخارجي لتلك الجماعات مما دعاهم إلى السطو على محلات الذهب والمجوهرات وأن أجهزة الأمن حصلت على أرقام الشيكات التي أرسلها الشيخ عمر عبد الرحمن بمبلغ ١٤٠ ألف دولار من مقر إقامته في ولاية نيوجيرسي في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يتمتع في أمريكا بالقامة الدائمة.

وأضاف وزير الداخلية أن تعديلات قانون العقوبات لمواجهة الإرهاب صدرت في شهر يوليو (تموز) الماضي ولم تطبق إلا في القضييتين للنظريتين أمام المحكمة العسكرية العليا بالإسكندرية ونحن نجري تقييما شاملا لتلك التعديلات في ضوء

الممارسة العملية. وبالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين قال اللواء عبد الحليم موسى أنه لا وجود شرعياً لتلك الجماعة ولا يوجد مقر لها في التوفيقية بل هو مقر مجلة الدعوة ونحن نواجه أي خروج على الشرعية. وقال أنه جرى ضبط ١٨ من أعضائها في قضية سلسيل وأصدرت محكمة الجنايات حكماً بحبسهم «وأن دخولهم العمل السياسي تحت مظلة الأحزاب أمر يخرج عن مسؤوليتي وقوائم الأحزاب عرضت على لجان قضائية كما أن دخول أعضائها النقابات المهنية ليست مسؤوليتي ودور أجهزة الأمن هو التصدي لأي عمل غير شرعي ورغم ذلك لم نستخدم قانون الطوارئ في تنظيم سلسيل».

وأشار إلى أن الهدف من لجوء الجماعات الإرهابية لاستخدام الصبية والأحداث هو الهروب من العقوبات الواردة في القوانين، وتعديل سن الحدث هو دور ومسؤولية مجلس الشعب مع وزارة الشؤون الاجتماعية «وانا لا اقترح تخفيض سن الحدث وأنتم كسلطة تشريعية موجودون وتلك مسؤوليتكم».

وقال أن إجمالي عدد المعتقلين السياسيين والجنايين حالياً يصل إلى ١١٢٣ معتقلاً طبقاً لقانون الطوارئ، وأعلن تمديده لمن يثبت وجود معتقلين سوى هذا العدد، وما يؤكد ذلك التظلمات الموجودة بمكتب النائب العام من المعتقلين.

على سعيد آخر ضبطت أمس أجهزة الأمن المصرية مصنعا لإنتاج قطع غيار السلاح الآلي في محافظة القليوبية شمال العاصمة يديره أحد المتطرفين من أعضاء جماعة الجهاد. واعتقلت أجهزة الأمن مدير المصنع الذي يدعى سعيد أحمد سيد وبحوزته ٥ بتاتق اليه وثلاثة آلاف طلقة نارية إضافة إلى عدد من قطع غيار الأسلحة النارية. وألقت قوات الأمن القبض على ١١ متطرفاً من أعضاء جماعة الجهاد بالمحافظة بينهم سيدتان كانتا تعاونان الإرهابيين في الاختفاء.

